معجم حكام لبنان والرؤساء

١٨٤٢ - ٢٠١٢

سيرة وتراجم حكام لبنان

ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات

خلال ١٧٠ سنة

عدنان محسن ضاهر

أمين عام مجلس النواب

الدكتور رياض يغنام

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

٢٠١٢

معجم حُكّام لبنان والرؤساء

١٨٤٢ - ٢٠١٢

سيرةُ وتراجِم حُكّام لبنان

ورؤساء الجمهوريّة والمجالسِ النيابيّة والحكومات

خِلال ١٧٠ سَنة

عدنان محسن ضاهر
أمين عام مجلس النواب

الدكتور رياض غنّام
مدير عام شؤون الجلسات واللجان

ISBN: 978-9953-0-2266-6

الطبعة الأولى: بيروت ٢٠١٢

الإخراج الفني: زهوي ترايدنغ أند سرفيسس

الخطوط: علي عاصي

الطباعة: دار بلال للطباعة والنشر

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل

لإدارة بنك سوسيته جنرال (ش.م.ل.)

وإدارة بنك بيروت (ش.م.ل.)

على لمستهما البيضاء في نشر هذا المعجم

كما نشكر

مركز النهار للمعلومات

وجميع الذين أغنوا هذا المعجم بالمعلومات والصور

المقدّمة

لا بد لكل تاريخ من كلمة وهذه الكلمة لا تختصر التاريخ وحسب بل تجسد المستقبل.

فالكلمة هي محارة الصدف التي تختصر البحر في قبضة يده، وكلما دنونا منها عرفنا كيف يتسع المدى لإطلالة ضمٍ وقبضٍ ومعرفة.

عن التاريخ يقول جواد بولس:

«إنه علمي أو تأليفي وهو علم تجريبي أو اختباري. لا يمكنه أن يعطي اليقين الذي تعطيه العلوم الرياضية، لكن يقدم للناس وللمجتمعات تنويعاً غنياً من الاختبارات الاجتماعية».

والتاريخ في عرف محمد حسنين هيكل ليس علم الماضي وإنما هو علم المستقبل وذلك هو الفرق بين التاريخ والأساطير.

وأجمل ما قاله جورج سينتيانا في هذا الصدد:

«إن الذين لا يستطيعون تذكر التاريخ محكوم عليهم بأن يكرروه».

في هذا الكتاب نحاول ألا يتكرر تاريخنا لأننا حاولنا أن نجمع المادة الخام لكل تواريخنا منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم. لقد كان لبنان الحصن الحصين والوطن والملجأ الذي تجمعت فيه كل الأقليات على النحو الذي نعرفه اليوم. لقد عاش سكانه تتنازعهم الطوائف والمذاهب وتتقاسمهم النزاعات، تحميهم الجبال ولا تعرف من الناس إلا ناسه ولا من السكان إلا سكانه.

ويدور التاريخ ويرزح الجبل تحت حكم إمارتين المعنية والشهابية تلفحه إشعاعات من عصر النهضة في مختلف نواحي الحياة خصوصاً الفكرية منها، ويتوالى ظهور الدول المتأثرة بهذا الفكر، يحدوها أمل التخلص من النير الاستعماري. ولصيانة ما تسيطر عليه، وخوفاً من قيام امبراطوريات قومية، تتنادى الدول الاستعمارية بدعوة من رئيس وزراء بريطانيا كامبل بنرمان لعقد مؤتمر في لندن بين سنتي ١٩٠٥ و١٩٠٧، فكانت أبرز مقرراته تقسيم البلاد العربية إلى كيانات طائفية، وزرع جسم غريب في وسطها. ثم جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦ ووعد بلفور في السنة التالية ١٩١٧، ثم مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، ليظهر تجزئة الوطن العربي بين دول مشرقية ومغربية وفي وسطها الكيان الصهيوني المسمى بدولة «إسرائيل».

في العام ١٨٤١ كانت الانطلاقة الأولى للكيانية اللبنانية، ومع إرهاصات قيام نظام القائمقاميتين وما يستتبعه من نشوء للمؤسسات السياسية عبر ما سمي بمجلس الشورى سواء في القائمقامية الشمالية (النصرانية) أم الجنوبية (الدرزية) وعلى رأس كل منها شخصية سياسية، وبدأ ظهور الإدارة كسلطات محلية مساعدة للسلطة السياسية وعمل الحكام على ترسيخها كمؤسسات في هرمية الدويلة الثنائية التركيب. لذلك شكل هذا التاريخ بدءاً لتأريخ حكام لبنان، لبنان الذي قام أولاً على أراضي جبل لبنان سواء في نظامي القائمقاميتين أو المتصرفية، ثم توسع ليشمل المدن الساحلية والأرياف فيتخذ شكل الدولة، بعد أن تأمنت لها الحماية والموارد والاعترافات الدولية.

لقد راودت بعض مفكري الجبل اللبناني فكرة توسيع كيان المتصرفية، ووجدت هذه الفكرة ترحيباً في أوساط العديد من السياسيين في الداخل والخارج فتبنوها في دوائر مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩. فطالبت ثلاثة وفود لبنانية توسيع حدود الجبل، وضمّ المدن الساحلية الكبرى، إلى أن تمّ إعلان لبنان الكبير في السنة التالية، وأقره الانتداب الفرنسي كمقدمة لإخضاع المنطقة العربية للنفوذين البريطاني والفرنسي.

في أيار سنة ١٩٢٦ أعلن الدستور اللبناني، ولأول مرة أعلنت الجمهورية اللبنانية. وفي اليوم التالي من إعلان الدستور، عَيَّن المفوض السامي أعضاء مجلس الشيوخ، وفي ٢٦ أيار التأم مجلس الشيوخ مع المجلس التمثيلي الذي تحوّل إلى مجلس للنواب، وانتخبا بوحي من المفوضية الفرنسية، شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية، فكان الأول في سلسلة رؤساء الجمهورية.

في المكتبة اللبنانية فراغ، وافتقاد لسير وتراجم العظماء. ومكتبة المجلس النيابي تعوزها الأصول والمخطوطات وكل ما يمت إلى رجالات الدولة والحكم. إن كل ما هو متوافر هو بعض العناوين لا تخدم الرغبة في ما ننوي تحقيقه لكي يأتي معجم حكام لبنان والرؤساء واسطة العقد بين معجمي النواب والوزراء.

على هدي ما سبق، تابعنا العمل بثبات لاستكمال هذه المصنفات، في بنيان تاريخ سير رجالات لبنان، فكانت تلك النواة بداية لطريق الجلجلة التي سار عليها سكان الجبل اللبناني لتأكيد حقهم في الحياة السياسية، فساروا بخطى عشواء يحدوهم التعلق بأوهام سياسة القناصل الذين لا سياسة لهم إلا خدمة مصالح دولهم، المتناقضة حيناً والمتصادمة حيناً آخر، مع سياسة منافسيهم، آخذين بعضهم برقاب بعضهم الآخر من إخوانهم في الطوائف والمذاهب الأخرى في دورات من الصراع الطائفي، كان لها الأثر الكبير في رسو نظامهم السياسي على الأسس التي لا نزال نعهدها في يومنا هذا.

عرف الكيان اللبناني في تاريخه الحديث حكاماً تدرجوا في مسيرة الحكم من قائمقاميتين ومتصرفية ومفوضين ساميين وصولاً إلى رؤساء الجمهورية. وقد ارتأينا أن نضيف إلى سير هؤلاء الحكام سير

رؤساء المجالس النيابية والحكومات، لما كان لهم من دور أساسي في تاريخ الجمهورية. فتحصل لدينا سيرة أكثر من خمس وثمانين شخصية بين لبنانية وغير لبنانية شكلت نماذج غنية ممن عملوا على صيانة الحياة السياسية. إنها شخصيات ساهمت في تاريخ لبنان، وأعطته من ثقافتها وطبعته في كثير من الأحيان بطابعها المميز من الناحيتين السلبية والإيجابية.

كانت الجهود متواصلة، وامتدت الدراسات البرلمانية إلى مصادر أساسية لنواحي الحياة البرلمانية والوزارية والرئاسية. فتتوضح سبل المعرفة الموضوعية، ويتاح للمفكرين وطلاب العلم ما يريدون من معلومات عن شخصيات عملت جاهدة في صياغة تاريخ لبنان بوجهيه الصالح والطالح، ولعلنا لا نغلو إذا ما عللنا النفس بأن يكون تاريخ المجلس النيابي نموذجاً للحياة اللبنانية المثلى، يحتذى به في الثقافة البرلمانية العالمية.

إن معجم حكام لبنان ورؤسائه يجسد تاريخاً للسير الذاتية لعدد كبير من عظماء لبنان الذين صنعوا تاريخ لبنان على مدى أكثر من قرن ونصف. إنه تاريخ للسلطة التنفيذية، سواء قاربت في مضمونها الملكية المطلقة، أم الرئاسية الدستورية، أم البرلمانية الحصرية. فالسلطة التنفيذية في لبنان قبل الطائف سنة ١٩٨٩، هي غير السلطة التنفيذية فيما بعد، وصلاحيات رئيس الجمهورية التي أرادها المنتدب الفرنسي في دستور ١٩٢٦ والتعديلات التي أدخلها إثر تعديلي ١٩٢٧ و١٩٢٩ لجهة توطيد السلطة الإجرائية، جعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على البرلمان، فضاعفت ولاية الرئيس من ثلاث سنوات إلى ست سنوات، ومنحت صلاحية اختيار الوزراء وتعيينهم وتسمية رئيس منهم وإقالتهم وحق حل المجلس النيابي بمرسوم معلل، يتخذه في مجلس الوزراء وبموافقته، فضلاً عن صلاحيته بنشر القوانين أو ردها إلى المجلس، أو إعطائها صفة الاستعجال بموجب المادة ٨٥ من الدستور، كل ذلك عزز صلاحيات الرئيس وجعلها متفوقة على ما عداها من الصلاحيات الدستورية الخاصة بسائر الرؤساء في مؤسسات الدولة اللبنانية.

أما بعد الطائف، والتعديلات الدستورية التي طرأت على الحياة السياسية في لبنان، وخصوصاً لجهة صلاحيات رئيس الجمهورية، فقد أصبحت الصلاحيات قانونية واستبعدت الاستنسابية وأنيطت بمجلس الوزراء مجتمعاً، وفقاً لأحكام المادة ١٧ من الدستور. وهكذا بعد أن كان رئيس الجمهورية هو السلطة الإجرائية في الدولة، والإرادة المحركة، إن لم تكن الحاكمة لشؤونها، أو القوة النافذة وإن لم تكن القوة المنفذة في جميع أعمالها ونشاطاتها، على حد قول الدستوري أدمون رباط، أصبحت صلاحياته بعد تعديلات مؤتمر الطائف، صلاحيات دستورية ومهمة إذا أحسن استعمالها، كإعادة النظر في قرارات مجلس الوزراء، وإعادة النظر بقوانين صادرة عن المجلس النيابي.

ما من عمل تأليفي أو توثيقي، إلا وتعترضه إشكالات وصعوبات خصوصاً وأن الموضوع يحتاج

إلى معلومات وصور، قد لا نجدها إلا في مصادرها الأساسية. وقد تركزت هذه الصعوبات في مسألتين مهمتين، الأولى: ضآلة المادة التوثيقية للحكام الذين تولوا حكم القائمقاميتين والمتصرفية، وغنى وتوسع في هذه المادة في الفترات المتأخرة، وخصوصاً الرؤساء الذين تولوا رئاسة المؤسسات الدستورية بعد الاستقلال اللبناني،وهذا ما فرض تقديم الأهم على المهم، والثانية: ندرة المادة التصويرية، ولا عجب في ذلك نظراً لارتباط هذه المسألة بتقنية التصوير التي بدأت تزدهر في أواخر القرن التاسع عشر.

إن المنهجية المعتمدة في صياغة هذا المعجم لا تختلف عن منهجية المعجمين اللذين سبق إصدارهما، إذ أن علم التاريخ هو علم تصب فيه كل العلوم الإنسانية، والمخزونات الثقافية البرلمانية للحياة السياسية اللبنانية، وإذا كان العمل على قوننتها في معاجم مفصلة، تسهل على الدارسين تناولها، إلا أنها غنية بمصادرها الأساسية نظراً للغنى الصحافي الذي حققته الوسائل الإعلامية اللبنانية، تساعدها في ذلك الحريات العامة كحرية الرأي وقد عكس ذلك غنى في المادة التوثيقية لكل ما يطلبه الباحث المحايد.

إن طريقة العودة إلى هذا المعجم هي خلاف للطريقة المتبعة في المعاجم الأخرى، والبحث عن السير الشخصية لأي من الأسماء الواردة فيه، تقتضي العودة إلى فهرس أسماء الحكام والرؤساء في أول هذا الكتاب، إذ أن المنهجية العلمية حالت دون ترتيب الأسماء حسب التسلسل الأبجدي، فكان اللجوء إلى ترتيبها حسب التسلسل الحولي، فكان البدء بعمر باشا النمساوي ثم الإنتقال إلى حكام القائمقامية الدرزية فالقائمقامية النصرانية، ثم إلى حكام المتصرفية. وبعد قيام دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ صار التدرج في تراجم المفوضين الساميين الفرنسيين. ثم الإنتقال إلى سير رؤساء الجمهورية اللبنانية، ابتداء من الرئيس شارل دباس وصولاً إلى الرئيس ميشال سليمان، ثم إلى رؤساء المجالس النيابية، ابتداء من الرئيس داوود عمون وصولاً إلى الرئيس نبيه بري، ثم إلى رؤساء الحكومات اللبنانية ابتداء من أوغست باشا أديب، وصولاً إلى رئيس الحكومة الحالي نجيب ميقاتي، لذلك يبقى فهرس الأسماء الواردة في الصفحات الأخيرة من هذا المعجم خير دليل لأي سيرة من تراجم حكام لبنان والرؤساء.

يقول جاك بتنفيل:

«بغير الحاسة التاريخية لا وجود للسياسة، أو أنها تقتصر على تركيبات لا مستقبل لها ولا أهمية. من هو رجل الدولة الذي يجهل التاريخ؟ هو طبيب لم يذهب إلى المستشفى، ولا إلى العيادة، ولم يدرس الحالات ولا السوابق».

إننا إذ ننهي هذا المعجم إلى أيدي السياسيين والمثقفين، نأمل أن يكون لبنة راسخة قد وضعت في

صرح الثقافة الوطنية وهكذا تكون الذمة قد أوفيت تجاه ما ينوف عن الألف شخصية لبنانية تبوأت المناصب السياسية بين نيابية ووزارية ورئاسية، وساهمت في صياغة وصناعة تاريخ لبنان الحديث، ابتداءً من سنة ١٨٤٠ وحتى تاريخه، وهي كما سادت ثم مضت، تركت وراءها صفحة مضيئة لشعب فرض إسمه وحجز موقعه في تاريخ الأمم.

بدورنا نحن كجنديين في صفوف هذا الشعب، عاملين في أقدس مؤسساته، نأمل أن نكون قد سكبنا قطرة ندى على جبين تاريخ هذا الوطن، مع التأكيد أن الزهرة لا تعيش ولا تنمو إلا بقطرة الندى، وإن حرمناها الندى ينتحر العطر.

بيروت في ٢٢ كانون الأول ٢٠١١

رياض غنام	**عدنان ضاهر**
مدير عام شؤون الجلسات واللجان	**أمين عام مجلس النواب**

الحكم العثماني المباشر

كانون الثاني ١٨٤٢ - كانون الأول ١٨٤٢

عمر باشا النمساوي

(١٨٠٦ ـ ١٨٧١)

نمساوي الأصل، وُلِد في بلاسكي على حدود البوسنة عام ١٨٠٦، وسمي ميخائيل، كان أبوه ضابطاً في الجيش العثماني، فأدخله في المدرسة الحربية في بورن قرب كرستات، ولم تمضِ مدة حتى عُيِّن في إحدى فِرَق الجيش النمساوي، وارتقى إلى درجة معاون في مساحة الطرق والجسور.

نزح عن وطنه النمسا وهو في الثامنة والعشرين من عمره، وقَدِم الى البوسنة الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية، وهناك اعتنق الدين الإسلامي، وسمى نفسه عمر، وتولى تعليم أبناء بعض التجار الأتراك.

فتح له باب التدريس فرصة الانتقال إلى الأستانة عاصمة السلطنة العثمانية، فتولى التدريس في المدرسة العسكرية، وهناك تعرّف إلى ناظر الجهادية (وزير الحربية) خسرو باشا، فأدخله إلى أركان حربه، وجعله تحت عنايته، وقدّمه في مصالح الدولة، فأدى خدمات عديدة في إمارات الدانوب، ثم سعى في وظيفة تعليم في البلاط السلطاني، فعُيِّن مدرِّساً للسلطان عبد المجيد قبل توليه السلطنة.

في سنة ١٨٣٩، كان عمر باشا في جملة ضباط الحملة التي أنفذتها السلطنة لمحاربة إبراهيم باشا المصري في بلاد الشام.



شارك عمر باشا في الحرب ضد القوات المصرية، بهدف إخراجها من بلاد الشام، وتمكّن من هزيمتها في جهات بكفيا في تشرين الأول سنة ١٨٤٠، وقاد جيشاً عثمانياً مؤلفاً من ألفي مقاتل، تقدم به من صيدا إلى قلعة عكا للاستيلاء عليها، وتمكّن بمساعدة الأسطول البريطاني من البحر، وسائر القوات العثمانية والنمساوية الحليفة، من الاستيلاء على قلعة عكا بعد دكها بالمدفعية، وانفجار مخزن الذخائر الكبير فيها.

عينته السلطنة العثمانية حاكماً على جبل لبنان في ١٦ كانون الثاني سنة ١٨٤٢، بعد عزل الأمير بشير الشهابي الثالث، وإنهاء حكم الأمراء الشهابيين على الجبل، فتولى الحكم في ظروف صعبة. عارضته بريطانيا وفرنسا خوفاً على مصالحهما وطالبتا بإقالته.

أقام عمر باشا في قصر بيت الدين متخذاً منه مقراً له، ولقي ترحيباً من زعماء الدروز، في

حين لم يقبل به النصارى الذين طالبوا وبتحريض من رجال الأكليروس الماروني، بإعادة الحكم إلى الشهابيين. ولترسيخ دعائم حكمه حاول التقرّب من الزعماء المقاطعجيين في الجبل متخذاً من بينهم مستشارين ووكلاء، كخطار العماد وأحمد وأمين إرسلان ومنصور الدحداح،كما رفع عرائض موقّعة من الأهالي إلى الباب العالي، وإلى قناصل الدول الأوروبية في بيروت، تؤكد القبول بحكمه، والولاء للسلطنة العثمانية، لكن القناصل طعنوا بصحة التواقيع، واحتجوا بأنها لا تمثل الرأي العام في الجبل.

أراد عمر باشا من تقرّبه من زعماء البلاد، إرساخ الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان. ولما لم يلقَ من الزعماء الدروز التجاوب المطلوب، دعاهم في نيسان سنة ١٨٤٢ إلى بيت الدين، وألقى القبض عليهم وكان أبرزهم سعيد جنبلاط وناصيف نكد وحسين تلحوق وخطّار العماد، ووجههم إلى صيدا ثم إلى بيروت، حيث وضعوا في محرس خاص بهم. احتج الدروز على اعتقال زعمائهم بهذه المكيدة، وطالبوا بالإفراج عنهم، وعندما عجزوا عن تحقيق مطلبهم هذا، ثاروا عليه مطالبين بإسقاطه، وحاصروا بيت الدين، لكن والي صيدا مصطفى باشا، أرسل قواته العسكرية عن طريق دير القمر، وأطلقت نيران مدفعيتها عليهم، فاضطروا للتراجع، إلاّ أنهم استمروا في ثورتهم مطالبين بعزل عمر باشا، وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين.

اتسعت جبهة المعارضة ضد عمر باشا لتشمل أيضاً الأعيان المسيحيين، وتدخلت الدول الأوروبية لإيجاد حل يعيد الهدوء إلى البلاد، وبرزت ثلاثة حلول تمّ بحثها، أولها استمرار الحكم العثماني المباشر، أو إعادة العمل بأحكام الإمارة الشهابية، أو قسمة الجبل بين الدروز والموارنة تحت زعامة رئيسين مستقل أحدهما عن الآخر. ونتيجة تضارب المصالح الأوروبية - العثمانية أُسقط الحلين الأولين، وتم بناء على اقتراح رئيس وزراء النمسا مترنيخ، تقسيم جبل لبنان إلى قائمقامتين يفصل بينهما طريق بيروت - دمشق، وتتبعان مباشرة لوالي صيدا: قائمقامية شمالية نصرانية، قاعدتها بكفيا، عُيِّن عليها الأمير حيدر إسماعيل أبي اللمع، وقائمقامية جنوبية درزية، قاعدتها بيت الدين، عُيِّن عليها الأمير أحمد أرسلان، وقد جاء هذا التقسيم الجديد لجبل لبنان، تكريساً للإنقسام الطائفي في البلاد.

أقالت السلطنة العثمانية عمر باشا من الحكم في كانون الأول سنة ١٨٤٢، وأطلقت سراح الأعيان الدروز، وأبلغت بواسطة عمر باشا نفسه، قرار تعيين الأميرين حيدر إسماعيل أبي اللمع وأحمد أرسلان، قائمقامين على النصارى والدروز، وبعد سنتين عُيِّن عمر باشا حاكماً عسكرياً في إحدى ولايات سوريا.

في سنة ١٨٤٨ عُيِّن عمر باشا قائداً للقوات العثمانية في بلاد الفلاخ على حدود المجر، ثم انتدب لقمع عصيان بعض ولاة البوسنة، وفي سنة ١٨٥٣ عُيِّن قائداً لجيش قوامه عشرون ألف جندي لقمع انتفاضة الجبل الأسود، وبعد قيامه بالمهمة عُيِّن قائداً للجيش العثماني في بلغاريا، وحارب القوات الروسية بقيادة البرنس

غورتشاكوف على ضفاف نهر الدانوب، وأجبرها على الانسحاب. وفي سنة ١٨٥٥ قاد فيلقاً من القوات العثمانية في حرب القرم، وتغلب على الروس في معركة يوبا توريا.

عينته السلطنة العثمانية والياً على بغداد، لكنها ما لبثت أن عزلته، ثم أعادته إلى الولاية في السنة التالية، وفي سنة ١٨٦١ كلف بإخماد ثورة البوسنة والهرسك، فقام بالمهمة وهاجم الجبل الأسود، وافتتح أعظم مدنه.

نال سنة ١٨٦٩ رتبة الوزارة، وأصبح من مشيري الدولة، كما نال من روسيا رتبة فارس من صنف القديسة حنة.

كان شديد البطش صعب المراس، وعلى منزلة رفيعة لدى رجال الحرب.

تقاعد عن الأعمال العسكرية سنة ١٨٦٩، توفي سنة ١٨٧١.

حُكّام القائمقاميّة الدرزيّة

١٨٤٢ ـ ١٨٦١

أرسلان، أحمد بن عباس

(١٧٩٦ ـ ١٨٤٧)



وُلد في بلدة بشامون، ونشأ في الشويفات، تلقى علومه على بعض المشايخ، وأجاد فنون الفروسية، وعرف بموالاته مع والدته الست حبوس الأرسلانية للشيخ بشير جنبلاط، والأمير بشير الشهابي الثاني، قبل خلاف هذين الأخيرين مع بعضهما البعض.

ناصر الأمير الشهابي وسار معه إلى حوران سنة ١٨٢٠، وبعد عودته إلى الحكم، سار معه إلى بلاد جبيل لجمع الأموال الأميرية، وخاض معركة لحفد ضد العامية، فأظهر فيها شجاعة فائقة. ثم سار معه لقتال درويش باشا، وشارك في موقعة المزة سنة ١٨٢١، فأبلى فيها بلاء حسناً.

ولما رجع الأمير بشير من مصر والياً، بعد أن كان مغضوباً عليه من قِبل السلطنة العثمانية، تنكر للأمير أحمد بسبب علاقته بالشيخ بشير جنبلاط، وصادره بمال فدفعه، كذلك تنكر لوالدته أيضاً الست حبوس وصادرها بمال، وضيّق عليها بواسطة ابن عمه الأمير بشير (الثالث). ولما ظهر أن لاشيء يرضي الأمير بشيراً رحل الأمير أحمد إلى عكار، ثم انتقل إلى راشيا حيث التحق بالشيخ بشير جنبلاط، وعاد معه إلى عكا، ثم إلى البلاد.

بعد هزيمة الشيخ بشير جنبلاط في معركة السمقانية سنة ١٨٢٥، توارى الأمير أحمد في اللاذقية، وما لبث أن تصالح مع الأمير بشير على مبلغ من المال يعيده إلى إقطاعته، وبعد أن قبض الأمير المبلغ، أخذ يضيق عليه فرحل إلى طرابلس ثم إلى دمشق، وشارك مع أخيه أمين إلى جانب والي حوران في محاربة عرب السفغة في عقبة عمان وانتصروا عليهم بعد أن خاضوا ضدهم ٣٣ موقعة في شهر واحد.

عاد الأمير أحمد إلى إدارة مقاطعته سنة ١٨٣١ بعد وساطة مع الأمير بشير، كما أعيدت لشقيقه الأمير حيدر مقاطعته أيضاً.

وعندما تحركت الجيوش المصرية سنة ١٨٣٢ بقيادة إبراهيم باشا المصري لاحتلال بلاد الشام بالاتفاق مع الأمير بشير الشهابي، دعي الأمير أحمد ليحارب إلى جانبه فرفض، والتحق مع عدد من زعماء الدروز، بالجيش العثماني في حمص. ولما انهزم العثمانيون، ذهب الأمير أحمد إلى الأستانة حيث لاقى كثيراً من الإكرام. وبقي في الأستانة حتى عزل الأمير بشير الشهابي سنة ١٨٤٠، فعاد في السنة التالية إلى البلاد.

استدعاء الحاكم الجديد بشير الثالث للإقامة عنده في دير القمر سنة ١٨٤١. لكنه غادره إلى بلدته الشويفات للدفاع عنها أثناء هجوم نصارى الساحل عليها، خلال الفتنة الأهلية التي وقعت في خريف سنة ١٨٤١، حيث جرت معارك شديدة بين الفريقين.

وأثناء ولاية عمر باشا النمساوي، ذهب الأمير أحمد معه إلى بيت الدين، إلاّ أن الباشا النمساوي قبض عليه، وعلى زعماء دروز آخرين، لرفضهم طلبه شن حملة على موارنة كسروان، ثم نقلهم إلى بيروت، وظلوا في السجن إلى أن تمّ إطلاقهم بعد تسوية شاملة أدّت إلى قيام نظام القائمقاميتين.

عيّنه والي صيدا أسعد باشا قائمقاماً (حاكماً) على القائمقامية الدرزية، في أواخر سنة ١٨٤٢، وقد اختاره من بين الزعماء الدروز لأنه خالي الغرضين من اليزبكية والجنبلاطية، بعد استبعاده الشيخ سعيد جنبلاط بسبب علاقته الوطيدة بالإنكليز.

واجه الأمير أحمد صعوبات عديدة أثناء توليه الحكم، أهمها رفض مسيحيي قائمقاميته الخضوع لسلطته، وعدم استجابته لرغبات الولاة العثمانيين، فضلاً عن تحضيرات القوى السياسية والطائفية لفتنة سنة ١٨٤٥.

بعد وقوع فتنة ١٨٤٥، قدِم شكيب أفندي ناظر الخارجية العثماني، لفرض الأمن، والاقتصاص من مسببي الفتنة، وإدخال إصلاحات على نظام القائمقاميتين. فعزل كل من الأميرين أحمد أرسلان وحيدر إسماعيل أبي اللمع من منصبيهما، وأعاد تقسيم القائمقاميتين، وأقام مجلساً في كل قائمقامية مؤلفاً من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة.

ولما رجع شكيب أفندي من بيت الدين إلى بيروت، صحب معه الأميرين أحمد وأميناً الأرسلانيين وأكرمهما، ثم نقل القائمقامية الدرزية من الأمير أحمد إلى الأمير أمين.

سكن الأمير أحمد بيروت مبتعداً عن السياسة، ثم انتقل إلى محلة الغدير بين خلدة والشويفات هرباً من وباء الهواء الأصفر، فمات به سنة ١٨٤٧. ووري الثرى في جوار الإمام الأوزاعي. فأرخ الشيخ ناصيف اليازجي وفاته بأبيات حفرت على ضريحه:

لقد ناحت ربى لبنان حزناً
على من كان في يده الزمامُ

أمير من بني رسلان كانت
تذل له الجبابرة العظامُ

كريم قد توارى في ضريح
تحفّ به الملائكة الكرامُ

فصادف أرخوه مقرّ مجد
تجاور فيه أحمد والإمامُ

توفي الأمير أحمد سنة ١٨٤٧ عن ولد وحيد هو خليل.

أرسلان، أمين بن عباس

(١٨٠٧ ـ ١٨٥٨)

وُلد في الشويفات سنة ١٨٠٧. توفي والده وعمره سنتان، فتولت والدته الست حبوس تربيته، وخصته بعنايتها واهتمامها. وفي سنة ١٨٢٠ عزل الأمير بشير الشهابي الثاني عن حكم الجبل، فهرب الأمير أمين مع والدته والتجأ إلى حوران. ولم تُجْدِ محاولات المصالحة مع الأمير الشهابي، ولا دفع الأموال له، فاضطر الأمير أمين إلى الفرار إلى عكا من عسفه ثم إلى راشيا، ثم إلى حوران مع الشيخ بشير جنبلاط. ثم عاد مع هذا الأخير ليخوض إلى جانبه سنة ١٨٢٤ معركة سهل السمقانية. ولما كانت النصرة للأمير بشير، فرّ مجدداً إلى حوران ثم إلى عكار فاللاذقية.

بعد تصفية الشيخ بشير جنبلاط في عكا، عاد الأمير أمين إلى البلاد بعد أن صالح الأمير بشير الشهابي على مبلغ كبير من المال لقاء عودته مع شقيقيه أحمد وحيدر إلى سابق ولايتهم، فقبض الأمير المال وأخذ يضيق عليهم، فرحلوا ثانية إلى طرابلس ثم إلى الشام. وفي سنة ١٨٢٦ تولى والي الشام علي باشا، أيالة علايا في بلاد الأناضول، فرافقه الأمير أمين، وكان الباشا شديد المحبة والتقدير له، فعيّنه مهرداره، أي أمين ختمه، فبرهن عن مقدرة وكفاية في هذه الوظيفة.

في سنة ١٨٣٠ عيّنه والي الشام قائداً لإحدى الفِرق العسكرية، ثم عُيِّن محافظاً لمقاطعة جبّة فرعون ولطريق الحج. وفي سنة ١٨٣١ سمح الأمير بشير له، بالعودة إلى البلاد، فلازمه في بيت الدين، ثم توجه معه لمساعدة المصريين في حصارهم قلعة عكا، وفي السنة التالية، توجه معه إلى فتح الشام.

خدم الأمير أمين الأمير بشير، فذهب إلى معسكر عكا سنة ١٨٣٣، وفي سنة ١٨٣٤ شارك مع الأمير خليل الشهابي في إخماد ثورة الدروز في وادي التيم، وكان في استقبال عباس باشا حفيد محمد علي باشا في صيدا سنة ١٨٤٠، وفي تلك السنة أسند الأمير بشير إليه، مقاطعة الغرب الأسفل والساحل بطلب من عباس باشا، وظل في خدمة الأمير بشير والمصريين إلى أن أصبح الانقلاب عليهم عاماً، فنزل إلى بيروت وانضم برجاله إلى القوة العثمانية، وسار معها إلى يافا في أعقاب قوات إبراهيم باشا. وأثناء فتنة ١٨٤١ الأهلية، تولى الدفاع عن الشويفات ورد الهجوم عنها.

في سنة ١٨٤١ قَدِمَ السر عسكر مصطفى باشا لتسوية وضع جبل لبنان، فعزل الأمير بشير الثالث، وعَيَّن مكانه عمر باشا النمساوي، وقرَّب إليه الأمير أمين. لكن الأمير لم يكن مرتاحاً إلى سياسته، ففيما كان يحاسن النصارى ليقبلوا بالحكم العثماني المباشر، كان يحرض الدروز على أن يشنوا حملة على موارنة كسروان، ولما ثاروا رافضين، أتهم الأمير أمين بتحريكهم، رغم محاولة الأمير ثنيهم عن الثورة، ومحاولة إقناع شبلي العريان وسعيد جنبلاط بالرجوع إلى الهدوء والسكينة. ولأجل دفع التهمة عنه سافر إلى الأستانة عن طريق بغداد، وظل في الطريق أكثر

من خمسة أشهر قاسى خلالها الكثير من المشقات والصعاب

وفي سنة ١٨٤٥، وبعدوقوع الفتنة الأهلية، جاء شكيب أفندي ناظر الخارجية العثماني لفرض الأمن، وبعد أن استقر في بيت الدين، عزل قائمقام الدروز الأمير أحمد أرسلان، وعَيّن أخاه الأمير أمين مكانه.

زار الأستانة سنة ١٨٥٤ ومكث فيها ستة أشهر.

أنعمت عليه الدولة العثمانية سنة ١٨٥٠ برتبة اصطبل عامرة مع النيشان المرصّع.

كان الأمير أمين شجاعاً مهيباً، حليماً كريماً، فصيحاً ثاقب الفكر، يحب أهل العلم ويرفع مقامهم، ويبالغ في إكرامهم، ويغدق عليهم العطايا، لذلك قصده الشعراء بالمدائح، ولهجت بمكارمه ألسنة الناس.

أصيب سنة ١٨٥٨ بمرض الرئة، فذهب وعائلته إلى مقام الأوزاعي لتغيير الهواء، فلم يلبث أن توفي في ٣ أيار سنة ١٨٥٨، وله ولدان هما: مصطفى ومحمد، فدفن هناك. وقد أرّخ ضريحه الشيخ ناصيف اليازجي بهذه الأبيات:

لقد حلَّ الأمينُ ضريحَ مجدٍ
سقى صفحاتهِ مَطرُ العيونِ

أميرٌ من بني رسلان والٍ
على لبنان بالحقِ المبينِ

ثوى في ساحة بحمى إمامٍ
غدت حرماً لأصحاب اليمينِ

فقال مؤرخوه لقد تلاقى
إمامُ الحق بالروح الأمين.

أرسلان، محمد بن أمين عباس

(١٨٣٨ ـ ١٨٦٩)

وُلد في الشويفات سنة ١٨٣٨، تلقى من علوم عصره قسطاً وافراً، ودرس إلى جانب اللغة العربية اللغتين التركية والفرنسية وشيئاً من الإنكليزية والإيطالية.

تولى إدارة الغرب الأسفل برعاية والده سنة ١٨٥٢ وهو في سن الخامسة عشرة، وأثناء مرض والده سنة ١٨٥٨، أحيلت إليه وكالة القائمقامية الدرزية من قِبل والي صيدا خورشيد باشا، وبعد وفاة والده، تمّ تعيينه قائمقاماً أصيلاً في أوائل صيف سنة ١٨٥٩.

شارك سنة ١٨٦٠ في الدفاع عن بلدته الشويفات، أثناء الهجوم الذي شنه طانيوس البيطار على رأس شباب كسروان، وبعض الشهابيين، وتمكن مع مقاتليه من صدهم إلى ما وراء نهر الغدير، ثم بذل جهده للتهدئة وتحقيق السلام بين الفريقين المتقاتلين، وآلف بين الدروز والنصارى في منطقة إقطاعته. ثم وقع على الصلح عن الجانب الدرزي، مع قائمقام النصارى الأمير بشير أحمد أبي اللمع.

أُعتقل مع بعض زعماء الدروز من قِبل فؤاد باشا على أثر أحداث الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠، لكن المحكمة برأت ساحته بعد أربعة أشهر من السجن.

وعندما ألغي نظام القائمقاميتين، سكن بيروت، وأنكبّ على القراءة والتأليف، ثم أسهم في تأسيس الجمعية العلمية السورية سنة ١٨٦١، وكانت مهمتها جمع الشمل، وإعادة الود المفقود بين مختلف الطوائف، وصار بعدئذ رئيساً لهذه الجمعية.

بعد رجوعه إلى البلاد اتهم الأمير محمد بالدس على ابن عمه قائمقام الشوف الأمير ملحم أرسلان، المدعوم من قبل المتصرف داوود باشا، بهدف استعادة منصبه كقائمقام. وبعد سفر داوود إلى الأستانة، صعّد الأمير محمد حملته على المتصرفية، فكانت له مراسلات مع يوسف بك كرم الثائر على النظام الجديد، ويبدو انهما كانا يعملان للعودة إلى نظام القائمقاميتين السابق على أن يكون يوسف كرم قائمقاماً على النصرانية والأمير محمد على القائمقامية الدرزية.

امتلك الأمير محمد عقارات واسعة في قضاء الشوف، وتنامى حزبه الذي كان قليل الأهمية في البداية، ليصبح هاماً ومتزايداً في نهاية عهد داوود باشا، خصوصاً بعد تأييد الشيخ حسين تلحوق له وبعض المسيحيين المرتبطين بالنظام المقاطعجي القديم.

له العديد من المؤلفات الفكرية أبرزها: اختبار الأخبار في أحوال التاريخ، وتشحيذ الأذهان في المنطق، والكلمة في الصرف والنحو، وحقائق النعمة في أصول الحكمة والمسامرة في المناظرة، وبديع الألباب في التصريف والاعراب، وتعديل الأفكار في تقويم الأشعار، وتوجيه الطلاب في علم الآداب، وسر الإظهار في النحو، والأجل في الإعراب، ورواية فرح بن سرور، والتحفة الرشدية في اللغة التركية، وتمثال الأحوال في مبادئ الأعمال،

وعظمة العرب وسقوطهم، وقد أدركته المنية قبل إتمام الأخيرين. ولم يطبع من هذه الكتب غير التحفة الرشدية. وكان من هواة التصوير اليدوي والفوتوغرافي، ونظم شيئاً من الشعر، وله مع بعض الشعراء مراسلات أبرزهم الشيخ ناصيف اليازجي.

في سنة ١٨٦٨، أصبح عضواً في مجلس شورى الدولة مع الرتبة الأولى، فسافر إلى الأستانة، وهناك نال المكانة الرفيعة والكلمة النافذة. حمل العديد من الرتب والأوسمة العثمانية أهمها: رتبة قبوجي باشي، ورتبة اصطبل عامرة.

توفي عزيباً في الأستانة سنة ١٨٦٩ على أثر تسمم من قطرة الأتروبين في عينه، وله من العمر ٣١ سنة وبضعة أشهر، ووري الثرى في تربة السلطان أيوب، وقد أرَّخ ضريحه الشيخ ناصيف اليازجي بهذين البيتين:

مــحــمــد آل رســلان أمــيــر
ثوى في اللحد كالغصن الرطيبِ

غريب الدار عن لبنان فاعطف
عليه مؤرخاً لحد الغريبِ

حُكّام القائمقاميّة النّصرانيّة

١٨٤٢ ـ ١٨٦١

أبي اللمع، حيدر إسماعيل

(١٧٨٧ ـ ١٨٥٤)



وُلِد في بلدة صليما قضاء المتن سنة ١٧٨٧. توفي والده في السنة التالية في سجن الأمير يوسف الشهابي، فتولت والدته تربيته وتعليمه، فعمدته ولقنته مبادئ المسيحية. وعندما أصبح شاباً حكم مقاطعة أجداده اللمعيين في المتن والقاطع.

شارك سنة ١٨٢٩ إلى جانب الأمير بشير الشهابي في قمع ثورة النابلسيين في فلسطين، وحاصر مع رجاله المتنيين، قلعة سانور إلى أن سقطت بيد المهاجمين.

وفي سنة ١٨٤٠ قاد حيدر أبي اللمع بعض الأهالي، أثناء ثورة سكان المقاطعات اللبنانية على حكم الأمير بشير الشهابي والمصريين. ألقى الأمير بشير القبض عليه وسجنه في بيت الدين، ثم نفاه إلى عكا مع سبعة وخمسين أسيراً، ومن هناك إلى الإسكندرية، فإلى بلاد سنار في السودان. عاد إلى مقاطعته بعد عفوٍ على متن سفينة بريطانية في آذار سنة ١٨٤١.

عينه والي صيدا أسعد باشا قائمقاماً (حاكماً) على القائمقامية النصرانية، في أواخر سنة ١٨٤٢. وتمكن بمساعدة الفرنسيين من إلغاء فكرة تقسيم القائمقامية النصرانية بهدف إقامة قائمقامية ثالثة تكون للطائفة الأرثوذكسية.

باشر في بداية عهده بمسح الأملاك، وفصل سنة ١٨٤٤ الشيخ فرنسيس الخازن عن حكم كسروان، ولما أظهر العصيان وجّه إليه قوة عسكرية شتت شمل رجاله. وبعد وقوع فتنة ١٨٤٥، قدم شكيب أفندي ناظر الخارجية العثماني لإعادة الأمن والهدوء إلى الربوع اللبنانية، فأمر بإلقاء القبض على القائمقامين المسيحي والدرزي، وزجهما في السجن، وبعد أن عزل الأمير أحمد أرسلان من القائمقامية الدرزية، وعَيَّن مكانه الأمير أمين، فكَّر بعزل الأمير حيدر إسماعيل من الحكم، لكنه خشي أن يستغل الموارنة الفرصة بدعم من فرنسا، ليطالبوا بعودة الأمير بشير الشهابي إلى الحكم، فعدل عن ذلك، وأعاد الأمير حيدر إلى سدة الحكم، وأنشأ في كل قائمقامية مجلساً طائفياً يساعد القائمقام في إدارة شؤون قائمقاميته. وكان من العاملين في إدارة القائمقام، عيد حاتم من بلدة حمانا، وسمعان غطاس اللبكي من بلدة بعبدات.

تميّزت فترة حكم الأمير حيدر بتنامي الصراع السياسي بين الأسرتين الكبيرتين آل الخازن

وآل أبي اللمع. وقد ساعده في إدارة القائمقامية بحكم القرابة بينهم الأميران بشير أحمد ابن عمه، وبشير عساف ابن أخيه، ويبدو أنه كان لكل منهما أطماعه في تولي القائمقامية بعد وفاة قريبهما.

شيّد الأمير حيدر أثناء توليه الحكم قصراً في بكفيا، وهو المعروف بسراي الأمير، اشترته لاحقاً بلدية بكفيا وجعلته مركزاً لها، ثم جعلته بتصرف رئاسة الجمهورية اللبنانية، ليكون مقراً صيفياً لها. كذلك شيّد سرايا بيت شباب، وسكن فيها فترة من الزمن.

عرف الأمير حيدر بطيب القلب، ومكارم الأخلاق، فمال الناس إليه وأحبوه، وكان مرجعاً لهم في كثير من الخلافات. وكان يلقب «بأبي مسبحة» لتقواه وتدينه طوال حياته.

تأهل من الست لمس ابنة الأمير فارس أبي اللمع، ورزق منها: سلمى وأسما.

توفي في ١١ أيار سنة ١٨٥٤ في بكفيا من جراء مرض الفالج، ووري الثرى في كنيسة سيدة النجاة. ونقش على ضريحه الأبيات التالية:

هذا مقام أمير مجد حيدر
من كان يحكم في البلاد وينفعُ

من آل لمع بني الأماجد قد بنى
في الأرض صيتاً صامتاً لا ينزعُ

بدر بنور كماله ضاء الورى
فلذا استحق إلى الأعالي يرفعُ

إن كان هذا البدر غاب ففي السما
أرخت ضياء بخير أرض يلمعُ

أبي اللمع، بشير أحمد

وُلد في حمانا بتاريخ لم تذكره المصادر التاريخية. نشأ نشأة إقطاعية متطلعاً إلى السلطة والحكم. برزت مطامعه أثناء ولاية ابن عمه حيدر إسماعيل أبي اللمع، فنافسه على منصب القائمقام معتمداً على جماعته ومؤيديه، وعلى العمال العثمانيين الذين أُتهموا بتحريضه سنة ١٨٥١ لإحداث اضطرابات في القائمقامية النصرانية، كما اتهمه خصومه بتقديم رشاوى لكي يتولى الحكم بدلاً من الأمير حيدر.

بعد وفاة الأمير حيدر سنة ١٨٥٤، عينت السلطنة العثمانية، الأمير بشير عساف حاكماً مؤقتاً على القائمقامية النصرانية، فنافسه قريبه الأمير بشير أحمد، ولما كان لكل من الأميرين جماعته ومشايعوه، فقد انقسم سكان القائمقامية إلى حزبين، عُرِف أحدهم بالحزب الأحمدي نسبة إلى الأمير بشير أحمد، والآخر بالحزب العسافي نسبة إلى الأمير بشير عساف.

عينته السلطنة العثمانية حاكماً على القائمقامية النصرانية في أيلول سنة ١٨٥٤، بعد عزل الأمير بشير عساف وكان يحظى بتأييد البطريركية المارونية، والسلطات العثمانية، وقنصلي فرنسا وبريطانيا اللذين اتفقا غداة حرب القرم على ترشيحه لمنصب القائمقامية.

نقل بشير أحمد مركز القائمقامية النصرانية من بكفيا إلى برمانا، واختار نخبة من المعاونين له، فكان الأمير منصور أبي اللمع رئيساً لمجلس القائمقامية، والشيخ عيد حاتم رئيساً لمكتب القائمقامية، وحنا بك أبو صعب، القانوني الكبير رئيساً للديوان، والخوري يوحنا الحاج الذي أصبح في ما بعد بطريركاً، قاضياً، ثم خلفه الخوري يوحنا حبيب الذي صار في ما بعد مطراناً.

كان بشير أحمد على خلاف شديد مع القسم الأكبر من أسرته اللمعية، وجابه منذ أيام حكمه الأولى عداوة المشايخ الخازنيين الذين كانوا في الواقع مستقلين ببلاد كسروان، كما جابه عداوة الأكليروس الماروني، لأن القائمقام الجديد ولد درزياً بزعمهم، ولم يكن معروفاً بإخلاصه للحياة الدينية المارونية كسلفه التقي الأمير حيدر. فتصاعدت حدة المعارضة ضده، وشارك فيها بعض مشايخ آل الخازن الذين كانوا يطالبون بحكم القائمقامية النصرانية، لأنهم أعرق نسباً من اللمعيين، وأقدم شأناً في سياسة الجبل. وقد استغلوا وجود بطريرك خازني على رأس الكنيسة المارونية لتحقيق هدفهم هذا. وحدثت مظاهرات في بلدة برمانا مركز الحكم، فاضطر الأمير بشير أحمد إلى مغادرتها والتوجه إلى بيروت. لكن خورشيد باشا والي صيدا، أعاده إلى مركز حكمه بحراسة قوة عسكرية.

تقاطعت حدة الصراع الحزبي الأحمدي والعسافي، مع مداخلات قناصل الدول الأوروبية، وخصوصاً القنصل الفرنسي المؤيد للحاكم بشير أحمد، والقنصل البريطاني المؤيد لخصومه الذين اتهموا القائمقام بتقديم الرشوة إلى العمال العثمانيين.

كفت السلطات العثمانية يد القائمقام بشير أحمد عن الحكم في ٢٨ أيلول سنة ١٨٥٨، وعيّنت الأمير حسن إسماعيل أبي اللمع بالوكالة.

سافر بشير أحمد إلى الأستانة، ودافع عن نفسه مقدماً الوسائل التي استعملها ضده خصومه، وعندما عاد إلى لبنان أعاده خورشيد باشا إلى مركز القائمقامية معززاً مكرماً.

عرف بشير أحمد بسياسته المتشددة، وعدم مرونته، وعناده وتصلبه. فدعمه الفرنسيون، والعمال العثمانيون، والبطريركية المارونية، ويوسف بك كرم. وقف إلى جانب طانيوس شاهين، ودعم ثورته الفلاحية بوجه آل الخازن، وقد اعتبر بعضهم أن ثورة الفلاحين في كسروان كانت في جوهرها من صنع القائمقام بشير أحمد أبي اللمع.

وقّع بضغط من خورشيد باشا والي بيروت على الصلح بين الموارنة والدروز، في أعقاب الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠.

تأهل من السيدة هند حسن إسماعيل أبي اللمع، ورزقا ست بنات عرف منهن: نجيبة وخولا وخزما ومريم وبدر، وخليل الذي تزوج من الست سعدى ابنة الأمير بشير الشهابي الثاني.

أبي اللمع، بشير عساف

من مواليد بلدة صليما ـ قضاء المتن. لم تذكر المصادر التاريخية تاريخاً لولادته، أو وفاته، وهو ابن شقيق القائمقام السابق الأمير حيدر إسماعيل أبي اللمع.

أثناء ولاية عمه حيدر، كان بشير عساف رئيساً للديوان، وقد اكتسب من وظيفته تلك، خبرة في الإدارة وتسيير شؤون الناس.

عيّنه وامق باشا والي بيروت قائمقاماً مؤقتاً على النصارى بعد وفاة الأمير حيدر في أيار سنة ١٨٥٤. وقد تم هذا التعيين ليس لأن الأمير المذكور كان موضع ثقة عمه الراحل حيدر، بل أيضاً بحسب توصية القناصل الأوروبيين. لكن خورشيد باشا الذي خلف وامق باشا في ولاية بيروت، لم يرضَ به، فعزله عن الحكم بعد أربعة أشهر ونصف من قيامه بمهام القائمقامية، وقد عزا مور قنصل بريطانيا العام في بيروت سبب عزله لأنه تنقصه الخبرة والمؤهلات الشخصية للحكم.

عرف الأمير بشير عساف بدماثة الخُلُق ورقة الطبع، فاستمال إليه فريقاً كبيراً من الناس.

تصاعدت حدة الصراع الحزبي بين سكان القائمقامية النصرانية، وبلغت ذروة الصراع عندما انقسمت القائمقامية إلى حزبين عرف أحدهم بالحزب الأحمدي، نسبة إلى الأمير أحمد المدعوم من الفرنسيين، والآخر بالحزب العسافي نسبة إلى الأمير بشير عساف المدعوم من الإنكليز. ووقعت مظاهرات، وقدمت معروضات من قِبل الفريقين، وكثرت الفتن والتعديات، واحتدمت حدة الصراع على السلطة إلى درجة أن طالب البطريرك يوسف الخازن بالحُكم لأسرته الخازنية، أو إلغاء منصب القائمقامية، ووضعها تحت إشراف مشير عثماني، مؤكداً أن أسرته أعرق نسباً من اللمعيين، وأقدم شأناً في سياسة الجبل.

فصله عطا بك مبعوث السلطنة العثمانية للتحقيق في مشاكل القائمقامية النصرانية، عن منصب الإقطاعية، بتاريخ ٢٨ أيلول سنة ١٨٥٨.

عيّنه المتصرف داوود باشا مديراً على قضاء المتن سنة ١٨٦٦.

تأهل من الست سلطانة ابنة الأمير حسن إسماعيل أبي اللمع.

كرم، يوسف بطرس

(١٨٢٢ ـ ١٨٨٩)

وُلِد في بلدة إهدن في أواسط شهر أيار سنة ١٨٢٢ ـ والده الشيخ بطرس حاكم إقطاعة إهدن ـ عندما بلغ السابعة من عمره أدخله والده مدرسة البلدة فدرس العربية قراءة وكتابة، ثم درس السريانية لأنها لغة الطقوس الدينية. استقدم له أبوه أساتذة متخصصين ليعلموه اللغات والآداب، فنبغ بالفرنسية والإيطالية والعربية والسريانية، ولم يكتفِ بما تنسّمه من أساتذته، بل عمل على تثقيف نفسه بنفسه، فازداد إطلاعاً وتعمقاً بالمعارف الأدبية والدينية والتاريخية، وخصوصاً بعد اطلاعه على تاريخ القيصر الروسي بطرس الأكبر، والأمبراطور الفرنسي نابوليون بونابرت.

قرن يوسف كرم فروسية الرأي والقلم بفروسية السيف، وذلك منذ نعومة أظفاره، فاتقن فن القتال بالسيف والجريد، وكذلك ركوب الخيل والرماية ولعبة الحكم، إلى أن أصبح متمكناً من استخدام السلاح والقدرة على الطعن والقتال.

توفي والده بطرس في صيف سنة ١٨٤٦، فاتفق يوسف مع أخيه الأكبر ميخائيل، على اقتسام التركة والعهدة، فكان من نصيبه الولاية على إهدن وثلث جبة بشري

عُيِّن سنة ١٨٤٩ مأموراً لقيد النفوس في



مقاطعة الجبة، ثم عُيِّن حاكماً على مقاطعة الزاوية.

حاول أثناء الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ نصرة أهالي زحلة، فقدم من الشمال على رأس قواته، لكنه توقف في بكفيا بناءً على طلب خورشيد باشا والي صيدا الذي كانت تربطه بكرم علاقة حميمة.

عيّنه وزير خارجية السلطنة العثمانية فؤاد باشا، «وكيل قائمقام» على القائمقامية النصرانية بناء على طلب بيكلار مندوب فرنسا في اللجنة الدولية، في تشرين الثاني سنة ١٨٦٠، وذلك بموجب فرمان وجهه إليه مع رتبة «قبوجي باشي»،وهي من رُتب الشرف في الدولة العثمانية، ومنحه لقب البكوية.

واجهت كرم بعد تعيينه، عدة صعوبات، أبرزها البلبلة في القائمقامية النصرانية التي يحكمها، ومعارضة الأسر المقاطعجية لحكمه وخصوصاً آل الخازن الذين تشددوا في معالجة المشكلة الفلاحية، ومناوأة بعض الأكليروس

لحكمه وعلى رأسهم البطريرك بولس مسعد، وافتقاد كرم لليونة الأحكام، وغلبة «طبعه المتكبر الجموح الذي كان صورة حية لطبعه الجبلي الجافي ذي النزعة الفردية والأنفة القاسية». وعلى الرغم من تمكن كرم من فرض الاستقرار الأمني في مناطق قائمقاميته، إلاّ أن معارضيه كانوا أكثر قوة منه بعد تخلي بيكلار عنه، ودعمهم لترشيح الأمير مجيد الشهابي حفيد الامير بشير، كي يكون حاكماً على الجبل. وما أن تواسط شهر حزيران سنة ١٨٦١، حتى أصبح ترشيح الأمير مجيد حجر الزاوية في السياسة الفرنسية، وإزاء الضغط الذي مورس عليه قدّم كرم استقالته من وكالة القائمقامية، وألح على فؤاد باشا قبولها، ثم توجه إلى بلدته إهدن، وأقام فيها متربصاً استعداداً وترقباً للمرحلة المقبلة.

فرضت الدول الأوروبية بالاتفاق مع السلطنة العثمانية، نظام المتصرفية على جبل لبنان، لكن كرم رفضه وتصدى له، وما إن وطأت أقدام المتصرف الأول داوود باشا أرض جبل لبنان، حتى تمّ نفي يوسف كرم في أوائل كانون الثاني سنة ١٨٦٢ إلى الأستانة عاصمة السلطنة العثمانية.

بعد الأستانة انتقل كرم إلى الإسكندرية، فأقام فيها مدة سنتين، وفي تشرين الثاني سنة ١٨٦٤، مع التجديد للمتصرف داوود باشا لولاية ثانية، عاد كرم سراً إلى زغرتا، فوقعت بينه وبين المتصرف عدة معارك استمرت أكثر من سنة، وكان مسرحها المناطق الشمالية من لبنان، ولما تيقن أنه غير قادر على تغيير المعادلات الدولية،



يوسف كرم في الجزائر

وتولية حاكم وطني على البلاد، وافق على إعادة نفيه ثانية، فنقل أولاً إلى الجزائر، ومن ثم راح يتنقل بين عواصم أوروبا والأستانة، فأقام مدة في فيينا وفي روما، وزار البابا بيوس التاسع، ثم غادر إلى جزيرة كورفو في اليونان، ليعود بعدها إلى روما متدخلاً لدى البابا لسيامة مطارنة،

فاستاء البطريرك بولس مسعد من تدخل كرم في الشؤون الدينية، واستمر في رفض طلب عودته بحجة أنها تثير الاضطرابات في البلاد.

أقام كرم سنة ١٨٧٥ في الأستانة في منزل يطل على البوسفور، وتعرّف إلى العديد من رجالات الحكم العثماني، وتهيأت له صداقات ومعارف كان منهم أحمد فارس الشدياق، وزراه الصدر الأعظم، وناظر الخارجية، وبعض وزراء السلطنة، وسفراء الدول الأوروبية. منحه السلطان العثماني راتباً شهرياً قدره خمسة آلاف قرش، وأعطاه حرية اختيار الإقامة في أي مكان يريده ما عدا سورية.

دعا كرم إلى تأسيس «المجلس الطائفي الماروني» بهدف جعل القيادة جماعية، والحد من تفرّد البطريرك في سياسة القضايا الزمنية، إلاّ أنه لم ينجح في مسعاه، واتبع ذلك بعدة مذكرات وجهها إلى بابا روما، حمل فيها على البطريرك وخطأه في مواقفه، فكانت سابقة لم يجرؤ أحد قبل كرم على الإقدام عليها.

حملت مذكرات كرم العديدة عدة عناوين، منها «مذكرة إلى الكنيسة المقدسة وفرنسا» وتقع في ستين صفحة، و«مذكرة من يوسف بك كرم إلى حكومات أوروبا وشعوبها» وتقع في ٥١ صفحة، ومذكرة بعنوان «إيضاحات من يوسف كرم». وتركزت كتاباته حول سياسة فرنسا والبطريرك والمتصرفين وخصوصاً رستم باشا، وكان لها ردود فعل سلبية، فحصل انشقاق كبير في الرهبانية اللبنانية نتيجة للخلافات الداخلية، والتدخلات السياسية والدينية. وعندما رأى كرم أن محاولاته لم تفلح، بعد أن ضاق ذرعاً بإعراض المسؤولين في الفاتيكان وفي الحكومات الأوروبية عن دعوته، فقرر عام ١٨٧٨ «والحزن واليأس يأكلان فؤاده» أن يعتزل السياسة، وأن ينصرف إلى ممارسة فروض العبادة وإتمام واجباته الدينية.

أولى كرم خلال منفاه كتابة مذكراته الروحية، فدوّن نحو تسعة مجلدات، ويقع كل مجلد في مئة صفحة، وله أيضاً كتاب في قواعد اللغة السريانية، إضافة إلى مباشرته بتعريب كتاب في «اللاهوت الأدبي»، وترجمة لسيرة القديسة كاترين دوسيان المعروفة بعذراء التوبة الملائكية، وديوان شعر مخطوط بيده.

له مراسلات مع الأمير عبد القادر الجزائري يقترح فيها قيام دولة عربية في سورية برئاسة الأمير الجزائري على أن يكون جبل لبنان من ضمنها وتحت راية «فخامة عبد القادر»، على غرار حكم كونفدرالي، مع بقاء كل قطر مستقل عن الآخر في حكومته وماليته وإدارة شؤونه الداخلية.

توفي عزيباً في رازينا في إيطاليا في السابع من نيسان سنة ١٨٨٩. ونقل جثمانه إلى لبنان في أيلول من العام ذاته، ووري في إهدن في حجرة خاصة.

أقيم له تمثال من البرونز يمثّله فارساً مستلاً سيفه وهو على ظهر جواده.

حكّام متصرفيّة جبل لبنان

١٨٦١ ـ ١٩١٨

أرتين باشا، داوود كرابت

(١٨١٨ ـ ١٨٧٢)



وُلد في الأستانة عاصمة السلطنة العثمانية من عائلة أرمنية كاثوليكية. اختلف المؤرخون في تاريخ مولده بين سنوات ١٨١٢ و١٨١٦ و١٨١٨ مع أرجحية لسنة ١٨١٨. تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة فرنسية في مدينة أزمير العثمانية. سافر إلى النمسا ودرس الحقوق واللغتين الإنكليزية والألمانية في جامعة فيينا. عاد إلى الأستانة ليزاول مهنة التدريس مدة. ثم دخل في خدمة الدولة فعينته في السلك الخارجي، وكلفته بعد مدة بإحدى مهامها في برلين.

عينته السلطنة قنصلاً عاماً لها في فيينا، وأصبح في منتصف القرن التاسع عشر قائماً بالأعمال في برلين، ثم نائباً عنها في اللجنة الدولية الطونية المكلفة بمراقبة المسافرين في نهر الطونة، وكان مركزها في مدينة كالاتس.

عاد إلى الأستانة سنة ١٨٥٧ ليعيَّن ناظراً عاماً للمطبوعات، ثم ناظراً عاماً للبريد والبرق، فكان قبيل تعينه متصرفاً على الجبل، حسن التحضير كإداري وقانوني ودبلوماسي لحكم بلد يجمع المتناقضات كجبل لبنان.

عُيِّن داوود أفندي متصرفاً على جبل لبنان في ٩ حزيران سنة ١٨٦١ على ظهر البارجة العثمانية (قارص)، بعد اجتماع عقده سفراء الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا برئاسة الصدر الأعظم لمدة ثلاث سنوات على سبيل التجربة، ومنحه السلطان العثماني رتبة الوزارة مع لقب الباشاوية، فكان أول متصرف يحكم الجبل في إطار متصرفية جبل لبنان.

وصل داوود باشا إلى مرفأ بيروت في أواخر شهر حزيران سنة ١٨٦١، على متن البارجة العثمانية (قارص)، وكان في استقباله فؤاد باشا وزير خارجية الدولة العثمانية المكلف من قِبل السلطان بوضع حد للحرب الأهلية التي وقعت في الجبل سنة ١٨٦٠، والجنرال الفرنسي بوفور قائد الحملة الفرنسية التي أرسلتها بعض دول أوروبا إلى جبل لبنان، وأركان حربه، والقنصل الفرنسي، وقد سر هؤلاء بتضلعه في اللغة الفرنسية، في حين يُروى عن داوود باشا أنه لم يطلع على نظام المتصرفية إلا وهو آتٍ على ظهر الباخرة إلى بيروت فقال: «إني لو قرأته من قبل لما رضيت بهذه الوظيفة في بلد له مثل هذا النظام الناقص المعتل».



داوود باشا عن مجلة التايمز

بدأ داوود باشا حكمه بالتركيز على مسألتين أساسيتين: أولاهما سياسية وثانيهما عمرانية، فأولى الأولى اهتمامه لجهة إرضاء الأمراء والمشايخ وأعيان البلاد من خلال تعيينهم حكاماً على المقاطعات والقائمقاميات، فعين على كسروان والبترون الأمير مجيد قاسم شهاب حفيد الأمير بشير، والأمير حسن شهاب على الكورة، والأمير مراد ابي اللمع على المتن، الأمير عبد اللّه شديد أبي اللمع على زحلة، والأمير ملحم أرسلان على الشوف، والأمير قيس شهاب على دير القمر، والشيخ قعدان الخازن على جزين، وقد انتقاهم جميعاً من الأمراء والمشايخ ليستعين بهم بما لهم من سطوة ونفوذ على التهدئة وإحلال السلام في ربوع البلاد.

وفّق داوود باشا بخطته هذه باستثناء علاقته مع يوسف بك كرم، الزعيم الإهدني الذي اشتهر بحربه الضروس ضد المتصرف، فرفض أولاً العرض الذي قدّمه له بتوليته رئاسة الجندية في الجبل، ثم بتعيينه قائمقاماً على جزين، فقبل المهمة بداية ثم استعفى بعد ثلاثة أيام، وهذا ما حمل فؤاد باشا على استدعائه وإيقافه مكرماً تحت الإقامة الجبرية. وعندما سافر فؤاد باشا إلى الأستانة، اصطحبه معه ليبعده عن داوود باشا، خشية اضطراب الأمن ووقوع الحرب بين الرجلين.

تسلّم داوود باشا مقاليد السلطة وليس في البلاد أي مظهر من مظاهرها، فعمد إلى تشكيل الضابطية وجعل عدد أفرادها ١٥٠٠ عنصر قسمهم إلى فرسان ومشاة، وعين لقيادة الفرسان يوسف بك ناصيف من جزين، ولقيادة المشاة الأمير سعيد شهاب، واستدعى من فرنسا ضابطين لتدريبها، وجعل لها لباساً خاصاً، وعين لها فرقة موسيقية.

وتطبيقاً لأحكام نظام المتصرفية تم انتخاب شيوخ الصلح في القُرى، ثم أُستدعي هؤلاء إلى بيت الدين فانتخبوا المجلس الإداري الكبير، وقد تألف من اثني عشر عضواً منهم أربعة موارنة وثلاثة دروز واثنان روم أرثوذكس، ومن ثلاثة، أحدهم روم كاثوليك وآخران سني وشيعي. وكانت مهامه استشارية في أول الأمر، ثم توسعت لتصبح ذات صفة تمثيلية ينوب بها عن الشعب في تصريف شؤون الحكم، والإشراف على القضاء والجندية والمالية، وغير ذلك من المهام. وبعد انتظام عمل المجلس الإداري، عين المتصرف رئيساً له ينوب عنه أثناء غيابه، فكان الشيخ الماروني عيد حاتم من حمانا أول رئيس له، ثم جرت العادة حتى آخر عهد المتصرفية أن يكون هذا الرئيس مارونياً بحكم

التقليد والأكثرية الطائفية، وقد اقتصرت مهمته على إدارة الجلسات ومعاونة الأعضاء دون مشاركتهم في التصويت.

بدأ داوود باشا التودد إلى السكان، فأخذ يطوف في القُرى مع بعض المرافقين، ويزور رجال الدين والأعيان ويستمع إلى رغباتهم وشكاياتهم وتحقيق مطالبهم، مقدماً الهدايا للاعيان، مُحسناً إلى الفقراء، واهباً المساعدات إلى المعابد، داعياً إلى التهدئة والتصافي وتضميد الجراح، ولأجل ذلك استصدر إرادة سنية بالعفو عن الجرائم التي وقعت أثناء الحرب الأهلية، ولتأكيد إلتصاقه بالناس عمد إلى ارتداء الملابس الوطنية كما كان يرتديها الأمراء ورجال الإقطاع.

أولى داوود باشا اهتمامه بالمسألة الثانية المتعلقة بالشؤون العمرانية والثقافية، فسعى جاهداً لإعادة ما هدمته الحرب، وإعادة السكان إلى بيوتهم وقُراهم، وباشر بشق طريق للعربات بين بيروت وبيت الدين، واشترى سرايا دير القمر من ورثة الأمير يوسف، ثم قصر بيت الدين من زوجة الأمير بشير حسنجهان بمبلغ ١٢ ألف كيس، وجعله قصراً لدوائر الحكومة، وأنشأ مطبعة في بيت الدين، وجريدة باسم لبنان تُطبع باللغتين العربية والفرنسية، كما أنشأ في ٣١ آب سنة ١٨٦٤، أول مجلس بلدي في بلدة دير القمر. وأقام عدة مدارس حكومية مجانية، وأنشأ للطائفة الدرزية مدرسة في عبيه وضمن أوقافاً لها تكفل نفقاتها، فسمّاها الدروز «الداوودية» إقراراً بفضله ومعروفه.

أرسى داوود باشا أركان المتصرفية، وما إن شارفت فترة الثلاث سنوات على الانتهاء حتى سافر إلى الأستانة، حاملاً بعض الاقتراحات المنوي إدخالها على النظام، فاستقبل في عاصمة السلطنة باحترام لما أظهر في أثناء دورته الأولى من نشاط رضي عنه كثيرون من اللبنانيين، وارتاح إليه قناصل الدول وسفراؤها. وعند اجتماع أعضاء اللجنة الدولية قرروا بالإجماع إدخال بعض التعديلات على النظام، والتمديد للمتصرف لمدة خمس سنين جديدة، على الرغم من المعارضة الشديدة التي كان يلقاها داوود باشا من قبل يوسف كرم وغالبية سكان المناطق الشمالية.

قابل يوسف بك كرم التجديد للمتصرف بموقف معارض، فقرر العودة إلى لبنان، وانتقل من أزمير إلى طرابلس، ثم توجه إلى زغرتا، فاستقبله الأهالي بقرع الأجراس وإطلاق الرصاص سروراً وابتهاجاً. وكان البطريرك بولس مسعد يعضده، ويظهر استياءه من المتصرف داوود باشا لقسوته على المناطق الشمالية، ومخاطبته البطريرك في رسائله: «حضرة بولس أفندي بطريق الطائفة المارونية» فعدَّ تلك الكتابة خفضاً لمكانته وتحقيراً لمقامه.

وكان داوود باشا قد عاد إلى لبنان، فجرت له استقبالات شعبية، وخصوصاً من الدروز وسائر سكان الجبل. وقد شجعه ذلك على استئناف تنظيم دوائر الدولة وفقاً للتعديلات الجديدة، فأجرى تشكيلات بين مأموريه، وأمر بتسجيل صكوك الأراضي في المحاكم، وحاول مسح الأملاك فقوبل بالمعارضة وخصوصاً من الشمال، فاستعان بالمطران يوحنا الحاج فكان له ما أراد.

قابل مؤيدو كرم إجراءات داوود باشا بالمعارضة، فكانوا لا يعترفون بسلطته ولا يتعاملون مع موظفيه، ولا يتقيدون بأوامر حكومته، وكان ذلك يوغر صدر داوود، ويرى فيه غضاً من كرامته، فعولّ على علاجه بالقوة، ولما كان يعي ما يفعل، لذلك سافر إلى الأستانة في حزيران سنة ١٨٦٥، وعرض على أركان الحكومة قضية كرم معتبراً «أن الأمر لن يستقيم إلاّ بعد إذلاله وإبعاده». فأمدته حكومة الأستانة بألف وخمسماية جندي عثماني من صنف الدراغون والقوزاق، وجهتهم إلى الشواطئ الشامية على بارجة حربية عثمانية أطلقت عليها اسم «لبنان».

نزل الجنود العثمانيون في منطقة جونية وجوارها. وكانت شرارة المعارك عندما حاول داوود باشا جباية الأموال الضريبية من السكان، وامتناع مؤيدي كرم عن إيفائها. فضُرب هؤلاء وأودعوا السجن، فما كان من كرم إلاّ النهوض لنصرتهم، فهاجم بفريق من رجاله السجن وأخرجهم منه بالقوة.

وتوالت بعد ذلك المواقع الحربية بين الرجلين وكان مسرحها أماكن: البوار، العفص، بنشعي، سبعل، أهمج، وادي النسور، كفرقو، الحدث، عين الجوز، إهدن، اجبع، وادي الصليب، كما دخلت قوة من عسكر داوود باشا بلدة إهدن وأضرمت النار في قصره التاريخي. ورد كرم على ذلك بكمين نصبه رجاله لداوود بين شجر الصبار في بيروت، لكنه نجا من الاغتيال بعد أن علم بالكمين.

لم تكن فرنسا راضية عن تحركات كرم، وكانت جاهدة لإنجاح نظام متصرفية جبل لبنان برئاسة داوود باشا، لذلك عرضت عليه أن يكون مظللاً بحماية الامبراطور نابوليون الثالث، وأن يسافر إلى فرنسا بضمانتها، وأن يكون تحت رعايتها.

قابل يوسف كرم العرض الفرنسي بالقبول، فتوجه في ١٧ كانون الثاني سنة ١٨٦٧ إلى بكركي، حيث وافاه القنصل الفرنسي الذي أعلن حماية كرم أمام آلاف الرجال. وفي اليوم التالي سافر من بيروت إلى الجزائر ثم إلى مرسيليا، وخصصت له الحكومة الفرنسية مرتباً شهرياً قدره ألف ليرة فرنسية ذهباً.

بعد سفر كرم هدأ داوود باشا، وصفا له الجو أمنياً، فانصرف لتحقيق مشاريع البلاد، وتراءى له أن السلطنة ستوافق على طلبه بتوسيع حدود المتصرفية، ومنح حكمه مزيداً من الاستقلال، فطالب بضم مدن بيروت وطرابلس وصيدا، ومناطق وادي التيم والبقاع وبعلبك، وربما كان للسياسة الفرنسية دور في دفعه إلى ذلك، ولتحقيق هذا الهدف، سافر إلى الأستانة في صيف سنة ١٨٦٨، وقابل فؤاد باشا، وكان قد تبوأ مقام الصدارة العظمى، فأشار إليه برفع طلبه هذا في عريضة إلى الباب العالي، مقترنة بطلب إقالته إن لم يوافق عليها، موهماً إياه أن الباب العالي لا يمكنه الاستغناء عنه، فانطلت عليه لعبة الداهية فؤاد، ورفع العريضة على النحو الذي أشير به عليه. وإذا بالباب العالي يسرع بالموافقة على إقالته، فكانت مدة ولايته ست سنوات وأحد عشر شهراً.

بعد عزله من متصرفية جبل لبنان، عينته

السلطنة العثمانية في منصب نظارة النافعة (الأشغال العامة) مع نظارتي البرق والبريد. ثم كلفته التوقيع باسم الدولة مع البارون هرش على شروط قرض مالي لمد خط حديدي في الروملي، فاتهم بإساءة الأمانة، وقبول رشوة بقيمة مليوني ليرة ذهبية، فعزلته الدولة من وظيفته، ثم سافر إلى باريس طلباً للراحة وتبديل الهواء. وعندما طلبته للتحقيق معه في شروط العقد، التي رأتها مخلة بمصلحتها، تذرع باعتلال صحته، ثم سافر إلى سويسرا للاستشفاء، ولم يطل به الأمر حتى توفي في تشرين الثاني سنة ١٨٧٢، مخلفاً تركة قدرها ستماية ألف ليرة ذهبية، وقفها في وصيته لطائفته الأرمنية الكاثوليكية، لتنشئ بها مدرسة مجانية لتعليم أبناء الفقراء.

اتقن داوود باشا اللغات الأرمنية والتركية والفرنسية والإنكليزية والألمانية وألم بالعربية.

وضع كتاباً بالفرنسية في تاريخ القوانين والشرائع الأنكلوسكسونية، وفي برلين نشر كتاباً عن أصول القانون الجرماني فجعلته جامعة برلين عضواً فخرياً في أكاديميتها العلمية، ومنحته جامعة فيينا سنة ١٨٥٣ لقب دكتور في الحقوق.

منحته الحكومة الفرنسية وسام جوقة الشرف مكافأةً له على جهوده لتهدئة الجبل قبل نشوب ثورة يوسف كرم وبعدها.

تأهل قبل تعيينه متصرفاً بامرأة إنكليزية، ولكنه لم يكن معها على وفاق، وحين عُيِّن متصرفاً تعاهد وإياها على الانفصال، فعادت هي إلى أهلها في إنكلترا، وجاء هو إلى محل مأموريته في لبنان.

يعتبر داوود باشا المؤسس الحقيقي لكيان متصرفية جبل لبنان.

كوسا باشا، فرنكو نصري

(١٨١٤ ـ ١٨٧٣)



وُلِد في الأستانة عاصمة السلطنة العثمانية سنة ١٨١٤، من والدين حلبيين من أسرة كوسا التي كان لها أقارب في بلدة زغرتا الشمالية. تلقى علومه في مدارس الأستانة، ثم عمل كاتباً بمحل تجاري يملكه بولاكي حوا الماروني الحلبي أحد كبار تجار الأستانة، ثم انتقل إلى الحقل الوظيفي ليعمل كاتباً في وزارة الخارجية، ثم رقي بعد حين إلى رتبة أعلى، ثم إلى رتبة ناظر البريد والبرق. وعندما قدم فؤاد باشا وزير الخارجية إلى بيروت سنة ١٨٦٠ لوضع حد للفتنة التي عصفت بجبل لبنان ودمشق، كان فرنكو أحد الموظفين الذين رافقوا وزير الخارجية، وكان متولياً رئاسة قلم فصل الدعاوى بين المتخاصمين.

توثقت علاقته بالبطريرك بولس مسعد، بعد أن عيّنه فؤاد باشا ممثلاً عنه لإزالة رواسب الخلاف الذي كان قد نشأ في كسروان بين المشايخ الخازنيين وفلاحيهم، فيما عرف آنذاك بالثورة الفلاحية.

بعد انتهاء مهمة فؤاد باشا، عاد فرنكو إلى الأستانة، فعُيِّن ناظراً للجمرك في مدينة غلاطة. وعندما زار البطريرك بولس مسعد عاصمة السلطنة العثمانية، عُيِّن فرنكو مهمداراً له ليرافقه في زياراته الرسمية، معرفاً اياه أنه من أصل ماروني، وأنه سيكون طوع أمره إذا عُيِّن متصرفاً في المستقبل. ويروى أن البطريرك سعى مع فؤاد باشا، وكان قد تسلم الصدارة العظمى، للتخلص من داوود باشا وتعيين فرنكو مكانه. ولا يستبعد أن تكون نصيحة فؤاد باشا للمتصرف السابق داوود باشا، بربط الموافقة على مطالبه بشأن نظام جبل لبنان بالاستقالة، مقدمة للتخلص منه، بهدف الإتيان بفرنكو متصرفاً مكان داوود باشا.

رشحه سفير بريطانيا في الأستانة السير بلور Bullwer في حزيران سنة ١٨٦١ أثناء اجتماع سفراء الدول الأوروبية المعنيين بالقضية اللبنانية لكي يكون المتصرف الأول على جبل لبنان بدلاً من داوود باشا المعروف بولائه للفرنسيين، لكن السفير الفرنسي في الأستانة دو لافاليت De Lavalette عارض ترشيح فرنكو لاعتلال صحته آنذاك، كما اعتبره من وسط زريّ ينطوي ترشيحه على شيء من الفضيحة، ولشدة معارضته له وصفه بأنه كان خادماً لأحد التجار، وأنه مارس مهنة دكانجي لمدة طويلة وفي ظروف حقيرة. وإن تعيينه كخلف لأمراء الجبل يكون بمثابة إهانة مباشرة للشعور العام.

بعد إقالة داوود باشا، اجتمع أعضاء اللجنة الدولية، وهم ممثلو الدول الأوروبية الكبرى، عند فؤاد باشا بعد انضمام إيطاليا إلى اللجنة الدولية، ووافقوا في ٢٨ تموز سنة ١٨٦٨، على أن يكون فرنكو أفندي كوسا، متصرفاً على جبل لبنان، وعلى الأثر صدرت إرادة سنية منحته رتبة الوزارة ولقب الباشاوية، وقد فوجئ بتعيينه عندما أبلغه فؤاد باشا خبر اختياره لهذا المنصب.

وصل فرنكو باشا إلى بيروت ترافقه أسرته، واستقبله والي بيروت راشد باشا الذي قدم من دمشق لاستقباله على صوت طلقات المدافع، ومنها توجه إلى بيت الدين حيث تلي فرمان تعيينه، فاستقبل بحفاوة بالغة، وأحبه اللبنانيون لما كان عليه من الدعة والأنس والبساطة وسلامة القلب. ومن حسن حظه أن عهده كان عهد سلام وراحة، خلافاً لما وقع، في عهد سلفه داوود باشا. لذلك انصرف إلى معالجة آثار الأحداث السابقة، والقيام بعدة مشاريع زراعية وعمرانية وتربوية.

أولى فرنكو باشا اهتمامه التعليم فسعى مع الباب العالي إلى إنشاء إحدى عشرة مدرسة حكومية مجانية للذكور والإناث لتعليم العلوم الإبتدائية واللغة التركية والعربية والأفرنسية على نفقة الخزينة العثمانية، وكانت تنفق في السنة ثلاثة آلاف ليرة عثمانية. وكانت أعظم هذه المدارس في دير القمر حيث تلقن التركية والعربية والفرنسية وعلوم الحساب، وكان جرجس صفا رئيساً عاماً لهذه المدارس الحكومية المنتشرة في جميع مناطق الجبل. كما أمر فرنكو باشا بإدخال فرع أخر في مدرسة دير القمر لتعليم الشريعة الإسلامية والقوانين العثمانية وعلم الفرائض، ومما يذكر له إنشاؤه مدرسة ليلية في بيت الدين لتعليم من يجهل القراءة والكتابة من أفراد الجندية اللبنانية. وقد استمرت هذه المدارس حتى قبيل وفاة المتصرف فألغيت، وحرم لبنان من منافعها.

سعى فرنكو باشا لازدهار الزراعة في مختلف مناطق الجبل، فشجع تشجير الأراضي، ومهد طرق العربات وخصوصاً طريق الحازمية بعبدا كفرشيما؛ وطريق عاليه من خلال ربطها بطريق بيروت دمشق، وطريق بيت الدين بعقلين، كما أتم قسماً من طريق بيروت بيت الدين. ورمم قصر بيت الدين، وبنى الجسور فوق الأنهار فناهز عددها العشرين جسراً، وأنشأ في دير القمر مصنعاً للسجاد، لكنه توقف بموته. وبهدف إيجاد التوازن في موازنة المتصرفية، وحتى لا تزيد الواردات، أسقط عشرة في المئة من مرتبات الموظفين مبتدئاً بمرتبه الخاص.

وأظهر فرنكو فور وصوله إلى الجبل اهتماماً جدياً بالضابطة اللبنانية، فأوعز إلى مجلس الإدارة بدرس أحوالها واتخاذ المقررات اللازمة لإصلاحها، وفي حقل الإدارة عمد إلى إقالة عمون عمون من وكالة رئاسة مجلس الإدارة، وعين مكانه عيد حاتم، لأن الأول اشتهر بتعاونه مع داوود باشا، وفي أواخر سنة ١٨٦٨ أمر المتصرف بتطبيق نص النظام الأساسي والبدء بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة انتخاباً، بعد أن كانوا قد عينوا تعييناً في عهد سلفه. وبذلك يكون فرنكو أول من طبق نص النظام الأساسي لجهة الانتخابات. ولكي يستقيم عمل مجلس الإدارة

ارتأى أن يجعل لحكومة الجبل مركزين أحدهما للصيف والآخر للشتاء، فاستأجر سراي الأمير ملحم الشهابي في بعبدا، وفي تشرين الأول سنة ١٨٦٨ التأمت حكومته لأول مرة، وما انفكت تلتئم في بعبدا شتاءً وفي بيت الدين صيفاً حتى آخر عهد المتصرفية.

اتخذ فرنكو باشا نهجاً خاصاً في إدارته البلاد، فعيّن لجنة مستشارين من الأعيان يستعين برأيها في شتى المجالات. وحاذر التشيع لأحد الحزبين اليزبكي والجنبلاطي، فاتخذ عماله من كليهما، لكنه كان يتهم بميوله «المغالية في تركيتها».

وصفته جريدة الجوائب التركية بقولها: «كان فرنكو باشا محبوباً من الجميع لأنه كان تقياً، محباً للحق، غيوراً على مصالح العباد أنيساً سهل الأخلاق، يكلم الرفيع والوضيع، ويراعي خاطر من يتحدث معه...». أما المؤرخ جرجس صفا فقد وصفه في مذكراته، بقوله: «كان ذا شاربين يبلغان في غلظهما مبلغاً لا يكاد يصدق، وطول الشارب من الجهة الواحدة أكثر من نصف قدم، ولحيته كثة حافلة بالشعر، تقرب من لحية تيس الماعز، تلوح عليه هيأة الرجولة والوحشية، غليظ الحاجبين، يشبه في منظر وجهه الأمير بشير خلا الهيبة... لا سيما حين يغضب ويسب ويشتم، فيقول الناس أنه خبير بفنون السباب والشتائم مثل السفهاء من رعاع حلب. وكان سليم الطوية لا غش عنده ولا خبث، لا يطيق أحداً يتفاخر أمامه بأصله وفصله، لا سيما الأمراء. خطر له مرة أن يكبح من جماح الأمراء ويسمي حطابين وحمالين ورعاة ماعز أمراء لكي يقلل من خيلاء الأمراء والمشايخ».

ووصفه إلياس طنوس الحويك بقوله: «كان جيد القلب، كريم النفس، يتظاهر بالبساطة وتواضع النفس، وكان لا يأنف من مسايرة الفلاحين والبسطاء ويجالسهم، وأكد كثيرون أن مظاهره البسيطة تلك، لم تكن إلاّ تصنعاً ودهاء.. وكان كثير الوعود قليل الوفاء، يداري اسطنبول ويصانع القناصل ورؤساء الدين، ويفتقر إلى الحزم والعزم في أعماله».

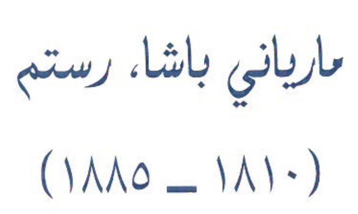
اتقن فرنكو باشا ست لغات هي: العربية والتركية والفرنسية والإنكليزية والإيطالية واليونانية.

متأهل وله ستة أولاد عُرف منهم: نصري وانطون وفوزي وإدوار، دعي لاحقاً باسم فؤاد، ويوسف وهو الذي انتخب متصرفاً لجبل لبنان سنة ١٩٠٧، وله ابنتان لم تذكر المصادر التاريخية اسميهما.

أصيب فرنكو باشا في أواخر سنة ١٨٧٢ بمرض القلب، وقام ابنه نصري بتصريف الأمور بالاشتراك مع مجلس الإدارة، ثم حل وكيل رئاسة مجلس الإدارة عيد حاتم، بالتوقيع عنه وممارسة سلطاته.

وتوفي في ١١ شباط من السنة التالية في بيروت، وصلّي عليه في كاتدرائية الآباء الكبوشيين، ودفن في محلة الحازمية، وعرفت تلك المحلة «بقبر الباشا».

كان فرنكو باشا نزيهاً عفيف النفس فمات فقيراً، وبعد رجوع أسرته إلى الأستانة، خصصت لها الصدارة العظمى مبلغ ألف غرش كل شهر، وهو مبلغ زهيد لم يكن يكفي ما تحتاج إليه إلا بالاقتصاد والتقتير.



ماریاني باشا، رستم

(١٨١٠ ـ ١٨٨٥)

هو الكونت ماریاني الإيطالي المولد، العثماني التبعة، وُلِد في فلورنسة سنة ١٨١٠، ونشأ وترعرع فيها. تلقى علومه في عدة مدارس ومعاهد إيطالية. توفي والده وهو لا يزال فتى، فانتقلت به والدته إلى روما، وفيها تعرفت إلى سفير السلطنة العثمانية الذي اتخذ من رستم معاوناً له في السفارة. وبعد فترة نقل هذا السفير إلى الأستانة، فانتقل معه رستم، وما لبث أن تعلم اللغة التركية، فاستحصل على الجنسية العثمانية، ودخل السلك الدبلوماسي، ودعي باسم رستم ماریاني.

أخذ رستم يترقى في مراتب السلك الخارجي، يعاونه في ذلك مساعدة السفير له، وذكاؤه الحاد وحزمه ودرايته. عُيِّن ترجماناً لدى وزير الخارجية العثماني نجيب باشا، ثم لخلفه فؤاد باشا. وعندما عُيِّن هذا الأخير معتمداً سلطانياً في بوخارست رافقه في مهمته تلك.

عُيِّن أميناً لأسرار وزارة الخارجية، ثم معتمداً للدولة في تورين، فمعتمداً سلطانياً ومندوباً مفوضاً لها، لدى الحكومة الإيطالية في مسقط رأسه فلورنسة.

في سنة ١٨٧٠ أُرسل في مهمة سرية إلى روما فاتمها على أكمل وجه، ومن ثم عُيِّن سفيراً للدولة، في بطرس برج في روسيا، وأصاب حظوة لدى القيصر إسكندر الثاني.



كان اسمه مكتوباً في روزنامة الدولة العثمانية مصطفى رستم سفير الدولة العلية في روسيا، وإذ اطلع على هذه الروزنامة المشعرة بهذا الاسم انه مسلم، اعترض عليه وطلب تصحيحه عندما عين متصرفاً على جبل لبنان، لأن المتصرف يجب بحسب نظامات الجبل أن يكون عثمانياً كاثوليكياً. ويبدو أن الدولة لبت طلبه، بعد أن دان بالإسلامية وتسمى رستم.

تلقى رستم باشا خبر تعيينه متصرفاً على جبل لبنان وهو في بطرس برج، ويُقال أن الكدر أخذ منه كل مأخذ لاعتباره أن هذا المنصب دونه مقاماً، لكن البرنس غور تشاكوف أقنعه بقبول المنصب. وقد جاء تعيينه هذا بعد أن «وقّع سفراء الدول المذكرة المتعلقة بتفويض متصرفية جبل لبنان إلى دولتلو رستم باشا، ومن جملتهم سفير إيطاليا. أما مدة المتصرفية فهي عشر سنين لا ثلاث كما كانت من قبل».

غادر رستم بطرس برج عائداً إلى الأستانة على ظهر باخرة روسية، فوصلها في ٢٤ شباط



سنة ١٨٧٣، وفي أول أيار ودّع السلطان العثماني، وسافر إلى بيروت يرافقه الشيخان طالب حبيش ورشيد الخازن، فوصلها في الثامن من أيار، وكان أبرز مستقبليه كامل باشا متصرف بيروت، ونقولا النقاش باسم والي سورية، وقناصل الدول والرؤساء الروحيين، وأعيان المدينة وبعض أعيان الجبل. وفي حزيران نهض إلى بيت الدين مركز الحكم، فجرت له استقبالات في غاية البهاء، وبعد أن تلي على المستقبلين الفرمان السلطاني، ألقى المتصرف فيهم خطاباً طلب إليهم فيه الاتفاق واحترام القانون، وتوعد المخالفين والمتهاونين في أعمالهم من الموظفين.

كان رستم باشا طويل القامة، نحيف الجسم، عبوساً وقوراً، مجداً مجتهداً، نزيهاً مخلصاً، شديداً قاسياً. وكان عصبي المزاج سريع التأثر قليل التبصر أحياناً فيما ينقل إليه، سريع الإجراء، شديد الانتقام، وله في كل مزية من هذه المزايا أخبار وعنعنات تحفل بها الكتب التاريخية، التي أرخت لتلك المرحلة من مراحل متصرفية جبل لبنان.

ومن صفاته الرصانة والحزم، والحفاظ على حرمة القانون والاهتمام الذي يصون حقوق المتصرفية، والحفاظ على كرامة اللبناني. ومما عرف عنه أيضاً عفّة اليد، فلم يسمع عنه قط، أنه قَبِل رشوة من أي إنسان طوال فترة حكمه، فضلاً عن قطعه دابر الرشوة في دوائر الحكومة. ومن مساوئه حدة المزاج وسرعة الغضب، ومعاملة موظفيه بقسوة على أقل هفوة، والإفراط في العقوبة إلى حد جعلها تقارب الانتقام، حتى ليبدو أنه مجموعة متناقضات، فمن جهة «كان مثالاً في النزاهة والذكاء ومضاء العزيمة والغيرة على لبنان ومحاربة الفساد، قابلها من جهة ثانية استسلامه للحدة والنزق والرهبة والانتقام ممن يخاصمه». وقد اعتبر بعضهم انه لولا خلافه مع المطران بطرس البستاني، لكان خير حاكم عرفه لبنان. حتى ان الخوري ابراهيم الحرفوش اعتبر في ترجمته له أنه «على الرغم مما بدا من رستم باشا من المناوأة والجفاء، فلا سبيل لإنكار ما كان مجملاً به من الصفات الطيبة. فإنه كان عاقلاً قديراً في الإدارة عادلاً، ومما امتاز به منعه الرشوة في لبنان، وحين جربنا غيره، ذكرناه ووجدناه خيرهم، رحمه اللّه».

أولى رستم اهتمامه مشاريع عمرانية وزراعية وثقافية وسياسية، أبرزها إنشاؤه ٧٢ مدرسة

حكومية في أمهات القُرى، وعني بتعزيز القضاء، ورفع مستواه، فاستقدم الكتب القضائية اللازمة من الأستانة وترجمها إلى العربية، وطلب من القضاة أن يتركوا اللباس الشرقي القديم وارتداء الثياب الإفرنجية، وحضّهم على النزاهة والاستقامة، وأقام جسوراً عديدة على أنهار أهمها الجسر المعروف باسمه «جسر الباشا» فوق نهر بيروت على مقربة من الحازمية، وحفظ حقوق اهل القرى بالماء بعد جر مياه نهر الكلب الى بيروت. وكان مولعاً بالمحافظة على الغابات والأحراج، مهتماً بشق الطرقات وتوسيعها، فشق شبكة من طرق العربات بلغ طولها نحو ستين ألف متر توزع معظمها على طرقات بكفيا - الساحل، عيتات - سوق الغرب، غزير - الساحل، نهر بيروت - نهر الموت، الشويفات - عين عنوب - عيتات، الشويفات - كفرشيما. وأنشأ من ماله الخاص حديقة عامة بجوار الحازمية على الضفة اليمنى من نهر بيروت قرب المخاضة، وكان يبعث إليها عصارى كل يوم أحداً، بموسيقى الدرك للترويح عن المتنزهين والزائرين. كما أنشأ حديقة دير القمر المعروفة بالمنشية أو الجنينة العامة. وأقام على نفقة الخزينة سوراً يحمي غابة أرز الشمال من الحطابين وعبث الزائرين، ووضع الحراس على البوابة الرئيسية، وأنشأ كثيراً من المخافر توطيداً للأمن، وتأمين أبناء السبيل منها مخافر فرن الشباك والحازمية وضهر البيدر. ومنع نقل الأسلحة وإطلاق النار في المناسبات، وبنى سجناً جديداً في بيت الدين بعد أن اشترى دار الأمير خليل شهاب، فكان لإجراءاته الأمنية الأثر العميق في استتباب الأمن ونشر الراحة والطمأنينة، حتى إنه لم يقع طوال عهده وهو يزيد على العشر سنوات إلا ثلاث جرائم قتل فقط.

كان رستم باشا أول من أنشأ الموسيقى المنظمة الراقية، فاستقدم سنة ١٨٧٣ موسيقياً ايطالياً اسمه كارو، ومنحه رتبة (قولا اغاسي) فنظمها من ٤١ ضابطاً ورتيباً وجندياً من الموسيقيين وقد اشتركت موسيقى المتصرفية في كثير من الاحتفالات الدينية والوطنية والاجتماعية.

ومما يذكر لرستم باشا فتحه الأسواق التجارية في بعض القُرى اللبنانية في كل أسبوع، وذلك «لتسهيل أحوال الرعايا، ومعاونتهم على تصريف الأشياء التي يرغبون بيعها». فجعل لقضاء الشوف أربعة أسواق في أربعة أيام، ولقضاء المتن ستة أسواق، ولقضاء كسروان خمسة ولقضاء البترون خمسة، ولقضاء الكورة ثلاثة، ولقضاء زحلة سوقاً واحداً على بيادرها في كل يوم اثنين.

نص النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان على تأليف مجلس إدارة مؤلفٍ من اثني عشر عضواً يمثلون طوائف الجبل يتم تجديد ثلثهم كل سنتين، ولم تكن طريقة الانتخاب لتحترم كما يجب، وجاء رستم فجعل الاقتراع سرياً بالطريقة المألوفة آنذاك في الغرب، وأمر بأن يجتمع الناخبون (شيوخ الصلح) في مركز القضاء، وأن يكتبوا اسم من يرغبون فيه على قطعة صغيرة من الورق، وأن يوقعوها ويختموها بختم المشيخة، ثم يضعونها في صندوقة خاصة تفتح بحضور القائمقام، وأعضاء محكمة القضاء، وتفرز أوراقها، ويدوّن ضبط بالنتيجة، يرسل إلى

المتصرف والمجلس. على هذا النمط كانت تتم الانتخابات في بدايات عهد رستم، لكن الوثائق لا تؤكد استمرار هذا النهج في الانتخابات، فالمتصرف كان مستبداً بطبيعته فانفرد بسياسة الجبل، واستقل بها، يساعده في ذلك أمية الأكثرية الساحقة من السكان آنذاك.

واجهت رستم باشا مشكلة بنيوية تتعلق بالموقف من جنسية المتصرف، قام بها بعض رجال الدين الموارنة، فتصدى لها بحنكة وقسوة، ونفى المطران بطرس البستاني من كرسيه في بيت الدين إلى القدس. وقد اعتبر البعض هذه الحادثة أهم حدث في عهد رستم، بل بين أحداث العهد المتصرفي بطوله.

وتعود أسباب الخلاف بين الفريقين إلى طبيعة كل من رستم باشا ومنهجيته في السلطة وإدارة البلاد، وطبيعة عمل رجال الدين ومداخلاتهم في الشؤون الزمنية، ومحاولة سيطرتهم على الحكم والحكام.

كان رستم باشا في بدء ولايته على أتم وفاق مع البطريركية المارونية، لكن بعد فترة تغيّرت الحال، وتعكر كاس الصفاء بين الفريقين، وخصوصاً مع المطرانين يوسف الدبس وبطرس البستاني. وكانت مسألة إعادة يوسف بك كرم إلى البلاد، وضلوع المطرانين بها، رغم ما تثيره هذه المسألة من خطورة على الوضع الأمني والسياسي، من أهم الأسباب المفجرة للصراع بين الفريقين. فضلاً عن محاولة المتصرف، إدخال ضريبة الطوابع، على المعاملات والصكوك، ومعارضة المطرانين، وفئة كبيرة من السكان، وحؤولهم دون تنفيذ ذلك.

وما إن شارفت الولاية الأولى لرستم باشا على الانتهاء ، حتى تحرك المطرانان لعزل المتصرف عن الحكم، والحؤول دون التجديد لولاية ثانية له، وعبّرت المعارضة عن نفسها بمجموعة من العرائض والشكاوى، وخصصوا كلاً منها باسم منطقة من المناطق، وكلف الثقات من الأهلين الطواف بها على القُرى، وتذييلها بالأختام والتواقيع، وتم رفعها إلى المراجع العليا وقناصل الدول. رد رستم باشا على القائمين بها بعد اكتشافهم بعرائض مضادة، وبالاعتقال والسجن، وكان من بينهم العديد من رجال الدين، الذين كانوا في طليعة القائمين بالحركة، مستظلين بأحكام النظام الأساسي للمتصرفية الذي خصهم بالحصانة من ملاحقة الحكام، وأناط مسؤولياتهم برؤسائهم الروحيين، كما قابل اعتزازه بذاته وتكبره ومداراته لرجال السلطنة العثمانية، بلا مبالاة بأهل الجبل وكبارهم، خصوصاً رجال الدين الذين يكرهونه لما كان عليه من التفرد والاستقلال.

صعَّد رستم باشا حملته على معارضيه، ورفع عريضة إلى الأستانة، يتهم فيها المطرانين الدبس والبستاني بإقلاق الراحة، والعمل على إثارة الخواطر بين الدروز والنصارى، وإعادة أحداث سنة ١٨٦٠، وأن المطران بطرس البستاني يملأ كرسيه بالأسلحة لأجل الفتنة، وأن الهدف من هذه الحركة عودة يوسف بك كرم من منفاه، وتسليمه أزمة الحكم، وقد تمكن المتصرف من إقناع البطريرك بولس مسعد، وقنصلي فرنسا وبريطانيا، وسائر قناصل الدول الأوروبية في بيروت بما كان يدعيه.

اتخذ رستم قراره بنفي المطران بستاني إلى القدس، بمساعدة واجتهاد رئيس القلم التركي في المتصرفية اسكندر الحداد، وراسل الصدارة العظمى في الأستانة بما قرره، فجاءه في الحال أمر برقي بالموافقة على النفي.

كان بإمكان البطريرك مسعد وقناصل الدول الأوروبية، وخصوصاً القنصل الفرنسي، الحؤول دون اتخاذ إجراء بهذا الحجم، لكن الوسيلة أعيتهم، وأقعدتهم خطورة الحال عن السعي الجدي في مساعدة المطران، والحؤول دون تنفيذ قرار بهذه الخطورة.

نفّذ رستم باشا قرار النفي، فأحاط بمطرانية بيت الدين في الأول من حزيران سنة ١٨٧٨ نحو ثلاثماية جندي، نصفهم من الضابطة اللبنانية، والنصف الآخر من فرسان الدراغون. وارغموه على التسليم، وتم نفيه إلى القدس حيث أقام فيها مدة سنة تقريباً، عاد بعدها إلى بيت الدين على متن سفينة فرنسية، إثر مداخلات عديدة أجراها البطريرك الماروني والدولة الفرنسية، فأقام في كرسيه ملتزماً جانب الاعتزال والترصن وعدم التعرض للحكومة.

مع اقتراب فترة انتهاء ولاية رستم باشا، انشغل الباب العالي في تعيين خلف له، وكان عليه أن يستحصل على موافقة الدول الأوروبية الكبرى. أما رستم باشا فقد عزمت السلطنة على الاستفادة من خبرته ودرايته، فأرتأت تعيينه سفيراً لها إما في بطرس برج أو في برلين، فاستدعته إلى الأستانة، حيث استقبل استقبالاً حافلاً من قِبل المسؤولين العثمانيين، ولم يلبث أن عُيِّن سفيراً في لندن بين سنتي ١٨٨٣ ـ ١٨٨٥، فكان على مستوى العلاقة بين البلدين، وأقام علاقات جيدة بين البريطانيين الذين أحبوه وبادلوه الوداد.

اتقن رستم باشا اللغة الإيطالية والفرنسية والإنكليزية والتركية، وألمَّ باللغة العربية والروسية.

منحته الحكومة الفرنسية وسام جوقة الشرف تقديراً له.

تزوج رستم في أول شبابه، لكن حدة مزاجه حالت دون اتفاقه مع زوجته، فهجرها قبل تعيينه متصرفاً على الجبل، ثم تبنى شاباً بلجيكياً من أصل ايطالي، اسمه مورال اصطحبه معه إلى لبنان.

توفي رستم في لندن سنة ١٨٨٥، فجرى له مأتم مهيب، ورثته الصحف بأحسن العبارات، وابنه اللورد غلادستون تأبيناً نشرته عدة صحف في ذلك الزمان.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة حي دار المريسة.



باشقو باشا، واصا

(١٨٢٤ ـ ١٨٩٢)

وُلد في مدينة أشقودره الألبانية سنة ١٨٢٤، ثم انتقل إلى روما، فتلقى علومه في إحدى كلياتها، واتقن من اللغات الإيطالية والفرنسية والإنكليزية واليونانية والألبانية، وأضاف إليها لاحقاً إلمامه باللغتين التركية والعربية.

توطن الأستانة وهو في العشرين من عمره، وانصرف إلى دراسة الأدب والشعر، فعُيِّن في مطلع حياته كاتباً في وزارة الخارجية، فمستشاراً في سفارة السلطنة في لندن، ثم أرسل بمهمة إلى الجبل الأسود ثم إلى سورية، وأقام في حلب ست سنوات، فتيسر له فيها تعلم اللغة العربية، ومعرفة أخلاق السوريين.

عندما نشبت الثورة ضد الدولة العثمانية في بلاد الهرسك، وجهه الباب العالي إليها، وفوّض بسلطات واسعة تخوله اتخاذ ما يراه من التدابير والإصلاحات، وبعد عودته منها، عُيِّن مستشاراً لولاية موناستير، ثم لولاية أدرنة، ولحسن تصرفه، رقاه السلطان العثماني إلى رتبة «بالا» أي وزير، ثم عيّنه متصرفاً لولاية أدرنة، ثم معاوناً لواليها.

عُيِّن واصا باشا متصرفاً على جبل لبنان إثر اجتماع عقده سفراء الدول الأوروبية الكبرى في ٨ أيار سنة ١٨٨٣، وقابل السلطان العثماني في ١٥ أيار الذي أوصاه خيراً بأهل لبنان، وأنعم عليه برتبة الوزارة مع لقب مشير.

قدم إلى بيروت في أيار سنة ١٨٨٣، فأعد له رستم باشا، وكان لا يزال يقوم بالأعمال نيابة عنه، استقبالاً حاشداً في ساحة سرايا بعبدا، حضره جمهور غفير من علية الناس والموظفين، وظل رستم يأمر وينهي متقدماً على المتصرف الجديد، جالساً إلى يمينه، إلى أن تلي الفرمان السلطاني، عندئذ تقدم منه رستم مصافحاً مصافحة تسليم، وانتقل في جلوسه إلى يساره، ثم ألقى في الحضور كلمة وداعية، واتجه إلى عربة كانت بانتظاره، توجه بها إلى بيروت، فركب الباخرة ميمماً عاصمة السلطنة الأستانة.

كان واصا باشا لطيفاً بشوشاً، دمث الخُلق مع علو همة ورغبة في الإصلاح، وكان السكان في أيامه الأولى يمتدحون نزاهته، وما كان يبديه من مضاء العزيمة وحسن النية، ولكنهم في أيامه الأخيرة، بعد أن انتابه المرض، وتولاه الضعف، وسيطرة صهره كوبليان على أمره وعلى شؤون المتصرفية، صاروا يتهمونه بمشاركته في جرائمه، وخصوصاً جرائم الابتزاز والبلص والرشوة التي



المتصرف واصا باشا الألباني جالساً في الوسط، يحيط به المديرون العامون للمصالح والإدارات اللبنانية عام ١٨٨٩، وقد عرفنا منهم ابراهيم بك الأسود، وناصيف بك الريّس، والمسيو دياب، كما يبدو في الصورة صهر الباشا كوبليان أفندي.

بدأت في أيام المتصرف، وصوروا لبنان كبقرة يعنى كوبليان بحلبها، ويمسكها له واصا من قرنيها.

فور وصول واصا إلى الجبل أولى عنايته الشؤون العمرانية، فأوجد في بيت الدين قاعة كبيرة خصصها لاجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، كذلك أنشأ قاعات أخرى لمختلف الدوائر الرسمية في الملحقات، وصرف عناية خاصة في إقامة مستشفى في بيت الدين، واهتم بإصلاح السجن، وفي سنة ١٨٨٧، وبمساعدة من أهالي بعبدا تم شراء دار الأمير ملحم الشهابي، وبعد هدمها بنى على موقعها داراً للحكم، لتكون مركزاً شتوياً رسمياً للحكومة، وسجل أهالي بعبدا صك الشراء باسم متصرفية جبل لبنان.

ومن أعمال واصا باشا العديدة، عنايته بتشييد سرايا الحكومة في زحلة، ومباشرته بناء سرايا جونية، وإنشاؤه ١١٧ جسراً وعبارة فوق الأنهار والسواقي بلغ طولها نحو ١٨٧٨ متراً، وشقه طرقاً للعربات قدرت بنحو مئتين وخمسين ألف متر، وجر المياه إلى قصبتي بعقلين والدامور، وأنشأ المخافر العديدة لتأمين أبناء السبيل. واهتم أيضاً بالتنقيب عن الآثار والعاديات. واستحصل من السلطان العثماني على فرمانين لعبد الأحد خضرا، قضى الأول بجر مياه نهر إبراهيم إلى جبيل، والثاني تمديد

الترامواي بين بيروت والمعاملتين، وقد استطاع بيع امتياز الترامواي الممنوح له لشركة أتمت إنشاءه في آذار سنة ١٨٩٨.

ألغى واصا التنظيمات القضائية التي كان داوود باشا قد جعلها متلائمة مع أوضاع الجبل وعادات أهله، وربط نظام المحاكم، بالنظام المعمول به في الأستانة، وهذا ما سبب إرهاقاً للمتداعين خصوصاً لجهة تمييز قضاياهم في عاصمة السلطنة الأستانة. وفي محافظته على استقلالية قضاء المتصرفية، أبى على أحمد عزت باشا، تفتيش محاكم الجبل، معتبراً أن هذه المحاكم مستثناة من أي تفتيش أو تدخل خارجي، فرتب طريقة جرائد الضبط، وتطبيق أعمال المحاكم بالجزاء والحقوق بموجب القوانين، وتعيين مدعين عموميين ومستنطقين وغير ذلك، تطبيقاً لقانون المحاكمات الجزائية.

برزت شخصية واصا باشا في ميدان اللغة والآداب الألبانية أكثر مما برزت في الميادين الأخرى، فقد كان شاعراً وأديباً يحسن أكثر من ست لغات، وهو يُعد من كبار شعراء إيطاليا، وله ديوان شعر في الإيطالية، والكثير من المقالات والرسائل المطبوعة في الأفرنسية والإنكليزية، وله أيضاً كتاب في أصول اللغة الألبانية، التي لم يكن لها قبل عهده كتب تبحث في قواعدها.

اسهم واصا باشا بقسط وفير من العمل في تحسين الأبجدية الألبانية، وترك مؤلفات مدرسية لغوية وأدبية منها: الأبجدية الألبانية وعلم الصرف والنحو الألباني بالفرنسية، وكتاب الذكريات، بالإضافة إلى رواية طويلة باللغة الإيطالية. وفي عام ١٨٨٠ أصدر ديوانه «يا ألبانيا المسكينة» الذي اعتبره الشعب الألباني تحفة أدبية خلدت وطنهم « كأمة ذات تقاليد مجيدة» ولأجل كفاءته العلمية عين عضواً فخرياً في جامعة لندن العلمية.

تأهل عدّة مرّات، فكان له من زوجته الأولى ثلاث بنات إحداهن تدعى ماري. أما زوجته الثانية فكانت تدعى كاترين بوناطي رافقته إلى بيروت عند تعيينه متصرفاً، ثم توفيت ودفنت في الحازمية. أما زوجته الثالثة فكانت فرنسية تدعى «لوريش» أنجبت له غلامين دعي أكبرهما مخايل.

منحه السلطان العثماني الوسام المجيدي، ثم الوسام العثماني من الرتبة الثانية.

ابتلي واصا باشا بصهره كوبليان، فحمل وزر أعماله وتصرفاته، وكان هذا من دهاة الأرمن، ثاقب العقل، واسع المعرفة، يجيد عدة لغات، بصيراً بشؤون السياسة. عينه واصا مديراً لدائرته السياسية، ومديراً للقلم الأجنبي الذي هو بمثابة وزارة الخارجية في هذا العصر، فأحسن العمل وقام بمهماته خير قيام، لكنه كان طماعاً يحب جمع المال، وله في تحصيله أساليب شيطانية، فجنى الكثير من المال، وفتح باب الرشوة على مصراعيه، فأساء ذلك إلى المتصرف، وحمل الألسن على تقبيح كل أعماله، وتشويه صورته، واتّهم الناس دار الحكومة بأنها مثل «مغارة لصوص». واختصروا عهده ببيتين من الشعر قالهما الشاعر تامر الملاط، ولا يزال يرددهما اللبنانيون حتى يومنا هذا:



مشهد احتفال نقل رفات واصا باشا من الحازمية إلى ألبانيا وطنه الأصلي

قالوا قضى واصا وواروه الثرى
فأجبتهم وأنا الخبير بذاته
رنوا الفلوس على بلاط ضريحه
وأنا الكفيل لكم برد حياته

توفي واصا باشا في ٢٩ حزيران سنة ١٨٩٢، وصلّي عليه في كنيسة الآباء الكبوشيين، ودفن في الحازمية على مقربة من زوجته وابنته.

في سنة ١٩٧٨، وبعد ٨٦ سنة من وفاته ودفنه في «قبر الباشاوات» في الحازمية، وبعد موافقة السلطات اللبنانية على طلب حكومة ألبانيا، تم نبش ضريح المتصرف ونقلت رفاته ورفات زوجته وابنته، إلى الوطن الأصلي ألبانيا.

توتونجي باشا، نعوم

(١٨٤٦ ــ ١٩١١)



حلبي الأصل لاتيني الطائفة، وُلد في الأستانة سنة ١٨٤٦، تلقى علومه في المدرسة السلطانية واتقن اللغتين التركية والفرنسية، فضلاً عن اللغة العربية لغته الأم التي قلما كان يستعملها في مخاطباته.

عُيِّن في مطلع حياته كاتباً في نظارة الخارجية، ثم أرسل إلى سفارة السلطنة. في عاصمة روسيا، حيث عُيِّن فيها أمين سر، لكن إقامته فيها لم تطل، فأعيد إلى الأستانة بناءً على طلبه، حيث عُيِّن مستشاراً في النظارة المركزية، وظل في مركزه طوال ٢٥ سنة إلى أن عُيِّن متصرفاً على جبل لبنان.

بعد وفاة واصا باشا اجتمع في ١٥ آب سنة ١٨٩٢ سفراء الدول الأوروبية الكبرى في الأستانة، واختاروا نعوم توتونجي ليكون متصرفاً على جبل لبنان، وصدر مرسوم تعيينه في التاريخ عينه، وأنعم عليه السلطان برتبة الوزارة، وعندما جاءه مودعاً أوصاه باللبنانيين خيراً، كذلك ودع ناظر الخارجية سعيد باشا وسفراء الدول المعتمدين في الأستانة.

غادر نعوم باشا الأستانة فوصل إلى ثغر بيروت في الرابع من أيلول، واستقبل من قِبل والي بيروت وكبار الموظفين والأعيان استقبالاً حافلاً، وفي اليوم التالي قصد بعبدا، وفيها تلي الفرمان السلطاني القاضي بتعيينه، ثم انتقل في ١٥ أيلول إلى بيت الدين، فجرت له على طول الطريق استقبالات حافلة بالأهازيج والعراضات على عادة أهل الجبل آنذاك.

كان نعوم باشا رجلاً عاقلاً حسن التدبير، داهية في تصرفه مع رجال الدين وقناصل الدول، وكثيراً ما جدَّ وراء إرضاء قناصل الدول والسلطات الدينية، فلم يدع أحداً منهم مستاءً منه كل الاستياء، أو راضياً عنه كل الرضى، كان رجلاً حليم الطبع لطيفاً وديعاً في معاملة الناس، مترفعاً لم تطأ قدماه أندية اللهو والقصف طوال مدة إقامته متصرفاً في جبل لبنان.

باشر فور وصوله إلى الجبل حركة تطهير واسعة في دوائر الحكومة وخصوصاً الموظفين الذين كانوا على صلة بكوبليان والمتصرف السابق، ثم حلّ مجلس الإدارة، وأقال من فيه من الكتبة، وأجرى انتخابات جديدة حملت النخبة من المرشحين، فقابلها السكان بالرضى والارتياح.

عُني نعوم باشا بالمشاريع العمرانية، فأكمل

سرايا بعبدا بإنشائه الدائرة الشمالية منها، وشيّد داراً للحكومة في كل من بعقلين مركز قضاء الشوف، وجزين مركز قضاء جزين، وأميون مركز قضاء الكورة، والبترون مركز قضاء البترون. كما اشترى منزل الأمير إبراهيم أبي اللمع في بحنس، وحوله مركزاً لقضاء المتن في فترة الصيف. وأعاد بناء جسر نهر الكلب، وأصلح جسر نهر إبراهيم، وأنشأ سبعة جسور في أماكن مختلفة أهمها على نهر بيروت في مجراه العالي، وشق من الطرقات ما طوله مئة وسبعون ألف متر، أهمها طريق بيروت ـ صيدا ـ جزين، وطريق جونيه ـ جبيل ـ البترون، وطرقاً أخرى في أقضية الكورة والمتن وكسروان والشوف.



نعوم باشا خارجاً من إحدى السرايات

وفي مجال مالية المتصرفية، عمد نعوم باشا إلى تحسين المالية العامة بعد الخلل الفادح الذي عرفته في أواخر عهد واصا باشا، ووفى البنك العثماني ديناً رتبه واصا باشا بلغ خمسة آلاف ليرة. وعند تركه الحكم في نهاية مدته كانت الواردات فيه تزيد على النفقات، وذلك بما كان قد فرضه من رسوم طفيفة، في أمور المحاكمات وتسجيل صكوك البيع والانتقال والرهن والكفالات وغير ذلك، وقد تقبلها السكان بكل ارتياح نظراً لخفتها وصرفها في سبيل المصلحة العامة.

أوصى وزير الخارجية العثماني سعيد باشا، المتصرف نعوم باشا، بوجوب تغيير نظام العدلية، وإعادته إلى ما كان عليه أيام داوود باشا، وذلك بضغط من سفراء الدول الأوروبية في الأستانة، لكن نعوم باشا لم يغيِّر شيئاً من هذا النظام، بحجة أن سكان الجبل قد اعتادوه وألفوه، وأن تبديله سيسبب لهم أنواعاً شتّى من المشكلات والمتاعب، وقد وافق قناصل الدول على ذلك.



نعوم باشا مع بعض الرهبان

خلال متصرفية نعوم باشا زار امبراطور ألمانيا غليوم الثاني السلطنة العثمانية، وأثناء مروره ببيروت قاصداً دمشق، دعاه نعوم إلى مأدبة غداء أقامها على شرفه في عاليه، وفي أثناء ذلك أنعم عليه بوسام النسر الأحمر من الطبقة الأولى، كما أهدى زوجة المتصرف، سواراً من ذهب عليه رسم الامبراطور.

ومن الحوادث الطريفة التي وقعت أثناء تلك الرحلة، وخلال رسو دارعة الامبراطور في ثغر بيروت، أقدام أهالي المتن وكسروان والجبال المطلة على الثغر، وجلهم من الموارنة، على إطفاء أنوار بيوتهم العادية في موقف عدائي تجاه ألمانيا، التي كانوا يعتبرونها عدوة صديقتهم فرنسا.

عُرِف نعوم باشا بتواضعه وبعده عن الفخفخة الفارغة، فسكن الحدث شتاءً، وكان يجتاز المسافة بين بيته وسرايا بعبدا ذهاباً وإياباً سيراً على قدميه، مصطحباً معه مارون البعقليني كاتب الآي العساكر آنذاك.

تأهل من السيدة ماري كوسا ولهما ولد وحيد يدعى سعيد.

انتهت ولايته في أيلول سنة ١٩٠٢، وقد جرت محاولة لتمديد ولايته لدورة ثالثة، لكن بريطانيا وفرنسا عارضتا، وتمّ انتخاب مظفر باشا خلفاً له.

غادر نعوم توتونجي باشا الجبل في تشرين الأول سنة ١٩٠٢، والدموع تجول في مقلتيه، وعند وصوله إلى الأستانة أعيد تعيينه مستشاراً في وزارة الخارجية، وأنعم عليه السلطان الوسام العثماني المرصع، ثم أرسل سفيراً للسلطنة في باريس، وظل فيها إلى أن توفي سنة ١٩١١.

تشايكوفسكي باشا، مظفر

(١٨٣٧ ـ ١٩٠٧)



بولندي الأصل، لاتيني المذهب، وُلِد في ولاية فولهيني البولندية سنة ١٨٣٧، اسمه الأصلي ولاديسلاس، وعندما نشبت حرب القرم سنة ١٨٥٤، انتظم والده أيزيدور في خدمة الدولة وانتقل إلى الأستانة، مع ولديه متخذاً لنفسه اسم صادق ولولديه اسمي أنور ومظفر.

تابع مظفر باقي علومه في الأستانة، وأظهر ميلاً في تحصيل العلوم العسكرية، فأرسلته الدولة إلى مدرسة سان سير في فرنسا، حيث تلقى علوماً عسكرية وبعض اللغات، عاد بعدها سنة ١٨٦٣ برتبة ضابط في الفرسان، وتدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة مشير، وكان يظهر دائماً في بزته العسكرية المزين صدرها بالأوسمة والأنواط. وقد نبذ الطربوش واعتمر «القلبق»، فاقتدى به رجال الضابطية حتى عام ١٩٣٢.

عُيِّن حاجباً للصدر الأعظم فؤاد باشا، ثم حاجباً للسلطان، فمديراً للاصطبلات السلطانية بعد ترقيته إلى رتبة فريق، ثم أصبح قائداً للحرس السلطاني، فعضواً في مجلس التفتيش العسكري العالي الذي يرأسه السلطان العثماني نفسه.

بعيد انتهاء الدورة الثانية من متصرفية نعوم باشا، اجتمع في ٢٧ أيلول سنة ١٩٠٢، ممثلو الدول الأوروبية الكبرى، عند توفيق باشا ناظر الخارجية العثمانية، وأجمعوا على انتخاب مظفر باشا خلفاً له. وبعد تسلمه فرمان تعيينه، وجهت إليه رتبتا الوزارة والمشيرية معاً، ثم سافر على متن باخرة روسية فوصل في ١٤ تشرين الأول إلى بيروت، فاستقبله والي بيروت رشيد باشا، وكبار أعيان المدينة، ثم انتقل إلى بعبدا حيث تلي الفرمان السلطاني بالتركية والعربية، وكانت كلمات للمتصرف الجديد، ولمفتي بيروت، ولشيخ عقل الدروز، وللمطران يوسف الدبس.

كان مظفر باشا رجلاً سليم النية، طيب القلب حتى السذاجة، غير خبير بأمور السياسة، كان مصاباً بمرض في دماغه، وهذا ما جعله عديم الثبات في مواقفه، وكان محاطاً بزوجته وابنه فؤاد اللذين لم يراعيا مركزه، وكانا يغصبان دولته على كل عمل يريدانه، فكانت «زوجته تتدخل في شؤونه، وتبيع وظائف الإدارة بالمال دون خجل، لأناس لم يكونوا من ذوي الأحدوثة الطيبة، وقد أدى ذلك إلى ما جرى في أيامه من المنكرات والمحظورات، فاختلت الإدارة، وكثر الهرج والمرج، وذهبت هيبة الحكومة».

باشر مظفر باشا عمله بإرساله إلى مجلس الإدارة لائحة ضمنها آراءه الإصلاحية أبرزها إقامة حدود فاصلة بين المتصرفية والولايات، وإنشاء موانئ بحرية للمتصرفية، ومد خطوط تلفونية، وإقامة سدود، ومنع التهريب، وإصلاح مالية الدولة والمحاكم، ووضع حد للمهاجرة، وتحسين الجندية، والاعتناء بالغابات، وإقرار مسؤولية الموظفين وواجباتهم، وغير ذلك من العناوين الإصلاحية. واتبع مظفر باشا تعليقه على هذه اللائحة بقوله: «اصبروا عليّ ثلاثة أشهر، فأغنيكم عن المهاجرة».

منيت خطط المتصرف بالإخفاق، لما رافقها من التواء في التنفيذ، ومقاومة المتنفذين من مختلف الطوائف والفئات، وانزلاق أسرة المتصرف في الفساد، وعدم تجاوب الإدارة المركزية في الأستانة مع نوايا المتصرف الحسنة، فضلاً عن الإجراءات السيئة التي باشرها مظفر في بداية عهده.

بدأ المتصرف ولايته بالطواف في مختلف المناطق، فزار الشمال والجبل والساحل، واتخذ أثناءها قرارات جريئة فعزل الكثيرين من الموظفين، ونصّب مكانهم آخرين، لم يكونوا أفضل من سابقيهم.

أنشأ مظفر باشا مقراً شتوياً في أنفه لقضاء الكورة، وفي الشويفات لقضاء الشوف، وفي الجديدة لقضاء المتن، كما أنشأ داراً للحكومة في غزير، ومستشفى للسجناء في بعبدا، وعمل على توسيع مدخل دار الحكومة في بعبدا، ورفع فوقه الطغراء الهمايونية. واهتم بتشييد الجامع الشريف في عاليه. ويسجل للمتصرف إنشاؤه معاملة التقاعد العسكري، وكتابة العدل تسهيلاً للمعاملات القانونية.

حاول مظفر إنشاء مرفأين للمتصرفية، الأول في جونية، والثاني في النبي يونس، فجاءه الأمر من الأستانة بالكف عن ذلك، كما حاول تعيين محاكم نقالة، لكنه ما لبث أن تراجع عن قراره، وصمم على تعيين مفتشين لمختلف دوائر الحكومة من عدلية وملكية وصحية وزراعية، بلغ عددهم ١٧ موظفاً، فقوبل رأيه بمعارضة شديدة، ما لبث أن تراجع عنه، وحاول تلزيم مقطوعية التبغ الاسطنبولي والتنباك، وجلبهما رأساً إلى إحدى الأساكل اللبنانية، فقابله مديرا التبغ والتنباك بأوامر من الأستانة تأمره بالرجوع فوراً عن عزمه، وشعر مظفر أن رجال الدين غير راضين عن أعماله، فتوهم أنهم كانوا السبب في متاعبه، فهب يناصبهم العداء، متخذاً الماسونية درعاً لنكايتهم والتنكيل بهم، ووصل به العداء حد الشكوى من البطريرك الماروني، فأرسل إلى الأستانة أكثر من أربعين شكوى، وعند زيارة البطريرك الأستانة، سلمه الصدر الأعظم هذه الشكاوى، وما لبث أن نشرها على الأهالي، فازداد بذلك نقمة عليه، ونفوراً من سعايته، وأدى كل ذلك إلى مس كرامته وسقوط شأنه.

في عهد مظفر باشا، ازداد عدد الجرائم المرتكبة في حدود المتصرفية، ففي عهد رستم باشا لم تزد جرائم القتل عن الثلاث، بينما زادت في عهد مظفر على الثلاثماية، وقد أخذ عليه

أيضاً، إحداث وظائف في الجندية لا حاجة لها لإدارة الجبل، واستبداده بمالية المتصرفية، وصرفه المال دون قرار من مجلس الإدارة، وإثارة الفتن الطائفية، وتدخله في الشؤون القضائية، وغير ذلك من تجاوزات الحكم، وهذا ما حمل الأمير شكيب إرسلان، على وضع كتاب، أصدره في بيروت سنة ١٩٠٧، فنّد فيه تجاوزات مظفر باشا، وما جرى في عهده من واقعات وإساءات، تناولت مختلف شؤون الحكم. وأنهى الأمير شكيب كتابه موقفاً نقده له، بعيد وفاة المتصرف سنة ١٩٠٧ بقوله: «إنّا نمسك القلم حرمة للموت لا حرمة للميت».

تأهل من السيدة ماريكا، ولهما ولدان رشيد وفؤاد.

توفي في ٢٨ حزيران سنة ١٩٠٧، ودفن في كنيسة الآباء اليسوعيين، لكن ابنه فؤاد عاد لينقل رفاته في تموز سنة ١٩٠٧، لتدفن في عاصمة السلطنة الأستانة.

كوسا باشا، يوسف فرنكو

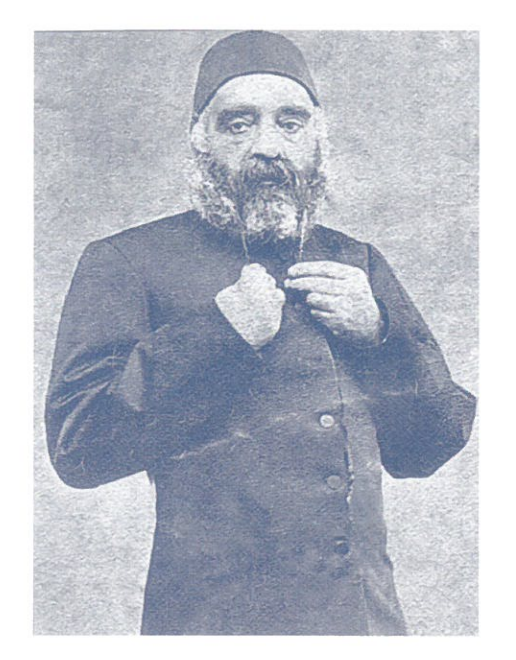
(١٨٥٦ ـ ؟)

هو ابن المتصرف الثاني فرنكو باشا، وُلِد في الأستانة سنة ١٨٥٦ من أبوين حلبيين، وتلقى علومه الأولية فيها. قدم مع أبيه المتصرف إلى الجبل وهو في الثانية عشرة من عمره. درس اللغتين التركية والفرنسية على معلم خاص، وتابع ذلك بعد عودته إلى الأستانة إثر وفاة أبيه.

عينته السلطنة العثمانية في مطلع حياته كاتباً في قلم التحريرات في وزارة الخارجية، رقِّي سنة ١٨٩٩ إلى رتبة مدير القلم المذكور، وسافر في عدة وفود وجهتها الدولة إلى مؤتمرات في أوروبا، كما ترأس وفداً حضر مؤتمر لاهاي السلمي.

عُيِّن متصرفاً على جبل لبنان من قبل اللجنة الدولية في الثامن من تموز سنة ١٩٠٧، ومنحه السلطان رتبة الوزارة، وصل إلى مرفأ بيروت على متن باخرة روسية، واستقبل استقبالاً حافلاً في ٢٩ تموز، وأطلقت له المدافع تحية. وفي اليوم التالي زار قبر أبيه وأخيه فؤاد في الحازمية، وتوجه إلى بيت الدين عن طريق عين عنوب جسر القاضي دير القمر، وفيها تلي فرمان تعيينه متصرفاً على جبل لبنان.

كان يوسف باشا رجلاً عاقلاً رصيناً، يتلقى النوائب بالحكمة والصبر، وهو في الوقت عينه ضعيف قاصر في الإدارة، مستسلم لمحيطه،



واقع تحت انتداب زوجته الحسناء، وقد حصلت في أيامه حوادث هامة عالجها بانتهاز الفرص، والثأر من أعدائه، وهذا ما أدى إلى زيادة معارضيه وفقدان نفوذه وهيبته.

سار يوسف باشا في سياسته سير المتكتم، ونهج نهجاً هادئاً معتدلاً، فزار في بداية عهده بعض المناطق، وأمر بتفتيش الدوائر والمحاكم، وعزل بعض الموظفين، وأجرى تشكيلات بين آخرين، وبحجة سد العجز في الموازنة وزيادة مرتبات الجند، فرض رسوماً جديدة على أصحاب الدعاوى الحقوقية والعرائض، فبدأت طلائع المعارضة بالظهور، وخصوصاً بعد عزله قائمقام كسروان سليم عمون، وعضوي مجلس الإدارة خليل عقل وإلياس الشويري، لاتصالهم بالمعارضة.

حاول المتصرف فرض قانون تذاكر النفوس المعمول به في ولايات الدولة، على سكان الجبل، فرفضه الأهالي بشدة لأنه يخالف

نظامات جبل لبنان، وتنادوا لمقاطعة الحكومة، فتدخل البطريرك الماروني، وطلب من يوسف باشا أن يجعل حمل التذاكر اختيارياً. وعندما أعلن الدستور العثماني بعد ثورة الاتحاديين سنة ١٩٠٨، طالبت المعارضة بنشر الدستور أسوة بجميع البلدان العثمانية، وشكل أفرادها وفداً ضم شكيب إرسلان وحبيب باشا السعد ونسيب جنبلاط ومصطفى إرسلان وكنعان الضاهر وسليم عمون، قابل المتصرف في ٣١ آب سنة ١٩٠٨ في بيت الدين، وطالبه بإعلان الدستور، إلا في ما يمس نظامات الجبل وامتيازاته، «فتلقاهم بوجه مكفهر وأجابهم: «من وكلكم بذلك؟»، ونهض غاضباً يريد الدخول إلى غرفته، فسدوا عليه الطريق، وأمسكه الأمير شكيب إرسلان بذيل سترته وجذبه إلى الوراء، فانتفض لتلك الإهانة وتملص من يده ومضى. وعلى الرغم من مطالبة المعارضة بنشر الدستور العثماني في الجبل، إلا أنها رفضت الاشتراك بمجلس المبعوثان ـ المجلس النيابي العثماني. وعندما أصدرت الحكومة العثمانية أمراً بوجوب انتخاب عضوين أحدهما درزي والآخر مسيحي لمجلس المبعوثان، رفضت أكثرية أهل الجبل الاشتراك في الانتخاب، رغم تشويقات المتصرف يوسف باشا.

رغم انخراط يوسف باشا في صراعات أهل الجبل السياسية، غير أنه تمكّن من مباشرة بعض الأعمال الإنشائية، وإنهاء بعضها الآخر. فمد طرقاً للعربات قدرت بنحو ١١٨ كلم، وأقام العديد من الجسور على بعض الأنهار والسواقي، وجر مياه نبع الزويتيني إلى زحلة، وتم توزيعها على البيوت، وجر مياه حمانا إلى عاليه وسوق الغرب، وأتم طريق المسيلحة التي بدأ بشقها مظفر باشا، وبلغ طولها اثني عشر ألف متر، وقد أنشأ فيها نفقين الأول بطول ٢٧ متراً، والثاني بطول ٢٣ متراً، جاعلاً عرض كل واحد منهما خمسة أمتار، وارتفاعه خمسة أمتار أيضاً، ولا يخفى ما كان من الفائدة من هذه الطريق التي يعد فتحها من المعجزات آنذاك.

ابتلي يوسف باشا بمداخلات زوجته في شؤون الإدارة والسياسة، وقد كانت وافرة الجمال والشباب مزدانة بالعلم والأدب والثقافة، وكان لها التأثير الكبير في علاقاته بالمراجع الرسمية في الأستانة وبيروت، وقد عزا كثيرون مداخلاتها مع تلك المراجع، إلى كل ما حصل عليه زوجها من الرتب والمناصب. وحين جاءت إلى الجبل، لم تلبث أن أصبحت مرجعاً لمن فيه من طلاب الوظائف، فكانوا يحصلون عليها لقاء ما يقدمون من مال وهدايا، وقد وجد المعارضون لزوجها مندوحة للمطالبة، باستبداله عندما شارفت ولايته الأولى على الانتهاء.

حمل يوسف باشا العديد من الأوسمة، منها الرتبة الثانية من الصنف الثاني، والوسامين العثماني والمجيدي من الطبقة الأولى، ونوطا الامتياز الذهبي والفضي، ونوط اللياقة، وعدة أوسمة أجنبية أخرى.

تأهل من السيدة الفرنسية لوسي كابورال وكان لهما ابنتان.

انتهت فترة ولايته الأولى في السابع من تموز سنة ١٩١٢، ولم يتفق الباب العالي وسفراء الدول الأوروبية على خلف له، فقررت الدولة استدعاءه إلى الأستانة. فشيعه فريق من أعيان البلاد حتى متن الباخرة التي توجهت به مع زوجته وابنتيه في ٢٩ تموز إلى أوروبا، ومنها عاد إلى الأستانة ليعيّن عضواً في مجلس الأعيان.

تسلم سعد اللّه الحويك رئاسة مجلس الإدارة.

ولم نجد في المصادر التاريخية تاريخاً لوفاة المتصرف يوسف فرنكو باشا.

بادروس باشا، أُوهانس قيومجيان

(١٨٥٢ ـ ؟)

وُلِد في الأستانة من أسرة أرمنية كاثوليكية سنة ١٨٥٢. تلقى علومه في عدة مدارس في العاصمة، وعُيِّن في مطلع حياته كاتباً في نظارة الخارجية، فمستشاراً لسفارة بلاده في روما. ثم مستشاراً في وزارة الخارجية، وقد ظل في هذا المنصب إلى أن عُيِّن متصرفاً على جبل لبنان، إثر الاجتماع الذي عقده سفراء الدول الأوروبية الكبرى، في جلسة عقدوها في التاسع من كانون الثاني سنة ١٩١٣ لدى وزير خارجية الدولة نورا دنجيان، وبعد وضع قرار التعيين، تمّ التوقيع عليه من قِبل المجتمعين، ووافق عليه الباب العالي، ثم دعي لمقابلة السلطان، فمنحه رتبة الوزارة ولقب باشا.

وصل أوهانس باشا إلى بيروت في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ على متن باخرة فرنسية، فاستقبله والي بيروت، وقسم كبير من أعيان الجبل، وجمهور غفير من السكان، وعزفت له الموسيقى، وأطلقت المدافع، وفي ٢٤ من الشهر عينه، قدم إلى بعبدا حيث ترأس حفلة، تلي فيها فرمان السلطان، ثم ألقى كلمة أكد فيها على ترقية لبنان أدبياً ومادياً، طالباً من الجميع شد أزره، والوقوف إلى جانبه، لتحقيق آرائه ومشاريعه الإصلاحية الجديدة.

كان أوهانس رجلاً متديناً يحترم رجال الدين، معروفاً بالإخلاص، مزداناً بأجمل



الخصال. وهو أيضاً رفيع التهذيب، نبيل العاطفة، مخلص لدولته العثمانية ولنظام جبل لبنان، حافظ للعهد، ولكنه كان ضعيف الإرادة، هزيل البنية متقدماً في السن، عصبي المزاج، يشكو ألماً في معدته في أكثر الأحيان، لم يألف الإدارة الداخلية، ولا يستطيع الصبر على المكاره، خصوصاً ما حل بجبل لبنان من نوائب بسبب الحرب العالمية الأولى، وكونه شخصياً من الجنسية الأرمنية، وما كان يواجهه قومه من صعوبات واضطهاد على يد الأتراك.

روى الأمير شكيب أرسلان عن تعيينه متصرفاً «إنه نزولاً على طلب نورا دنجيان ناظر الخارجية العثماني، كلَّم الأمير شكيب كامل باشا الصدر الأعظم بشأن تعيين أوهانس متصرفاً على جبل لبنان»، فقال له الصدر الأعظم بالعربي: «ولكن هذا رجل إنجبار» يريد انه ساذج بسيط لا يصلح للحكم، فأجابه الأمير شكيب: «فكيف يكون إنجباراً وهو عندكم مستشار الخارجية»، فسكت ووافق على تعيينه.

حمل مرسوم تعيين أوهانس، عدة تعديلات إصلاحية زيدت على نظام متصرفية جبل لبنان وأبرزها: الإجازة للبواخر الرسو في مرفأين هما جونيه والنبي يونس، وإضافة عضو إداري عن مديرية دير القمر، ووضع الموازنة من قِبل مجلس الإدارة تحت إشراف المتصرف، وإجراء مسح للأراضي وإحصاء للسكان، واعتبار محاكم المتصرفية ذات صلاحية للنظر في الدعاوى التجارية بداية واستئنافاً، ورفع عدد الضابطة النظامية إلى ١٢٠٠ عنصر.

في عهده وفي نيسان ١٩١٣ انتفض رجال الضابطية في جبل لبنان احتجاجاً على ضآلة رواتبهم وسوء ملابسهم واستثنائهم من زيادة الرواتب أسوة ببقية الموظفين المدنيين.

لم يستطع أوهانس تحقيق أي بند من البنود الإصلاحية، فخلافه مع مجلس الإدارة ومحاولة حله، وإخفاقه في انتخاب مجلس آخر مكانه، أعاد لمجلس الإدارة مكانته لدى الأهالي، كما وإن ظهور حركة إصلاحية في بيروت، وانضمام العديد من أهل الجبل إليها، ومطالبة أهالي دير القمر ومجاوريهم ضم بيروت وصيدا وطرابلس، وسعي أهالي زحلة لضم البقاع وبعلبك وملحقاتهما، إلى أراضي المتصرفية، أثار نقمة الحكومة العثمانية على السكان، وجعلها تشكّ بإخلاصهم للسلطنة، وما كان يزيد الأمور تعقيداً رسوخ العلاقة التقليدية بين فئة من اللبنانيين والدولة الفرنسية، وتعزيزها بالزيارات العسكرية والمساعدات المالية والعينية والمعنوية.

أعلنت الحرب العالمية الأولى بين الدول الأوروبية في ٣٠ تموز سنة ١٩١٤، وفي التاسع من أيلول ألغت الدولة الامتيازات الأجنبية، وأقفلت حكومة بيروت العثمانية ما كان فيها من دوائر بريد للأجانب، وفي ٢٩ تشرين الأول كشف رجال الدولة العثمانية وفي طليعتهم أنور وطلعة وجمال عن مخططهم، فأعلنوا دخولهم الحرب إلى جانب ألمانيا، وفي ٢٢ تشرين الثاني دخل الجيش العثماني جبل لبنان عن طريق زحلة، ومنها انتشر في مختلف المناطق اللبنانية.

عيّن جمال باشا قائد الجيش العثماني في الأقطار العربية، وكان مركزه في دمشق، مجلساً عرفياً مركزه عاليه، لمحاكمة المتعاملين مع دول الحلفاء، والمناوئين للسياسة العثمانية في البلاد العربية.

أوهانس باشا مع بعض معاونيه ومنهم سليم باز (١٩١٤)

أدرك أوهانس باشا صعوبة استمراره في إدارة

متصرفية الجبل، وبات ينتظر كف يده عن الحكم، خصوصاً وأنه أرمني مشكوك بولائه للدولة، بعد النكبة التي أنزلتها بأبناء جلدته. وجاء تعيين مجلس إدارة جديد من قِبل جمال باشا، خلافاً لنظامات الجبل، ليشكل خطوة متقدمة على طريق إلغاء هذه النظامات.

مهّد جمال باشا لهيمنته المطلقة على جبل لبنان بأن طلب من المتصرف وجميع الموظفين الإداريين والعسكريين أن يكونوا بتصرف القيادة العسكرية التركية. ثم أرسل يستدعي المتصرف للمثول بين يديه في دمشق. اتخذ جمال باشا من خلاف المتصرف، مع مجلس الإدارة، سبباً لتبرير الإقالة، فاتهم المتصرف بالخيانة واعتبره يعمل لخدمة المصالح الفرنسية، وقبل أن يقدم عليها سارع أوهانس إلى تقديم استقالته في ٥ حزيران سنة ١٩١٥، فتسلم حليم بك التركي رئيس المالية في جبل لبنان مقاليد المتصرفية بالوكالة.

انتقل أوهانس باشا إلى بحمدون، وبعد شهرين من الإقامة في فندق الراهبة أنسطاس، سافر مع أسرته على القطار الحديدي إلى الأستانة، ولما لم يستطع الإقامة فيها بسبب مصادرة السلطات العثمانية لجميع أملاكه، عاد ليسافر إلى روما ويستقر نهائياً فيها.



أوهانس كومجيان آخر متصرف مع حبيب باشا السعد

لم يأتِ أوهانس باشا عملاً مذكوراً في جبل لبنان، ولا أصلح فيه شيئاً، باستثناء فرضه رسماً على الملح، ليكون مورداً لتغطية العجز في الميزانية، من خلال جعله الجبل حراً بإدخال الملح إليه، لقاء ضريبة تستوفيها خزينة المتصرفية قدرت بـ ٢٥ بالمئة من ثمنه.

تأهل من السيدة برجوصي ابنة السيد كوتشيوغلو ولهما عدة أولاد، لم تذكر المصادر التاريخية أسماءهم. كما لم تذكر وفاة المتصرف.

منيف بك، علي

(؟ _ ؟)

لم نعثر في المصادر التاريخية على ترجمة كاملة للمتصرف علي منيف بك، ولا لتاريخ ولادته أو وفاته. وجل ما ذكرته المصادر أنه كان مستشاراً في وزارة الداخلية في الأستانة، وقد جاء تعيينه إثر تنامي الخلاف بين المتصرف أوهانس باشا، ورضا باشا قائد الفرقة العسكرية في عاليه. وقد عُيِّن بإرادة سلطانية على أن يكون جبل لبنان مرتبطاً مباشرة بوزارة الداخلية، أسوة بسائر ولايات السلطنة العثمانية. وهكذا نقض الأتراك بروتوكول سنة ١٨٦٤، وأخضعوا جبل لبنان، للحكم العثماني المباشر، خصوصاً بعد أن ألغوا امتياز إعفاء سكان الجبل من الخدمة العسكرية، ومن دفع الضرائب للحكومة المركزية في الأستانة مباشرة.

وصل المتصرف الجديد إلى بيروت، في ٢٥ أيلول سنة ١٩١٥، قادماً من العاصمة الأستانة، وفي ٢٨ أيلول، استقبلته جماهير غفيرة في بلدة بعبدا، حيث قُرِئَ الفرمان السلطاني. وقد اتخذ منها مكاناً لسكنه، وعُرف بالحنكة والحزم والإدارة الحكيمة، فمنع رؤساء العساكر من التدخل في الشؤون الإدارية للمتصرفية، وأبدل ملابس الضابطية اللبنانية فحلَّ البنطلون الحديث، محل السروال الزواف (الحرير) القديم. على أنه أتى من جهة ثانية أعمالاً أنكرها عليه المواطنون منها تعيينه أشخاصاً في الوظائف، أتى بهم من



ولاية بيروت، ومساهمته في إحدى الشركات التي تحتكر القمح، وبيعه في السوق السوداء بأثمانٍ باهظة، وهذا ما فاقم المجاعة وتسبب بانتشارها مما أدى إلى موت الآلاف من السكان.

في تلك الفترة وبحجة الحرب التي تحول دون إجراء انتخابات، عيَّن علي منيف بك وبعد موافقة السلطات العثمانية ومجلس الوزراء في الأستانة، ثلاثة نواب عن الجبل، في مجلس المبعوثان العثماني، وهم: الأمير حارس شهاب، والأمير عادل إرسلان، ورشيد بك الرامي، لكن أجواء الحرب لم تمكنهم من ممارسة صلاحياتهم كما كان ينتظر.

كان علي منيف بك لا يملك فلساً واحداً عندما تولى زمام المتصرفية، وفي نهاية ولايته أصبحت ثروته تقدر بنحو مليوني فرنك ذهب.

في عهد علي منيف بك علّق جمال باشا على أعواد المشانق عدداً كبيراً من سكان جبل لبنان،



صورة تمثل جمال باشا ومعه خالدة خانم مفتشة المعارف في سوريا ولبنان أثناء الحرب، وعزمي بك والي بيروت وعلي منيف بك متصرّف الجبل وحيدر بك من أركان حرب جمال باشا وسكرتير جمال باشا وهو ألماني

بعد أن كشف فيليب زلزل أحد موظفي القنصلية العامة في بيروت، عن أوراق سرية، يطالب فيها المتهمون، معونة فرنسا لتحقيق استقلال متصرفية جبل لبنان وتوسيع حدودها الجغرافية.

في أواسط أيار سنة ١٩١٦، عُيِّن علي منيف بك والياً على بيروت، فانتقل إليها وظل في وظيفته تلك حتى أواسط سنة ١٩١٨، إذ استدعي إلى الأستانة، ولكونه صهر طلعت باشا (وزير الحربية) عُين وزيراً للأشغال العامة. ولم نحصل بعد ذلك التاريخ على أي شيء يتعلق بسيرة حياته.

حقي بك، إسماعيل

(؟ ـ ١٩٣٦)

هو ابن مفتي ديار بكر، عُيِّن بإرادة سلطانية في الأول من أيار سنة ١٩١٦ متصرفاً على جبل لبنان، خلفاً لعلي منيف بك. والمعروف عنه أنه عمل مدة في مصر مستشاراً لدى مختار باشا قبل أن يصبح صدراً أعظم، ثم شغل وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني منصب أمانة السر في الديوان الهمايوني، وكان عند تعيينه متصرفاً، عضواً في مجلس الأعيان العثماني.

تعرّف إلى البطريرك الماروني عندما زار الأستانة سنة ١٩٠٥. وصل إلى بعبدا على متن القطار الحديدي، فاستقبل استقبالاً حافلاً فيها، وسير به بموكب إلى السرايا حيث تلي فرمان تعيينه، وأعلن رغبته في سكنى الجوار، فسكن بلدة الحدث، القريبة من مركز حكمه، واستمر فيها إلى نهاية عهده.

كان إسماعيل حقي بك طيب القلب، رقيق العاطفة، مترفعاً عن الأذى، محباً للخير والإحسان إلى الناس، وهو الذي فتح المآوي الخيرية للأيتام والأولاد الفقراء، وجهزها بالمؤن، وله مرويات كثيرة حول تجاهله أولئك الذين كانوا يتصلون بالفرنسيين في جزيرة إرواد، والتزامه الصمت والتجاهل إشفاقاً عليهم، ورأفة منه وخشية من العقاب، الذي سينالهم في حال افتضاح أمرهم. كما تميّز بتهذيبه العالي وعطفه على الشعب، وبعده عن كل ما يمس شعورهم بأذى.



في عهده اشتدت المجاعة في الجبل، بسبب الحصار البحري الذي فرضه الحلفاء على السواحل البحرية من جهة، ومنع الأتراك وصول القمح إلى السكان بحجة احتياجات الجيش إليه، فانتشرت الأمراض وازدادت الوفيات، فأقدم بعضهم على ذبح الأطفال وأكل لحمهم، كما أعدم شنقاً في بيروت بعض أحرار العرب، ونفي بعضهم الآخر إلى الخارج.

ولإسماعيل حقي مأثرة أدبية جلى قدمها للبنان يذكرها له الباحثون والدارسون لتاريخ لبنان، فرغم عهده القصير عمد إلى تشكيل لجنة ضمت نخبة من الكُتاب والمؤلفين، وضعت كتاباً قيماً في مختلف الشؤون اللبنانية باسم «لبنان»، سد ثلمة في تاريخنا، صدر لاحقاً في طبعتين كان آخرها طبعة الجامعة اللبنانية (قسم الدراسات التاريخية) سنة ١٩٦٩.

عيّنت السلطنة العثمانية إسماعيل حقي بك والياً على بيروت في ٤ تموز سنة ١٩١٧، خلفاً لسلفه عزمي بك، وإذ كان البطريرك الماروني

الياس الحويك يعرف الكثير عن أعماله الطيبة، رفع برقية إلى الصدارة العظمى، طالباً إبقاءه متصرفاً على الجبل، مع ولايته على بيروت، فجمع بين منصبي والي بيروت ومتصرّف جبل لبنان، ولما نقل إلى بيروت والياً، سحر ألباب أهلها بلطفه وأدبه وسعيه لخيرهم كأنه واحد منهم.

ومما قيل في مدحه بيتان من الشعر كانا لا يزالان محفورين على بلاطة وضعت على حائط الطريق العام من الجهة اليمنى في أول بلدة شحيم قرب العين، في أقليم الخروب، ومنذ أقل من عشر سنوات وعند توسيع الطريق من قبل وزارة الأشغال، لم يعد هناك من أثر لهذه البلاطة. والبيتان هما:

بكى العصفور أياماً طوالا
ونادى ربه قد ضاع حقي
فرقَّ له إله العرش عدلاً
وأرسل نحوه إسماعيل حقي

استمرّ في عمله حتى ٢٥ آب سنة ١٩١٨، تاريخ تسلُّم ممتاز بك متصرفية جبل لبنان. أما لجهة الولاية على بيروت، فإنه استدعى إليه رئيس بلدية بيروت عمر بك الداعوق، وأبلغه تنحيه عن الحكم، وسلّمه ما لديه من أوراق، وغادر المدينة في آخر أيلول سنة ١٩١٨ مشيعاً بالاعتزاز والتكريم.

ترك اسماعيل حقي بك سيفه في بيروت، فجعلته الحكومة اللبنانية مع الآثار التي تركها، من محفوظات دار الكتب الوطنية، ثم تم نقلها إلى مبنى المتحف الوطني بناءً لطلب مدير الآثار اللبنانية موريس شهاب.

عُرف عن اسماعيل حقي أنه كان أكولاً يفضل المأكولات التركية على اللبنانية، ويحتسي العرق اللبناني، واستقدم معه طاهية من الأستانة لإعداد طعامه، وكان كتوماً حذراً، وإذا أراد الكلام مع مرافقه سعيد حمادة (الوزير لاحقاً) فعل باللغة التركية كي لا يفهم سائقه (يوسف الشنيعي) شيئاً.

في أواخر حياته عولج اسماعيل حقي بك في مستشفى الفقراء المجاني في اسطنبول، وكانت وفاته سنة ١٩٣٦.

ممتاز بك

(١٩١٨)

عُيِّن متصرفاً على جبل لبنان في ٢٥ آب سنة ١٩١٨، خلفاً للمتصرف إسماعيل حقي بك. لكنه لم يمكث في حكم الجبل إلاّ خمسة وثلاثين يوماً. وكان الجيش العثماني خلال شهر أيلول ينسحب من السواحل الشامية باتجاه دمشق والشمال، بعد هزيمته في معارك السويس وفلسطين، فبادر المتصرف إلى حمل أمتعته الخاصة، وصندوق خزينة المتصرفية وكان يحتوي على خمسين ألف ليرة ورقية، وفر بها إلى زحلة. ويروى أنه عندما طلب منه رئيس المالية حليم بك وهو تركي مثله وصلاً بالقيمة، بادر إلى اشهار مسدسه عليه، ووضعها في حقيبته ومضى إلى زحلة.

قبل مغادرته البلاد سلَّم ممتاز بك حكومة الجبل إلى رئيس بلدية بعبدا حبيب فياض، وذلك لأن بعبدا كانت مقر حكومة جبل لبنان. في حين أن الموظفين الرسميين انتخبوا الأميرين مالك شهاب وعادل أرسلان لتسلم رئاسة الحكومة المؤقتة.

نزل ممتاز بك في زحلة في منزل خليل بك مسلم، فرحّب به هذا الأخير وحماه من أي اعتداء، ثم أشار إلى نجليه بنقله على مركبتهما الخاصة إلى محطة رياق، حيث انضم إلى فلول الجيش العثماني المنسحب نحو داخلية الأراضي العثمانية، وأثناء الطريق التقى باسماعيل حقي بك، حيث استقل الواليان القطار الحديدي المتجه نحو الأستانة. وما كاد شهر أيلول ينصرم حتى كان القواد العسكريون والحكام المدنيون الأتراك، قد غادروا دمشق وبيروت وبعبدا، فتولت الإدارة في هذه المدن، حكومات محلية مؤقتة.

لم يذكر أي مؤرخ عني بتاريخ المتصرفية عام مولده ولا وفاته، ولم يذكر أنه تولى أي منصب أو وظيفة في الدولة العثمانية بعد مغادرته المتصرفية.

المفوضون السامیون الفرنسيّون

١٩١٨ ـ ١٩٤٣

بيكو، فرانسوا جورج

François Georges Picot

(١٨٧٠ ـ ؟)

وُلِد سنة ١٨٧٠، درس الحقوق ونال إجازتها، ثم عُيِّن في السلك الخارجي، وتسلم مراكز عديدة داخل الوزارة وخارجها. وأصبح مرجعاً حول الشؤون السورية حتى قِيل فيه «إنه ديك حقيقي من بلاد الغال، يُبرز في كل المناسبات امتيازاته بوصفه نصف عاهل».

عيّنته الحكومة الفرنسية قنصلاً عاماً لها في مدينة بيروت، في عهد الدولة العثمانية. وكان على علاقة وطيدة مع نخبة من المتنورين الرافضين للحكم العثماني. وقد عزي إليه إهماله بإتلاف محفوظات القنصلية قبل مغادرته بيروت، وكانت على جانب كبير من الخطورة كونها تدين عدداً كبيراً من الشخصيات السياسية ذات العلاقة بالدولة الفرنسية، مما أدّى إلى الوشاية بها من قبل فيليب زلزل الترجمان في قنصلية فرنسا العامة في بيروت، ومصادرتها من قِبل السلطات العثمانية، فتسبب ذلك بمحاكمات أمام المجلس العرفي في عاليه. وإعدام بعض رجالات العرب على أعواد المشانق عامي ١٩١٥ و١٩١٦.

غادر بيروت عائداً إلى بلاده في أواخر سنة ١٩١٤ عن طريق الإسكندرية، بسبب دخول تركيا الحرب ضد دول الحلفاء.

كلفته الحكومة الفرنسية في شباط سنة ١٩١٦ بإجراء مباحثات مع كل من بريطانيا وروسيا القيصرية حول مستقبل البلاد العربية، وخصوصاً المناطق الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية. وانتهت المباحثات الثلاثية بوضع الاتفاقية الناجمة عن المفاوضات، والتي عرفت لاحقاً باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو، في ١٦ أيار سنة ١٩١٦. وهي الاتفاقية التي تقاسمت بموجبها الدولتان الأراضي العربية في الهلال الخصيب، فكانت سوريا لفرنسا، والعراق وفلسطين لبريطانيا.

عيّنته الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان في التاسع من نيسان سنة ١٩١٧، وذلك قبل احتلالهما، ثم استقر في بيروت في تشرين الثاني سنة ١٩١٨ بعد خروج العثمانيين منها.

رافق انسحاب الجيوش العثمانية من المدن الساحلية والداخلية، قيام حكومات محلية مؤقتة في هذه المدن، برئاسة الأمير سعيد الجزائري في دمشق، وعمر الداعوق في بيروت. وكان آنذاك يتولى رئاسة بلديتها، وحسيب فياض أولاً، ثم الأميرين عادل إرسلان ومالك شهاب في بعبدا. وتم رفع العلم العربي في دمشق من قبل الأمير الجزائري وأعلن قيام الحكومة العربية الهاشمية باسم الشريف حسين ملك الحجاز، وأسست الحكومات العربية في بيروت وصيدا وصور والنبطية وطرابلس وغيرها...

عمد الجنرال اللنبي بعد دخوله دمشق في الأول من أيلول سنة ١٩١٨ إلى تنحية الأمير سعيد الجزائري من رئاسة الحكومة، وعين مكانه اللواء علي رضا باشا الركابي، كما عين اللواء شكري باشا الأيوبي حاكماً عسكرياً على ولاية

بيروت ومتصرفية جبل لبنان. فتوجه الأيوبي إلى بيروت ثم إلى بعبدا حيث أعلن في الثامن من أيلول إعادة مجلس الإدارة القديم، ودعا أعضاءه إلى القيام بأعمال الحكومة المؤقتة برئاسة حبيب باشا السعد الذي أقسم يمين الولاء والإخلاص إلى الحكومة العربية في دمشق والملك حسين، وارتفع العلم العربي فوق دار الحكومة في بعبدا. وفي اليوم التالي في التاسع من تشرين الأول أمر اللنبي بإنزال العلم العربي وحل الحكومات العربية في المدن، واستدعاء اللواء الأيوبي إلى دمشق، وهكذا لم يدم دور الحكومة العربية في جبل لبنان والمنطقة الساحلية سوى أيام قليلة.

وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى بدأ التنازع بين ركني السياستين الفرنسية والبريطانية في سوريا: الجنرال اللنبي القائد العام للجيوش الحليفة، وجورج بيكو المفوض السامي الفرنسي. وكان واضحاً انتصار اللنبي عندما تم اتفاق الدولتين بتاريخ ٣٠ أيلول سنة ١٩١٨ على اعتبار بيكو مستشاراً سياسياً فقط للجنرال اللّنبي، مما أضعف وضع المفوض السامي لدولة فرنسا، بل أضعف وضع فرنسا ذاتها.

ولمواجهة العجز الفرنسي أمام التحدي البريطاني، طالب بيكو حكومته، بإرسال عشرين ألف جندي إلى سوريا، وانسحاب القوات البريطانية منها، كما طالب بريطانيا بترك مسؤولية تنظيم البلاد السورية على كاهل فرنسا.

تبنى بيكو نظرية إقناع الزعماء اللبنانيين بالفوائد المادية العظيمة التي يحققها لبنان، إذا ما نبذوا فكرة الاستقلال التام التي كان يتمسك بها بعض اللبنانيين، ووافقوا على الاندماج بالدولة السورية، معتبراً إياهم «أخصاماً» لسياسة فرنسا في الشرق إذا ما رفضوا ذلك، وعمد إلى إرسال بعض أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان إلى مؤتمر الصلح في باريس في كانون الأول سنة ١٩١٨. وأعتبر سفر الوفد، وعرضه المطالب حسب التمنيات الفرنسية نصراً سياسياً حققه المفوض السامي بيكو ومعاونوه في بيروت. وعندما رجحت فكرة الكيانية اللبنانية، نصح بتأليف وفد لبناني آخر إلى مؤتمر الصلح في آب سنة ١٩١٩، برئاسة البطريرك الماروني الحويك، وعضوية بعض المطارنة ورجال الدين فقط.

تعرض لمحاولة اغتيال في بلدة بعقلين الشوفية، في ٢٥ تموز سنة ١٩١٩، عندما أطلق عليه النار المجاهد علي أبو كامل من أبناء البلدة، فأصاب الأميرال مورنه Morner قائد الأسطول الفرنسي في الشرق بجروح خطيرة، ونجا بيكو.

في ١٥ أيلول سنة ١٩١٩ تم التوافق بين الفرنسيين والبريطانيين على تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، وتعززت القناعة لدى السوريين بأن فرنسا وبريطانيا لا تنويان منحهم الاستقلال، بل تعملان بتفاهم وتنسيق كاملين، لاقتسام بلدان الهلال الخصيب، وفق الاتفاقية الموقعة بينهما. فتم في تشرين الثاني سنة ١٩١٩ استبدال القائد العسكري الجنرال غورو بالمندوب السامي جورج بيكو.

قال عنه الرئيس بشارة الخوري في مذكراته «حقائق لبنانية» أنه «لم يختلف تصرفه عما هو، يوم كان قنصلاً عاماً لدولته في بيروت. ومما شهر عنه أنه لما أعلنت الحرب العالمية الأولى،

وقصد الرجوع إلى بلاده، زاره عدد من اللبنانيين مودعين، فانتصب أمامهم بقامته الفارعة وقال لهم: «إلى اللقاء القريب، إنها مسألة أيام معدودة! سأعود إليكم على رأس جيشنا المنتصر»، ومضت الأشهر والسنون وناب لبنان ما نابه من المصائب والويلات، ومن أهمها سَوْق أحرار لبنان وسوريا إلى المشانق، بسبب الرعونة التي رافقت إقفال القنصلية الفرنسية وعدم حرق ملفاتها. ورجع جورج بيكو وظل سابحاً في عالم الأحلام تحفزه وطنية فرنسية صادقة، وطيب محتد، ونظافة كف، وتهذيب فائق هو عنوان الدبلوماسية القديمة، أما حبه للبنان، فحب الوصي للموصى عليه، وحب الراشد للقاصر، فيه الكثير من العطف، والكثير من الشفقة شعاره «لبنان لنا لا حياة له بدوننا، تلك هي عظة الأجيال، أصبح التقليد الصالح للماضي، آية الحاضر والمستقبل!».

غورو، هنري جوزف

Henri Joseph Gouraud

(١٨٦٧ _ ١٩٤٦)



وُلِد في باريس سنة ١٨٦٧. دخل المدرسة الحربية في سان سير Saint-Cyr، وتخرّج منها ضابطاً. تدرج في الرتب العسكرية حتى رتبة فريق أول Général d'Armée عام ١٩١٢. شارك في القتال في عدة بلدان أفريقية، منها في السودان سنة ١٨٩٨، حيث كان له الفضل في انتصار الجيش الفرنسي في ساموري، وحارب في النيجيروتشاد وموريتانيا، وكان مساعداً للجنرال ليوتي Lyauty. كما حارب في المغرب بين عامي ١٩١١ و١٩١٤. قاد الحملة الفرنسية سنة ١٩١٥ في معارك الدردنيل خلال الحرب العالمية الأولى، حيث جرح جرحاً بليغاً فقد بسببه ذراعه اليمنى. كما قاد الجيش الرابع، (جيش الأرغون)، وانتصر في معركة شامباني Champagne سنة ١٩١٨ ضد الجيش الألماني. وخاض أيضاً معارك منتصرة ضد القوات الألمانية داخل الأراضي الفرنسية، في معركتي ريمس Reims، والمارن الثانية La Marne، ونال ثناء قائد الجيوش الفرنسية في الحرب العالمية الأولى الجنرال باتون فوصفه بقوله «ضابط عظيم، ذو قدر أدبي سام، أضاف إلى تاريخ حياته المملوءة أعمالاً بهية، صفحة مجد لا يبارى».

عيّنته الحكومة الفرنسية في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٩، مفوضاً سامياً مطلق الصلاحية لفرنسا، في سوريا خلفاً لجورج بيكو، وقائداً أعلى «الجيش الشرق» فيها، وكان الهدف من تعيينه مفوضاً سامياً، هو الاستفادة من خبرته العسكرية التي قد تحتاجها باريس في معالجة وضع المنطقة الشرقية، التي بقيت حتى ذلك الحين في غير قبضة الفرنسيين. فوصل إلى مرفأ بيروت بتاريخ ٢١ تشرين الثاني من العام نفسه، وكان في استقباله، المفوض السامي السابق بيكو، وهيئة القومسيرية، والجنرال هاملان والأميرال مورني والقائد الإنكليزي والمعتمد العربي، وجموع غفيرة من المواطنين، وخصوصاً المؤيدين لسياسة فرنسا المشرقية. وقد أعطت سمعته القوية، وانحيازه المتطرف للمسيحيين، وتأكيداته منذ وصوله، بأنه سيتم الحفاظ على الحقوق الفرنسية في سوريا، ثقة بالنفس للقوى المسيحية المؤيدة لفرنسا.

بوصول غورو إلى بيروت، واتباعه سياسة متشددة تجاه الوطنيين السوريين، لرفضهم الانتداب، وإصرارهم على الاستقلال، بدأت مرحلة من الصراع استعد خلالها الفرنسيون

عسكرياً، فضاعفوا عديد قواتهم، إذ ارتفع عديد الجيش الفرنسي من بضعة آلاف من الجنود، في مطلع عهد الاحتلال في أواخر سنة ١٩١٨، إلى نحو مئة ألف جندي في أواسط سنة ١٩٢٠.

ولتنفيذ الاحتلال على كامل الأراضي السورية تطبيقاً لاتفاقية سايكس بيكو، وجه غورو في الرابع عشر من تموز سنة ١٩٢٠، إنذاراً إلى الأمير فيصل وحكومته العربية في دمشق، يقضي بإلغاء التجنيد الإجباري، وتسريح الجيش العربي، وقبول الانتداب الفرنسي والعملة السورية التي أصدرتها الحكومة الفرنسية. وقبل انتهاء مدة الإنذار، باشرت القوات الفرنسية تقدمها نحو الداخل السوري، ورغم قبول الأمير فيصل مضمون الإنذار، وتسريحه الجيش العربي، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها حكومة دمشق، لإيقاف الزحف ما دامت قد قبلت بنود الإنذار، فقد أصرّ غورو على متابعة تقدمه بهدف دخول دمشق ظافراً، متوجاً بأكليل من الغار. فتصدى له وزير الحربية نائب القائد العام يوسف العظمة، بمن بقي معه من الجنود، فجرت معركة غير متكافئة مع الفرنسيين، استشهد خلالها يوسف العظمة، في ميسلون في الرابع والعشرين من تموز. فدخل غورو دمشق في اليوم الثاني. ثم شكّل حكومة سورية برئاسة علاء الدين الدوري، وأجبر الملك فيصل على مغادرة سوريا.

رغبة في إضعاف سوريا، وتفريق صفوف مواطنيها، قسّم غورو أراضيها فأقام عليها ثلاث دويلات هي دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة العلويين (النصيرية)، ومنح لواء الإسكندرونة نظاماً إدارياً خاصاً، ثم أضاف إلى ذلك في العام ١٩٢١، دولة رابعة هي دولة جبل الدروز إلى الجنوب من دمشق. وقد استطاع باجراءاته هذه من تثبيت قدم فرنسا في سوريا.

أما في لبنان، وتلبية لرغبة المسيحيين الذين كانوا يطالبون بلبنان الموسع، فقد أصدر الجنرال غورو القرارين ٣٢٠ و٣٢١ اللذين بموجبهما حلَّ ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان، فأنهى بهما الوجود القانوني للولاية والمتصرفية، ثم أقام على أنقاضهما الكيان اللبناني الجديد، فضم إلى أراضي متصرفية جبل لبنان، مناطق عكار



لوحة زيتية للفنان فيليب موراني تمثّل إعلان دولة لبنان الكبير في قصر الصنوبر في بيروت سنة ١٩٢٠ (من مجموعة السفارة الفرنسية في لبنان)

وطرابلس، والبقاع ووادي التيم، وجبل عامل فضلاً عن المدن الساحلية طرابلس وبيروت وصيدا وصور، فأصبحت مساحته عشرة آلاف وخمسماية كيلومتر مربع بعد أن كانت لا تزيد عن الثلاثة آلاف وخمسماية كيلومتراً.

أقام غورو في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠ في مقره بقصر الصنوبر في بيروت، حفلة فخمة أعلن فيها بنفسه، مولد دولة لبنان الكبير بحدودها الحالية، حضرها حشد كبير من اللبنانيين ووقف غورو يحيط به البطريرك الماروني الياس الحويك، ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضي قضاة الشرع الشيخ محمد الكستي، والعديد من رؤساء الطوائف ورجال الدين والأعيان، وممثلو الدول وبعض أركان الحكم الفرنسي.

عيّن غورو الكومندان جورج ترابو Georges Trabaud (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣) حاكماً عسكرياً على لبنان الكبير. وقسّم البلاد إلى أربع متصرفيات (محافظات) هي متصرفية لبنان الشمالي، ومتصرفية جبل لبنان، ومتصرفية لبنان الجنوبي، ومتصرفية البقاع، وبلديتين مستقلتين في بيروت وفي طرابلس. ثم قسّم المتصرفيات إلى أقضية، والأقضية إلى مديريات. وأنشأ دوائر للداخلية والمالية والعدلية والنافعة والمعارف والصحة. كما أنشأ اللجنة الإدارية للبنان الكبير، على غرار مجلس إدارة جبل لبنان، وأعطاها صلاحيات استشارية فقط في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية، والنظامات، وموازنة الدولة، وتقرير الضرائب والرسوم والاحتكارات. وفي آذار ١٩٢٢ حلَّ اللجنة الإدارية وأجرى انتخابات نيابية، فتشكل المجلس التمثيلي الأول، وافتتح غورو جلساته في ٢٥ أيار سنة ١٩٢٢.

تعرّض غورو لمحاولة اغتيال في حزيران عام ١٩٢١ على طريق دمشق القنيطرة، فأصيب بطلق ناري لامس كتفه، وآخر بمعصمه فجرحه جرحاً طفيفاً، وقتل مرافقه «اليوتنان برانه Branet».

واجهت غورو في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢٢ عدة ثورات قمعها بالحديد والنار، وانتقم من الأهالي بقصف القرى والمدن بنيران المدفعية الثقيلة وقنابل الطائرات، وأعلن الأحكام العرفية، فأثارت إجراءاته قلق المسؤولين الفرنسيين في باريس. فقرروا استدعاءه للتشاور معه.

غادر غورو بيروت في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ قاصداً باريس، للمطالبة بتقوية جيش الشرق، وزيادة المخصصات المالية للمفوضية العليا، لكي تتمكن من ضبط إدارة البلاد بصورة أفضل. لكن الخزينة الفرنسية كانت يومئذٍ في ضيق، مما اضطر الحكومة إلى عصر النفقات، فاستقال غورو من منصبه احتجاجاً على رفض مطالبه، وبقي في فرنسا، فقام السكرتير العام للمفوضية العليا روبير دي كه Robert de Caix مقامه بالوكالة بضعة أشهر.

عينته الحكومة الفرنسية حاكماً عسكرياً على باريس سنة ١٩٢٣، وظل حاكماً حتى سنة ١٩٣٧.

عُيِّن عضواً في الأكاديمية الفرنسية ومنح العديد من الأوسمة.

توفي في باريس سنة ١٩٤٦.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة حي المدوّر.

ويغان، مكسيم

Maxime Weygan

(١٨٦٧ ـ ١٩٦٥)



وُلِد في بروكسل عاصمة بلجيكا سنة ١٨٦٧. درس العلوم العسكرية في الكلية الحربية سان سير St.Cyr في باريس كضابط أجنبي، ثم نال الجنسية الفرنسية سنة ١٨٨٨.

برز نجمه كقائد عسكري في الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال المناصب التي تولاها، فكان رئيساً لأركان الجنرال فوش سنة ١٩١٤.

عُيِّن سنة ١٩١٨ قائداً للقوات الحليفة، فقاد جيوش الحلفاء مع فوش إلى النصر، وأنقذ بولونيا من الجيش الأحمر. عُيِّن سنة ١٩٢١ مستشاراً عسكرياً في بولونيا.

في أواسط نيسان سنة ١٩٢٣ عيّنته الحكومة الفرنسية قائداً لجيش المشرق الفرنسي، ومفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، خلفاً للجنرال غورو.

وصل إلى بيروت في ٩ أيار سنة ١٩٢٣، وكانت سمعته العطرة قد سبقته. كان مزيجاً من الحزم والفطنة والنزاهة. وظهر مثال الفرنسي الكبير في خلقه، لطف بكرامة، ودعة بوقار، ورأي مصيب وإرادة حازمة واحترام للناس، وهيبة في الأخذ والعطاء، ولين في الإقناع. وما إن حلّت ركابه في لبنان حتى اندلعت فتنة ارتدت في النفوس صبغة طائفية بغيضة. فتعكر الأمن، وعمت الاغتيالات السياسية والثأرية، وعنفت النزاعات الطائفية، والصراعات الحزبية، وسادت أعمال الشقاوة، فواجه ويغان هذا الوضع بسرعة وحزم، ودفع المجلس التمثيلي إلى إصدار قانون قضى بتشكيل مجلس عدلي تألف من كبار القضاة، وكانت أحكامه غير قابلة لأي طريق من طُرق المراجعة. ونفذ أحكام الإعدام التي صدرت عن المجلس، فهدأت الحال، واستتب الأمن والاستقرار، مما كان له أبلغ الأثر في نفوس اللبنانيين.

عيَّن الجنرال ويغان، أوليفا روجه Olivat Roget حاكماً عسكرياً بالوكالة على لبنان الكبير خلفاً لجورج ترابو سنة ١٩٢٣. ثم عيَّن صديقه الجنرال فاندر برغ Vander berg حاكماً أصيلاً في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٤.

في عهد الجنرال ويغان، ابتدأ تطبيق نظام الانتداب على سوريا ولبنان بصورة رسمية، فوضع قانون الجنسية اللبنانية، الذي نشر في عهد خلفه الجنرال ساراي.



الجنرال ويغان مع ضابطين في مكتبه سنة ١٩٢٣

عُرف ويغان بتعصبه للسيطرة الفرنسية، ورغبته الملحة في ربط بلدان المشرق مع فرنسا، بصلات غير قابلة للانفصام. وتدخل في كل شاردة وواردة، حتى صار لا يُقطع خيط من القطن إلا بإرادته كمفوض سام وقائد أعلى.

في أيار سنة ١٩٢٤، أخفق حزب الكتلة الوطنية اليميني الحاكم في الانتخابات العامة، وانتصر حزب اليسار بزعامة الاشتراكي إدوار هاريو Edouard Herriot، ووصل إلى السلطة، وكان لهذا الانتصار أثره البالغ في سياسة الانتداب الفرنسي، فدشنت الحكومة الراديكالية الجديدة أعمالها، بأن أعفت الجنرال ويغان من منصب المفوضية العليا في أواخر سنة ١٩٢٤، مضحية به على مسرح السياسة الحزبية المعادية للإكليريكية، وخلفه الجنرال ساراي ذو النزعة الجمهورية المتطرفة، وجرى له وداع حافل في مرفأ بيروت، وحمل على الأكتاف في تظاهرة حاشدة كان محركها ميشال شيحا.

عيّنته الحكومة الفرنسية مديراً «لمركز الدراسات العسكرية العليا» في باريس، وهو منصب أقل شأناً، فشكل ذلك مفاجأة غير مرغوبة للفرنسيين المقيمين في سوريا. ثم عينته رئيساً لأركان الجيش الفرنسي سنة ١٩٣٠، ونائباً لرئيس المجلس الحربي الأعلى. وظل في هذين المنصبين حتى سنة ١٩٣٥.

عُيِّن سنة ١٩٣٢ عضواً في الأكاديمية الفرنسية.



الجنرال ويغان وبدا أبو عفيف كريدية والزعيم نور الدين الرفاعي

أحيل على التقاعد سنة ١٩٣٥، إلاّ أنه أعيد إلى الخدمة سنة ١٩٣٩، وعُيِّن في منصب القائد العام لمسرح عمليات الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٤٠، عُيِّن وزيراً للدفاع في حكومة بيتان الموالية للألمان. ثم قائداً للقوات الفرنسية في ما وراء البحار، وحاكماً على الجزائر سنة ١٩٤١، إلا أن السلطات الألمانية شكّت في ولائه، فاستدعي سنة ١٩٤٢ إلى فيشي مركز إقامة الحكومة الموالية لألمانيا، وألقي القبض عليه، وزج في السجون الألمانية، إلى أن حرره الحلفاء سنة ١٩٤٥. لكن الجنرال ديغول أعاد سجنه بحجة تعامله مع الألمان، وأحيل إلى المحاكمة، ثم أطلق سراحه عام ١٩٤٨ لعدم كفاية الدليل.

له عدة مؤلفات أغلبها يتناول الأحداث السياسية والعسكرية التي واجهته.

توفي في باريس سنة ١٩٦٥.

أطلقت بلدية بيروت إسمه على أحد شوارع منطقة المرفأ، مقابل بلدية بيروت.

ساراي، موريس

Maurice Sarrail

(١٨٦٥ ـ ؟)



وُلد سنة ١٨٥٦. درس العلوم العسكرية وتدرج في المناصب حتى بلغ أعلاها. عُيّن مديراً لمدرسة «سان ميكسان St.Maixant العسكرية»، ومديراً للمشاة بين سني ١٩٠٧ - ١٩١١. في بداية الحرب العالمية الأولى، عُيّن قائداً للجيش الثالث في قطاع فردان Verdun، وقام بدور مهم في معركة المارن La Marne ضد الجيش الألماني. وفي سنة ١٩١٥ عُيّن قائداً للحملة الفرنسية على سالونيك، ثم قاد الهجوم ضد موناستير Monastir بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧.

في الانتخابات العامة التي جرت في فرنسا في أيار سنة ١٩٢٤، أخفق حزب الكتلة الوطنية اليميني الحاكم، وفاز تكتل اليسار المعارض بزعامة الاشتراكي إدوار هاريو Edouard Herriot. وفي التشكيلات التي أجرتها الحكومة الجديدة في الإدارة الفرنسية، أعفت الجنرال ويغان من منصبه، وعيّنت مكانه في أواخر سنة ١٩٢٤ الجنرال موريس ساراي، مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، «وقائداً لجيش الشرق الفرنسي».

فور وصول المفوض السامي الجديد إلى بيروت في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٥، صرّح أمام مستقبليه، بأنه سيعيّن حاكماً وطنياً على لبنان، بدل الحاكم الفرنسي فاندربرغ، ولكنه ما لبث أن عيّن ليون كايلا حاكم بلاد العلويين، حاكماً على لبنان الكبير، بالنظر لميوله العلمانية المتطرفة الشبيهة بميول ساراي نفسه، ثم حل المجلس التمثيلي، فكان لهذه الإجراءات أسوأ الأثر في نفوس اللبنانيين.

بعد حله للمجلس التمثيلي، دعا ساراي إلى انتخاب مجلس جديد، فجرى انتخابه على درجتين في ٢٨ حزيران و١٢ تموز من سنة ١٩٢٥ لمدة أربع سنوات، ثم انتخب رئيساً له نائب زحلة موسى نمور.

كان ساراي معروفاً بانتمائه الوثيق إلى الحركات اليسارية، وعلى الأخص إلى الماسونية الفرنسية. وبالتالي بعدائه الشديد للبيئات الأكليريكية، وكان يجاهر بقلة اهتمامه لرجال الدين، وعدم إبداء الاحترام اللائق بهم، وعبّر عن مشاعره تلك بعدم رده الزيارة للبطريرك الماروني الذي قدم إلى بيروت للسلام عليه، ولم

يحضر القداس القنصلي، فضج رجال الدين من سياسته العلمانية المعادية لهم. أرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها إلى ساراي، مؤكدة له أن نظام العلمنة المعادي للإكليروس بضاعة للاستهلاك داخل فرنسا، وليست معدة للتصدير إلى المستعمرات، فانصاع ساراي مكرهاً لتعليمات حكومته، فتوقف عن مخاصمة رجال الدين، وزار بكركي، وحضر القداس القنصلي، قائلاً لصديقه عمر بيهم: «المفوضية السامية تساوي قداساً، فطالما تريد مني باريس أن أذهب إلى القداس فسأفعل».



الجنرال سراي بثيابه الرسمية على سلم بكركي بعد زيارته للبطريرك وقد وقف إلى جانبه المسيو ليبسيه والقومندان بيرو

على الرغم من كون ساراي أحد أبرز جنرالات فرنسا المرموقين، وصاحب ميول تحررية، إلاّ أنه كان عصبي المزاج متهوراً، وأبرز أخطائه تلك التي ارتكبها بحق زعماء جبل الدروز، عندما زاروه في بيروت، للشكوى من تصرف الحاكم الفرنسي الكابتن كاربيه G. Carbillet، وضرورة تطبيق نظام الانتداب وفق شروطه الأساسية، فاستقبلهم بجفاء وخشونة، ورفض مطالبهم، وصرفهم متهدداً متوعداً، ورغم تكرارهم المحاولة، لكنهم فشلوا في محاولتهم، ثم نفى بعض زعماء الجبل إلى تدمر، فكانت تلك الشرارة التي أشعلت الثورة السورية الكبرى، في جبل الدروز، بقيادة سلطان باشا الأطرش سنة ١٩٢٥، ثم ما لبثت أن امتدت إلى العاصمة دمشق، وإلى حمص وحماه وحلب، وسائر المناطق السورية، وإلى بعض المناطق اللبنانية.

تضاءل اهتمام ساراي بلبنان أثناء الثورة السورية، وانصرف بكليته إلى شؤون سوريا الشائكة، وعندما وصل إلى دمشق، استقبلته



الجنرال ساراي وأركان حربه مع سلطان باشا الأطرش

جماهير المدينة بتظاهرات صاخبة، واحتل المتظاهرون المخافر، وكادوا ينفذون إلى مراكز الحكومة الحساسة، وبلغت الحماقة بالمفوض السامي، أن أمر بضرب المدينة بالمدفعية والطائرات على غير هداية، وسقطت الضحايا، ودب الذعر، وتزعزع الوجود الفرنسي في كافة المناطق السورية نتيجة سوء تدبير ساراي، وما أثاره من المشاكل الخطيرة المضرة بمصالح فرنسا العليا ونفوذها وسمعتها في الشرق.

أدركت الحكومة الفرنسية خطورة الوضع، ورغم دعمها لساراي، إلاَّ أنها أقالته من منصبه في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥، بعد نحو عشرة أشهر من تعيينه، واستدعته إلى باريس، فكانت الثورة السورية السبب المباشر لإنهاء حكم ساراي، آخر المفوضين الساميين الفرنسيين العسكريين، وتعيين حاكم مدني على سوريا ولبنان.

توفي لاحقاً بتاريخ نجهله.



دي جوفنيل، هنري

Henri de Jouvenel

(١٨٧٨ ـ ١٩٣٥)

وُلِد في باريس سنة ١٨٧٨ من أسرة ارستقراطية. وسرعان ما أكد ميوله نحو الجمهورية والديمقراطية من خلال عمله عندما تسلم سنة ١٩٠٥ رئاسة تحرير جريدة «لوماتان» Le Matin.

خدم في الجيش الفرنسي برتبة رقيب أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم رقي إلى رتبة ضابط. وبعد انتهاء الحرب دخل المعترك السياسي، فانتخب سنة ١٩٢١ عضواً في مجلس الشيوخ، وكان أحد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية لعدة سنوات.

عُيِّن وزيراً للثقافة العامة في النصف الأول من عام ١٩٢٤. ثم انتدب لتمثيل فرنسا في عصبة الأمم المتحدة، بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٥.

عيّنت الحكومة الفرنسية هنري دي جوفنيل، في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥، مفوضاً سامياً خلفاً للجنرال ساراي. فكان أول مفوض سامي مدني، يتولى هذا المنصب بعد إعلان دولة لبنان الكبير.



المفوض السامي دي جوفنيل يقلد أوسمة لقادة الفرق الفرنسية التي واجهت ثورة جبل الدروز (١٩٢٥)

قبل توجهه إلى لبنان، اجتمع المفوض السامي الجديد في باريس والقاهرة، بزعماء الحركة الوطنية الموجودين في الخارج، بهدف إيجاد حلّ للقضية السورية. وكان قد زار لندن بعد تعيينه بأيام قليلة، واجتمع مع وزير الخارجية، ووزير المستعمرات البريطانية، وبحث معهما في أهمية تعاون فرنسا وبريطانيا في الشرق.

وصل إلى بيروت في ٣ كانون الأول سنة ١٩٢٥، فجرى له استقبال حافل، واستعرض الجيش في ساحة الشهداء. وفي اليوم التالي زار المجلس التمثيلي، وألقى فيه خطاباً كان له وقعه في النفوس، رددته الصحف الموالية وشجبته الصحف الوطنية. ومما قال فيه «سنكون مضطرين بأن نكون بحقهم (أي بحق المعارضين) بدون رحمة». ثم أفضى بالوعد والوعيد فأعلن «السلم لمن يريد السلم، والحرب لمن يريد الحرب، ولا يستطيع لا الأشخاص، ولا الأحداث، إكراهي على الحيدة عنها».

كان دي جوفنيل سياسياً محنّكاً وصحافياً لامعاً وخطيباً مفوهاً، طاف في الأنحاء الهادئة من سوريا دون سواها، وكان كثير الكلام، يلقي خطبه في كل مدينة يزورها، والعثرة في كثرة القول، كما يقول الشيخ بشارة الخوري عنه. كان همه معالجة الأوضاع المتردية في سوريا ولبنان، وقد استحوذ على الأولوية في اهتماماته أمران: إخماد الثورة السورية، وتسريع الجهود المبذولة لإنجاز الدستور اللبناني، ووضعه موضع التنفيذ في أقرب وقت. وعندما أيقن بأن المشكلة السورية مستعصية، وجّه اهتمامه إلى لبنان، لجعله مثالاً، لما قد تتوصل إليه سوريا من الحياة الدستورية، فيما إذا رضيت على منواله بالانتداب وسلطانه.

في أواسط أيار سنة ١٩٢٦، كانت اللجنة المكلفة وضع الدستور اللبناني، قد أنجزت أعمالها، فاستعجل المفوض السامي المجلس التمثيلي لمناقشة مسودته وإقراره، بحجة أنه مضطر للسفر إلى باريس، ويرغب بنشره قبل السفر.

أنهى المجلس التمثيلي دراسة الدستور، فاجتمع يوم الأحد الواقع في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، بحضور المفوض السامي هنري دي جوفنيل، الذي أعلن وضع الدستور موضع التنفيذ. وفي اليوم الثاني من إعلانه اتخذ المفوض السامي قراراً بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الجديد البالغ عددهم ستة عشر شيخاً، وما لبث أن اجتمع هؤلاء مع أعضاء المجلس التمثيلي الذي تحول بفعل الدستور إلى مجلس نواب «مجمعاً نيابياً»، وانتخبوا بوحي من المفوض السامي هنري دي جوفنيل، شارل دباس رئيساً للجمهورية، بأكثرية كادت أن تكون إجماعية، أي بأربعة وأربعين صوتاً من أصل خمسة وأربعين. وبإعلان الدستور وانتخاب رئيس للجمهورية، يكون هنري دي جوفنيل قد أنهى قسماً أساسياً من مهمته في لبنان. أما في سوريا، فلم يحالفه الحظ، فاستمرت الثورة السورية لأن السوريين كانوا يرفضون الانتداب الفرنسي رفضاً قاطعاً.



اجتماع المفوّض السامي دي جوفنيل مع البطريرك الماروني الياس الحويك

سافر دي جوفنيل إلى باريس، في ٢٨ أيار بعد يومين من انتخاب شارل دباس، للتشاور مع حكومته حول السياسة التي يجب اتباعها في سوريا. وكان التيار اليميني المتطرف في فرنسا، والمدعوم من العسكريين، يعارض سياسة الاعتدال في سوريا، وقدر دي جوفنيل أن الجو السياسي غير مناسب لبقائه في سوريا ولبنان، فاستقال من منصبه في آب سنة ١٩٢٦، فخلفه في المفوضية العليا هنري بونسو.

أعيد انتخابه عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي بين سنتي ١٩٢٦ و١٩٣٥.

له العديد من المؤلفات المهمة.

تأهل من الأديبة الفرنسية غابرييل كوليت.

توفي في باريس في ٥ تشرين الأول سنة ١٩٣٥.

بونسو، أوغست هنري

Auguste Henri Ponsot

(١٨٧٧ ـ ١٩٦٣)

وُلِد سنة ١٨٧٧. درس الحقوق ونال الإجازة فيها، كما حاز على شهادة الدكتوراه. دخل السلك الخارجي عام ١٩٠٣، فعينته الحكومة الفرنسية في القسم القنصلي في بانكوك بين سنتي ١٩٠٣ ـ ١٩١٢، ثم عُيِّن رئيساً لأمانة سر لجنة الشؤون البلقانية سنة ١٩١٣، رقي إلى رتبة قنصل ممتاز، وكلف بمهمة في برلين سنة ١٩١٣. ثم انتدب لمهمات في ديوان وزير الخارجية سنة ١٩١٤.

عُيِّن رئيساً لمكتب المدارس والأعمال الفرنسية في الخارج سنة ١٩١٦، ثم مساعداً لمدير بيت الصحافة سنة ١٩١٧. ثم قنصلاً عاماً في مونتريال بكندا سنة ١٩١٨.

انتدبته الحكومة الفرنسية للقيام بمهمة دبلوماسية، في سيليسيا العليا في جنوب بولندا سنة ١٩٢٠، ثم وضعته بتصرف حكومة تونس سنة ١٩٢٢. وفي سنة ١٩٢٤ عُيِّن وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية للشؤون الإفريقية، ثم رئيساً للبعثة الفرنسية في وجده سنة ١٩٢٦.

كان اسم الجنرال ويغان المفوض السامي السابق، متداولاً على نطاق واسع في فرنسا وسوريا كخلف محتمل لدي جوفنيل. لكن معارضة تكتل اليسار، أدت إلى وقوع الخيار على هنري بونسو مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان.

فعُيِّن في ٢ أيلول سنة ١٩٢٦، ووصل إلى بيروت في ١٢ تشرين الثاني، وامتنع عن الإدلاء بأي تصريح لدى وصوله. وكانت أولى اهتماماته إيجاد حلّ للمسألة السورية.

على نقيض سلفه فإن المفوض السامي الجديد لم يكن في عجلة من أمره، فقد كرّس الأشهر الأربعة الأولى للطواف في البلاد، والتحدث مع مندوبين عن الأهالي، يعبّرون عن المصالح المتباينة، وخرج بونسو بانطباع مفاده أن البلاد تعيش حالة من انهيار المعنويات والتوتر والاضطراب.

تبنى بونسو أحادية السلطة التشريعية، فساهم في تعديل الدستور اللبناني سنة ١٩٢٧، فالغي مجلس الشيوخ، وتمّ دمج أعضائه المعينين بأعضاء مجلس النواب، كما أدخلت صلاحيات إضافية إلى سلطات رئيس الجمهورية. ومع اقتراب انتهاء الولاية الأولى لرئيس الجمهورية شارل دباس في أيار سنة ١٩٢٩، رأى بونسو أن يجدد لدباس ولاية جديدة، تنتهي في ٢٦ أيار سنة ١٩٣٢، لأنه رأى فيه أنه «أنسب من يتولى الرئاسة في ذلك الظرف». فتمت إعادة انتخابه لولاية ثانية، بأكثرية ٤٢ صوتاً ضد صوتين.

استناداً إلى نص المادة الأولى من صك الانتداب، أصدر بونسو الدستور السوري في ١٤ أيار سنة ١٩٣٠ منفرداً، بعد أن استحال عليه الاتفاق على بعض مواده مع القيادات الوطنية في سوريا. وأجرى أول انتخابات لمجلس نيابي سوري سنة ١٩٣٢، والتأم المجلس في أول جلسة له في ٧ حزيران من العام نفسه، وانتخب علي بك العابد رئيساً للجمهورية.



حفل تدشين نصب الشهداء في ٢ أيلول ١٩٣٠: المفوض السامي بونسو، المارشال فرنش ديسبري، الرئيس شارل دبّاس

مع انتهاء ولاية شارل دباس الثانية سنة ١٩٣٢، تفاقم الصراع على منصب رئاسة الجمهورية، بين بشارة الخوري وإميل اده ومحمد الجسر، وكانت أكثرية النواب المسلمين والمسيحيين تؤيد الشيخ محمدالجسر للرئاسة. وللحؤول دون وصول شخصية إسلامية إلى منصب الرئاسة الأولى، عمد بونسو في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ إلى تعليق الدستور، وحل المجلس النيابي، والوزارة، وتعيين شارل دباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى، يعاونه مجلس مديرين. وهكذا بقي الدباس في كرسي الحكم، رئيساً معيّناً بعد أن مكث ست سنوات رئيساً منتخباً.

يقول الرئيس بشارة الخوري عن بونسو، أنه لم يظهر خلّاقاً يلفت النظر، بل احتل منصبه الانتدابي الخطير مرتاحاً، وشغل بترتيب حياته الخاصة، والترفيه عن نفسه بالمأكل والمشرب، وأحب الأصناف العربية فزادته سمنة. وهكذا ترك بونسو لمعاونيه تصريف الشؤون الإدارية،

وخوّلهم صلاحيات واسعة، وسارت الأمور العادية على ما كانت عليه في السابق. وبقدر ما كان ذكاء بونسو حاداً، وتفهمه للأمور سريعاً خاطفاً، كان تخوفه من تحمل المسؤولية، وكثيراً ما هرب من بيروت إلى دمشق خشية اتخاذ قرار حاسم. وكثيراً ما أراح الرئيس شارل دباس من تدخله في شؤون الدولة اللبنانية إلا ما ندر.

لم يستطع بونسو وقف تردي الأوضاع السياسية في لبنان، كما لم يستطع إقناع السوريين بمشروع المعاهدة الفرنسية السورية. وخشيت حكومة فرنسا من استمرار تردي الوضع، وتصاعد الشكوى والمقاومة، أن يؤول إلى إلحاق الأذى بمصالحها الحيوية في الشرق، فاستدعته إلى باريس للتشاور معه، ثم ما لبثت أن أعفته من منصبه، وعيّنت مكانه سفيرها في الشرق الأقصى، الكونت داميان دي مارتيل المعروف بالصلابة والحزم.

غادر بونسو البلاد قاصداً فرنسا في ٢ تموز سنة ١٩٣٣ بعد أن وقع فريسة المرض. وبعد إبلاله من مرضه، تمّ تعيينه في منصب حكومي في المغرب. ولم يعد ثانية إلى البلاد التي منحها ستة أعوام من الجهد الصبور والعمل. وهكذا فشل بونسو لأسباب خارجة عن إرادته، أو بسبب التصلب الخاطئ للسياسة الفرنسية.

عيّنته الحكومة الفرنسية مفوضاً عاماً مقيماً في مراكش بين سنتي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦، ثم سفيراً في أنقره في تركيا ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨، وأحيل على التقاعد سنة ١٩٣٩.

توفي سنة ١٩٦٣.

دي مارتيل، داميان

Damien de Martel

(١٨٧٨ ـ ١٩٤٠)

وُلِد سنة ١٨٧٨، درس الحقوق والعلوم السياسية ونال الإجازة فيهما. إلتحق بوزارة الخارجية فعُيِّن ملحقاً بإدارة القنصليات سنة ١٩٠١، ثم انتقل إلى ديوان الوزارة ١٩٠٢. عُيِّن قنصلاً في الإسكندرية أولاً، ثم في القاهرة سنة ١٩٠٥، ثم أصبح سكرتيراً للسفارة الفرنسية في واشنطن سنة ١٩٠٦، ثم ألحق بالدائرة السياسية والتجارية سنة ١٩٠٩، انتقل إلى السفارة الفرنسية في طوكيو سنة ١٩١٣ ليعيِّن فيها بوظيفة سكرتير أول. كلف بمهمات في سيبيريا سنة ١٩١٨، وبلاد القرم سنة ١٩٢٠. وأصبح مفوضاً سامياً في الأولى سنة ١٩١٩، وفي القوقاز سنة ١٩٢٠، كما قام بمهمات في بتروغراد وريغا بين سنتي ١٩٢١ و١٩٢٢.

عيّنته الحكومة الفرنسية وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية، ومندوباً فوق العادة، في بكين سنة ١٩٢٤، ثم سفيراً في طوكيو سنة ١٩٢٩.

بعد إعفاء هنري بونسو من مهامه في تموز سنة ١٩٣٣، عيّنت الحكومة الفرنسية الكونت داميان دي مارتيل مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، ووصل إلى بيروت في ١٢ تشرين الأول من السنة ذاتها. ومراعاة لوصوله تأجل انعقاد مجلس النواب السوري، حتى ١٢ تشرين الثاني، وزار دمشق للمرة الأولى في ٢ تشرين الثاني.

أولى دي مارتيل اهتمامه للاتفاق على المعاهدة الفرنسية السورية. وإعادة العمل بالدستور اللبناني، فأوعز في مطلع سنة ١٩٣٤ إلى شارل دباس بالاستقالة، ثم عمد في ٢ كانون الثاني إلى تعيين انطوان بريفار اوبوار، أحد أركان المفوضية الفرنسية العليا رئيساً مؤقتاً للدولة، وبعد ٢٨ يوماً أعاد العمل جزئياً بأحكام الدستور اللبناني، فعيّن حبيب باشا السعد، وهو بعمر الخامسة والسبعين، رئيساً للجمهورية لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥، وقبل انتهاء هذه المدة، أعاد التجديد له لسنة أخرى تنتهي في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦. وعيّن عبد اللّه بيهم أمين سر الدولة، على رأس «مجلس حكومي» مؤلف من: صبحي



دي مارتيل يلقي خطاباً سنة ١٩٣٥

أبو النصر وصبحي حيدر ورفيق إرسلان وسامي خوري وجميل شهاب ويوسف شمعون وكامل غرغور ونقولا فياض، ومن شكري قرداحي ونجيب القباني كأعلى قاضيين في الدولة. أما رئيس الجمهورية السابق شارل دباس، فقد انتخبه المجلس النيابي في ذات التاريخ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٤، رئيساً له. فكان جميع هؤلاء الواجهة التي يتستر وراءهم الحكم الفرنسي شبه المباشر.

برزت بعد انتهاء فترة شارل دباس الرئاسية، أزمة انتخاب الخلف خصوصاً بعد اتجاه بعض النواب إلى ترشيح الشيخ محمد الجسر إلى منصب الرئاسة، ومطالبة المسلمين بإعطائهم هذا المنصب لأنهم باتوا الأغلبية السكانية، وتخصيصهم بنصف المقاعد الإدارية. فقابل المفوض السامي دي مارتيل مطلبهم هذا بالتأكيد لمفتي بيروت إن حقوق الأقليات ستبقى دائماً محفوظة. لكن المفتي أبدى امتعاضه قائلاً: «إن المسلمين ليسوا أقلية، بل يشكلون أغلبية السكان في الجمهورية اللبنانية».

عرف دي مارتيل وهو الدبلوماسي العريق، بدهائه وتحرره من الأوهام، وكان قادراً على مواجهة الحقائق السياسية، بقدر معرفته بالتمتع بمسرات الحياة. يقول عنه الرئيس بشارة الخوري «إنه آية من آيات الزمان، متوقد الذكاء، حاضر النكتة، لا يحترم كبيراً ولا صغيراً. زاده دهاء



توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية
جلوساً: من اليمين إلى اليسار: أمين سرّ الدولة أيّوب تابت، الرئيس إميل إدّه، المفوّض السامي دي مارتيل
وبدا وقوفاً وراء المفوّض السامي: ميشال زكّور

تمرّسه «بالتقاليع الصينية». فجاءنا وفي نفسه مركب التفوق. كان مستهتراً فرغب عنه من لنفسه كرامة، لذته أن يُقرب ثم يُبعد، وأن يرفع ثم يُدني».

وعلى الرغم من ذلك، فقد قام دي مارتيل بمشاريع عديدة، حققتها جرأته في الإقدام، وثقته بنفسه. فالمطار الأول في بيروت كان وليد إرادته، وهو الذي أشار بنقل الرمل المستخرج من تمهيد مدارج المطار إلى مرفأ بيروت لردم البحر، وأنشاء الحوض الثاني. وإليه يعود الفضل في ري أراضٍ واسعة من مياه بحيرة حمص.

عمل دي مارتيل على أقامة مشروع احتكار التبغ، فالغى حرية زراعته وصناعته والمتاجرة بمنتجاته، وذلك بالقرار رقم ٢٥٧ L.R الصادر عنه بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤. وعلى الرغم من معارضة السوريين له، ومعظم اللبنانيين وعلى رأسهم البطريرك الماروني أنطون عريضة، ومقاومتهم له بكل ضراوة وتصميم، فإن المفوض السامي أقر نظام الاحتكار، ووضعه موضع التنفيذ في الأول من آذار سنة ١٩٣٥، بعد أن باءت جهود المعارضين بالفشل.

بانتهاء ولاية حبيب باشا السعد الثانية، عمل دي مارتيل على انتخاب اميل اده رئيساً للجمهورية في كانون الثاني سنة ١٩٣٦. وعلى الرغم من أن أكثرية المجلس النيابي، كانت تؤيد انتخاب بشارة الخوري رئيساً، إلا أن دي مارتيل تمكّن من تفتيت هذه الأكثرية، بوسائل السلطة المعروفة.

طوال فترة حكمه، قاد دي مارتيل سلسلة طويلة من المفاوضات، مع الزعماء السوريين واللبنانيين، للتوصل إلى صيغة معاهدة مع كل من سوريا ولبنان، تنظم العلاقة الثنائية مع كل من البلدين، فتم التوقيع في باريس على المعاهدة الفرنسية السورية في التاسع من أيلول سنة ١٩٣٦، وفي بيروت على المعاهدة الفرنسية اللبنانية في ١٢ تشرين الثاني من العام نفسه. وقد ترأس دي مارتيل الوفد الفرنسي المفاوض شخصياً، في حين ترأس رئيس الجمهورية إميل إده الوفد اللبناني. والمعروف أن مجلس النواب الفرنسي لم يبرم أي من المعاهدتين، وظل يماطل في أمر التوقيع، حتى قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول سنة ١٩٣٩.

يقول العالم الدستوري إدمون رباط، أن الكونت دي مارتيل كان في آخر عهده قد أصبح من أشد مؤيدي المعاهدتين، ومن أخلص أصدقاء الكتلة الوطنية في سوريا، بعد أن كان من خصومها قبلاً، وذلك عندما تفهم حقيقة الحركة الوطنية، وتحقق من قوتها في سوريا ولبنان. أما الرئيس بشارة الخوري، فله رأي مخالف في توجهات المفوض السامي دي مارتيل، إذ يعتبر «أن من حسن حظه أنه نقل من وظيفته ولمّا تبرم المعاهدتان، وإلا لقضى كمداً».

أعفي من منصبه في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٨، وأُبلغ إحالته على التقاعد، فغادر بيروت في ١٩ تشرين الثاني.

منح وسام جوقة الشرف برتبة فارس سنة ١٩١٣، كما نال الوسام عينه برتبة كومندور.

توفي في كانون الثاني سنة ١٩٤٠.

بيو، كبريال *Gabriel Puaux*

(١٨٨٣ ـ ١٩٧٠)

وُلِد عام ١٨٨٣. درس الحقوق والآداب والعلوم السياسية وأحرز الإجازة فيها. أنتسب إلى السلك الخارجي فعُيِّن أولاً في ديوان وزير الخارجية سنة ١٩٠٦، ثم انتقل إلى برن في العام نفسه، وتقلب في عدة مناصب منها في تونس سنة ١٩٠٧، ومايانسي وكولوني سنة ١٩٢٢، وبرن في سويسرا سنة ١٩٢٤، وكونو عام ١٩٢٦، وبخارست عام ١٩٢٨، وفيينا في النمسا عام ١٩٣٣.

عيّنته الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان، خلفاً لدي مارتيل في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٨. ووصل إلى بيروت في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٩. استقبل بيو الذي رحب به اللبنانيون المسيحيون، بصمت جليدي في دمشق والمدن السورية الأخرى، وتصاعدت حدة المظاهرات في سوريا، بسبب تراجع فرنسا عن معاهدة سنة ١٩٣٦.

انكب المفوض السامي الجديد فور وصوله على درس أوضاع المنطقة، فأمضى في الدرس سبعة أشهر، وزار المناطق اللبنانية، واستقبل الزعماء السياسيين والروحيين والوفود الشعبية، وتسلم العرائض والمذكرات من مختلف الفئات.



المفوّض السامي كبريال بيو

وكان في طليعة اهتماماته إصلاح النظام اللبناني، وموضوع المعاهدتين الفرنسية السورية، والفرنسية اللبنانية. وكانت له توصيات تعزز القبضة الفرنسية على سوريا ولبنان، وذلك من خلال إعادة المنطقتين الدرزية والعلوية إلى الحكم الذاتي، وبعد تبنيها من قِبل الحكومة الفرنسية، عمد إلى إصدار أنظمة أساسية جديدة، ونصف انفصالية لمناطق اللاذقية وجبل الدروز.

عشية الحرب العالمية الثانية، عيّنت الحكومة الفرنسية الجنرال مكسيم ويغان قائداً عاماً لمسرح عمليات الشرق الأوسط. وجاء وصوله إلى سوريا ليعفي المفوض السامي بيو، من مسؤولياته الدفاعية، وحصر مهامه بالأمور المدنية. وبحجة الضرورات العسكرية التي فرضتها الحرب، أقدم بيو في ٢١ أيلول سنة ١٩٣٩، على حلّ المجلس النيابي في كل من سوريا ولبنان، وتعطيل الحياة الدستورية فيهما، كما عطّل عمل الحكومة المنبثقة في كل من البلدين، والاستعاضة عنهما بحكومة معينة في دمشق وأخرى في بيروت، قوام كل منها مجلس من المدراء العامين للوزارات. لكنه في لبنان ثبت أميل إده رئيساً بالتعيين لا بالانتخاب، فبات تحت رقابته، وتقلصت مهماته، فاضطر إلى ملازمة منزله مع بقائه رئيساً، فكان من نتيجة تلك الإجراءات أن أصبح القادة العسكريون الفرنسيون هم الحكام الفعليون لكل من البلدين.

استمر كبريال بيو في منصب المفوضية العليا الفرنسية في سوريا ولبنان، رغم سقوط فرنسا بيد الألمان، وتوقيع الهدنة بين الدولتين، وقيام حكومة فيشي الفرنسية الموالية لألمانيا، وكانت سياسته في هذه الفترة سليمة ظاهرياً، وإن شابها حد أدنى من الطاعة لحكومة فيشي. وقد بذل جهوداً مخلصة لتوحيد واسترضاء موظفيه ومواطنيه المنقسمين على أنفسهم، بين فيشيين وديغوليين، محاولاً أن يحتفظ بعلاقات معقولة مع البريطانيين. وهذا ما أثار حكومة فيشي، وحملها على الشك بإخلاص المفوض السامي بيو، أو بقدرته على الإمساك بزمام الأمور، فأقالته في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٠، وعيّنت مكانه الجنرال جان شياب Jean Chiappe مدير شرطة باريس، المعروف بكرهه للبريطانيين، وميله إلى إيطاليا. لكن طائرة شياب أسقطت في ٢٨ تشرين الثاني فوق البحر المتوسط، وهو في طريقه إلى بيروت. فعادت حكومة فيشي، إلى تعيين مفوض سام آخر مكانه هو الجنرال دانتز.

بعد إقالته من منصبه، مكث بيو فترة إضافية في سوريا، أمضاها وسط استعراضات عسكرية، وحفلات وداع رسمية، وغادرها في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤١. لقد أظهر بيو الذي خدم القضية الديغولية في مواقع رفيعة فيما بعد، أفضل الصفات التي يمتلكها دبلوماسي فرنسي حرمته الأحداث المشؤومة من فرصة النجاح. أما الرئيس بشارة الخوري فيقول عن بيو إنه «امتاز بتهذيب عالٍ، وثقافة واسعة ولباقة، وهو دبلوماسي قديم في السلك الفرنسي، ولكنه لم يتميز بالفراسة إذ كان سفيراً لدولته في عاصمة النمسا، فقد كتب قبيل إعلان الحرب تقريراً إلى وزارة الخارجية، يقول لها فيه إن لا شيء في

الجو ينذر بقرب الحرب، وأن كل شيء هادئ في فيينا».

عيّنته الحكومة الفرنسية مفوضاً مقيماً عاماً في مراكش المغرب سنة ١٩٤٣، وظل يتقلب في الوظائف إلى أن أُحيل إلى التقاعد سنة ١٩٤٨.

أولى بيو دراسة التاريخ والتراث اهتمامه، فلم تقتصر مهمته على السياسة كممثل لفرنسا فحسب، بل كأديب وأثري يهتم بمتروكات الأقدمين، ودرس تواريخهم. وضع كتاباً ضمنه انطباعاته ومشاهداته وبحوثه الأثرية إضافة إلى اهتماماته السياسية، وقد حمل عنوان: «سنتان في بلدان المشرق ـ ذكريات من سوريا ولبنان ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠».

تدرج في وسام جوقة الشرف، حتى رتبة ضابط كبير.

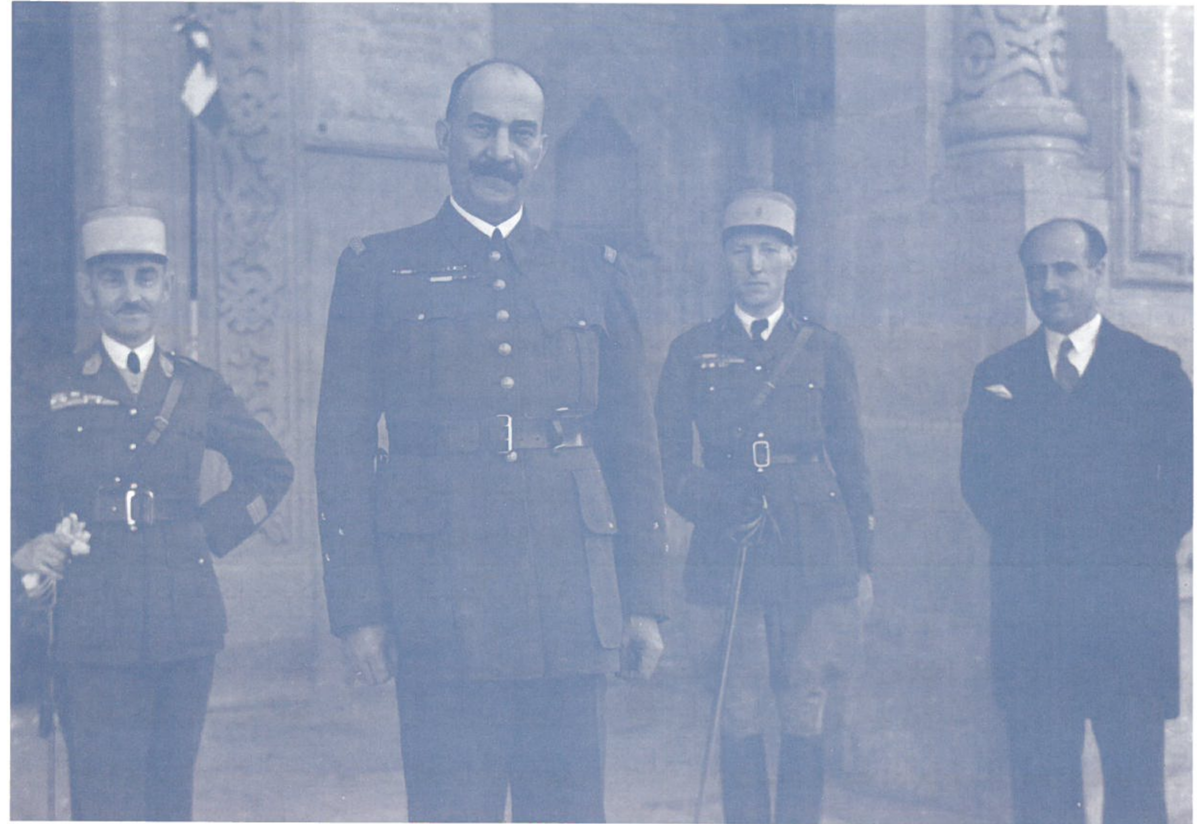
توفي سنة ١٩٧٠.

دانتز، هنري *Henri Dentz*

(١٨٨١ ـ ١٩٤٥)

وُلِد سنة ١٨٨١، انخرط سنة ١٨١٢ في سراي الهجانة العسكرية «السرايا الصحراوية» Compagnies Sahariennes، ثم في «الجيوش المساعدة» في مراكش سنة ١٩١٤. تسلم قيادة كتيبة مشاة أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح رئيساً لمصلحة الاستخبارات، في المفوضية العليا بسوريا ولبنان، بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٥، وكان آنذاك برتبة مايجر. شارك في الحرب العالمية الثانية عندما قاد فيلقاً في منطقة الالزاس سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠. بعدها عيّنه الجنرال ويغان قائداً عسكرياً لمدينة باريس. وعندما إنهار الجيش الفرنسي أمام تقدم القوات الألمانية، اضطر دانتز إلى تسليم العاصمة للألمان في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٠. تسلم بعدها قيادة الفرقة الثالثة عشرة التابعة لحكومة فيشي في مدينة مرسيليا.

عيّنته حكومة فيشي مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان في أواخر سنة ١٩٤٠، خلفاً لجان شياب، الذي قتل بطريق الخطأ عندما أسقط الإيطاليون طائرته فوق المتوسط في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٠. وكان من بواكير عهده أن نشبت أزمة إعاشة في بيروت، لم تلبث أن



المفوّض السامي الجنرال دانتز



استشرت، وضرب الغلاء أطنابه، وتأزمت الحياة الاقتصادية في العاصمة والملحقات، وأقفلت أسواق المدينة احتجاجاً على جمود الحكومة.

عيَّن دانتز القاضي ألفرد نقّاش رئيساً للدولة بتوجيه من الآباء اليسوعيين، والوجيه البيروتي حبيب طراد، في العاشر من نيسان سنة ١٩٤٠، وطلب إليه أن يشكل حكومة، فشكلها برئاسة أحمد الداعوق.

واكب دانتز بصفته مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، فترة احتدام الصراع بين حكومة فيشي ويساعدها الألمان، وحكومة فرنسا الحرة الديغولية ويشد أزرها البريطانيون. ومع التقدم الألماني الذي أحرزه هتلر في شمال أفريقيا، وقيام حكومة رشيد عالي الكيلاني المؤيدة علناً للألمان في العراق، خشيت بريطانيا من خطر سيطرة الألمان على سوريا، فقررت مع حكومة فرنسا الحرة استعادتها، بعد أن باشر الألمان استخدام المطارات العسكرية في كل من سوريا والعراق.

عرض دانتز على الألمان أن يستخدموا مطار تدمر، لكن حكومة بيتان الموالية لهم، أمرت دانتز أن يضع بتصرفهم أيضاً مطار نيرب قرب حلب، وأن يقدم التسهيلات اللازمة للقوات الألمانية التي ستمر في سوريا، كما حضته على مقاومة التدخل البريطاني بقوة، وإرسال كميات كبيرة من الذخيرة بواسطة سكة الحديد إلى حكومة الكيلاني في العراق.

حرر البريطانيون والفرنسيون الأحرار، سوريا ولبنان من حكومة فيشي، في حزيران سنة ١٩٤١، بعد معارك ضارية وقعت على الساحل اللبناني الجنوبي، وبيروت والبقاع وواحة دمشق، وأبدت قوات الجنرال دانتز مقاومة تفوق كثيراً ما كان يتوقعه الحلفاء، فرقّته حكومة فيشي إلى رتبة جنرال الجيش Général d'Armeé إبان القتال.

فرضت حكومة فيشي نظام التعتيم على مدينة بيروت. وأعلنها دانتز مدينة مفتوحة ليجنبها الدمار والخراب بناء على طلب رئيس الجمهورية ألفرد نقاش. وقبل أن تصل قوات الحلفاء إلى مشارف بيروت، وبعد إنقضاء شهر واحد على بدء القتال، وجد دانتز أن لا جدوى من الاستمرار في الحرب، فقبل عرضاً بوقف القتال، وتمّ التوقيع على اتفاقية عكا في تموز



الجنرال دانتز يزور مقابر الفرنسيين في بيروت

سنة ١٩٤١. وكان أبرز شروطها احتلال القوات البريطانية لسوريا ولبنان، وتكريم قوات فيشي العسكرية تكريماً حربياً لائقاً، والسماح لها بمغادرة البلاد مع احتفاظها بأسلحتها الشخصية، وتسليم الأسلحة الثقيلة. وبالتوقيع على اتفاقية عكا، عادت سوريا ولبنان إلى حظيرة الحلفاء مع أرجحية للنفوذ البريطاني السياسي والعسكري.

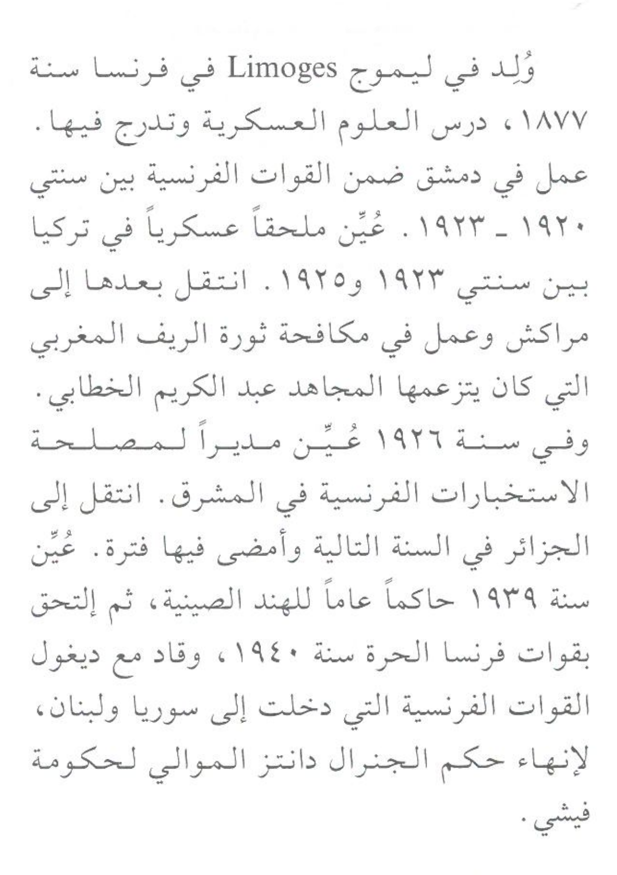
اعتقلته القوات البريطانية في القدس، ولم يفرج عنه إلاّ بعد إطلاق سراح بعض الضباط البريطانيين، فغادر البلاد إلى فرنسا في الرابع من أيلول سنة ١٩٤١، وبعد وصوله إليها رفض دانتز أن يتولى أي وظيفة جديدة، مفضلاً الانصراف إلى الحياة الخاصة.

بعد تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، اعتقلته قوات فرنسا الحرة الديغولية، وحاكمته سنة ١٩٤٥، وحكم عليه بالإعدام، ثم خفض الحكم إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. وما لبث أن مات ميتة بائسة في السجن، في كانون الأول سنة ١٩٤٥.

قيل فيه أن أي تقييم غير متحيز ينبغي أن ينتهي إلى أن الجنرال دانتز هذا الضابط الإلزاسي المحترم الجامد التفكير، لم يكن يستحق هذا المصير القاسي، فقد كان ضابطاً شجاعاً ونزيهاً، وضعه رؤساؤه في موقع لم يكن يملك ضمن صلاحياته ومزاياه مخرجاً منه، فاختار أن يظل على ولائه لهم.

كاترو، جورج Georges Catroux

(١٨٧٧ _ ١٩٦٩)





وُلِد في ليموج Limoges في فرنسا سنة ١٨٧٧، درس العلوم العسكرية وتدرج فيها. عمل في دمشق ضمن القوات الفرنسية بين سنتي ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣. عُيِّن ملحقاً عسكرياً في تركيا بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٥. انتقل بعدها إلى مراكش وعمل في مكافحة ثورة الريف المغربي التي كان يتزعمها المجاهد عبد الكريم الخطابي. وفي سنة ١٩٢٦ عُيِّن مديراً لمصلحة الاستخبارات الفرنسية في المشرق. انتقل إلى الجزائر في السنة التالية وأمضى فيها فترة. عُيِّن سنة ١٩٣٩ حاكماً عاماً للهند الصينية، ثم التحق بقوات فرنسا الحرة سنة ١٩٤٠، وقاد مع ديغول القوات الفرنسية التي دخلت إلى سوريا ولبنان، لإنهاء حكم الجنرال دانتز الموالي لحكومة فيشي.

تنفيذاً لاتفاقية عكا المعقودة في ١٢ تموز سنة ١٩٤١ بين قوات فيشي وقوات الحلفاء، والقاضية بجلاء قوات فيشي عن سوريا ولبنان، رحل الجنرال دانتز وقواته عن سوريا ولبنان، وحلت مكانها قوات فرنسا الحرة باسم الجنرال ديغول، الذي انتدب الجنرال كاترو ليكون «المندوب العام عن فرنسا الحرة»، وليمارس سلطة الانتداب على سوريا ولبنان. وقد أصدر كاترو قراراً «عَيَّن فيه نفسه مندوباً سامياً عاماً بالنيابة عن الجنرال ديغول، متمتعاً بجميع الصلاحيات المعطاة للمفوض السامي سابقاً، بما فيها حق التشريع».

كان الجنرال كاترو قد أصدر في الثامن من حزيران سنة ١٩٤١، عشية الحرب بين الفيشيين والديغوليين، بياناً تعهد فيه بإعلان استقلال لبنان، وقامت طائرات الحلفاء بإلقاء عشرات الألوف من النسخ المتضمنة هذا التصريح. ثم أكده في بيان ثان في ٢٦ تشرين الثاني من العام نفسه، لكنه لم ينفذ أياً من مضمون البيانين.

لم يستبدل الجنرال كاترو، رئيس الجمهورية اللبنانية ألفرد نقاش، الذي كان قد عيّنه سلفه الجنرال دانتز، بل أبقاه في منصبه، ثم عمد إلى تشكيل حكومة لبنانية، برئاسة أحمد الداعوق وعضوية كل من: فيليب بولس وأحمد الحسيني وحميد فرنجية وأمين السيد ورامز سركيس وواصف عز الدين وأحمد الأسعد وحكمت جنبلاط وألفرد سكاف.

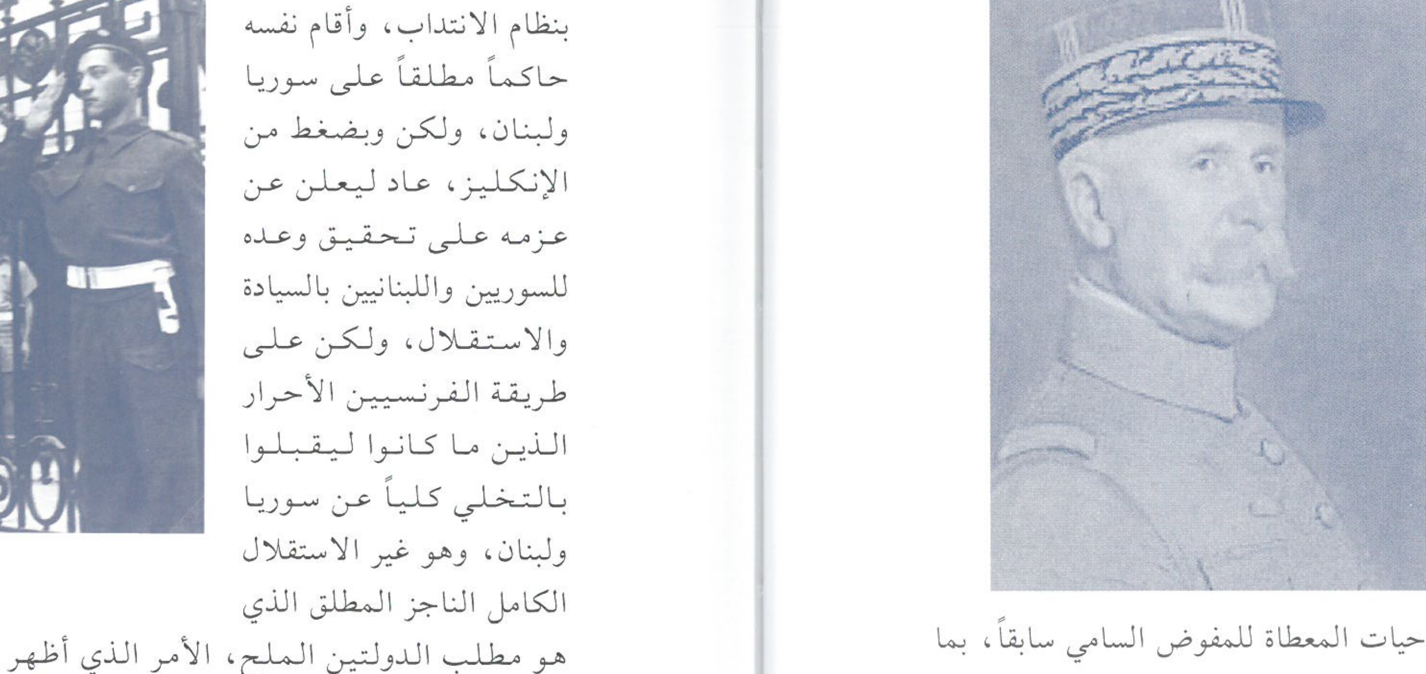
بادر الجنرال كاترو إلى ممارسة الصلاحيات الممنوحة له من الجنرال ديغول، فأعاد العمل

بنظام الانتداب، وأقام نفسه حاكماً مطلقاً على سوريا ولبنان، ولكن وبضغط من الإنكليز، عاد ليعلن عن عزمه على تحقيق وعده للسوريين واللبنانيين بالسيادة والاستقلال، ولكن على طريقة الفرنسيين الأحرار الذين ما كانوا ليقبلوا بالتخلي كلياً عن سوريا ولبنان، وهو غير الاستقلال الكامل الناجز المطلق الذي هو مطلب الدولتين الملح، الأمر الذي أظهر اختلافاً جوهرياً بين الموقفين الفرنسي والبريطاني.



وصول كاترو إلى بيروت أثناء أزمة ١٩٤٣

حاول كاترو التخفيف من حدة التدخل البريطاني، بالعمل على إعادة العمل بأحكام الدستور المعلق في كل من سوريا ولبنان، وإعادة رئيس الجمهورية، إميل اده في لبنان، وهاشم الأتاسي في سوريا، وإعادة المجلسين النيابيين السابقين، والإعلان باسم الجنرال ديغول إبرام معاهدتي سنة ١٩٣٦، لكن كاترو فوجئ بوزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة ريتشارد كايسي Richard Casey يطلب منه بإلحاح باسم حكومته، تحقيق الاستقلال الموعود للبلدين، والبدء بإجراء انتخابات نيابية جديدة، فكان ذلك بداية معركة الاستقلال الحقيقي في كل من سوريا ولبنان.



كاترو وسبيرز وجهاً لوجه

سلّم كاترو أمام الضغوط البريطانية بإجراء انتخابات نيابية خلال سنة ١٩٤٣. وعندما عاد إلى بيروت لتنفيذ ما اتفق عليه في أواخر سنة ١٩٤٢، تبين أنه لا يزال يتبنى مقولة «أن فرنسا ستبقى قانوناً منتدبة على لبنان، حتى تعفيها جميعة الأمم من هذا الانتداب». وهذا ما أثار معارضة رئيس الجمهورية ألفرد نقاش. فأدى ذلك إلى إقالته، مع رئيس الحكومة سامي الصلح، وتعيين أيوب تابت رئيساً للدولة في ١٨ آذار سنة ١٩٤٣.



كاترو وشاتينيو في السراي الصغير مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والوزير حبيب أبو شهلا

لم يتمكن أيوب تابت من الاستمرار في الحكم، بسبب المعارضة الشديدة التي لقيها جراء الخلل الكبير في النسب الطائفية للمجلس النيابي، وهي نسب كادت تثير فتنة طائفية، وبعد مداخلة كاترو، وتهديد هللو المفوض السامي الجديد الذي خلف كاترو بإقالته، استقال أيوب تابت في ٢١ تموز سنة ١٩٤٣.

دعي كاترو بعد ذلك لتولي منصب رفيع في لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، في مقرها الجديد في مدينة الجزائر (بعد لندن)، فغادر لبنان بعد تعيين جان هللو خلفاً له في المفوضية السامية الفرنسية.

إبان الأزمة الاستقلالية سنة ١٩٤٣، وأقدام المفوض السامي هللو على اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح، والوزراء: سليم تقلا وعادل عسيران وكميل شمعون، والنائب عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا، كلفته الحكومة الفرنسية المجيء إلى لبنان، والعمل لإيجاد حل للأزمة بما يحفظ كرامة فرنسا. وبعد اتصالات عديدة ولقاءات مع المعتقلين وغيرهم من الزعماء اللبنانيين، اتخذ كاترو قراراً جريئاً خلافاً لتعليمات شارل ديغول، وتمنيات الضباط الفرنسيين، قضى بإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، فكان تاريخ ٢٢ تشرين الثاني عيداً وطنياً للاستقلال اللبناني.

عُيِّن كاترو سنة ١٩٤٣ حاكماً عاماً على الجزائر، ثم سفيراً في موسكو بين سنتي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨، كلفته الحكومة الفرنسية بعد ذلك بعدة مهام، أبرزها مفاوضة ملك المغرب محمد الخامس للعودة إلى بلاده.

مُنح وسام جوقة الشرف برتبة «كبير الوزراء».

توفي في باريس سنة ١٩٦٩.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة بدارو.

هللو، جان *Jean Helleu*

(١٨٨٥ ـ ؟؟)

وُلد في باريس سنة ١٨٨٥. درس الحقوق ونال إجازتها، ثم نال شهادة الدكتوراه فيها. دخل السلك الدبلوماسي حيث ألحق سنة ١٩١١ بالسفارة الفرنسية في برلين. انتقل إلى طنجة في المغرب سنة ١٩١٣، ثم عاد ليعمل في ديوان وزير الخارجية في العاصمة باريس سنة ١٩١٤، وبعدها في الدائرة السياسية والتجارية سنة ١٩١٥.

عُيِّن سنة ١٩١٦ سكرتيراً للسفارة الفرنسية في أثينا ـ اليونان، ثم في برن ـ سويسرا سنة ١٩١٨، ثم في برلين مجدداً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وضع خارج الملاك الوظيفي سنة ١٩٢٥، حيث وضع بتصرف لجنة تقدير أضرار الحلفاء في تركيا، وفي سنة ١٩٢٧ عُيِّن سكرتيراً أول، ثم مستشاراً في السفارة الفرنسية في موسكو، وبين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٢ تقلب في عدة وظائف، أولها قيامه بمهام المفوض السامي هنري بونسو أثناء غيابه، وآخرها مستشار دبلوماسي للجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر، بعد أن عزلته حكومة فيشي من منصبه في وزارة الخارجية. في عام ١٩٤٢ قام بالوكالة عن الجنرال كاترو، بمهمة المبعوث العام لفرنسا في المشرق، وذلك حينما كان كاترو خارج البلاد.

عيّنته الحكومة الفرنسية في ٣ حزيران سنة ١٩٤٣، مبعوثاً عاماً لفرنسا الحرة في الشرق، خلفاً للجنرال كاترو الذي عُيِّن حاكماً عاماً على الجزائر.

كان هللو أعلى رتبة من الموظفين التابعين للجنرال كاترو، وما لبث أن حلّ محله في منصب المفوضية السامية. أجبر رئيس الجمهورية أيوب تابت في ٢٠ تموز سنة ١٩٤٣ على الاستقالة، وعيّن مكانه في اليوم التالي بترو طراد، كما عَيَّن عبد اللّه بيهم في منصب أمين سر الدولة.

أصدر المرسوم رقم ٣٠٢ سنة ١٩٤٣ وحدد فيه عدد مقاعد المجلس النيابي بـ ٥٥ مقعداً منهم ٣٠ مقعداً للمسيحيين، و٢٥ مقعداً للمسلمين.

طالب الحكومة اللبنانية عند مبادرتها بتعديل الدستور في الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، بتأجيل جلسة التعديل ريثما يعود من القاهرة. وكان يعمل بتعليمات الجنرال شارل ديغول المتشددة، وكان بينه وبين هذا الأخير شيفرة خاصة. تعهد للجنرال سبيرز الوزير المفوض لبريطانيا لدى سوريا ولبنان، بعد أن أقسم بشرفه، بعدم الإقدام على أي شيء يعكر الأمن والسلام، أو التعرض لأعضاء الحكومة اللبنانية. ثم نكث بوعده، وأعتقل رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورياض الصلح رئيس الحكومة، والوزراء عادل عسيران وكميل شمعون وسليم تقلا، والنائب عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وقد ثبت لاحقاً أن ما أقدم عليه كان نتيجة تعليمات تلقاها من الجنرال ديغول مباشرة.

عَيَّن اميل اده رئيساً للدولة في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، يساعده مجلس مديرين.

كان هللو على رأس تيار استعماري تحكم بثروات لبنان منذ سنة ١٩٢٠، يرفض استقلال لبَنان، ويؤكد على عدم التراجع أمام الإنكليز. يعارض توجهات الجنرال كاترو في إطلاق سراح المعتقلين، وتحرير الدستور، وإعلان استقلال لبنان النهائي.

أقالته لجنة التحرير الفرنسية الحاكمة بضغط من الإنكليز، بعد الإنذار الشهير الذي وجهه ريتشارد كايزي الوزير البريطاني المفوض في القاهرة في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وعَيَّنت مكانه إيف شاتينو مندوباً عاماً بالوكالة، فكان آخر المفوضين السامين الذين حكموا لبنان خلال فترة الانتداب الفرنسي.

رؤساء الجمهوريّة اللبنانيّة

١٩٢٦ ـ ٢٠١٢

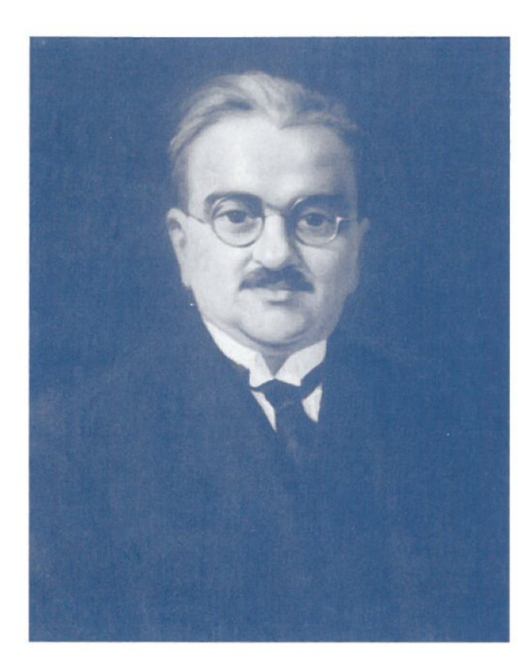
دباس، شارل جرجي

(١٨٨٤ ــ ١٩٣٥)

هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية. وُلد في مدينة دمشق في ١٦ نيسان سنة ١٨٨٤. قدم إلى بيروت ودرس في مدرسة الثلاثة أقمار، ثم في جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية، سافر إلى فرنسا، ودرس الحقوق في جامعة مونبيليه، فنال الإجازة منها، ثم شهادة الدكتوراه. مارس مهنة المحاماة في القاهرة وباريس والأستانة وبيروت، وعمل في الصحافة، فتولى تحرير جريدة «الحرية» الفرنسية، وأنشأ جريدة البيان الفرنسية.

انخرط شارل دباس في التيارات المعارضة للسلطنة العثمانية، انتمى إلى جماعة الإصلاح والترقي، وطالب بفصل لبنان عن الدولة العثمانية، فطاردته السلطات الرسمية، وحكمت عليه بالإعدام، لكنه تمكن من الفرار إلى مصر، حيث مارس مهنة المحاماة هناك.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عاد إلى بيروت مع طلائع الجيش الفرنسي، وما لبث أن عيّنه المفوض السامي غورو على رأس دائرة العدلية والأملاك والأوقاف، في أول تنظيم للإدارة اللبنانية سنة ١٩٢٠. عيّنته المفوضية العليا، في كانون الأول سنة ١٩٢٥، مع المستشار القانوني سوشيه Souchier، لمؤازرة عمل اللجنة النيابية المكلفة بإعداد الدستور اللبناني.



ظل شارل دباس مديراً للعدلية حتى أيار سنة ١٩٢٦، وإليه يرجع الفضل في تنظيم المحاكم العدلية، ونقابة المحامين، إذ لم يعد مسموحاً إلا لحامل شهادة الحقوق أن يرافع، بعدما كانت المرافعة مسموحة لأي كان، كما أدخل شهادة البكالوريا إلى نظام التعليم.

بإعلان الدستور في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، اكتمل عقد الهيئة الناخبة لرئيس الجمهورية، فاجتمع المجلس التمثيلي ومجلس الشيوخ معاً، في مجمع نيابي مشترك كهيئة انتخابية برئاسة رئيس مجلس الشيوخ الشيخ محمد الجسر، وانتخب شارل دباس رئيساً للجمهورية لمدة ثلاث سنوات، في ٢٦ أيار، وبما يشبه الإجماع.

اختارت فرنسا شارل دباس ليكون أول رئيس للجمهورية. ولم يكن مارونياً وإنما ارثوذكسياً، وسوغت سبب اختيارها له أمام الرأي العام الفرنسي واللبناني بأنه الشخص الأكثر قبولاً من الجميع، فهو الذي سبق أن عمل ضد الدولة

العثمانية، والأرثوذكسي المنتمي إلى الطائفة التي لا تشكل عددية كالموارنة والسُنّة، وهو المحبوب من الفرنسيين. وكان أول اعتراض على اختيار الدباس للرئاسة من قبل البطريرك الماروني الياس الحويك الذي اعتبر أن الرئاسة الأولى هي حق للطائفة المارونية، واقترح نجيب باشا ملحمة ليكون أول رئيس للجمهورية. غير أن فرنسا اقنعته بأن خير من يتولاها في هذه الظروف هو مرشحها الأرثوذكسي.

رأت المفوضية الفرنسية، أن جهاز الحكم الدستوري المطبق في لبنان، فضفاض ولا يتناسب مع حجم البلد، واتفقت مع شارل دباس على تعديل الدستور، فالتأم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، في مجمع نيابي في تشرين الأول سنة ١٩٢٧، وأقرّ تعديلات كان أبرزها إلغاء مجلس الشيوخ، ودمج أعضائه بمجلس النواب، وتوسيع صلاحيات السلطة الإجرائية، وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على البرلمان.

قبل انتهاء ولاية شارل دباس بشهرين، رأى المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو وكبار معاونيه، أن الدباس لا يزال أنسب من يتولى الرئاسة في ذلك الوقت، فالتأم مجلس النواب، وأعاد انتخابه رئيساً للجمهورية بأكثرية ٤٢ صوتاً ضد صوتين، لمدة ثلاث سنوات أخرى، تنتهي في ٢٦ أيار سنة ١٩٣٢.

ما إن شارفت ولاية الدباس الثانية على الانتهاء، حتى استعرت معركة الرئاسة بين المرشحين بشارة الخوري وإميل اده. وكان المسلمون يرفضون ترشيح إميل اده، بسبب إقفاله مئة مدرسة رسمية أغلبها يقع ضمن مناطقهم، ولكي يكسب المسلمين إلى جانبه، قام اده بالاتصال بمحمد الجسر، رئيس المجلس النيابي، وأبلغه انسحابه من المعركة لصالحه، وهكذا ارتفعت أسهم الجسر في ترشيحه للرئاسة الأولى، ولم تثنه المحاولات التي بذلها الرئيس الدباس، لكي يعود عن قراره لصالح بشارة الخوري. ولما لم تكن المفوضية الفرنسية في وارد السماح لمسلم بتسلم منصب رئاسة جمهورية لبنان، عمد المفوض السامي هنري بونسو إلى تعليق الدستور، وحلّ المجلس النيابي والوزارة، وعيّن شارل دباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى، يعاونه مجلس مديرين، وهكذا بقي الدباس في كرسي الحكم رئيساً معيناً، بعد أن مكث ست سنوات رئيساً للجمهورية منتخباً انتخاباً شرعياً، وحامياً للدستور.

حاول شارل دباس إصلاح نظام الحكم بعد تحرره من سلطة المجلس النيابي والحكومة، لكن موانع عديدة واجهته أهمها تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتنامي المعارضة الداخلية، والأزمة الفرنسية السورية وانعكاساتها السلبية على لبنان. وبرزت المعارضة الداخلية عند فريقين متعارضين أصلاً، إلاّ أن المصلحة جمعتهما معاً. فالمسلمون اعتبروا أن تعطيل الدستور كان عملاً مضاداً لهم وتحدياً لحقوقهم، والهدف منه الحؤول دون وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية، بينما اعتبر الموارنة أن الهدف من تعليق الدستور، هو إبقاء الأرثوذكسي شارل دباس في رئاسة الجمهورية، وإقصاء الطائفة المارونية الأكثر عدداً عن منصب الرئاسة.



النواب المشاركون في وضع الدستور سنة ١٩٢٦ ومعهم شارل دباس وشبل دموس وعبود عبد الرزاق وميشال شيحا وموسى نمور وعمر الداعوق ويوسف الخازن وفؤاد ارسلان ويوسف سالم وجورج زوين ويوسف الزين وجورج تابت وبترو طراد وروكز أبو ناضر

كان الدباس موضع ثقة الفرنسيين، وصديقاً شخصياً للمفوض السامي بونسو الذي كان يقدره ويحترمه، وخشيت الحكومة الفرنسية من تدهور الأوضاع بما يؤثر على مصالحها الحيوية في الشرق، فاستدعت بونسو للتشاور، ثم أعفته من منصبه، وعيّنت مكانه سفيرها في الشرق الكونت داميان دي مارتيل، المعروف بالصلابة والحزم ليتابع المهمة التي أخفق بونسو في تحقيقها.

ركزت المعارضة مطالبها على إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها كاملة، وإنهاء حكم شارل دباس الفردي السلطوي اللادستوري، وتبيّن للمفوض السامي صعوبة استمرار الدباس في رئاسة الجمهورية، فأوعز إليه بالاستقالة، فقدمها في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤، فقبلها دي مارتيل فوراً، ثم أصدر عدة قرارات تعيد العمل جزئياً بأحكام الدستور اللبناني، ثم عيّن حبيب باشا السعد، رئيساً للجمهورية إرضاءً للمقامات الروحية المارونية.

لم تتخل فرنسا عن شارل دباس، إذ عمد المفوض السامي إلى تعيينه نائباً في المجلس النيابي، الذي اجتمع في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٣٤، وانتخب بإيعاز منه الدباس رئيساً لهذا المجلس. لكنه استقال في تشرين الأول من العام نفسه، بعد أن ساءت علاقته بالمفوض السامي.

تنحى الدباس عن الرئاسة، وقبع في منزله مدة «وباله لا يخلو من أمل بالعودة إليها، ولكن الفرنسيين في بيروت قطعوا أمله بذلك، فأدار وجهه شطر باريس للاستعانة على أمره بأصدقائه الكثيرين في وزارة الخارجية الفرنسية»، الكاي دورساي.

استمر عهد شارل دباس أكثر من سبع سنوات ١٩٢٦ ـ ١٩٣٣، شكلت فيه ثماني حكومات. ثلاث برئاسة أوغست باشا أديب، وثلاث برئاسة بشارة الخوري، وواحدة برئاسة حبيب باشا السعد، وواحدة برئاسة إميل إده.

عرف شارل دباس بنزاهته، ومعرفته العميقة بعلم القانون، بهدوئه الذي لا حدود له، وحنكته السياسية النادرة، واستسلامه للسياسة الفرنسية، واستعداده الكامل لخدمة هذه السياسة بأي ثمن وأي أسلوب.

يحمل عدة أوسمة منها: وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور، ووسام النجمة السوداء الأولى من فرنسا، ووسام محمد علي من مصر، ووسام صليب القبر المقدس الأول، ووسام الاستحقاق اللبناني الممتاز.

خلال دراسته في فرنسا تزوج من امرأة فرنسية تدعى مارسيل بونقار.

يقول الرئيس بشارة الخوري عنه: «فالدباس وصل إلى أعلى المراكز، لكنه بقي بعيداً عن العامة لا يشاركها آمالها ولا آلامها، ونفر الشعب منه خصوصاً عندما قبل التعيين في الرئاسة بعد أن وليها بحكم الدستور. وتأسفت على شارل دباس صديقاً قديماً له ميزات كبيرة، وحنكة سياسية تندر في الشرق، غير أنه لم يشرك قلبه وعقله في الحكم، وهذا نقص كبير في الحاكم، جلَّ من لا عيب فيه».

توفي في باريس في ٢٢ آب سنة ١٩٣٥، ونُقل جثمانه بالباخرة إلى بيروت، فأقيم له مأتم وطني حافل بالمظاهر الرسمية، وخلا من أي مظهر شعبي، ودفن في مدافن مار متر.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على ساحة طريق الشام، وهي المعروفة بساحة الدباس.

كما أطلقت اسمه على أحد شوارع منطقة حي الرمل.

السعد، حبيب غندور

(١٨٦٦ ـ ١٩٤٢)

وُلد في عين تراز قضاء عالية سنة ١٨٦٦، وتلقى دروسه الأولية في المدرسة البطريركية (زقاق البلاط) في بيروت، ثم في مدرسة الحكمة في الأشرفية، وفي كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين، واتقن العربية والفرنسية، وألمّ بالتركية وبجانب من الشرع والقانون.

أتاح له تقرّب والده غندور من القائمقام نسيب جنبلاط، تعيينه سنة ١٨٨٤ مديراً على ناحية الجرد الجنوبي وهو في سن الثامنة عشرة من عمره. وفي سنة ١٨٩٠ ترك المديرية ليعين رئيساً للقلم العربي، في مركز المتصرفية، وظل فيه حتى سنة ١٨٩٤ حيث استقال منه لينصرف إلى معالجة بعض المشاكل المالية مع أشقائه فؤاد ونجيب ومراد، وقد نجح في ذلك بمساعدة الوزيرين سليم باشا ونجيب باشا ملحمة في الأستانة.

شارك في لجنة الاستقبال التي تألفت للترحيب، بامبراطور ألمانيا غليوم الثاني وزوجته أوغستا فكتوريا، أثناء مرورهما في بيروت سنة ١٨٩٨.

نظراً لخدماته وجمعه التبرعات لمساعدة ضحايا حريق اسطنبول، وجرحى الحرب بين الأتراك واليونان، منحه السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٠ لقب باشا، إضافة إلى رتبة «روم بايلربك» أي فريق أول في الجندية العثمانية، وتعادل رتبة



قائد فرقة في الجيش الفرنسي. وفي سنة ١٩٠٢، عيّنه مظفر باشا رئيساً لمجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، وظل فيه حتى سنة ١٩٠٥، إذ آثر الاستقالة بسبب تدخل زوجة المتصرف ماريكا وابنه فؤاد في شؤون المجلس.

أنشأ مع آخرين في بيروت فرعاً لجمعية الاتحاد والترقي، وكان رئيساً له، وكان يعمل ضمن شعار المحافظة على نظامات جبل لبنان، لكن ما لبث أن تخلى عن الجمعية، بعد أن أصدرت الأستانة أمراً إلى متصرفية جبل لبنان، تدعوها فيه إلى انتخاب عضوين، أحدهما مسيحي والآخر درزي لمجلس «المبعوثان» العثماني.

بعد تخليه عن رئاسة فرع الاتحاد والترقي، عمد إلى تأسيس جمعية من بعض الوجوه اللبنانية سمّاها «أرزة لبنان» واختار لنفسه رئاستها الفخرية. أما رئاستها الفعلية، فكانت لسليم المعوشي.

كان المتصرف الرئيس الطبيعي لمجلس الإدارة، وكان أغلب المتصرفين لا يحسنون التكلم باللغة العربية، كما وأن مهامهم لم تكن تسمح بحضور جميع جلسات المجلس، لذلك درج المتصرفون على تعيين وكيل من خارج المجلس، ليقوم بمهام الرئاسة بالنيابة عنهم. فعيّن المتصرف أوهانس قيومجيان في سنة ١٩١٣ حبيب باشا السعد، وكيلاً لرئاسة مجلس الإدارة. فطالب بتسديد عجز موازنة الجبل من خزانة السلطنة، وفتح ثلاثة مرافئ على الساحل اللبناني، وفصل إدارة الملح في لبنان، عن ولاية بيروت.

دعاه جمال باشا للمشاركة في مجلس المبعوثان سنة ١٩١٥، وعندما رفض، قرر جمال باشا نفيه إلى اسكشهر. لكنه عاد واكتفى بنفيه إلى مدينة أضنه، وفيها ارتبط بصداقة مع جلال بك والي أضنه وصهر أنور باشا. وبعد انتهاء الحرب الأولى سنة ١٩١٨، عاد حبيب باشا إلى لبنان.

في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٨، أعلن اللواء شكري الأيوبي حاكم بيروت وجبل لبنان العسكري من قبل الأمير فيصل بن الحسين، إعادة العمل بمجلس إدارة جبل لبنان، ودعا أعضاءه إلى القيام بأعمال الحكومة المؤقتة، برئاسة حبيب باشا السعد. فقبل السعد هذا التكليف، وأقسم يمين الولاء والإخلاص، للحكومة العربية في دمشق، وللشريف حسين والد الأمير فيصل.

بعد احتلالهم للبنان، عيّن الفرنسيون الكابيتان بوشه Boucher، حاكماً إدارياً على جبل لبنان، وأعادوا حبيب باشا السعد، في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٨، كما كان أيام العثمانيين رئيساً لمجلس إدارة جبل لبنان.

أظهر حبيب باشا في جميع مواقفه عاطفة صدق وإخلاص لدولة فرنسا. وبفضل نفوذه الشخصي، أصدر مجلس الإدارة بالإجماع، مضبطة مؤذنة بلزوم استقلال لبنان بحدوده الطبيعية بعيداً عن سوريا الكبرى، والمطالبة بالانتداب الفرنسي. قدرت الحكومة الفرنسية مواقف السعد، وجهوده الموالية لفرنسا، فكافأته بمنحه وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة ضابط.

عرض عليه الفرنسيون مبلغ ٢٥ ألف جنيه مصري كدفعة أولى، لكي يقنع أعضاء مجلس الإدارة، بالمطالبة بالوصاية الفرنسية على هذه البلاد، وتقديم الطلب إلى لجنة كراين الأميركية، فرفض حبيب باشا المال، وتعهد بإقناع مجلس الإدارة، باتخاذ القرارات التي يطلبها الفرنسيون دون أي مقابل.

بعد مطالبة ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، إقامة حكم وطني مستقل في لبنان، وتوسيع حدوده، وتأكيد حياده السياسي، مع ربطه بعلاقات اقتصادية وثيقة مع سوريا، وبعد موافقة المسؤولين السوريين على توجهات مجلس الإدارة، حاول سبعة من الأعضاء التوجه إلى دمشق، للسفر منها إلى أوروبا لعرض مطالبهم أمام مؤتمر الصلح المنعقد في باريس سنة

١٩٢٠، لكن أمرهم افتضح، فألقي القبض عليهم في المديرج على طريق بيروت دمشق، وأعيدوا إلى بيروت مقدمة لمحاكمتهم بتهمة الخيانة والتآمر.

أصدر الجنرال غورو في ١٢ تموز سنة ١٩٢٠ قراراً حلّ بموجبه مجلس إدارة جبل لبنان، وأعلن في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠ تأسيس دولة لبنان الكبير، وعيّن أعضاء اللجنة الإدارية، فكان حبيب باشا السعد أحد أعضائها السبعة عشر. لكنه ما لبث أن استقال منها، احتجاجاً على إبعاده عن رئاستها، وانتخاب داوود عمون رئيساً، بإيعاز من المفوض السامي الفرنسي غورو، الذي لم يرد على رسالة الاستقالة إلا بعد يومين. وقد حرص على نشر الرد في الصحف زيادة في التشهير بحبيب باشا،



مضمناً الرد قوله «ومهما يكن من أمر، فليس من رجل في العالم، لا يمكن الاستغناء عنه».

أنتخب نائباً في المجلس التمثيلي الأول في ٢١ أيار سنة ١٩٢٢، وانتخب حبيب باشا رئيساً له في ٢٥ منه. ثم جدد انتخابه للرئاسة مرة ثانية، في تشرين الأول من السنة نفسها.

استقال من المجلس التمثيلي سنة ١٩٢٤، فعُيِّن في ٦ أيلول سنة ١٩٢٤، رئيساً لمجلس شورى الدولة الذي أُنشئ حديثاً، فكان أول رئيس له.

عيّنه كايلا حاكم لبنان، أمين سر عاماً، ورئيساً للنظار (شبيه برئيس الوزراء) سنة ١٩٢٥.

على أثر صدور الدستور اللبناني في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، عيّنه المفوض السامي هنري دي جوفنيل، عضواً في مجلس الشيوخ، ثم انتخبه مجلس الشيوخ، نائباً للرئيس بعد أن انتخب محمد الجسر رئيساً له.

وفي شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٦، قام كل من مجلسي الشيوخ والنواب، بتجديد انتخاب رئيسه، ففاز حبيب باشا برئاسة مجلس الشيوخ، وموسى نمور برئاسة مجلس النواب، وكلاهما من الطائفة المارونية، فتدخل المفوض السامي الفرنسي بونسو، وكان قد حلّ حديثاً مكان دي جوفنيل في المفوضية العليا، وبعد مباحثات مع حبيب باشا، تنازل عن طيبة خاطر عن الرئاسة لمصلحة الشيخ محمد الجسر، حفظاً للتوازن الطائفي.

في تشرين الأول سنة ١٩٢٧، عدل الدستور اللبناني، فتم إلغاء مجلس الشيوخ، ودُمج أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بمجلس واحد، وانتخب محمد الجسر رئيساً له، كما انتخب حبيب باشا السعد نائباً للرئيس.

كلفه المفوض السامي بونسو تشكيل الحكومة في شهر آب سنة ١٩٢٨، فألفها من خمسة وزراء واستمرت حتى أيار سنة ١٩٢٩، وشهدت هذه الحكومة حدثين مهمين هما: التجديد لرئيس الجمهورية شارل دباس، وتعديل الدستور للمرة الثانية.

عيّنه المفوض السامي نائباً في مجلس النواب عن جبل لبنان في تموز سنة ١٩٢٩. كان حبيب باشا أبرز المرشحين الموارنة لمنصب رئاسة الجمهورية مع بشارة الخوري وإميل اده، وكان يحظى بتأييد البطريرك الماروني انطون عريضة، الذي أخذ وعداً قاطعاً من المفوض السامي الفرنسي بأن يكون السعد، خلفاً للدباس في رئاسة الجمهورية.

انتخبه مجلس النواب رئيساً للجمهورية في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤، بإيعاز من المفوض السامي دي مارتيل لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٣٤. وعيّن عبد اللّه بيهم أمين سر الدولة على رأس «مجلس حكومي». وقد وصف البطريرك أنطون عريضة هذا المجلس بأنه «حكومة موظفين، وواجهة وطنية لحكم فرنسي شبه مباشر».



صورة نادرة لشارل دباس وحبيب باشا السعد في بداية الثلاثينات خلال مأدبة تكريم للصحافية الفرنسية «كلارا كاندياني» مندوبة «الفيغارو» بعد سلسلة مقالاتها المؤيدة للبنان وسوريا

بانتهاء مدة السعد الأولى، جدد المفوض السامي ولايته لسنة أخرى تنتهي في كانون الثاني سنة ١٩٣٦، بهدف تمرير مشروع إنشاء نظام احتكار التبغ الذي كان يعارضه البطريرك. وقد قوبل هذا التجديد من معظم اللبنانيين بخيبة أمل كبيرة، نظراً لتصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، وتفاقم أزمة الحكم، والصراعات السياسية والأيدولوجية، والتوجس من نشوب أزمة احتكار التبغ.

لم يكن حبيب باشا السعد وأركان حكومته من السياسيين المتطرفين المغامرين، ولا من أصحاب الطموحات الوطنية الكبيرة، فقنعوا بالوجاهة التي توفرها لهم مناصبهم الرفيعة، وانصاعوا لمشيئة الفرنسيين كلياً، ينفذون السياسة التي ترسمها لهم المفوضية العليا، دون تردد أو اعتراض.

لم يستطع رئيس الجمهورية حمل البطريرك على تخفيف معارضته للفرنسيين، ولم يكتفِ بعدم الاستجابة لرغبته، بل إنه طلب إليه أن يقدم استقالته من رئاسة الجمهورية، احتجاجاً على إنشاء نظام احتكار التبغ.

حاولت حكومة السعد في أواخر كانون الأول سنة ١٩٢٨ جعل اللغة العامية لغة رسمية، بحيث يحق لطالب البكالوريا أن يتقدم بها في الامتحانات الرسمية، لكن المحاولة لم تتحقق.

لم يكن لحكومة السعد أي دور يذكر في



لقاء موسّع جمعه مع بعض رجال الدين والسياسة



لقاء في منزل الأمير خالد شهاب في أوائل الثلاثينات،
من اليمين إميل إده، حبيب باشا السعد، نجلاء السعد والأمير خالد شهاب

تقرير الشؤون السياسية الكبيرة، مثل احتكار التبغ، أو إعادة العمل بالدستور، أو تحديد العلاقة بين لبنان وسوريا، وعندما تأكد المفوض السامي من ضمان نجاح مرشحه إميل اده بالرئاسة، بعد أن فكّك الكتلة المؤيدة لبشارة الخوري، وكانت ولاية السعد الثانية قد شارفت على الانتهاء، دعي مجلس النواب لانتخاب رئيس للجمهورية خلفاً لحبيب باشا السعد. ففاز إميل اده بأكثرية ١٥ صوتاً، مقابل ١٠ أصوات نالها خصمه بشارة الخوري.

قِيل فيه إنه «سياسي لبناني عتيق، احتل مناصب رفيعة في لبنان في العهد العثماني، وفي العهد الفيصلي، وفي عهد الانتداب الفرنسي، برهن عن إخلاصه للفرنسيين، وقدّم لهم خدمات ذات شأن في مختلف المناصب التي تولاها، وكان يوم تعيينه رئيساً للجمهورية، قد بلغ الثامنة والستين من العمر. ولعل تعيينه جاء إرضاءً لمقامات روحية مارونية رفيعة من جهة، ومكافأة له من الفرنسيين في ختام حياته السياسية، على تعاونه السابق معهم من جهة أخرى».

يحمل عدداً كبيراً من الأوسمة، أبرزها من تركيا (الرتبة الثالثة والثانية مشفوعة بالنوط القضني) ومن إيطاليا وفرنسا والفاتيكان وسوريا ومصر ولبنان.

مات حبيب باشا السعد نظيف الكف، لا أملاك عنده غير ما تركه له والده في عين تراز. وحرصاً من الرئيس فؤاد شهاب على الوفاء لذكراه، اقتطع لأرملته نجلاء أو «الباشية» كما هو لقبها مرتباً شهرياً.

تأهل من السيدة نجلا سليم الخوري، وقد أنجبت له ثلاث بنات هنَّ: وداد وسعاد ونهاد.

توفي في ٥ أيار سنة ١٩٤٢، فأبنه رئيس الجمهورية ألفرد نقاش، والجنرال كاترو، وشُيّع في مأتم شعبي ورسمي، ووري الثرى في مدافن رأس النبع في بيروت.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسية في منطقة الأشرفية.

إده، إميل إبراهيم

(١٨٨٤ ـ ١٩٤٩)



من جبيل ومواليد مدينة دمشق في السادس من أيار سنة ١٨٨٤، حيث كان والده يعمل ترجماناً في القنصلية الفرنسية في دمشق. تلقى علومه في عدة مدارس، وأنهى المرحلة الثانوية في كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٠. سافر إلى فرنسا لدراسة الحقوق في جامعة أكس ـ أن بروفانس، وتخرج منها حاملاً الإجازة سنة ١٩٠٥.

عاد إلى بيروت، وتدرج في مكتب الأستاذ نقولا شوشاتي، كما عُيِّن محامياً للقنصلية الفرنسية في بيروت بين سنتي ١٩١٢ ـ ١٩١٤.

نظراً لعلاقته بالفرنسيين فر إلى الإسكندرية سنة ١٩١٤ عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، فحكم عليه العثمانيون غيابياً بالإعدام.

بعد الحرب عاد إلى لبنان على متن بارجة عسكرية فرنسية، بعد أن ألبسه الفرنسيون بزة ضابط فرنسي، وتولى منصب مستشار سياسي وقضائي من دون مرتب في القسم السياسي الذي رأسه الكابتن دام. وما لبث أن انخرط في العمل السياسي، فشارك إلى جانب عضوي مجلس الإدارة داوود عمون ومحمود جنبلاط، وشخصيات أخرى، في الوفد الأول الذي ترأسه عمون إلى مؤتمر الصلح في باريس، لعرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح، الذي انعقد في أوائل سنة ١٩١٩ في العاصمة الفرنسية باريس. كما شارك في شباط سنة ١٩٢٠ في الوفد الثالث الذي سافر إلى باريس، لعرض القضية اللبنانية، وتحديداً مقاومة المحاولات السورية الهادفة لضم جبل لبنان إليها، والعمل على توسيع حدوده الجغرافية، ومنحه الاستقلال التام، والمطالبة بالانتداب الفرنسي.

أثناء وجوده في باريس في الوفد اللبناني الأول الذي ترأسه داوود عمون، طالب الفرنسيين بإصدار وعد على غرار وعد بلفور، يقضي بإنشاء دولة مسيحية في لبنان، فعارضه زميله في الوفد عبد الحليم الحجار، كذلك عارضت فرنسا مطلب إده، بحجة أنه غير مفيد للمسيحيين، وليس في مصلحتهم.

ساهم في تأسيس جمعية بيروت اللبنانية، كما ساهم في تأسيس حزب الترقي سنة ١٩٢٠، وانتخب نقيباً للمحامين سنة ١٩٢٢.

عيّنه الجنرال غورو في تشرين الأول سنة ١٩٢٠، عضواً في اللجنة الإدارية، ثم انتخب نائباً عن بيروت سنة ١٩٢٢، في المجلس



التمثيلي الأول، كما انتخب رئيساً لهذا المجلس سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥.

في كانون الثاني سنة ١٩٢٥، وعد المفوض السامي الجديد ساراي اللبنانيين، بتعيين حاكم وطني على لبنان الكبير، بدلاً من الحاكم العسكري فاندنبرغ، وكان إميل إده أوفر الشخصيات اللبنانية بهذا التعيين، لكن ساراي استبعده ليعين ليون كيلا حاكم منطقة العلويين في هذا المنصب.

عيّنه المفوض السامي دي جوفنيل، عضواً في مجلس الشيوخ، في أيار سنة ١٩٢٦، وشارك في انتخاب شارل دباس، أول رئيس للجمهورية اللبنانية، وفي تلك الفترة بدأت المنافسة السياسية بالظهور بين القطبين المارونيين بشارة الخوري وإميل إده. وعندما أقرّ التعديل الدستوري الأول في تشرين الأول سنة ١٩٢٧، تم دمج أعضاء مجلس الشيوخ بالمجلس التمثيلي الثاني، فتكوّن المجلس النيابي الأول، وأصبح إميل إده نائباً في هذا المجلس.

خلال نيابته شارك في عمل بعض اللجان النيابية، فكان رئيساً للجنة النظام الداخلي، ورئيساً للجنة الإدارة والعدل.

شكّل وزارته الأولى في تشرين الأول سنة ١٩٢٩، على خلفية إجراء إصلاحات في مجالات عدة، وخفض أرقام الموازنة، وإلغاء النفقات غير المجدية، ومنها كما كان يعتقد إلغاء عدد من المدارس الابتدائية الرسمية، وجلها يقع في المناطق الإسلامية، فكان أن تكتل المسلمون صفاً واحداً في معارضة حكومة إده، وحجبت الثقة عنها، فاضطرت إلى التخلي عن الحكم، في آذار سنة ١٩٣٠.

قبيل انتهاء ولاية شارل دباس الثانية، احتدم التنافس بين القطبين المارونيين، بشارة الخوري وإميل إده على منصب الرئاسة، وكانت الأكثرية النيابية تؤيد بشارة الخوري، في حين أن المفوضية الفرنسية كانت تميل إلى تأييد إميل إده، نظراً لاندفاعه في ترسيخ الصداقة الفرنسية اللبنانية، في حين أن البطريرك الماروني أنطون عريضة، كان يؤثر انتخاب حبيب باشا السعد.

عندما أيقن إميل إده خسارة المعركة الرئاسية، بسبب موقف النواب المسلمين منه لمحاولته إلغاء المدارس الابتدائية الرسمية، انسحب من المعركة، عارضاً تأييده وتأييد كتلته



إجتماع الرئيس إده مع الجنرال دانتز

للشيخ محمد الجسر، الذي تلقف دعوة إده ليصبح أحد أقوى المرشحين، وأوفرهم حظاً للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

أحدث ترشيح الجسر أزمة سياسية كبيرة، ولما لم تكن فرنسا لتقبل بوصول مسلم إلى منصب الرئاسة، عمد المفوض السامي دي جوفنيل إلى تعليق الدستور، وحل المجلس النيابي، وعهد إلى شارل دباس، القيام بوظيفة رئيس الحكومة، مع الاحتفاظ بلقب رئيس الجمهورية.

تصاعدت حدة الصراع على السلطة بين القطبين المارونيين بشارة الخوري وإميل إده، وترأس كل منهما كتلة نيابية، وكانت الأرجحية للكتلة الدستورية التي يرأسها بشارة الخوري. وفي سنة ١٩٣٦ قرر المفوض السامي دي مارتيل إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. ولما كان المفوض السامي إلى جانب إميل إده، عمد إلى تفتيت الأكثرية المؤيدة للخوري، ولم تتم دعوة المجلس النيابي للانتخاب، إلا بعد أن أصبح مؤيدو إده ثلاثة عشر نائباً، مقابل اثني عشر، وهو العدد الذي يكفيه للفوز في الدورة الثانية.

انتخب إده رئيساً للجمهورية في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦، وباشر بممارسة سلطاته الدستورية في ٣٠ كانون الثاني.

حاول إده أن يستأثر بالمفاوضات مع الفرنسيين لتوقيع معاهدة مشتركة معهم. لكن المفوض السامي دي مارتيل، أصرّ على إشراك الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري في



أثناء توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦
ويبدو أيوب ثابت أمين سر الدولة، إميل إده، دو مارتيل،
خالد شهاب، بشارة الخوري



الرئيسان إميل إده وعبد الله اليافي أثناء زيارة البطريرك عريضة

المفاوضات. وتمّ التوقيع عليها في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، وصدقها المجلس النيابي اللبناني في ١٧ منه.

في عهد الرئيس إميل إده، استقر العُرف القاضي بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى شخصية سنية. فكلف الأمير خالد شهاب تشكيل الحكومة. ولم يزل هذا العُرف السياسي مستمراً حتى الآن.

بسبب الحصار البحري والبري والجوي الذي فرضه الحلفاء، على سوريا ولبنان في أوائل سنة ١٩٤١، تفاقمت حدة الأزمة المعيشية، وانفجرت النقمة الشعبية متهمة الحكومة بالتقصير، وعمت المظاهرات مختلف المناطق اللبنانية، واختل حبل الأمن، فاضطر إميل إده إلى تقديم استقالته، مع أمين سر الدولة عبد اللّه بيهم، فقبلها الجنرال دانتز المفوض السامي الفرنسي، في الرابع من نيسان سنة ١٩٤١، وعمد إلى تعيين الكولونيل بيار جورج ارلابوس رئيساً للدولة بصفة مؤقتة، وبعد خمسة أيام عيّن مكانه ألفرد نقاش رئيساً للدولة.

تنامى النفوذ البريطاني في سوريا ولبنان، بعد احتلال ألمانيا لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٠، وفي أواخر سنة ١٩٤٢، تم الاتفاق في لندن بين حكومة ديغول والحكومة البريطانية، على إجراء الانتخابات العامة في كل من سوريا ولبنان، واستكمال قيام المؤسسات الدستورية في كلا البلدين. وجرت الانتخابات في ظل صراع حاد بين الكتلتين، الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، وتحظى بتأييد العروبيين والدول العربية وبريطانيا، والكتلة الوطنية بزعامة إميل إده،

وتحظى بتأييد قوى عديدة في جبل لبنان والسلطات الفرنسية، وجاءت نتيجة الانتخابات العامة، تأمين أكثرية نيابية لمصلحة بشارة الخوري. ولما لم يكن باستطاعة فرنسا، التدخل لتأمين الرئاسة لمرشحها إميل إده بسبب وجود العاملين البريطاني والعربي الفاعلين على الساحة اللبنانية، فقد تمّ انتخاب بشارة الخوري، رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣، وتمّ تشكيل حكومة برئاسة رياض الصلح على أساس برنامج، قضى بتعديل الدستور عبر تحريره من قيود الانتداب الفرنسي، ليصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح.

عدّل المجلس النيابي وحكومة رياض الصلح الدستور في الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، متجاهلين معارضة سلطات الانتداب وتهديدها، ورغم تطمينات المفوض السامي هللو بعدم التعرض لأركان الدولة، فقد عمد هللو إلى اعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة، وبعض الوزراء وزجهم في قلعة راشيا. ثم استكمل إجراءاته العسكرية، بإجراءات سياسية قضت بإلغاء التعديلات الدستورية، وحل مجلس النواب، وتعيين إميل إده رئيساً للجمهورية رئيساً للدولة.

أخطأ إميل إده التقدير في رهانه على الفرنسيين، وقبوله القيام بالدور الذي أسندوه إليه، فلامه معظم اللبنانيين، واتهمه بعضهم بالخيانة. وعندما أخفق في تأليف حكومة من السياسيين لرفضهم الاشتراك فيها، قرر تأليفها من الموظفين، فشكل مجلس مديرين، رفض أغلبهم التعاون معه، فلم يجتمع هذا المجلس، ولم يمارس أعماله، وانتهى الأمر به إلى الفشل.

لم تصمد حكومة إده أمام المعارضة الشعبية، والثورة المسلحة في بشامون، وضغط الحكومة البريطانية، وتهديد جيشها التاسع بالتدخل لإطلاق سراح المعتقلين، وتنديد الدول العربية بالإجراءات الانتدابية.

أرسلت حكومة الجنرال ديغول، الجنرال كاترو إلى لبنان، لإيجاد حل يضمن كرامة فرنسا، لكنه اصطدم بالموقف البريطاني الرافض، وبتضامن حكومي لبناني ثابت، فقرر خلافاً لتعليمات ديغول عزل هللو، وإلغاء إجراءاته السياسية والعسكرية، وإطلاق سراح المعتقلين.

انكفأ إميل إده عن المسرح السياسي، خصوصاً بعد مطالبة العديد من النواب بتقديمه للمحاكمة، بتهمة الخيانة والتآمر ضد دستور البلاد والحكم الوطني، ثم اكتفى مجلس النواب بالتصويت على قرار قضى بفصله من عضوية مجلس النواب، بتهمة ملطفة مؤداها أنه قبل بوظيفة عامة ذات راتب، وليس بتهمة الخيانة والتآمر على الدستور.

أسس وترأس سنة ١٩٤٦ حزب الكتلة الوطنية.

عُرِف إميل إده بنزعته اللبنانية المتشددة، وبولائه المطلق لفرنسا، ومراهنته على دورها في مساعدة لبنان، كما عُرف بعدائه الشديد لبشارة الخوري، وللكتلة الدستورية ذات التوجه العروبي.

«قال عنه خصمه اللدود بشارة الخوري في

مذكراته حقائق لبنانية: كان إميل إده متوقد الذهن، سريع الخاطر، ظريف المعشر، جذاباً، خاطف المداورة، يُقدم قبل أن تستكمل عناصر الإقدام، ويُحجم دون أن يبقي لنفسه فضلاً بالإحجام، لا ينقصه من مميزات رجل الدولة سوى التحلي بالصبر، والتعمق في الدرس، والإحاطة بالأمور من جميع نواحيها.

«متين في صداقاته، قاس في خصوماته، سخي العتاب، ضنين المقدرة، طموح إلى آخر مرتقى الطموح، وقد حق له لوفرة مواهبه وقوة شكيمته وشدة مراسه.

«قد يكون خطؤه خطأ في العقيدة، ذلك أنه ضيق الإيمان بالاستقلال التام الناجز، وبديمومة الميثاق الوطني. ضعيف الثقة بدنيا العرب. ولو انقادت إليه مقاليد الأمور وأصبح في مقدوره تحويل مجرى الحادثات، لأنشأ لبناناً أصغر من الكبير، وأكبر من الصغير، بضم بيروت قاعدة له، والبقاع الغربي مدى حيوياً، ولأحاطه بسياج من الوصاية الفرنسية، ولجعل من لبنان هذا، موطناً ترجح فيه كفة على كفة، رجحاناً بيناً يحتل هو فيه مقام الصدارة ممسكاً عصا الاقتدار، واسع السلطة مرهوب الجناب.

«هذا المزيج من المواهب والعطاء والنقص والخواء الذي كان يغلي به صدر إميل إده غليان المرجل، لاتخمد من تحته النار، قاده إلى يوم راشيا... لكنه سامحه اللّه، أخذ برأسه دوار القمم، واستهوته رفرفة العلم، وراقُه تسلم الحكم، وإقصاء الخصم عن أقرب الموارد، فكبا جواده ولم يعد لإقالة عثاره من سبيل، فصعد على حطام الدستور إلى مشارف الحكم رهيناً سجيناً، بينما نزلت الرئاسة الشرعية إلى غياهب السجن حرة طليقة، وكان لها على يد اللّه ويد اللبنانيين ذلك النصر المبين».

تأهل من السيدة لودي سرسق ولهما: ريمون وبيار وأندريه.

توفي في صوفر في ٢٧ أيلول سنة ١٩٤٩. وقد منع بشارة الخوري رئيس الجمهورية آنذاك، جميع الرسميين من تشييع إميل إده، الذي نُقِل من صوفر إلى بيروت، ودفن في مدافن العائلة في رأس النبع.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة رأس بيروت بين الحمراء والصنائع.

نقاش، ألفرد جورج

(١٨٨٦ ـ ١٩٧٨)



وُلِد في بيروت في ٢ أيار سنة ١٨٨٦. نشأ في منزل مفعم بالغنى، إذ كان والده جورج مصرفياً وتاجر حرير. تلقى علومه في مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، وأنهى المرحلة الثانوية سنة ١٩٠٤. سافر إلى فرنسا لدراسة الحقوق في جامعة السوربون، ونال الإجازة فيها سنة ١٩٠٩. ثم عاد إلى بيروت، لكن ظروف العمل لم تكن لتشده إلى ميدانها العملي.

سافر إلى مصر، وأمضى في القاهرة سبع سنوات عمل خلالها في المحاماة، حيث تدرج في مكتبين لمحاميين من أصل إيطالي «بوبلي» و«جينادري». وأثناء ذلك كان يحرر في صحيفتي «La Bourse Egyptienne» و«Le Journal du Caire» وكان موضوع كتاباته الدفاع عن استقلال لبنان، وتحريره من السلطنة العثمانية، وتأمين مرفأ له في جونيه.

كان لمقالات ألفرد نقاش، صداها في المجالس البرلمانية، وخصوصاً مجلس النواب الفرنسي، وأزعجت أفكار النقاش المسؤولين الأتراك، فصدر حكم غيابي عليه، قضى بعقوبة الإعدام.

بعد الحرب العالمية الأولى، عاد إلى لبنان، وفتح مكتباً للمحاماة في بيروت، وكتب في عدة صحف منها «الأوريان» و«لوريفاي».

عُيِّن سنة ١٩٢٩ مستشاراً في مجلس الدولة، ثم قاضياً في محكمة البداية، ثم رئيساً لمحكمة الاستئناف، ثم رئيساً لمحكمة الجنايات. وذاع صيته كنزيه وتقي ورع ومسالم.

أُنتخب سنة ١٩٣٧ رئيساً للصليب الأحمر اللبناني.

عيّنه دانتز المفوض السامي الفرنسي، في التاسع من نيسان سنة ١٩٤١، رئيساً للدولة بتوجيه من الآباء اليسوعيين، وحبيب طراد الوجيه البيروتي، وكما كان «دانتز» تحت مراقبة اللجنة الألمانية المتمركزة في فندق «متربول» في منطقة الزيتونة في رأس بيروت ، كذلك كان اسم ألفرد نقاش. وبعد أن اتفق مع المفوض السامي، على أن يكون هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في وقت واحد، شكل حكومة رباعية قوامها أحمد الداعوق وجوزف نجار وفيليب بولس وفؤاد عسيران.

كان صيف سنة ١٩٤١ حاراً فجرت معارك قاسية بين قوات الحلفاء الإنكليز والفرنسيين الأحرار، ضد القوات الفرنسية الموالية لحكومة

فيشي والألمان، في مناطق الناقورة ومرجعيون وجزين والدامور. ووجه الرئيس ألفرد نقاش كتاباً إلى الجنرال دانتز، يطلب منه إعلان بيروت مدينة مفتوحة كي يجنبها الحرب والضرب بالقنابل، لكن الجنرال دانتز عارض الاقتراح، واعتبره استسلاماً رخيصاً، وأطفاء لمجده ولاسمه، ولكنه بعد مراجعة الموقف، اتفق مع ألفرد نقاش على إعلان بيروت مدينة مفتوحة، بحيث يكون الإخراج أن الأمر جاء تصرفاً من الحكومة، لا من الجنرال نفسه، كما تم فرض نظام المزدوج والمفرد على السيارات تقنيناً لمادة المحروقات.

عيّنه كاترو المفوض السامي الفرنسي الموالي للجنرال ديغول، رئيساً للجمهورية في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٤١، وفي اليوم التالي، وجّه النقاش كتاباً إلى كاترو بقبول الرئاسة، وألقى خطاباً عدَّ بمنزلة حلف اليمين. وفي عهده ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ شكلت خمس وزارات، وأصدر عشرة مراسيم بتأليف حكومات وتوكيل وزراء. بدأ حياته الرئاسية بتصريح رنان أعلنه عند دخوله السرايا قال فيه: «أعرف في البلاد لبنانيين فقط، ولكنني لا أعرف خوريين وإديين» نسبة للصراع السياسي الحاد الذي كانت تشهده البلاد بين القطبين بشارة الخوري وإميل إده.

لم يلبث كاترو أن اختلف مع ألفرد نقاش، خصوصاً بعد تراجع الفرنسيين عن تحقيق استقلال لبنان، وكثيراً ما كان يُنقل عن لسان كاترو قوله: «كما جئت بألفرد نقاش من القضاء، فبإمكاني أن أعيده إليه».


بحضور الرئيس ألفرد نقاش وبعض الوزراء والنواب، كاترو يعلن استقلال لبنان

في مطلع شهر آذار سنة ١٩٤٣، اتفق الفرنسيون والإنكليز على وجوب إعادة العمل بأحكام الدستور، وإجراء انتخابات نيابية، وانتخاب رئيس للجمهورية. وما إن قرر المفوض السامي الفرنسي إقالة النقاش وحكومته، وكان رئيساً لها آنذاك سامي الصلح، حتى بادر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، للدعوة إلى تظاهرة أمام الجامع الكبير في بيروت، يوم عيد المولد


الرئيس نقاش بين الوزير البريطاني كايزي والجنرال سبيرز

النبوي، لدعم مركزيهما. وسارت التظاهرة في الشوارع تتقدمها الهوادج، وكأنها استعجلت الحل المنتظر، ففي مساء اليوم عينه ١٨ آذار سنة ١٩٤٣، أصدر المفوض السامي قراراً بإقالة الرئيس نقاش وحكومته، وتعيين أيوب تابت رئيساً للدولة، يعاونه الأمير خالد شهاب وجواد بولس.

تابع ألفرد نقاش نشاطه السياسي بعد إقصائه عن رئاسة الجمهورية، فانتخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ١٩٤٣، وأُعيد انتخابه في دورة سنة ١٩٥٣، وشارك في أعمال اللجان النيابية، فكان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية بين سنتي ١٩٥٦ - ١٩٥٧، وعضواً في لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والإسعاف العام.

عُيِّن:

- وزيراً للخارجية، في آب سنة ١٩٥٣، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.
- وزيراً للخارجية، والعدلية، في آذار سنة ١٩٥٤، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.

في تموز سنة ١٩٦٣، عُيِّن رئيساً لمجلس إدارة مصلحة الإنعاش الاجتماعي.

له العديد من المحاضرات والمقالات، نشرها باللغة الفرنسية، في مجلة الشراع التي كان يصدرها الأب قرطباوي.

مثل الرئيس فؤاد شهاب في مناسبات احتفالية في بعض الدول، وبرز اسمه مرشحاً في خضم أزمة من سيخلف الرئيس شهاب، لكن عاد الاسم واختفى.

يحمل العديد من الأوسمة اللبنانية والعربية والدولية أبرزها: وشاح الأرز الأكبر، وشاح الأمويين الأكبر من سوريا، ميدالية الاستحقاق الصيني، وشاح القديس غريغوريوس الأكبر، ووشاح الاستحقاق الأرجنتيني.

يقول عنه الصحفي إسكندر رياشي: «عندما عُيِّن ألفرد نقاش رئيساً للدولة، أقفرت سرايا بيروت من السماسرة والمنتفعين منذ اليوم الأول الذي وطأها، وصارت ساحتها هباباً يباباً». أما الصحفي وليد عوض فيقول: «عاش ألفرد نقاش بعد الرئاسة مجرد إنسان عادي لم تغيره حياة السرايا، ولا أضعفت من مناعته المغريات، ولا


الرئيس ألفرد نقاش يتوسط ابن دير القمر النقيب جوزف نعمه والشاعر صلاح لبكي، في العام ١٩٥٧

استبد به حب الوجاهة، لقد استمر يأخذ الترامواي كما كان يفعل أيام القضاء، ويشير الناس إليه قائلين: رئيس الدولة السابق في الترامواي. لا دخل اسمه في صفقة، ولا لاح ظله في مكيدة، ولا اعتبر النيابة ممراً إلى الإثراء ومقراً. اثنتان وتسعون سنة من حياة محامٍ وموسيقي وقاضٍ ورئيس دولة ونائب، ومعه سرّ الحياة الطويلة الذي يحار المرء في تفسيره. كل من هذه الشخصيات كانت تكمل الأخرى دون أن تتلطخ برائحة المال، فقد كان المال في عصر ألفرد نقاش مهيناً لكرامة الرجال»...

تأهل من السيدة أليس بشارة يارد ولهما: جوزف.

توفي في ٢٦ أيلول سنة ١٩٧٨، وبسبب الأحداث الأمنية آنذاك جرت مراسم الدفن بحضور عائلته والقليل من محبيه، ووري الثرى في مدفن خاص في مدافن مار مخايل في بيروت.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على الشارع الممتد من أوتيل ديو إلى الأشرفية.

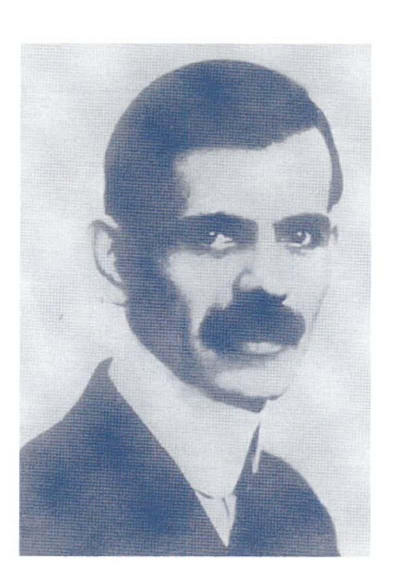
تابت، أيوب جرجس

(١٨٧٤ ـ ١٩٤٧)

وُلد في بلدة بحمدون الضيعة، قضاء عاليه سنة ١٨٧٤. تخلى والده عن مذهبه الماروني معتنقاً المذهب الإنجيلي. تلقى دروسه أولاً في مدرسة الضيعة، ثم انتقل إلى بيروت، حيث درس في المدرسة الإنجيلية السورية، وأنهى قسمها الإعدادي سنة ١٨٨٩. درس الطب في الجامعة الأميركية، وتخرج منها طبيباً سنة ١٨٩٣. سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٠٠، فأكمل هناك تخصصه في الطب الداخلي، وعمل في إحدى مستشفيات نيويورك، وفيها اعتنق المذهب الإنجيلي، بعدما كان مارونياً شأن آل تابت في بحمدون الضيعة، ثم عاد إلى لبنان ليمارس في بلاده مهنة الطب.

عرف بميله إلى السياسة، فأسس مع رفاقٍ له الجمعية الإصلاحية في بيروت، وقد عرفت هذه الجمعية بمناوأتها للسياسة العثمانية. تولى فيها أمانة السر، ثم انتخب سنة ١٩١٣ رئيساً لها، وذلك باجتماع ستة وثمانين عضواً، وبرئاسة الشيخ عباس الأزهري (صاحب مدرسة الشيخ عباس التي تخرج منها الرعيل السياسي الأول). ثم راح يكتب في جريدة المفيد داعياً إلى اتباع سياسة اللامركزية في إدارة البلاد العثمانية.

سافر سنة ١٩١٣ إلى فرنسا، وشارك في المؤتمر العربي الأول، الذي انعقد في باريس في حزيران من تلك السنة. وكانت له اتصالات سابقة ولاحقة مع المسؤولين الفرنسيين، وكانت سرية آنذاك، أبرزها وأخطرها الرسالة التي



وجهها في آذار سنة ١٩١٣ إلى «كوجير» قنصل فرنسا العام في دمشق، «يطالب فيها باستقلال ولاية بيروت العثمانية بضمانة فرنسية».

في فترة الحرب العالمية الأولى، اكتشف العثمانيون هذه المذكرة بعد مصادرتهم وثائق القنصلية الفرنسية، فحكموا عليه غيابياً بالموت. وقبل أن تتناوله يد جمال باشا، سافر إلى نيويورك، حيث راح يجمع التبرعات لمساندة الثائرين على الأتراك، ولما اشتدت المجاعة على أبناء الجبل، ألّف جمعية تدعى «رابطة سوريا وجبل لبنان للتحرير» لمساعدتهم كان هو رئيسها، وجبران خليل جبران أمين سرها، ومن أبرز أعضائها الأديبان مخائيل نعيمه وأمين الريحاني. وقد جمعت هذه الجمعية مئات ألوف الدولارات، وأرسلت سراً إلى لبنان عن طريق جزيرة إرواد لمساعدة السكان. وكانت له مقالات تحريضية في الصحافة. وبعد الحرب عاد إلى لبنان سنة ١٩٢٠، وعمل في «رابطة الطوائف المسيحية» المطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان.

عيّنه حاكم لبنان الكبير ترابو في ١٤ أيار سنة

١٩٢٢، عضواً عن الأقليات في المجلس التمثيلي الأول عن بيروت، ثم عُيِّن عضواً في مجلس الشيوخ في ٢٤ أيار سنة ١٩٢٦، وبعد إلغاء مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧، وضم أعضائه إلى مجلس النواب، أصبح أيوب تابت عضواً في هذا المجلس الذي استمر حتى سنة ١٩٢٩.

في الفترة التي كان يوضع فيها الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦، وضع أيوب تابت مسودة مشروع دستور لا طائفي لم يؤخذ به. كان مدني التفكير يكره الطائفية والتعصب الطائفي، وانسجاماً مع قناعاته هذه أورد على هويته في إحصاء سنة ١٩٣٢ مقابل عبارة المذهب «لا طائفي»، ولعله اللبناني الأول الذي كتب على هويته «لا طائفي».



الرئيسان بشارة الخوري وأيوب تابت

في سنة ١٩٣٤، انتخب نائباً عن مقعد الأقليات في بيروت. وفي سنة ١٩٣٧، عُيِّن نائباً عن الأقليات في بيروت، وفي انتخابات سنة ١٩٤٣، انتخب نائباً عن بيروت للمرة الأخيرة وظل حتى وفاته.

خلال فترة النيابة انتخب عضواً في لجان: المالية والسياحة والاصطياف، والتربية والفنون الجميلة، والصحة، والأشغال العامة، كما كان مقرراً للجنة النظام الداخلي، ورئيساً للجنة الطعون سنة ١٩٢٢.

كان عضواً في اللجنة النيابية التي شكلها المجلس النيابي، للمشاركة في إقرار المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية سنة ١٩٣٦.

عُيِّن وزيراً للداخلية، والصحة والإسعاف العام، في كانون الثاني سنة ١٩٢٨، في حكومة الرئيس بشارة الخوري.

عُيِّن في كانون الثاني سنة ١٩٣٦، أمين سر الدولة، في عهد الرئيس إميل إده، وظل في هذا المنصب حتى ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٧.

عيّنه المفوض السامي الفرنسي كاترو في آذار سنة ١٩٤٣، رئيساً للدولة اللبنانية، ورئيساً للحكومة مع وزارات الداخلية، والعدلية، والتموين، وهي الحكومة الثلاثية التي تألفت منه ومن الأمير خالد شهاب وجواد بولس.

أصدرت حكومة تابت في ١٥ حزيران سنة ١٩٤٣، المرسوم رقم ٥٠ الذي قضى بتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق اللبنانية، فجعل العدد ٥٤ نائباً. منهم ٣٢ مقعداً للمسيحيين، و٢٢ مقعداً للمسلمين. معتمدة على مساحة أصوات المغتربين، الذين كانت تريد




الرئيس تابت يستعرض ثلة من العسكريين

تسجيلهم كناخبين. فلم يرق هذا التوزيع للمسلمين، فاحتجوا عليه في مؤتمر عام عقدوه في بيروت، برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد، وسط موجة غضب شديد، دفعت بالأمير مجيد إرسلان إلى التهديد بصوت عالٍ: «إذا لم يتراجع أيوب تابت عن قانون انتخاباته، فسأقوصه بهذا المسدس». مما دفع المفوض السامي الجديد هللو، وبعد مداخلة الجنرال كاترو، الطلب منه الاستقالة، فاستقال في ٢١ تموز سنة ١٩٤٣، مؤكداً لكاترو «إنه ليس من الذين يركضون وراء المناصب والمراكز، إننا ممن تركض المناصب والمراكز وراءهم، فخذوا هذه الكرسي، ليس من عادتي التراجع عن مواقفي»، فعُيِّن مكانه بترو طراد.

اشتهر أيوب تابت أثناء توليه وزارة الداخلية بمواقفه الصلبة وبقراراته الجريئة، فرض ضريبة على رمي النفايات في الشوارع، ومنع التبويل في الشوارع وعلى الحيطان، وجنّد لمنع هذه العادة السيئة، رجال الشرطة لمطاردة المخالفين، وحارب مطلقي أبواق السيارات، وإذا اتفق أن خالف أحد السائقين دون انتباه لدى وصوله إلى ساحة الشهداء، وثب أيوب تابت من مكتبه في وزارة الداخلية في السرايا القديمة، وأسرع إلى أول شرطي طالباً منه مطاردة المخالف. ومن إجراءاته تشديده على الموظفين بضبط مواعيد الدوام، والويل للموظف الذي كان يأتي بعد الساعة الثامنة إلى مكتبه. كما منع شرب القهوة في الدوائر الرسمية، والأكل ضمن الدوام الرسمي.



مع ملك اليونان أثناء زيارته إلى بيروت



في مكتبه في السرايا الصغير

كان أيوب تابت رجلاً مستقيماً إلى أبعد الحدود، صاحب الضمير حتى الفناء فيه. في أيامه كانت الدوائر الرسمية تمارس دوامين: واحداً قبل الظهر وثانياً بعده. وكان هو أول المتقيدين بهذا النظام، بل وينسى في المساء أن الساعة قد تجاوزت السادسة.

قال فيه الأديب رامز سركيس: «ليس فيما أذكر من وجه لبناني آخر، أثر فيه مزاجه، كما أثر مزاج أيوب تابت في صاحبه. وقد يكون هذا المزاج أبرز ما في شخصه المركب البسيط. ولقد اتسم إلى ذلك بروح الجماعة، فظل رجلاً من أوفى رجالاتها حيثما دار به العهد والدار...» وفي ذلك كله كان أيوب تابت يصيب آناً ويخطئ آناً آخر. لكنه لا يغتم، ولا يأثم، ولا ينهزم أبداً. كان ثابتاً على عقيدته، ضنيناً بكرامته، بسيطاً في تصرفه وسلوكه، مستقلاً برأيه إلى حدود التهور والاستبداد. تعوزه المرونة، سيرته ذهبت مثلاً في

ولما استقال من الوزارة أعادوا عادة شرب القهوة إلى سابق عهدها.

كذلك عمل تابت على إعادة تنظيم الدولة، ولم يكن يقبل أي تجاوز للقوانين، فكان يطبق القوانين على الصغير والكبير على حد سواء. أنجز الكثير على صعيد إصلاح النظام القضائي، وأعاد تنظيم قوى الأمن ووزارة الموارد وتحسين رواتب العاملين في الخدمة العامة، وأصبحت شؤون الإدارة تسير بسهولة وفعالية.



يضع إكليلاً تكريماً لشهداء السادس من أيار

التقشف والتجرد، وفي ما يقال له عدل وعزم وحكم نزيه».

سار أيوب تابت على الخط «الحنبلي»، طوال عهده بالمناصب الرسمية، فمنع صيد الحمام في نادي «التيرو»، واقترح استخدام آلة ترمي الصحون الخزفية في الفضاء، كما هي الحال في الولايات المتحدة بدلاً من الحمام. وخفض مرتبه مع الوزير جواد بولس، وألغى مراسم التشريفات، عند وصول سيارته الرئاسية إلى السرايا، متسائلاً عن هذا التقليد السيئ، «رجل جاء لخدمة الشعب، فلماذا الطبل والزمر والبرزان»؟.

قضى أيوب تابت حياة برلمانية صاخبة، والذين عرفوه نقلوا عنه أنه كان يقضي أكثر أوقاته، ينظم شعر الزجل والقرادي، وكان يصطاف في سرادق في كروم بحمدون بعيداً عن الناس.

كان أيوب تابت «أبو المتناقضات» كان ذو طراز خاص فهو بروتستانتي المذهب والثقافة، ولكنه متعصب للكاثوليكية أكثر من أبنائها. درس في المدارس الإنكليزية والأميركية، ولكنه كان هائماً بالثقافة اللاتينية، عاش في الولايات المتحدة، ولكنه كان يعمل للسياسة الفرنسية.

يذكر إن الجنرال الإنكليزي «سبيرز نصحه مرات عديدة باعتناق المارونية، والتخلي عن البروتستانتية حتى يتمكن من البقاء لفترة أطول في الرئاسة، إلا أن هذه النصيحة كانت تواجه بالرفض».



إلى اليمين: أيوب تابت، إميل إده ودي مارتيل ويبدو بينهما ميشال زكور أثناء توقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

له بعض المؤلفات منها «عبرة وذكرى أو كلمة حول الشورى»، وديوان شعر زجلي بعنوان «الوُدَي» أي الوادي الصغير، طبعه أصدقاؤه بعد وفاته. فضلاً عن العديد من الرسائل والمقالات التي دبجها ونشرها في جريدة المفيد ضد السلطات العثمانية.

توفي عزيباً في ١٤ شباط سنة ١٩٤٧، ورثاه رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس المجلس النيابي حبيب أبو شهلا، ووري الثرى في مدفن الطائفة الإنجيلية في رأس النبع.

أقيم له تمثال من البرونز، في بحمدون الضيعة، من صنع الفنان حليم الحاج.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة مار مارون ـ اليسوعية، كما أطلقت بلدية بحمدون اسمه على شارع رئيسي يمر أمام كرم «الوُدَي».

طراد، بترو إسكندر

(١٨٧٦ ـ ١٩٤٨)

وُلِد في بيروت في خريف سنة ١٨٧٦. تلقى دروسه الابتدائية في عدة مدارس، والثانوية في كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين، سافر إلى فرنسا لدراسة الحقوق في جامعة باريس، ونال إجازتها سنة ١٩٠٠. عاد إلى لبنان سنة تخرجه، وافتتح في سوق سرسق في بيروت مكتباً خاصاً به لتعاطي مهنة المحاماة. كانت مرافعاته في قصر العدل باللغة العربية، أشبه بمهرجان يتوافد إليه المحامون المتدرجون. وكان من المحامين القلة الذين وضعوا مبادئ لمكاتبهم وحافظوا عليها، ومنها أن لا يدفع صاحب الدعوى أي أجر إذا كانت دعواه خاسرة سلفاً. وكان من كرم الخُلق المهني، أنه كان يوزع الدعاوى الصغيرة على محامين آخرين خارج مكتبه، أخذاً بمقولة أن الحياة مجموعة فرص لكل الناس.

إلى جانب المحاماة أظهر اهتمامه بالسياسة، فوقّع في أيار سنة ١٩١٣، مع أيوب تابت ونخلة التويني ورزق اللّه أرقش وخليل زينية ويوسف الهاني، عريضة أرسلوها إلى وزارة الخارجية الفرنسية (الكاي دورساي)، طالبوا فيها أن تكون سوريا (بما فيها لبنان وفلسطين) دولة واحدة تحت الحماية الفرنسية.

انضم إلى جمعية الإصلاح قبيل الحرب العالمية الأولى، وعندما وقعت الحرب، صدر



عليه حكم بالإعدام، وعلى الكثيرين ممن ناهضوا الحكم العثماني، ففر إلى مصر، وحل ضيفاً على شقيقه بولس، في حين فر آخرون إلى أوروبا باستثناء يوسف الهاني (عميد الطائفة المارونية في بيروت) الذي سجن ثم شنق. كما بيعت أمتعته في المزاد بأمر من جمال باشا.

أقام بترو طراد في الإسكندرية مدة، وبعد انتهاء الحرب سنة ١٩١٨ عاد إلى بيروت لمتابعة نشاطه السياسي، وليصدح صوته من جديد في ساحة القضاء. ألف مع إخوانه الموقعين على العريضة، جمعية جديدة عرفت باسم «رابطة الطوائف المسيحية»، انضم إليها جمهرة من رجال الفكر والمال والسياسة، وكان أبرز أهدافها، المطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا.

عُيِّن عضواً في اللجنة الإدارية للبنان الكبير، عن مدينة بيروت، في ٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٠.

وفي سنة ١٩٢٢ ترشح على لائحة جورج تابت، ولكنه انسحب قُبيل الانتخابات لمصلحة إميل إده ولائحته، وذلك بضغط من المفوض السامي الفرنسي.

أنتخب عضواً، في المجلس التمثيلي الثاني عن مدينة بيروت، في تموز سنة ١٩٢٥، وأعيد انتخابه نائباً عن المدينة عينها في دورات ١٩٢٩ و١٩٣٤ (خلفاً لشارل دباس الذي استقال فعُيِّن مكانه بترو طراد) و١٩٣٧، وترأس لجنة الإدارة والعدل عدة مرّات.

عُيِّن أثناء الانتداب الفرنسي، رئيساً للمجلس اللبناني، في سنوات ١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٣٨.

كان عضواً في لجنة إعداد القانون الأساسي والتي عرفت أيضاً باسم «لجنة الدستور» وفي اللجنة النيابية المكلفة وضع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية سنة ١٩٣٦.

عيّنه المفوض السامي الفرنسي جان هللو، رئيساً للدولة في تموز سنة ١٩٤٣، لأنه كان مقبولاً عند المسلمين، وغير مشاكس كأيوب تابت. وكانت مهمته الرئاسية محددة في إجراء انتخابات برلمانية على أساس قانون انتخاب جديد، وإعادة الدستور إلى البلاد، والإعداد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، فأجرى الانتخابات الأولى في عهد الاستقلال، واستمر في رئاسة الدولة حتى ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣ على أثر انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية.

لمع اسم بترو طراد محامياً كبيراً، وأصبح مكتبه من أعظم مكاتب المحاماة في الشرق، وقد اشتهر بخدمة الناس، والدفاع عن الفقراء دون استثناء، وخلال رئاسته للمجلس النيابي، رفض طوال هذه الفترة، قبول أي دعوى كي لا يقال أنه يستغل نفوذه، ورغم ثقافته الفرنسية، إلا أنه كان يهتم باللغة العربية، فيقتني أمهات الكتب التي ملأت مكتبته، ويلقي خطبه بها بفصاحة وطلاقة قل نظيرهما.

عرف بأناقته المفرطة، فكان يضع زهرة في عروة سترته، وقد استبدل البرنيطة بالطربوش، فكان يعتمرها في الصيف من القش، وفي الشتاء من الجوخ الأسود، وكثيرون ممن عايشوه يتحدثون عن طريقته الغريبة في إدارة الجلسات، وترداده الدائم عبارة «ما دام هيك اتكلنا على اللّه»، وعن صبغة الشعر التي كانت تذوب من



الحر، فتتساقط حبيبات على وجهه، ومن أجل ذلك كان المنديل لا يفارق يديه، كما يتحدثون عن استقباله الناس من ناخبين وغيرهم، وهو يرتدي «روب الحمام» وأحياناً «البيجاما».

كان وجه بترو طراد يختلف عن وجوه الناس، فقد كان ذا لون رمادي، فينظر إليه الناس وكأنه من سكان القمر أو المريخ، لذلك كان يحقن بملح الفضة. وقد ذهب الناس في تفسير لونه الرمادي مذاهب شتى، لكن طبيبه الخاص بشارة سعد، كان يواجه الموقف بالكتمان ويقول: سر المهنة مقدس!.

اشتهر بترو طراد بنزاهته ونظافة كفه. كانت الرجولة عنده هي النزاهة قبل كل شيء، وحَسْبُ بترو طراد على نزاهته إنه بعد وفاته، ترك سمعة طيبة ولم يترك ثروة وأملاكاً وأسهماً في البنوك. فخصه الرئيس بشارة الخوري في أول خطاب ألقاه في المجلس النيابي فور انتخابه بالإشادة بشخصه والتنويه بمزاياه.

توفي في الخامس من نيسان سنة ١٩٤٨، وشيع في مأتم بسيط ورسمي، فمشى في مأتمه رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس مجلس النواب صبري حمادة، ورئيس الحكومة رياض الصلح، ووري الثرى في مدافن كنيسة مار متر في بيروت.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على الشارع رقم ١٦ الممتد من اليسوعية إلى الناصرة.



الخوري، بشارة خليل

(١٨٩٠ ـ ١٩٦٤)



من بلدة رشميا ـ قضاء عاليه، ومواليد بيروت في العاشر من آب سنة ١٨٩٠. والده خليل رئيس القلم العربي في نظام متصرفية جبل لبنان، وجده القاضي بشارة، الملقب بالفقيه لأنه كان أول مسيحي نال إجازة في الفقه الإسلامي. تلقى علومه الأولية في مدرسة راهبات المحبة في رأس بيروت، فألم بالقراءة في اللغتين العربية والفرنسية، وبعض أصول التعليم المسيحي. تابع دراسته متنقلاً بين بعبدا وبيت الدين تبعاً لظروف عمل والده. ففي بيت الدين، أدخل مدرسة القرية وكان موقعها في أنطوش الكنيسة، والمعلم هو خوري الضيعة، وفي بعبدا أيضاً مدرسة الضيعة، إلى جانب دروس على معلم خاص، جهد في تلقين تلامذته أصول اللغة العربية والأصول الفرنسية.

في سنة ١٩٠٢، أدخل كلية الآباء اليسوعيين في بيروت، ودامت دراسته فيها، سبع سنين متوالية، اتقن خلالها بالإضافة إلى اللغتين العربية والفرنسية، اللغتين اللاتينية واليونانية، وأنهى سنة ١٩٠٩ المرحلة الثانوية، بعد أن نال جائزة الشرف في اللغة الفرنسية.

سافر إلى باريس لدراسة الحقوق، فنال الإجازة فيها سنة ١٩١٢، عاد بعدها إلى لبنان بطريق سكة حديد الشرق، وتسنى له زيارة ميونخ وبودابست وفيينا وصوفيا وبلغراد وأدرنة والأستانة، ثم انصرف إلى ممارسة مهنة المحاماة، في مكتب الأستاذ إميل إده. لكن ذلك لم يصرفه عن الاشتغال بالسياسة، فأسس مع آخرين «جمعية بيروت اللبنانية» وكان أبرز أعمالها، وضع تقارير لتوسيع حدود المتصرفية واستقلالها، بالتنسيق مع قنصل فرنسا العام في بيروت، جورج بيكو.

خلال الحرب العالمية الأولى، خشي ردة فعل الأتراك وانتقامهم من الوطنيين، سافر إلى مصر في كانون الثاني سنة ١٩١٥، وفيها سجل اسمه محامياً لدى المحاكم المختلطة، وسمح له بتعاطي مهنة المحاماة، فمارسها في مكتب المحامي خليل بولاد في القاهرة، ثم في مكتب المحامي جول كاتسفليس في الإسكندرية، وتوثقت صلاته في مصر، بصديقه القديم يوسف السودا، وإسكندر عمون وداوود بركات وأنطون الجميل.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عاد إلى لبنان في نيسان سنة ١٩١٩. وكان الفرنسيون منهمكين في تنظيم نقابة المحامين، فانتخب

عضواً في النقابة، وعضواً في المحكمة الاستثنائية، للنظر في بيوع الحرب المختصة بقضايا متصرفية جبل لبنان.

عيّنه الجنرال غورو في شباط سنة ١٩٢٠، «أميناً عاماً لحكومة لبنان» ومهمته الإشراف على جميع الدوائر اللبنانية وإعادة تنظيمها، فنظم الأعمال الإدارية في دوائر الدولة آنذاك، وأعد بعض النصوص الأساسية، ومنها قانون الاحصاء والنفوس، وغير ذلك من القرارات والقوانين، لكنه ما لبث أن استقال في أيلول سنة ١٩٢٠، ليعود إلى مهنة المحاماة، ومتابعة العمل السياسي، فشارك مع أصدقاء له في تأسيس «حزب الترقي» وكان منهم إميل إده ويوسف الجميل وإميل خاشو وميشال شيحا، وما لبث الحزب أن انتخب المركز جان دي فريج، رئيساً له.

لمعت مواهب بشارة الخوري في المحاماة، فعيِّن رئيساً لمحكمة الاستئناف سنة ١٩٢٢. ثم أصبح عضواً في المجلس العدلي، الذي شكله الجنرال ويغان سنة ١٩٢٣. ومن مآثره في القضاء، أن الجنرال فندنبرغ حاكم لبنان الفرنسي، كتب إليه يوصيه بأحد أصحاب القضايا، فنظر الرئيس الخوري في الدعوى، وأثناء المحاكمة سحب الرسالة من الملف، وتلاها علناً على المستمعين، وحكم ضد مصلحة الموصى به من الحاكم، لأنه لم يكن صاحب حق، فكان لذلك وقع عظيم هز جميع الأوساط.

أسس وترأس سنة ١٩٣٢، مع حسين الأحدب وموسى نمور وميشال زكور وجبران التويني، الكتلة الدستورية، ثم أعاد تأسيس حزب



الرئيس بشارة الخوري وقرينته ليلة انتخابه رئيساً للجمهورية

الكتلة الدستورية، مع كميل شمعون وصبري حمادة والأمير مجيد إرسلان وفريد الخازن وغيرهم. وبلغ عدد أعضاء الكتلة نصف عدد النواب تقريباً، وتمثلت في الحكومة بثلاثة مقاعد من أصل سبعة.

عُيِّن عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦ بعد وفاة يوسف نمور، ثم أعيد تعيينه نائباً في سنوات ١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧. وفاز في الدورة الثانية، في انتخابات سنة ١٩٤٣، وشارك في أعمال اللجان النيابية، فكان عضواً في لجنة الإدارة والعدلية، ولجنة الأشغال العامة، والمعارف.

عُيِّن:

- وزيراً للداخلية، في أيار سنة ١٩٢٦، في حكومة الرئيس أوغست باشا أديب.
- رئيساً للحكومة، ووزيراً للمعارف، في أيار سنة ١٩٢٧.
- رئيساً للحكومة، ووزيراً للعدلية، والمعارف العامة، في كانون الثاني سنة ١٩٢٨.
- رئيساً للحكومة، ووزيراً للداخلية، والصحة والإسعاف العام، في أيار سنة ١٩٢٩.

في فترة توليه وزارة الداخلية سنة ١٩٢٦، سافر رئيس الحكومة، أوغست باشا أديب إلى لوزان لتمثيل لبنان في مؤتمر الديون العثمانية، فناب عنه بشارة الخوري، وبدأ نجمه يلمع كرجل دولة ممتاز. وعندما ألّف وزارته الأولى سنة ١٩٢٧، كانت هذه الوزارة بدء معاركه وخصوماته السياسية مع الأقطاب، وفي مقدمتهم إميل إده.

ترشح سنة ١٩٣٢ لرئاسة الجمهورية، لكن أكثر النواب الموارنة خاصموه، وأبرزهم إميل إده، ورشحوا الشيخ محمد الجسر منافساً له، فعلق المفوض السامي الحياة الدستورية، وحلّ مجلس النواب والوزارة، وعيّن شارل دباس رئيساً للدولة، يعاونه مجلس مديرين. وفي سنة ١٩٣٦ جرت انتخابات رئاسة الجمهورية، وكان المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل، يؤيد انتخاب إميل إده، فنال إده ١٣ صوتاً مقابل ١٢ صوتاً نالها الخوري في الدورة الأولى، وفي الدورة الثانية نال إده ١٤ صوتاً، مقابل ١١ صوتاً نالها الخوري، وتبين أن الفارق في الدورة الثانية، يعود لتخلي النائب كميل شمعون عن بشارة الخوري.

ترأس لجنة نيابية انتخبها المجلس النيابي سنة ١٩٣٦، للمشاركة في وضع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية، فترأس إميل إده الوفد إلى جانب أمين سر الدولة أيوب تابت، ورئيس مجلس النواب الأمير خالد شهاب، وكانت اللجنة النيابية برئاسة بشارة الخوري، وعضوية النواب غبريال خباز ونجيب عسيران وحكمت جنبلاط وبترو طراد ومحمد عبد الرزاق ووهرام ليليكيان. وأعد تقريراً مفصلاً عن المعاهدة، ألقاه في جلسة التصديق على المعاهدة في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦.

بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٤٣ هبت على لبنان عواصف سياسية وعسكرية، وكان بشارة الخوري أحد أبرز قادة المعارضة، كما كان أحد زعماء الوحدة العربية. تبنى فكرة التعاون العربي، فزار مصر في ١٩٤٢ بدعوة من النحاس باشا، وارتبط بعلاقات ودية مع أركان الكتلة الوطنية في سوريا، فدعمته في الوصول إلى رئاسة الجمهورية، وعندما أثيرت مسألة الحدود اللبنانية السورية، والخلاف الناشب حولها بين بيروت ودمشق، أعلن جميل مردم بك باسم زعماء سوريا، أن «سوريا والعرب يطمئنون إلى سياسة الشيخ بشارة الخوري الوطنية، وهم يتنازلون عن كل مطلب في الأراضي المختلف عليها، بل إنهم يعطون لبنان أراضي جديدة من سوريا، إذا نهج اللبنانيون نهجاً استقلالياً صحيحاً كالذي يقول به الشيخ بشارة».

ارتبط بعلاقة وطيدة مع رياض الصلح،

وتوصل معه إلى صيغة الميثاق الوطني من خلال: «لا شرق ولا غرب»، ولا وحدة ولا اندماج، بل وحدة ميثاقية توافقية بين اللبنانيين، واستقلال تام ناجز، والتعاون مع الدول العربية الشقيقة.



ملك يوغوسلافيا يزور رئيس الجمهورية بشارة الخوري في القصر الجمهوري قبيل ساعات من الاعتقال في ليل ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣

انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣ بأكثرية ٤٤ صوتاً من أصل ٤٧، وبدعم بريطاني وعربي، وتضمن خطاب القسم الذي ألقاه في مجلس النواب، تأكيده على نزعة اللبنانيين إلى الاستقلال، وتحقيق النظام والتوازن، وتذكيره أن لبنان المتمتع بسيادة كاملة غير منقوصة، سيظل جاراً أميناً، وأخاً صادقاً، تربطه بالبلدان العربية الشقيقة روابط التعاون والود والإخلاص.

عمل بشارة الخوري ورياض الصلح على تحرير الدستور من القيود الانتدابية، وبتنسيق كامل مع رئيس المجلس صبري حمادة. تم تعديل الدستور اللبناني بما يتناسب والاستقلال التام والناجز، ونشرت التعديلات، في عدد خاص للجريدة الرسمية، في اليوم التالي الواقع



صورة تجمع الرؤساء صبري حمادة وبشارة الخوري ورياض الصلح مع الجنرال الإنكليزي سبيرز



سعد الله الجابري رئيس الوزارة السورية يهنئ رئيس الجمهورية بشارة الخوري بعد اطلاق سراحه وبدا من اليمين صبري حمادة وكميل شمعون، مجيد إرسلان، عادل عسيران ورياض الصلح

في التاسع من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣. اعتقله الفرنسيون بعد يومين، وزجوا به في قلعة راشيا مع رياض الصلح وكميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران وعبد الحميد كرامي، ولم يفرجوا عنهم إلا بضغط شعبي عارم، وثورة مسلحة في بشامون، وتهديد بريطاني بتدخل عسكري يطلق سراحهم، وتأييد عربي وأمريكي.

في تلك الفترة أصبح بشارة الخوري زعيماً لبنانياً وعربياً لا يشق له غبار، فعمل على تسلم المصالح المشتركة من السلطات الفرنسية، وإجلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان، وتأليف جيش وطني لبناني. وتعاون إلى أبعد مدى مع الدول العربية على ضوء محادثات الإسكندرية، وميثاق القاهرة، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول العربية والأجنبية، وشارك في تأسيس جامعة الدول العربية، ومنظمة هيئة الأمم المتحدة، وعقد الاتفاق النقدي مع فرنسا، وعزز النقد الوطني، واعتنى بالتربية والتعليم والزراعة والإدارة، وأطلق حرية التجارة مما جعل لبنان مركزاً مرموقاً في الاقتصاد العالمي.

في عام ١٩٤٧، جرت الانتخابات النيابية الشهيرة، واتهم بشارة الخوري بالتحضير لها، وبتزوير نتائجها بهدف التجديد لولاية ثانية،



أمام لوحة الجلاء: رياض الصلح، بشارة الخوري، شكري القوتلي، جميل مردم، صبري حمادة، الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط

ورغم نفيه ذلك، فقد جاءت النتائج لتؤمن غالبية نيابية، فعدّل الدستور، وتم التجديد له في أيار سنة ١٩٤٨ لولاية ثانية، بإجماع النواب الحاضرين. لكنه لم يكمل المدة الدستورية الثانية، فاستقال من الرئاسة في أيلول سنة ١٩٥٢، ومما يذكر اعترافه بعد الاستقالة بأنه ندم على قبول تجديد ولايته، معتبراً «أنه كان أكبر ضربة نزلت بوقار الحكم الوطني والحياة النيابية». ولم يخفِ تألمه وإن تلميحاً، من قبوله في ساعة ضعف بَشَري بأن يجدد رئاسته، فرافقته هذه الغصة إلى القبر.



الرئيس صبري حمادة أثناء التجديد للرئيس بشارة الخوري الذي يتلو خطاباً في المناسبة

عمل على نقل رفات الأمير بشير الشهابي حاكم جبل لبنان، من تركيا إلى لبنان سنة ١٩٤٧، فأوفد قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب إلى أنقرة ليرافق الرفات، التي نقلت بالسكة الحديدية إلى بيروت، ثم أودعت في حديقة قصر بيت الدين، إلى جانب رفات زوجته الأولى الست شمس.

رافق القضية الفلسطينية منذ بداياتها، وناصرها في جميع المحافل المحلية والدولية، وشارك من خلال الجيش اللبناني في معركة المالكية سنة ١٩٤٨، وفي السنة التالية وقّع لبنان مع إسرائيل اتفاقية الهدنة.



حكومة الإستقلال الأولى: الرئيس بشارة الخوري وإلى يمينه رياض الصلح وسليم تقلا والأمير مجيد أرسلان، وإلى يساره حبيب أبي شهلا وكميل شمعون وعادل عسيران



الرئيس بشارة الخوري ورياض الصلح مع العقيد حسني الزعيم، قائد أول انقلاب عسكري في سوريا سنة ١٩٤٩.

شارك مع رياض الصلح، والقاضي يوسف شربل، في إعدام أنطون سعادة، في تموز سنة ١٩٤٩ بعد تسليمه للسلطات اللبنانية، من قِبل حاكم سوريا حسني الزعيم، وأعقب ذلك حلّ الحزب السوري القومي، ومنظمة حزب الكتائب، بعد حادثة المرفأ، ومصادرة أسلحة حربية وقنابل يدوية من مخازن هذه الأخيرة.

في عهده تمت القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا، وانفرد كل من البلدين بسياسة اقتصادية متباينة، ففي حين اتبع نظام الحكم في لبنان النظام الاقتصادي الحر، اتبعت سوريا نظام الاقتصاد الموجه.

تراكمت الأزمات وتفاقمت أسبابها، فمن تجديد الولاية لمرة ثانية، ومعركة فلسطين، وإعدام الزعيم أنطون سعادة، والإتهام بتزوير الانتخابات، والانقلابات السورية المتكررة، والفساد في الإدارة، وموجات الإضراب، والتنكيل بالحريات الصحافية، كل ذلك كانت مسامير تدق في نعش عهد الرئيس بشارة الخوري.

مع بدايات عام ١٩٥٢، تصاعدت حدة المعارضة، ولم تكن الظروف مؤاتية للعهد كي يعيد اعتباره. وتقاطعت أحداث الداخل بالمؤثرات الخارجية، حيث قوبل عهد الخوري ببرودة من قبل حكام سوريا، وقطيعة اقتصادية، وتبدل في نظام الحكم المصري، بعد الإطاحة بالملك فاروق، واغتيال ملك الأردن عبد اللّه، يقابل ذلك وضع داخلي متأزم، فمن إضراب المحامين سنة ١٩٥٢، إلى إضراب الصحافة المؤيدة للمعارضة، إلى امتناع المستهلكين عن دفع بدل فواتير الكهرباء، كل ذلك كان يدفع بالرئيس الخوري إلى تقديم استقالته واعتزال سدة الرئاسة.

بلغت المعارضة ذروتها في شهر آب سنة ١٩٥٢، بعد المهرجان الشعبي الذي أقامته المعارضة في دير القمر، وكان أبرز أركانه كميل شمعون وكمال جنبلاط وإميل البستاني، وريمون إده وأنور الخطيب وغسان تويني. ورغم محاولة

بشارة الخوري، إرضاء المعارضة وتلبية مطالبها الإصلاحية، عبر تشكيل حكومات برئاسة حسين العويني أو صائب سلام أو ناظم عكاري، لكن الأمور كانت تتدهور بصورة سريعة، وقناعة رئيس الجمهورية تسير باتجاه الاستقالة.

كان بشارة الخوري قد فكّر بالاستقالة في شهر أيار سنة ١٩٥٢، لكن قائد الجيش فؤاد شهاب أقنعه بالعدول عن الفكرة، ومحاولة إقناع المعارضة بخطئها. أما وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها في صيف سنة ١٩٥٢، فقد آثر الخوري على تقديم استقالته في ١٨ أيلول، بعد أن كلف قائد الجيش اللواء شهاب تأليف حكومة انتقالية، مفسحاً المجال لانتخاب كميل شمعون خلفاً له. ثم انتقل إلى دارته في الكسليك معتزلاً السياسة. منصرفاً في الفترة اللاحقة إلى المطالعة وكتابة المذكرات.



الرئيس بشارة الخوري أمام قلعة راشيا

في سنة ١٩٥٨، وبعد ست سنوات من استقالته، انحصرت معركة رئاسة الجمهورية في نهاية عهد الرئيس شمعون بين مرشحين، الأول هو الرئيس بشارة الخوري الذي رشحه عبد الحميد السراج رجل سوريا القوي، وقد حظي هذا الترشيح بدعم الأكثرية الساحقة من المعارضة، في حين أيدت مصر والولايات المتحدة ترشيح اللواء فؤاد شهاب، وقد لاقى ترشيح هذا الأخير تأييداً من شمعون نفسه، فطلب من مؤيديه النواب وهم أكثرية، انتخابه.

تميز عهد الخوري بظاهرتين كبيرتين: الأولى ثباته في محاربة الانتداب الفرنسي، وإجلاء القوات الأجنبية عن البلاد. والثانية توطيد أواصر الأخوة والتعاون مع الأقطار العربية. ولكن هذا

النجاح، لم يمنعه من الخطأ في إدارة شؤون البلاد، فاستأسدت الحاشية، وورمت جيوب الأنصار، وتسللت الرشوة إلى معظم الدوائر. وبرز في عهده أخوه «السلطان سليم» ظلاً يرتكب في السياسية ما يحجم عنه الرئيس.

عُرف بشارة الخوري بوفائه لأصدقائه، الذين تقلص عددهم إلى نحو عشرة أشخاص. وقد أتاح له اعتزال السياسة كتابة مذكراته التي صدرت تحت عنوان «حقائق لبنانية»، في ثلاثة أجزاء، ومجموعة خطب، وقد لخّص فيها مرحلة واسعة من تاريخ لبنان، في زمن المتصرفية والانتداب وزمن الاستقلال، وجاءت هذه المذكرات لتظهر عمق ثقافته، وسعة رؤيته السياسية والاجتماعية، وترفعه وإنسانيته.

يعتبر بشارة الخوري ثاني رئيس عربي يضع مذكراته بعد الملك الأردني عبد اللَّه بن الحسين. «والكتاب هو المدرسة اللبنانية لكل سياسي لبناني، وهو كتاب المخدة لكل لبناني مثقف، احتوى الحكمة والعبر، وكان للناسين والجاهلين وللمتناسين والمتجاهلين، واعظاً رشيداً، ومذكراً نافعاً، في كل خبر».

وكان أحب كتاب إلى نفسه وذوقه إطلاقاً، كتاب «نهج البلاغة» للإمام علي بن أبي طالب، ثم كتاب «أفكار» للفرنسي باسكال. أما فصاحة بشارة الخوري وبلاغته وثقافته لا حد لها، فقد جعلته في القمة، من أعلام الفكر في المشرق العربي.

يحمل عدداً كبيراً من الأوسمة أبرزها وسام شارل الثالث الإسباني.

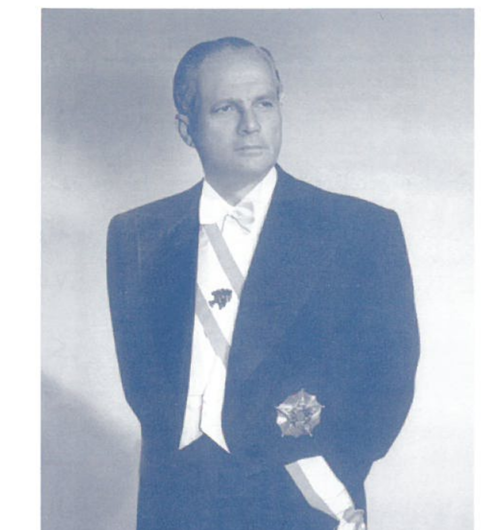
تأهل من السيدة لور شيحا شقيقة ميشال ولهما: خليل وميشال وهوغيت Huguet.

توفي في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٤، وسجي في الغرفة التي كانت مكتبه أيام الرئاسة في القصر الجمهوري في القنطاري. وأقيم له مأتم وطني حاشد.

تخليداً لذكراه، أقيم له تمثال في منطقة السوديكو، وأطلقت بلدية بيروت اسمه على الشارع الممتد من وسط العاصمة صعوداً إلى منطقة رأس النبع.

شمعون، كميل نمر

(١٩٠٠ ـ ١٩٨٧)



ولد في بلدة دير القمر قضاء الشوف في الثالث من نيسان سنة ١٩٠٠. تلقى دروسه الابتدائية بين الحدث ودير القمر. ثم انتقل إلى معهد القلبين الأقدسين في بيروت، ومنها إلى مدرسة القديس انطونيوس. ثم انقطع عن الدراسة بسبب نفي والده المتهم بميوله الفرنسية إلى الأناضول ـ تركيا في الحرب العالمية الأولى. بعد الحرب عاد مع أسرته من المنفى، وعمل كاتباً في مؤسسة دار الكتب الوطنية، التي أسسها الفيكونت فيليب دي طرازي، وإلى جانب عمله، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف، وتخرج منها محامياً سنة ١٩٢٣ وتدرج في مكتب إميل إده. وساهم في تحرير مجلة اليقظة.

في مطلع حياته ساهم في سنة ١٩٢٥ في إنجاح موكله، إميل تابت للوصول إلى المقعد النيابي عن جبل لبنان. وهذا ما شجعه للسعي إلى النيابة، فترشح سنة ١٩٣٤ عن جبل لبنان، وفاز في الدورة الأولى، وأُعيد انتخابه في دورات ١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٦٠ و١٩٦٨ و١٩٧٢ وبعد سنة ١٩٧٦، استمر نائباً بحكم التمديد للمجلس النيابي حتى تاريخ وفاته. وكان عضواً في لجنتي المالية والدفاع الوطني، ومقرراً للجنة العدلية والإدارة، وأمين سر هيئة مكتب المجلس النيابي سنة ١٩٣٤.



الرئيس شمعون يتوسط ملك العراق فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله

عُيِّن:

- وزيراً للمالية، في آذار سنة ١٩٣٨، في حكومة الرئيس خالد شهاب.
- وزيراً للداخلية، والبريد والبرق، في أيلول سنة ١٩٤٣، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- وزيراً للمالية، في كانون الأول سنة ١٩٤٦، في حكومة الرئيس رياض الصلح.

- وزيراً للداخلية، والصحة العامة، في حزيران ١٩٤٧، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- وزيراً للداخلية، وللبريد والبرق والهاتف، وللموارد المائية والكهربائية، في تموز سنة ١٩٧٥، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.

لكن أعيد توزيع الحقائق الوزارية في الحكومة نفسها، في أيلول سنة ١٩٧٦، فتسلم شمعون حقائب وزارات الداخلية، والخارجية والمغتربين، والدفاع الوطني، مع نيابة رئاسة مجلس الوزراء.

- عيّن وزيراً للمال، والإسكان والتعاونيات، في نيسان سنة ١٩٨٤، في حكومة الرئيس رشيد كرامي، وظل حتى تاريخ وفاته.

في انتخابات رئاسة الجمهورية، التي أجريت في كانون الثاني سنة ١٩٣٦، بين الرئيسين إميل إده وبشارة الخوري، منح شمعون صوته لإميل إده، ففاز في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، فكان هذا الفشل من حظ بشارة الخوري، لأنه لو تبوأ سدة الرئاسة في عهد الانتداب، لما تبوأها في عهد الاستقلال، على حد قول الخوري نفسه في مذكراته.

وفي انتخابات الرئاسة سنة ١٩٤٣، برز اسم كميل شمعون، إلى جانب أسمي بشارة الخوري وإميل إده، وضمن سبيرز مندوب بريطانيا في لبنان، النجاح لكميل شمعون طوال ٤٨ ساعة، لكن الفرنسيين، وكانوا مطلعين على مدى ارتباطات شمعون بالإنكليز، وصداقته لهم، ولكي يقطعوا الطريق عليه، اتخذوا قراراً حاسماً بتأييد بشارة الخوري، والتخلي عن إميل إده.

ولأنه أحد الزعماء اللبنانيين الموالين للسياسة البريطانية، والمعادي للهيمنة الفرنسية، اعتقله الفرنسيون، أثناء انتفاضة الاستقلال في تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وزجوا به في قلعة راشيا، إلى جانب بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسليم تقلا وعادل عسيران. لكنهم أطلقوا سراح المعتقلين مكرهين، بعد أحد


الرئيس شمعون يتوسط العميد ريمون إده وكاظم الخليل وبدا في الصورة النائب محود عمار

مع بعض رجال الدين المسيحيين

عشر يوماً، بتأثير الضغط البريطاني، والتهديد بتدخل الجيش التاسع الإنكليزي، وثورة بشامون.

وفي السنة التالية أدى الضغط الفرنسي، إلى استقالة شمعون من وزارة الداخلية التي كان يتولاها، فأرسل سفيراً لدى مملكة بريطانيا العظمى، وكان أحد أعضاء البعثة اللبنانية، إلى جانب حميد فرنجية ورياض الصلح ويوسف سالم، التي أرسلت في أوائل سنة ١٩٤٦، إلى الأمم المتحدة ومقرها آنذاك مدينة لندن، للمطالبة بجلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان.

انخرط كميل شمعون في حركة المعارضة ضد عهد بشارة الخوري، فانضمّ إلى كتلة التحرير الوطني في آذار سنة ١٩٤٨، وساهم سنة ١٩٥٢ مع كمال جنبلاط وآخرين في تأسيس الجبهة الاشتراكية الوطنية لمعارضة حكم الخوري، وفي إقامة مهرجان شعبي ضخم في شهر آب في دير القمر. وأمام تصاعد الحركة الشعبية، وضغط المعارضة، اضطر بشارة الخوري للتنازل عن منصب رئاسة الجمهورية، فيما عرف آنذاك بالثورة البيضاء، بعدما أصدر مرسوماً قضى بتعيين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للحكومة، فتم انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في ٢٣ أيلول سنة ١٩٥٢ بضغط بريطاني عربي، وتأمين انسحاب حميد فرنجية من معركة الرئاسة.





الرئيس شمعون وزوجته زلفا مع الملك حسين

ترافق عهد الرئيس شمعون مع تنامي سياسة المحاور في سياسات الدول الغربية، وسرعان ما اختلف مع حلفائه وأولهم كمال جنبلاط أحد أبرز الذين دعموا وصوله إلى كرسي الرئاسة، فأقصاهم الواحد تلو الآخر. وفي أواخر عهده اتهم بمحاولة تجديد فترة حكمه لولاية ثانية، وقامت المعارضة تناصبه العداء، خصوصاً بعد أن شهدت سياسته الخارجية انحيازاً نحو سياسة الأحلاف العسكرية الغربية، المتمثلة بتأييده لحلف بغداد، وانضمام لبنان إلى مشروع أيزنهاور سنة ١٩٥٧، إذ كان ثمة عداوة قديمة مستحكمة بين مصر والعراق من جهة، وعداوة قائمة بين السعودية والعراق من جهة ثانية، بسبب استمرار الأمير عبد الإله وملك العراق في المطالبة بالحجاز، استمراراً للخلافات العميقة بين الوهابيين حكام السعودية، والهاشميين حكام العراق والأردن، وكان من نتيجة ذلك أن أنفقت السعودية آنذاك في لبنان مبلغ عشرين مليون ليرة لمحاربة حلف بغداد.

عكست سياسة الأحلاف التي أيدها كميل شمعون، ظلها على العلاقات المصرية اللبنانية، خصوصاً بعد تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر لقناة السويس في تموز سنة ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي على مصر، في تشرين الثاني من العام نفسه، وعلى الرغم من تدخل شمعون لدى بريطانيا وبطلب من عبد الناصر لإنهاء القتال، وانعقاد مؤتمر قمة عربي في بيروت، أسفر عن مقررات أبرزها شجب العدوان على مصر ودعمها كلياً، إلاّ أن العلاقة بين عبد الناصر وشمعون، لم تكن سوية بسبب عدم قطع لبنان العلاقات الدبلوماسية مع المعتدين، نظراً للروابط التقليدية التي تربط لبنان بفرنسا وبريطانيا.



الرئيس شمعون مع بيار الجميل وكاظم الخليل وريمون إده

تصاعدت حدة المعارضة لعهد كميل شمعون، خصوصاً بعد الانتخابات الشهيرة سنة ١٩٥٧، واتهام الرئيس شمعون بتزوير نتائجها، عبر إسقاط صائب سلام وكمال جنبلاط وأحمد الأسعد وغيرهم بهدف تأمين أكثرية نيابية موالية له تمكنه من تجديد ولايته. لكن المعارضة تمكنت من زيادة قوتها بعيد الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا في الأول من شباط سنة ١٩٥٨. فأعلنت انتفاضة مسلحة استمرت عدّة أشهر، وقع خلالها العديد من القتلى والجرحى، وهوجم مطار بيروت من الجبال المطلة عليه، وأعقب ذلك مطالبة الرئيس شمعون، بتدخل قوات المارينز الأميركية، فنزلت في رأس بيروت في تموز سنة ١٩٥٨.

تشبث الرئيس شمعون بحكمه حتى نهاية المدة الدستورية رافضاً مطلب المعارضة بالاستقالة، وبعد اتصالات تمت بين الولايات المتحدة ومصر، تم التوافق على انتخاب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب في ٣١ تموز سنة ١٩٥٨، رئيساً للجمهورية، وتسلم سلطاته الدستورية في موعدها المحدد، من الرئيس شمعون في ٢٢ أيلول من السنة عينها.

لم يضع كميل شمعون حداً لحياته السياسية، بتسليمه مقاليد رئاسة الجمهورية إلى خلفه فؤاد شهاب، بل أسس سنة ١٩٥٨ حزب الوطنيين الأحرار، وترأس لائحة برلمانية كان لها تمثيلها في مجلس النواب، وفي الحكومات المتعاقبة.



الرئيس شمعون والملك السعودي سعود بن عبدالعزيز

وشكل مع بيار الجميل وريمون إده في انتخابات سنة ١٩٦٨ الحلف الثلاثي المناوئ للشهابية، الذي ساهم في وصول سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠.

وفي سنة ١٩٧٥، ترأس جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب بصفته رئيساً للسن، وفي سنة ١٩٧٧ ساهم مساهمة فعّالة في تأسيس الجبهة اللبنانية، ثم ما لبث أن انتخب رئيساً لها.

شارك في حرب السنتين، فأنشأ منظمة عسكرية خاصة بحزبه أسماها النمور، جرت تصفيتها على يد حليفه في القوات اللبنانية، بشير الجميل فيما عرف بأحداث الصفرا. حارب الفلسطينيين والجيش السوري بصفته قوات ردع عربية أدخلت إلى لبنان سنة ١٩٧٦.

كان كميل شمعون رجلاً عملياً وطموحاً، بارعاً وجريئاً، ارستقراطياً وشعبياً. وسيم الطلعة وجذاباً ونشيطاً، يملك اندفاع الشباب في تفكيره وتصرفاته وتطلعاته. يقول فيه الصحافي إلياس



في أول زيارة لدير القمر والمختارة بعد الأحداث عام ١٩٨٤: الرئيس شمعون ونجله داني، ووليد بك جنبلاط، والعميد أدونيس نعمه.

الديري: «عندما دخل المعترك السياسي كتب في مفكرته عبارة «افسحوا المجال للشباب». وهو كلما غيّر مفكرته نقل هذه العبارة إلى المفكرة الجديدة، وهو ساحر جماهيري مثل الزئبق، يحار خصومه من أين يمسكون به، وقال عنه كريم بقرادوني: «يُقال إنه بطريرك المسيحيين المدني، هذا البطريرك يعتبره بعضهم ملاكاً، والبعض الآخر شيطاناً. ولكن الكل يعترف بأنه أهم السياسيين على الساحة الإقليمية. يلقبه أصدقاؤه بالنمر العتيق، ويعتبره خصومه ثعلباً عتيقاً، والحقيقة أنه هذا وذاك معاً، له شجاعة النمر وحيلة الثعلب»...

عُرف شمعون قبل توليه رئاسة الجمهورية، بمواقفه المؤيدة للقضايا العربية، فأُطلق عليه لقب «فتى العروبة الأغر»، لكنه ما لبث بعد انتخابه رئيساً، أن انخرط في سياسة الأحلاف الغربية، معتمداً بشكل أساسي على بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية، وقد برز حازماً قوي الشخصية، متميزاً بالحنكة والدهاء السياسي والدبلوماسي. وكان عهده عهد ازدهار اقتصادي، مستفيداً من عائدات الثروة البترولية التي حققتها الدول النفطية العربية، وخصوصاً الكويت والسعودية والعراق، فعرف لبنان رخاءً اقتصادياً وبحبوحة، لم يشهدهما من قبل، فنفذ العديد من المشاريع أبرزها استرداد امتياز شركة الكهرباء، وإنشاء المدينة الرياضية وعرفت باسمه، وتوسيع المطار الدولي، وإنشاء ديوان المحاسبة، ووضع مشاريع الأوتوسترادات والليطاني والجامعة



النقيب جوزف نعمه مع الرئيس كميل شمعون والقاضي الشيخ سليم العازار

اللبنانية وكازينو لبنان، وإصدار قانون السرية المصرفية، وغير ذلك من المشاريع الاقتصادية والإنمائية.

في عهده وقع زلزال سنة ١٩٥٦، والحق أضراراً جسيمة في الأرواح والأبنية، فأنشأ لهذه الكارثة الاجتماعية، مصلحة دعيت «المصلحة الوطنية للتعمير» وتم استقدام هبات لها، فقدمت المصلحة مساعدات مالية وعينية للمتضررين. وفي تلك السنة، أطلق مهرجانات بعلبك الدولية بمساعدة زوجته زلفا.



مع زوجته زلفا تابت

تعرض شمعون لعدة محاولات اغتيال، كان أبرزها محاولة اغتياله عام ١٩٦٨، على يد أحد الأشخاص من آل عكاري الذي ما لبث أن أطلق سراحه، بعد إسقاط شمعون حقه الشخصي عن الجاني. ارتبط بصداقات عديدة وخصوصاً مع العاهل الأردني الملك حسين، وشاه إيران محمد رضا بهلوي، والعديد من رجال السياسة في الغرب والشرق.

يحمل عدداً كبيراً من الأوسمة أبرزها: وسام محمد علي - مصر، وسام العراق الملكي، وسام الصين الوطنية، الوشاح الأكبر الإيطالي، وسام ليبيا الملكي، وأوسمة من إيران والمغرب وبلجيكا والأكوادور وكوبا ومالطا وفولتا العليا وكولومبيا وليبيريا والدومينيك. كما منحته دكتوراه شرف، جامعتا بونس أيريس وطهران، وأكاديمية الفنون الجميلة في البرازيل، ومدرسة الحقوق في جامعة أثينا.

له العديد من المؤلفات أبرزها: مراحل الاستقلال، أزمة الشرق الأوسط، ومذكرات بالفرنسية، أزمة في لبنان، ومذكرات وذكريات صدر منها الجزء الأول، والثاني لا يزال مخطوطاً.

تأهل من السيدة زلفا تابت ولهما: دوري والشهيد داني.

توفي في ٧ آب سنة ١٩٨٧، ووري الثرى في مسقط رأسه دير القمر، في مأتم رسمي وشعبي حافل، فكان بنظرالبعض آخر العمالقة في لبنان.

أطلقت الدولة اسمه على المدينة الرياضية في بيروت، وعلى البولفار الممتد من فرن الشباك إلى الحدث، كما أطلقت بلدية بيروت اسمه على الجادة التي تحاذي المدينة الرياضية.

أُقيم له تمثال ضخم في ساحة دير القمر، وهي الساحة التي تحمل اسم نجله الشهيد داني.

شهاب، فؤاد عبد الله

(١٩٠٢ ـ ١٩٧٣)

يعود بنسبه إلى الأمير حيدر، أول حاكم شهابي على جبل لبنان، وإلى الأمير حسن، شقيق الأمير بشير الملقب بالكبير. وُلِد في بلدة غزير ـ كسروان في ١٩ آذار سنة ١٩٠٢. هاجر والده وانقطعت أخباره أسوة بلبنانيين كثيرين ذهبوا إلى المهجر، وانقطعت صلاتهم بوطنهم الأم. تلقى دروسه الأولية في مدرسة الآباء اليسوعيين في غزير، ثم انتقل إلى مدرسة الإخوة المريميين في جونية، بعد أن تعهده خالاه وديع وبديع حبيش، مع شقيقيه فريد وشكيب. ومع إغلاق المدارس أبوابها في بداية الحرب العالمية الأولى، تابع الأشقاء تعليمهم في صف كان يديره الخوري لويس الخازن، جمع أربعين تلميذاً قرب مرفأ جونية.

عام ١٩١٦ عمل مباشراً في محكمة جونية مدة سنتين، فكان ينادي بصوت عالٍ على المتقاضين والشهود، للمثول أمام القاضي، ولطالما تحرّق لاحقاً إلى كونه لم يحصل دروساً كما ينبغي، ولم تكن كافية بالنسبة إليه.

تطوع في الجيش الفرنسي سنة ١٩١٩ لمدة سنة واحدة، في وحدة الخيالة السورية في الشرق. وفي أواخر سنة ١٩٢١ دخل المدرسة الحربية، وكان مقرها في دمشق، وكانت تضم طلاباً سوريين ولبنانيين وفرنسيين، فكان من رفاقه اللبنانيين جميل لحود وفؤاد حبيش وسليمان نوفل وجان عزيز وغيرهم، ومن السوريين حسني

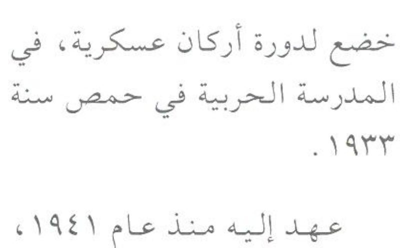


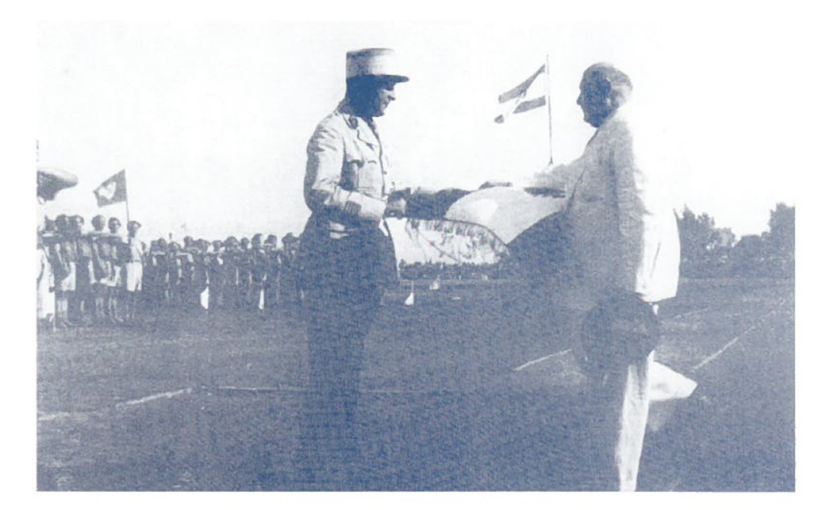
الزعيم وفوزي سلو، وقد أصبح هذان الأخيران لاحقاً رئيسي جمهورية في سوريا. تخرج ضابطاً في أيلول سنة ١٩٢٣، وحملت دورته اسم الجنرال هنري غورو، ثم راح يتدرج في الرتب العسكرية، فرقي في تموز سنة ١٩٢٧ إلى رتبة ملازم ثان، وفي كانون الأول سنة ١٩٢٩ أصبح نقيباً، وفي تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ تسلم قيادة مركز راشيا الوادي حتى شباط سنة ١٩٣٦. في كانون الأول سنة ١٩٣٧ رقي إلى رتبة مقدم، بعد انتقاله إلى الأركان العامة للحرب في جيوش الشرق، وعُيِّن قائداً للفوج الثاني للقناصة. وفي عام ١٩٣٨ عُيِّن معاوناً لقائد اللواء النصفي الثالث.

بعدما شارك في مهمات عسكرية، أثناء الثورة السورية في جبل الدروز ودرعا وحماه وجبل أكروم بين سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦، خضع في فرنسا لدورات عسكرية في سان ميكسان وشالون عام ١٩٢٩، وفي فرساي السنة التالية، وتخرج من مدرسة الحرب العليا في باريس، كما

خضع لدورة أركان عسكرية، في المدرسة الحربية في حمص سنة ١٩٣٣.

عهد إليه منذ عام ١٩٤١، تجميع العسكريين اللبنانيين الذين قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي بإمرة حكومة فيشي المتعاونة مع ألمانيا النازية، فأعاد بناء الفوج اللبناني الذي اعتبر النواة الفعلية للجيش الوطني اللبناني، وفي تموز سنة ١٩٤١، كان في طليعة الضباط اللبنانيين الذين وقّعوا على وثيقة، تعهدوا فيها عدم الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، وعلى ألا تكون لهم أي علاقة إلا مع حكومته الوطنية، وكل من يسلك غير هذه الطريق يعتبر خائناً ويشهّر به.





قائد الجيش فؤاد شهاب يسلم الشيخ بشارة الخوري علم أول فوج من الجيش ينتقل إلى السلطة اللبنانية وكان الفوج بقيادة جميل لحود

رقاه قائد قوات فرنسا الحرة في الشرق الجنرال كاترو، إلى رتبة عقيد في كانون الثاني سنة ١٩٤٤، ثم رقي إلى رتبة زعيم. وعملاً بانتقال المصالح المشتركة من السلطة المنتدبة إلى السلطة الوطنية، أقيم في حزيران سنة ١٩٤٤، احتفال رسمي في الملعب البلدي في بيروت، بحضور رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح، والوزراء، والجنرال بول بينه، الذي سلّم إلى الزعيم فؤاد شهاب، علماً لبنانياً وعلم فوج القناصة، فسلمه بدوره إلى رئيس الجمهورية.

كانت الحكومة اللبنانية، قد استبقت تسلم الجيش اللبناني، من سلطة الانتداب، بأن عيّنت فؤاد شهاب في تموز سنة ١٩٤٦ قائداً لنواة الجيش اللبناني، ثم عمدت إلى ترقيته إلى رتبة زعيم عام، بعد استحداث هذه الرتبة في نهاية عام ١٩٤٦، على أن تعطى للزعماء الذين يتولون وظيفة رئيس هيئة أركان الدفاع العامة، أو قيادة الجيش، ولاحقاً ألغيت رتبتا زعيم وزعيم عام، واستحدثت رتبة لواء، فحمل فؤاد شهاب هذه الرتبة وهي المرادفة لرتبة جنرال، وهو اللقب الذي كان يؤثره على لقب «فخامة الرئيس».

سافر في مهمات عسكرية ودراسية عدة، شملت تركيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ومصر وسوريا وفلسطين والأردن بين أعوام ١٩٣٧ و١٩٤٨. واختار معظم الأحيان الانتقال بحراً أو براً، مسكوناً بهاجس الخوف من الطائرة.

طوال اثني عشر عاماً، قاد فؤاد شهاب فِرَق الجيش اللبناني ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، فأعاد بناء أسلحتها التي كانت منذ أيام الانتداب الفرنسي، وعمل على تنظيمها وتطويرها وتعزيز عديدها وعتادها، واستحدث تلك التي كان يفتقر إليها الجيش، لتمكينه من حماية النظام والدولة. فأنشأ

عدة أفواج للمشاة والمدرعات، وأسس سلاحي الطيران والبحرية، وبنى سلاح الهندسة والعديد من الثكن العسكرية في المحافظات اللبنانية، كي يكون انتشار الجيش شاملاً لبنان كله، كذلك أولى المدرسة الحربية اهتمامه، فأرسل الضباط المتخرجين في دورات دراسية، لتحصيل المزيد من العلوم العسكرية، وتقنيات القتال وتجارب الجيوش.

شارك الجيش اللبناني في العمليات العسكرية التي جرت بين الجيوش العربية، والجيش الإسرائيلي سنة ١٩٤٨، فهاجم في ٦ حزيران مواقع الجيش الإسرائيلي، في بلدة المالكية الفلسطينية القريبة من الحدود الدولية مع لبنان، وأحكم سيطرته عليها بعدما أرغم الجنود الإسرائيليين، على الانكفاء رافعاً فيها العلم اللبناني، وكان يومذاك كل من وزير الدفاع الوطني الأمير مجيد إرسلان، وقائد الجيش فؤاد شهاب، يشهدان المواجهة العسكرية من تلة عيترون المشرفة على بلدة المالكية.

نأى فؤاد شهاب بالمؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، وقاده تشدده في منع انخراط حزبيين في الجيش، إلى تحظير انتساب عسكريين إلى أحزاب، وساوى في خشيته بين الطائفية والسياسة والانتماء العقائدي، واعتبر تسللها إلى عقول الجنود ومشاعرهم، مبرراً لتهديد وحدة الجيش وتماسكه والولاء له. لذلك وضع قواعد ثلاثاً للانضواء في الجيش، أولها تشجيع الضباط على إدخال أبنائهم إلى المدرسة الحربية، وثانيها حض أبناء الأسر العريقة على الانتساب إليه، وثالثها اختيار المتفوقين والأكفاء من الطوائف والمذاهب، من مختلف المناطق اللبنانية.

بدءاً من كانون الثاني سنة ١٩٥٢، تصاعدت حدة الاحتجاج على عهد الرئيس بشارة الخوري، وكانت البداية إضراباً للمحامين استمر ثلاثة أشهر، وحركات تذمر شعبية ذات بُعد معيشي، تطورت إلى عصيان رافض لتسديد فواتير الكهرباء، واعتصامات لسائقي سيارات الأجرة، وموظفي السكك الحديد والبرق والبريد والهاتف. وإضراباً لنقابة الصحافة. وبلغ الاحتجاج ذروته، في المهرجان الشعبي الذي نظمته الجبهة الاشتراكية في دير القمر، بزعامة كمال جنبلاط وكميل شمعون وبيار إده وغسان تويني وأنور الخطيب وعلي بزي، تحت شعار إسقاط عهد بشارة الخوري، ثم انضم إليهم حميد فرنجية وعبد الله اليافي وسامي الصلح ورشيد كرامي وعادل عسيران.

اتخذ قائد الجيش موقفاً محايداً من الصراع بين العهد وخصومه، ونسب إليه قوله «لسنا معنيين بما يحصل. ليتدبروا أمرهم. واجبنا حماية الشرعية، والمحافظة على الاستقلال، وصون الوحدة الوطنية، والانضباط المسلكي داخل الجيش». واستنتج بشارة الخوري أنه فقد السند الذي يمكنه من الاستمرار في منصبه، والقدرة على الحكم، فقرر التنازل.

في ١٨ أيلول سنة ١٩٥٢، وقع بشارة الخوري المرسوم رقم ٩٤٤٣ الذي قضى بتأليف حكومة انتقالية ثلاثية، برئاسة قائد الجيش، وعضوية الوزيرين ناظم عكاري وباسيل طراد، تعمل على انتخاب خلف له في أسرع وقت. فكان شهاب أول عسكري ماروني يترأس حكومة

انتقالية مكلفة دستورياً من قبل رئيس الجمهورية.

فور صدور المرسوم أعلن اللواء فؤاد شهاب، خلو سدة الرئاسة، وتسلمه كرئيس للحكومة صلاحيات رئيس الدولة، وتوجه إلى الرأي العام اللبناني بالبيان الآتي: «إن فخامة رئيس الجمهورية قدّم استقالته إلى رئيس مجلس النواب، وتسلمت الأحكام بالصورة الدستورية كرئيس للوزارة. ويقوم مجلس الوزراء المؤلف مني، ومن السيدين ناظم عكاري وباسيل طراد، بمهمات رئيس الجمهورية، إلى أن يتسنى لمجلس النواب، الذي يمثل السلطة الاشتراعية في البلاد، انتخاب رئيس للجمهورية».

مكث قائد الجيش، رئيس الحكومة الثلاثية، في منصب الرئاسة ستة أيام، جرت خلالها محاولات عديدة لانتخابه رئيساً للجمهورية، يزكيه بشارة الخوري نفسه، الرئيس المستقيل وصاحب الأكثرية النيابية المطلقة، وكمال جنبلاط الذي صرّح أنه «لن يكون في وسعي تحمل كميل شمعون رئيساً للجمهورية لأسباب محلية». لكن شهاب رفض متذرعاً بأنه لا يريد استغلال الأحداث، للوصول إلى هذا المنصب، في وقت حرص فيه على أن يلتزم الجيش الحياد.

أُنتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في ٢٣ أيلول سنة ١٩٥٢، بحضور فؤاد شهاب ببزته العسكرية، على رأس الحكومة الانتقالية، في مقاعدها في مجلس النواب. وفي ٣٠ أيلول من



قائد الجيش فؤاد شهاب مع الرئيس كميل شمعون ويبدو الرئيس عادل عسيران

الشهر عينه، تقدم فؤاد شهاب من الرئيس الجديد للجمهورية باستقالة حكومته، مقدمة لتشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس كميل شمعون.

بعدما شغل رئاسة حكومة انتقالية، أوشكت أن تجعل منه رئيساً للجمهورية، عاد فؤاد شهاب إلى قيادة الجيش. وعلى امتداد ولاية كميل شمعون ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، لزم موقعه في القيادة. وقد افتقرت علاقتهما إلى ود وتفاهم، فسادها تردد وشكوك وغموض، وفقدان متبادل للثقة، فاكتفى بمراقبة تدهور علاقة رئيس الجمهورية، برفاقه في الجبهة الاشتراكية الوطنية، التي انفرط عقدها بعد أشهر قليلة من انتخابه.

انصرف فؤاد شهاب، طوال عهد شمعون، إلى تدريب الجيش وتسليحه وتعزيز انتشاره في كل المناطق اللبنانية، موالياً الشرعية الدستورية التي كان يمثلها رئيس الجمهورية. وكانت أهم مسألة اختلف فيها مع شمعون، هي قضية العفو عن الدنادشة.

لم تكن علاقة عشائر الدنادشة في شمال

البقاع مع السلطة، علاقة ودية وآمنة. وكانت قد جرت في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ معارك طاحنة بين الفريقين استعمل خلالها الجيش اللبناني سلاح الطيران والمدفعية، وكان شهاب قد توصل في أواخر عهد بشارة الخوري، إلى اتفاق مع العشائر، ضمن فيه إرساء علاقة مسالمة مع الجيش والسلطة، وقيام الدولة بتنمية مناطقهم وتأمين حاجاتهم الاجتماعية في المياه والكهرباء والتعليم والاستشفاء، مقابل «كلمة شرف» أعطاها قائد الجيش، تقضي بإصدار عفو خاص عن المطلوبين من أبناء العشائر.

وعلى الرغم من موافقة كميل شمعون على الوعد الذي قطعه قائد الجيش للعشائر، إلاّ أنه ظل يماطل في تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي دفع فؤاد شهاب سنة ١٩٥٥ إلى تقديم استقالته من منصبه تفادياً لاستمرار إحراجه أمام الدنادشة، واعتكف في منزله في عاليه.

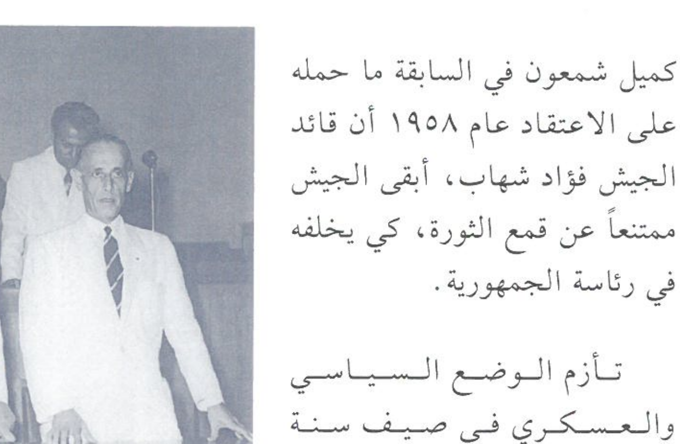
قابل كميل شمعون استقالة شهاب بمرونة فائقة، فأصدر في آب مرسوماً قضى بالعفو عن ٦٩ مطلوباً للعدالة، فكان ذلك فاتحة علاقة جديدة بين قائد الجيش والدنادشة، ما لبثت أن اتخذت بعداً وطنياً، ساهم في اندماج العشائر في المجتمع السياسي اللبناني.

عيّنه الرئيس كميل شمعون وزيراً للدفاع الوطني، في تشرين الثاني سنة ١٩٥٦، في حكومة الرئيس سامي الصلح، لكنه استقال في آذار سنة ١٩٥٧، مفسحاً المجال للسياسيين، في تعديل قانون الانتخاب، الأمر الذي لا يعني العسكريين.

شهد عهد كميل شمعون أحداثاً دولية مهمة، أبرزها العدوان الثلاثي ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ إسرائيل ـ على مصر سنة ١٩٥٦، ومحاولة شمعون ربط لبنان بحلف قوامه تركيا وإيران وبريطانيا، لمواجهة المد الشيوعي، وتطويق مصر وسوريا، وقد تقاطع ذلك مع ميل واضح لرئيس الجمهورية، في تجديد ولايته، من خلال الانتخابات النيابية العامة التي جرت سنة ١٩٥٧، وحملت أكثرية موالية للعهد، الأمر الذي أثار المعارضة ودفعها للمطالبة باستقالة شمعون، ثم صعّدت مطالبتها تلك، بثورة شعبية أشعلت فتيلها في الثامن من أيار سنة ١٩٥٨، وعمت مختلف مناطق لبنان.

عجزت قوى الأمن الداخلي عن فرض الأمن والاستقرار، بعد أن عمت الثورة لتشمل الشمال والبقاع والجنوب، وقسماً كبيراً من بيروت والجبل، وتوجهت الأنظار نحو الجيش وقائده، مطالبة بقمع الثورة وإعادة الأمن والهدوء إلى البلاد، لكنه لم يتردد في اتخاذ موقف محايد، مفضلاً عدم زج الجيش في صدام عسكري مع الثوار، متمسكاً بفكرة إثبات الوجود والهيبة والقدرات، والحؤول دون انهيار الدولة والشرعية التي تجسدها، والمحافظة على بقاء المؤسسة العسكرية موحدة.

رفض فؤاد شهاب طلب الرئيس شمعون احتلال البسطة والمصيطبة، المعقل البيروتي للمعارضين والمسلمين، وقمع محاولة الثوار الاستيلاء على مطار بيروت، بغية فرض أمر واقع جديد، يرغم شمعون على الاستقالة. وكما عزا بشارة الخوري دوافع تنحيه عن الحكم عام ١٩٥٢ إلى عدم وقوف قائد الجيش إلى جانبه، وقمع العصيان المدني، والإضراب العام، وجد



الرئيس فؤاد شهاب بين عضوي حكومته باسيل طراد وناظم عكاري

كميل شمعون في السابقة ما حمله على الاعتقاد عام ١٩٥٨ أن قائد الجيش فؤاد شهاب، أبقى الجيش ممتنعاً عن قمع الثورة، كي يخلفه في رئاسة الجمهورية.

تأزم الوضع السياسي والعسكري في صيف سنة ١٩٥٨، ففي ١٤ تموز من العام نفسه، أطاح انقلاب عسكري قاده الزعيم عبد الكريم قاسم، بالنظام الملكي الموالي للغرب في العراق، وازداد الضغط العسكري على نظام كميل شمعون، ونزلت قوات بريطانية في الأردن لحماية الملكية فيها، كما رست قطع من الأسطول الأميركي السادس على الشواطئ اللبنانية، ونزلت منه قوات المارينز في مطار بيروت والمرفأ، وفي مناطق ضبية والجمهور وبرمانا وأماكن أخرى، بناء على طلب رئيس الجمهورية كميل شمعون وحكومته، ودون علم قائد الجيش فؤاد شهاب.

طوال فترة الثورة، كان فؤاد شهاب، محط أنظار سفراء أميركا وفرنسا وبريطانيا كخليفة محتملة لكميل شمعون، وكانت أميركا المتورطة في أحداث لبنان، تعمل على خطين متوازيين أحدهما منع سقوط النظام اللبناني في الفلك الناصري، لكن دونما تأييد بقاء كميل شمعون في منصبه لولاية جديدة، والآخر تفهم مبررات المعارضين لإخراج لبنان من محنته. وجاءت نتيجة الاتصالات بين روبرت مورفي والمسؤولين المصريين في صيف سنة ١٩٥٨، لتؤكد على الدور المحايد لقائد الجيش في النزاع الدموي، وموازنته بين الدفاع عن شرعية كميل شمعون، ومنع سقوط مؤسسات الدولة اللبنانية في أيدي الثوار، وبين تجنبه قمع هؤلاء، كونهم يمثلون فريقاً سياسياً وطائفياً كبيراً في البلاد، وهذا ما عزز التفاهم بين الأمريكيين وعبد الناصر، حول شخصية قائد الجيش فؤاد شهاب.

واجه فؤاد شهاب، ترشيحه من قبل الأمريكيين والمصريين، برفض قاطع مفضلاً البقاء في منصب قيادة الجيش. وبقدر ما ناوأ كميل شمعون انتخاب شهاب رئيساً للجمهورية، بقدر ما ضاعف روبرت مورفي من ضغوطه على شمعون، بغية ضم الغالبية النيابية الموالية له، إلى خطة انتخاب قائد الجيش.

اجتمع مجلس النواب في ٣١ تموز سنة ١٩٥٨، وانتخب فؤاد شهاب، في الدورة الثانية رئيساً للجمهورية، بأكثرية ٤٨ صوتاً، وأصبح الرئيس الثالث للبنان المستقل، وفي ٢٣ أيلول أقسم اليمين الدستورية. وقد قوبل انتخابه بإطلاق نار، وأهازيج ولافتات تأييد واحتفالات في الأحياء والشوارع الإسلامية، قابلها في



الرئيس فؤاد شهاب مع حكومة حسين العويني

الأحياء المسيحية وخصوصاً في كسروان بقرع أجراس الكنائس، حزناً على طي ولاية كميل شمعون.

ما إن تسلم فؤاد شهاب منصب الرئاسة، حتى أحاط نفسه بفريق عمل من العسكريين والسياسيين، كان في طليعتهم إلياس سركيس وفؤاد بطرس وأحمد الحاج وانطون سعد وجميل لحود وتوفيق سالم ويوسف شميط وعادل شهاب وغابي لحود وسامي الخطيب وغيرهم، وجعل من بعضهم مستشارين له، وتولى تقي الدين الصلح ومنح الصلح كتابة خطاباته، ثم حلّ محلهما لاحقاً إلياس سركيس وأحمد الحاج.

لم يستسغ الشارع المسيحي انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، خصوصاً بعد صدور تصريحات من زعماء معارضي كميل شمعون، وفي طليعتهم رشيد كرامي، الذي صرّح أن الحكومة التي كلفه بتشكيلها فؤاد شهاب، جاءت لتقطف ثمار الثورة، الأمر الذي أشعل فتيل ثورة مضادة، انفجر معها الشارع المسيحي، فأقيمت الحواجز والمتاريس والخنادق في أحياء الأشرفية والجميزة وبعض قُرى المتن وكسروان، قابلها ما يماثلها في البسطة والمصيطبة والمزرعة وغير أماكن، واندلعت اشتباكات مسلحة بين الفريقين أدت إلى سقوط حكومة الثمانية التي ألفها رشيد كرامي، وتأليف حكومة رباعية برئاسته، وعضوية كل من بيار الجميل وريمون إده وحسين العويني، متجاوزة التمثيل الشيعي والدرزي والكاثوليكي والأرثوذكسي. وقد اتخذت هذه الحكومة شعاراً «حكومة الإنقاذ الوطني»، فتمكنت من إعادة الأمن والهدوء إلى البلاد خلال أيام قليلة، وعملت على انسحاب القوات الأميركية من الأراضي اللبنانية، واستطاعت الحصول على



الرئيس فؤاد شهاب والموفد الأميركي مورفي

صلاحيات استثنائية من مجلس النواب لمدة ستة أشهر، فأصدرت مراسيم اشتراعية في حقول الاقتصاد والمال والتنظيم الإداري.



الرؤساء فؤاد شهاب وصبري حماده ورشيد كرامي في احتفال عيد الاستقلال

فتح فؤاد شهاب صفحة جديدة في علاقات لبنان الخارجية، وخصوصاً مع مصر وسوريا بزعامة جمال عبد الناصر، فطمأن الرئيس المصري إلى سياسة لبنان الخارجية من خلال التنسيق معه، وعدم الانخراط في محاور عربية وإقليمية تشكّل تهديداً لنظامه، وعقد معه «اجتماع الخيمة» على الحدود اللبنانية السورية المشتركة في ٢٥ آذار سنة ١٩٥٩، مكرساً بذلك المصالحة الداخلية بين اللبنانيين، واعتماد سياسة دبلوماسية بعيدة عن الأحلاف والمحاور الإقليمية. كما وطد فؤاد شهاب علاقته مع الولايات المتحدة وفرنسا والفاتيكان، آخذاً بالروابط الثقافية والاقتصادية العميقة. وعلى امتداد ولايته الرئاسية لم يغادر لبنان مرة، ولا لبى دعوة لزيارة رسمية من نظرائه، ولم يجتمع إلا نادراً برئيس أو مسؤول يكون قد زار بيروت.

أولى فؤاد شهاب عنايته إصلاح الإدارة وبناء المؤسسات، وتلبية الحاجات الاجتماعية والإنمائية، فأصدر المراسيم الاشتراعية في حزيران سنة ١٩٥٩، وأبرز ما تضمنته إنشاء مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، وإعادة تنظيم ديوان المحاسبة، وفرض المباراة شرطاً للتعيين، وأصدر عدة قوانين مالية أبرزها قانون النقد والتسليف، وأنشأ المصرف المركزي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، والمشروع الأخضر، وغير ذلك من مؤسسات الرقابة والتفتيش، بهدف جعل الدولة دولة المؤسسات والقانون، مقيداً حرية السياسيين وكبار الموظفين في مجال التوظيف، ثم عزز الإدارة بوجوه شابة مميزة مثقفة وصاحبة خبرة تأكيداً منه لجدية الإصلاح الإداري المنشود.

وبهدف اكتشاف الخلل في البنيتين الاجتماعية والاقتصادية، استعان شهاب بالأب لوي جوزف لوبريه رئيس بعثة إيرفد، وطلب منه مسح الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية للبنان، ووضع دراسات واقتراحات حلول، وبعد جهد وعمل استمر طويلاً، ومسح تناول جميع المناطق اللبنانية، كشفت تقاريرها الأولية هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية، والفوارق بين السكان والمناطق اللبنانية، وخصوصاً بين محافظتي بيروت وجبل لبنان، وسائر المحافظات، كما كشفت أيضاً افتقار الأطراف والبلدات النائية في الشمال والجنوب والبقاع، فكانت عبارته الشهيرة: «الآن تيقنت من



الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر

السبب الذي دفع الدنادشة إلى حمل السلاح».

شكّل تقرير بعثة إيرفد الذي نشرته لاحقاً وزارة التصميم العام سنة ١٩٦٣ في ثلاثة مجلدات، أساس الخطة الخمسية التي وضعتها حكومة رشيد كرامي، وشملت مشاريع متوسطة وطويلة الأمد، أطلقت ورش إنماء المناطق اللبنانية وتناولت تأهيل طُرق، وشق أخرى، وإنارة القُرى المظلمة، وإيصال مياه الشفة ومجارير الصرف الصحي، ومد شبكات الهاتف، وافتتاح مستشفيات ومستوصفات ومدارس رسمية، في البلدات والقرى النائية.

بعد الاصلاح الإداري، وفي خطوة على طريق الإصلاح السياسي، عمد فؤاد شهاب إلى وضع صيغة قانون جديد للانتخاب، يعتمد القضاء كدائرة انتخابية وسطى، تقع بين الدائرة المحافظة والدائرة الفردية، كما قضى القانون برفع عدد النواب من ٦٦ نائباً إلى ٩٩، مع الإبقاء على النسبة عينها بين النواب المسيحيين والمسلمين.

بعد صدور قانون الانتخاب في نيسان سنة ١٩٦٠، عمد فؤاد شهاب إلى حلّ المجلس النيابي، ودعا إلى انتخابات عامة في أواخر ربيع سنة ١٩٦٠، كانت نتيجتها وصول أكثرية الزعماء التقليديين إلى الندوة النيابية، وفوز مرشحين شهابيين، كذلك في الانتخابات العامة سنة ١٩٦٤، تمكن عدد أكبر من النواب المحسوبين على العهد الشهابي من الفوز، وذلك بمساعدة الاستخبارات العسكرية (المعروفة بالمكتب الثاني) برئاسة العقيد انطون سعد، التي أصبحت صاحبة النفوذ الأقوى في البلاد.

قدم استقالته إلى رئيس مجلس النواب في ٢٠ تموز سنة ١٩٦٠، لكنه ما لبث أن تراجع عنها بعد تظاهرات شعبية، وضغط نيابي، مورس عليه من مختلف الكتل السياسية، وكان الدافع الضمني الذي قاده إلى الاستقالة تدخل الجيش في الشؤون السياسية، وتنامي دور الاستخبارات العسكرية، والعراقيل التي كان يضعها رجال السياسة أمام الإصلاح، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «ليس عندنا في لبنان سياسيون، بل تجار سياسة».

في عهده قام الحزب السوري القومي الاجتماعي بمحاولة انقلابية منتصف ليل ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٦١. لكن المحاولة أخفقت، ولم يتمكن الانقلابيون من اعتقال رئيس الجمهورية، ولا احتلال وزارة الدفاع، وألقي القبض على الضباط الإنقلابيين وسائر

المشاركين في المحاولة، وأودعوا السجن، وحُكموا، وتعرض الكثيرون منهم لشتى أنواع التعذيب، ورغم إصدار محكمة التمييز العسكرية أحكاماً بالإعدام، لكن رئيس الجمهورية لم يوقعها، واستبدل بها الأشغال الشاقة المؤبدة.

شكلت محاولة الحزب القومي، إيذاناً علنياً للمخابرات العسكرية بدخول الحياة السياسية من الباب العريض، فأحكمت قبضتها على الوضع الداخلي، وأخضعته لمراقبة شديدة خشية محاولة مشابهة، وراحت تتدخل في كل المسائل العسكرية والسياسية والإدارية بما فيها الانتخابات النيابية، وهذا ما وسّع مروحة المعارضة ضد العهد الشهابي، وطال قوى سياسية كانت مؤيدة وداعمة للرئيس شهاب.

ما إن شارف عهد فؤاد شهاب على نهايته، حتى تحرك مؤيدوه في محاولة منهم لتجديد الولاية، لكنهم جوبهوا برفضه الصارم في قبول ذلك، مؤكداً لهم: «أكاد لا أصدق متى تنتهي السنوات الست حتى أسلم المسؤوليات والكتاب (الدستور) وأعود إلى بيتي». وبعيد الانتخابات العامة التي جرت في ربيع سنة ١٩٦٤، تزايد الضغط النيابي والشعبي على شهاب للقبول بالتجديد، ووقع ٧٩ نائباً على عريضة، وعارضها ١٤ نائباً، تمنت على فؤاد شهاب الموافقة على تجديد ولايته، لكنه ظل مصراً على الرفض، «بحجة أن فئة مسيحية ويقصد بها البطريرك



يحيط به رئيس المجلس صبري حماده ورئيس الحكومة صائب سلام وقائد الجيش اللواء عادل شهاب في احتفال رسمي

وكميل شمعون وريمون إده لا تريد بقاءه في الحكم». ثم رد اقتراح تعديل المادة ٤٩ من الدستور في جلسة عقدها مجلس الوزراء في ٣ حزيران سنة ١٩٦٤، بعدما أجبر جميع الوزراء على مجاراته، في موقفه الرافض للتجديد.

إزاء رفض الرئيس شهاب تجديد ولايته، انصرف مؤيدوه إلى إيجاد شخصية بديلة تواصل مسيرته، وتحافظ على مكتسبات عهده، فطرحت عدة أسماء كان أبرزها عبد العزيز شهاب وشارل حلو وفؤاد عمون، وكان اسم عبد العزيز مرشح الشعبة الثانية في طليعة الأسماء، ولأسباب عائلية وتاريخية استبعد عمون وشهاب، وبقي اسم شارل حلو وحده، فانتخب في ١٨ آب سنة ١٩٦٤ رئيساً للجمهورية بغالبية ٩٢ صوتاً، مقابل خمسة أصوات لبيار الجميل، وورقتين بيضاوين.

شكل فؤاد شهاب في عهده سبع حكومات، تولى ثلاثاً منها رشيد كرامي، واثنتين صائب سلام، وواحدة لكل من أحمد الداعوق وحسين

العويني. وأمضى رشيد كرامي نحو أربع سنوات رئيساً للحكومات، التي شكلت أثناء عهد الرئيس شهاب.

لزم فؤاد شهاب بعد انتهاء عهده، عزلة طويلة في منزله الصغير والبسيط في جونيه، وامتنع عن المشاركة في الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية العامة. أمضى تلك الفترة في إشغال جزء كبير من الوقت في القراءة، ومتابعة الأحداث السياسية من خلال لقاءاته أركان النهج الشهابي، إذ وجد في استمرار رجال الحقبة الشهابية، ضماناً ضرورياً للمضي في خطته الإصلاحية، وقد راهن على خليفته شارل حلو في تحقيق ذلك، لكن حلو ما لبث أن خرج تدريجياً على الشهابية، مقللاً حماسته في متابعة تنفيذ برنامجها الإصلاحي، وبعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧، أخذت الناصرية بالانهيار، والشهابية بالتضعضع. ومع انتهاء ولاية الرئيس حلو، حاول النواب الشهابيون ترشيح فؤاد شهاب للرئاسة، فأجتمعوا في أوتيل كارلتون في ٣ آب سنة ١٩٧٠ وعبروا عن حماستهم لعودته إلى رئاسة الجمهورية. وأمام الضغوطات العديدة



مع زوجته السيدة روز رينه بواتيو

التي تعرض لها أصدر في الخامس من آب، بياناً حاسماً أعلن فيه عزوفه عن الترشيح لرئاسة الجمهورية، مشعراً النواب الشهابيين انتخاب حاكم مصرف لبنان إلياس سركيس، حاضاً رجال الشعبة الثانية، وضع خطة لدعم ترشيحه، وإيصاله إلى منصب رئاسة الجمهورية.

يحمل فؤاد شهاب عدداً كبيراً من الأوسمة، منها وسام الأرز الأكبر، ووسام جوقة الشرف من رتبة كومندور، وأوسمة مدنية وعسكرية من سوريا ومصر وفرنسا واليونان والبرازيل.

قبل خمسة أيام من وفاته، أحرق كل أوراقه الخاصة، ووثائقه والمذكرات، لئلا يُقال يوماً أنه كتب كي يبرر مرحلة عهده والدفاع عنها، وتوجه بالتمني: «لا أريد أن يكتب عني أحد، ولا أن يدافع عن عهدي أحد، ولا أن يؤتى على ذكر عهدي».

تأهل من الفرنسية السيدة روز رينه بواتيو.

توفي يوم الأربعاء في ٢٥ نيسان سنة ١٩٧٣ إثر نوبة قلبية، وأوصى بدفنه في مراسيم عادية، مرتدياً بزته العسكرية. فوق جسده أنحنى رجلان كانا الأقرب إليه، رشيد كرامي قبّل جبينه، وإلياس سركيس يده. وشيّع في ٢٦ منه في مأتم رسمي وشعبي حافل.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسية في منطقة الصيفي بين شارع بشارة الخوري وساحة جبران خليل جبران.

حلو، شارل إسكندر

(١٩١٢ ـ ٢٠٠٢)

من بلدة بعبدا، ومواليد بيروت في ٢٥ أيلول سنة ١٩١٢، وليس ١٩١٣ كما هو في الهوية. توفي والده وهو دون الخامسة من عمره، فتعهدته والدته ماري خليل نحاس، ابنة أحد وجهاء دمشق، مع أخوات ثلاث وأخ واحد. تلقى دروسه الابتدائية والثانوية، في جامعة القديس يوسف في بيروت، وتخرج منها سنة ١٩٣٠، حاملاً جائزة الشرف في البحث الأدبي والفلسفي. وفي الجامعة عينها أكمل دراسته الجامعية، فدرس الحقوق، ونال الإجازة فيها سنة ١٩٣٣، وتدرج في مكتب جورج بشارة، وشارك في تأسيس الكتائب اللبنانية، وكانت يومها منظمة إجتماعية ورياضية.

شغف بالصحافة وكان لا يزال طالباً، فراح يكتب في جريدة «برق الشمال» L'Eclair du Nord الصادرة في حلب، وجريدة L'Information الصادرة في بيروت، وما لبث أن أصبح رئيس تحرير لهاتين الجريدتين الناطقتين باللسان الفرنسي، وقد لمع اسمه بعد المقالات العنيفة المعارضة التي كان ينشرها. في سنة ١٩٣٤ طلب منه شارل عمون، أن يعاونه في إصدار جريدة Le Jour، التي أصدرتها الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، ثم ما لبث أن أصبح رئيس تحريرها، يعاونه كل من حميد فرنجية وشارل عمون وميشال شيحا، وكان



الهدف من إصدار تلك الجريدة، هو الدفاع عن «الحزب»، ولم يكن قد عرف بعد بهذه التسمية، وقد ظل شارل حلو رئيساً للتحرير حتى سنة ١٩٤٦.

من خلال عمله الصحفي، عبر شارل حلو إلى السياسة، ليواكب عن كثب مسار الأحداث السياسية، يخطها بقلمه ويعلق عليها، مستمداً عزيمته من سعة إطلاعه، ومخزون ثقافته، وعندما انتخب إميل إده رئيساً للجمهورية، في كانون الثاني سنة ١٩٣٦، تبلورت معارضة عنيفة ضده، فوسع حلو نشاطه في جريدة اللوجور، متخذاً منها منبراً لمعارضة رئيس الجمهورية، والانتداب الفرنسي.

اختاره الرئيس بشارة الخوري سنة ١٩٤٦، ليشغل منصب وزير مفوض لدى حاضرة الفاتيكان، فعمل على توطيد الروابط بين لبنان ومختلف بلدان العالم، وكان للسفير البابوي في لبنان، الأولوية في السلك الدبلوماسي. ورافق



الرئيسان شارل حلو وحسين العويني

مهمته في الفاتيكان، تصاعد حدة الأزمة الفلسطينية، فكلف إنشاء «مكتب الإعلام العربي»، وتولى مسؤوليته في باريس للدفاع عن قضية فلسطين، وكانت إسرائيل تسعى لدى الفاتيكان للاعتراف بها، فكان لها بالمرصاد، وحال دون ذلك الاعتراف، ونجح كلياً بما كان له من صداقات وطيدة بالشخصيات والدوائر الفاتيكانية. كما أسهم إلى حد كبير في إصدار الجامعة العربية توصيتها القاضية بتعميم تمثيلها لدى الفاتيكان.

بعد سنتين ونصف من العمل الدبلوماسي لدى الفاتيكان، استدعاه الرئيس بشارة الخوري ليعيّنه وزيراً للعدلية، والأنباء، في تشرين الأول سنة ١٩٤٩، في حكومة رياض الصلح، لكنه استقال منها بعد أقل من ثلاثة أشهر، بسبب إطلاق الرصاص الذي رافق استقبال رئيس الحكومة رياض الصلح، بعد عودته من القاهرة، وعدم تسليم مطلقي الرصاص إلى السلطات القضائية. وحتى لا تكون الدولة هي نفسها التي تتحدى القانون، أصرّ شارل حلو على موقفه، وقد تقاطعت هذه القضية، مع قضية توقيف الصحافي جورج نقاش، وحتى لا تتساوى المعادلة بين حملة المسدسات، الذين يسرحون ويمرحون في السرايات، وحملة الأقلام، حيث يسجن أحد أركانهم، قدم استقالته من الحكومة، مسارعاً إلى مشاركة عائلة الرئيس إميل إده، وكتلته السياسية بفقدان عميدها، في الوقت الذي كان قد منع فيه بشارة الخوري رئيس الجمهورية آنذاك، جميع الرسميين من المشاركة في تشييع إميل إده.

بعد استقالته من الحكومة، اندفع شارل حلو في المجال السياسي، فترشح لانتخابات سنة ١٩٥١، وانتخب نائباً عن بيروت، وشارك في أعمال اللجان النيابية فكان عضواً في لجنة الإدارة والعدلية، ولجنة الشؤون الخارجية.

عُيّن وزيراً للخارجية والمغتربين، في حزيران سنة ١٩٥١، في حكومة الرئيس عبد اللّه اليافي. وعقيب اغتيال الملك الأردني عبد اللّه في ٢٠ تموز سنة ١٩٥١، ترأس وفداً لتقديم التعازي، ثم عاد ليترأس وفداً آخر، لتقديم التهنئة للملك طلال باعتلائه العرش الأردني.

توثقت علاقة شارل حلو، بالرئيس بشارة الخوري أثناء وجوده على رأس الدبلوماسية



الرئيس شارل حلو يلقي كلمة بحضور وزير الخارجية فيليب تقلا وبعض السفراء

اللبنانية، فكانا يتبادلان في لقاءاتهما سحر الأدب والشعر، ويتبادلان قراءة روائع الشعر الفرنسي والعربي، وبعض مقاطع من التوراة ونهج البلاغة.

بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري، عاد إلى ممارسة المحاماة والصحافة. وأثناء انتخابات سنة ١٩٥٣، ترشح عن المقعد الماروني في بيروت، لكنه ما لبث أن انسحب لمصلحة ألفرد نقاش، بعد قبوله بتحكيم أحد كبار المراجع الروحية.

عيّنه الرئيس كميل شمعون وزيراً للعدلية، والصحة والإسعاف العام، في أيلول سنة ١٩٥٤، في حكومة الرئيس سامي الصلح، فعمل على إعادة النظر بالمراسيم الاشتراعية السابقة وتكملتها، وتابع عملية إصلاح وزارة العدل، وتعزيز استقلال القضاء.

في مطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب، عُيّن وزيراً للاقتصاد الوطني والأنباء، في أيلول سنة ١٩٥٨، في حكومة الرئيس رشيد كرامي. لكن الحكومة لم تمثل أمام المجلس النيابي، ولم تستطع الحكم، فاستبدلت بها الحكومة الرباعية، وهذا ما دفع بشارل حلو للعودة إلى ممارسة المحاماة، والكتابة في الصحافة.

في تلك الفترة كلفه الرئيس شهاب الدفاع عن لبنان في الأوساط الدولية، فسافر إلى روما سنة ١٩٦٠، ثم قصد باريس، ناشراً القضية

اللبنانية بين أكثر من عشر صحف، راحت تدافع عن مواقف لبنان.

تولى في بدايات عام ١٩٦١ رئاسة المجلس الوطني للسياحة، وفي سنة ١٩٦٣، كان عضواً في الوفد الرسمي الذي مثل لبنان في حفلة تتويج البابا بولس السادس، برئاسة الحاج حسين العويني.

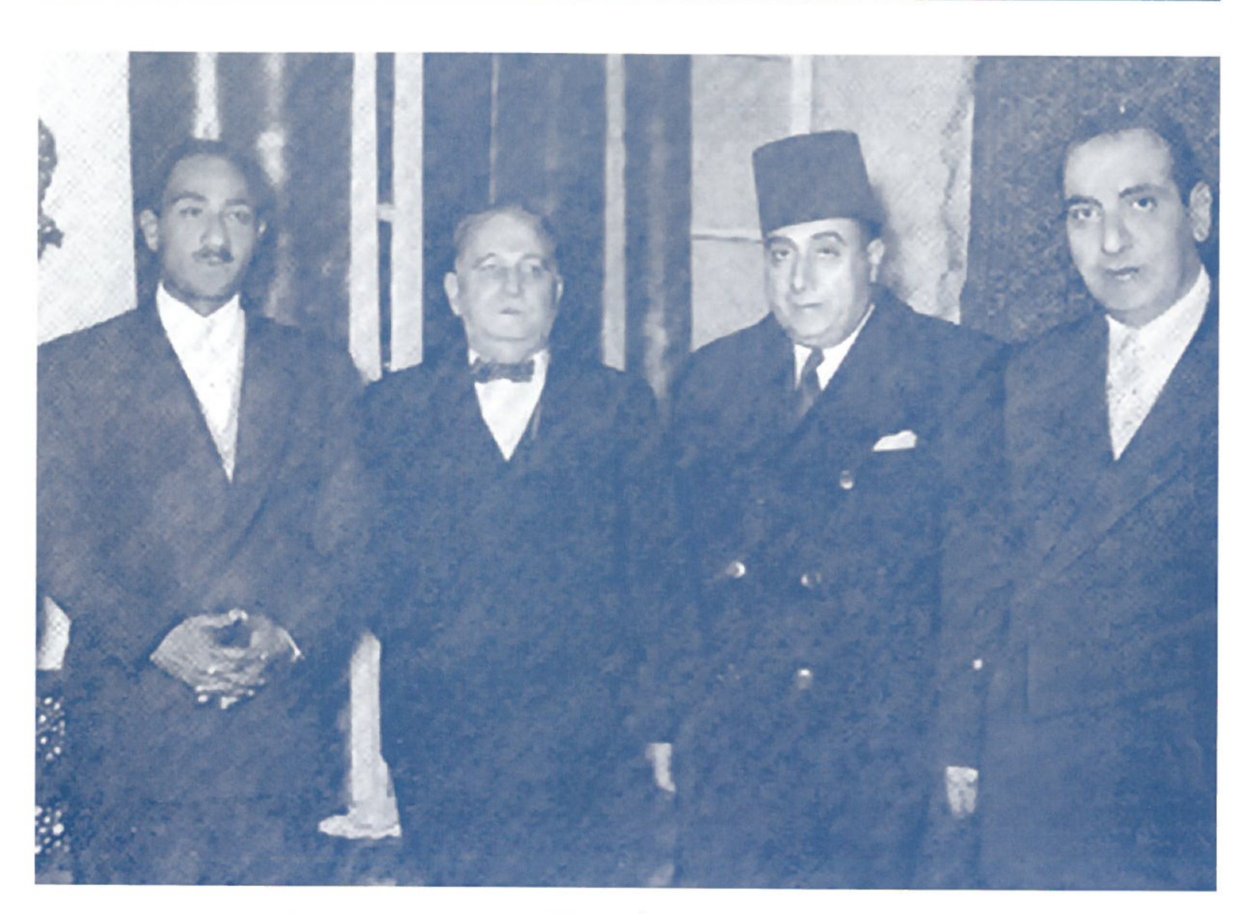
عيّنه فؤاد شهاب وزيراً للتربية الوطنية، في شباط سنة ١٩٦٤، في حكومة الرئيس حسين العويني.

مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس فؤاد شهاب، وإعلانه عدم قبوله تجديد ولايته، برز شارل حلو أكثر المرشحين المؤهلين لتولي منصب رئاسة الجمهورية، فانتخب في جلسة ١٧ آب سنة ١٩٦٤ بأكثرية ٩٢ صوتاً، مقابل خمسة أصوات نالها بيار الجميل ، ووجدت ورقتان بيضاوان، فكان انتخابه حلاً وسطاً بين الموالين للرئيس شهاب والمعارضة، كما أعتبر استمراراً، للنهج الشهابي في لبنان.

راح الكل يستبق نوايا الرئيس الجديد. فالأكثرية المتمثلة بالنهج الشهابي، اعتبرت أن بوسعها الاستمرار في تسلم مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش وقوى الأمن والإدارة العامة، في حين أن المعارضة، هدفت إلى إعادة العمل بالقواعد المدنية التي كانت سائدة في عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون، باعتبار أن شارل حلو يعتبر «فقرة من وصية خورية مفترضة»، نسبة إلى بشارة الخوري، كما كان يقول فيليب تقلا .

كان شارل حلو مرشح سلفه فؤاد شهاب، الأمر الذي أعطى النهج الشهابي أملاً بأنه يستطيع ضمان استمرار سياسته ونفوذه كأكثرية، وقد جاء اعتماده على أجهزة المخابرات العسكرية في الداخل كما في الخارج، واستمرار ذهنية عمل المؤسسات الشهابية، مخيباً لأركان المعارضة، الذين رأوا أن انتخاب حلو، ينهي وجود الرئيس شهاب، ممثلاً بنهجه وممارسات أجهزة مخابراته. لكن الانتخابات الفرعية التي جرت في قضاء جبيل سنة ١٩٦٥، وفوز عميد الكتلة الوطنية ريمون إده المعارض، على السيدة نهاد سعيد، أرملة النائب الشهابي انطوان سعيد، جاءت لتؤكد ظاهرة التغيير والتبدل، رغم مداخلات المكتب الثاني المناوئ لإده. وهذا ما عكس علاقات متوترة بين الرئيسين السلف والخلف، وقد تقاطع ذلك مع مجموعة من الأزمات السياسية والخضات الاقتصادية، فشهدت الساحة اللبنانية تنامي الحركات الفلسطينية، وتصاعد حدة الصراع العربي الإسرائيلي، تمثلت بحرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧، وتوقف بنك إنترا عن الدفع، وقيام الأحلاف والتكتلات السياسية مثل الحلف الثلاثي، والنهج الشهابي، وتكتل الوسط وغيرهم.

اختار الرئيس شارل حلو خطاً وسطاً بين النهج الشهابي والمعارضة، وكان هاجسه إبعاد طيف الانقسام الأهلي، وتجنيب البلاد خطر الإنقسام الداخلي، وانعكاسات التناحر العربي على لبنان واللبنانيين، فسعى إلى التوافق بين



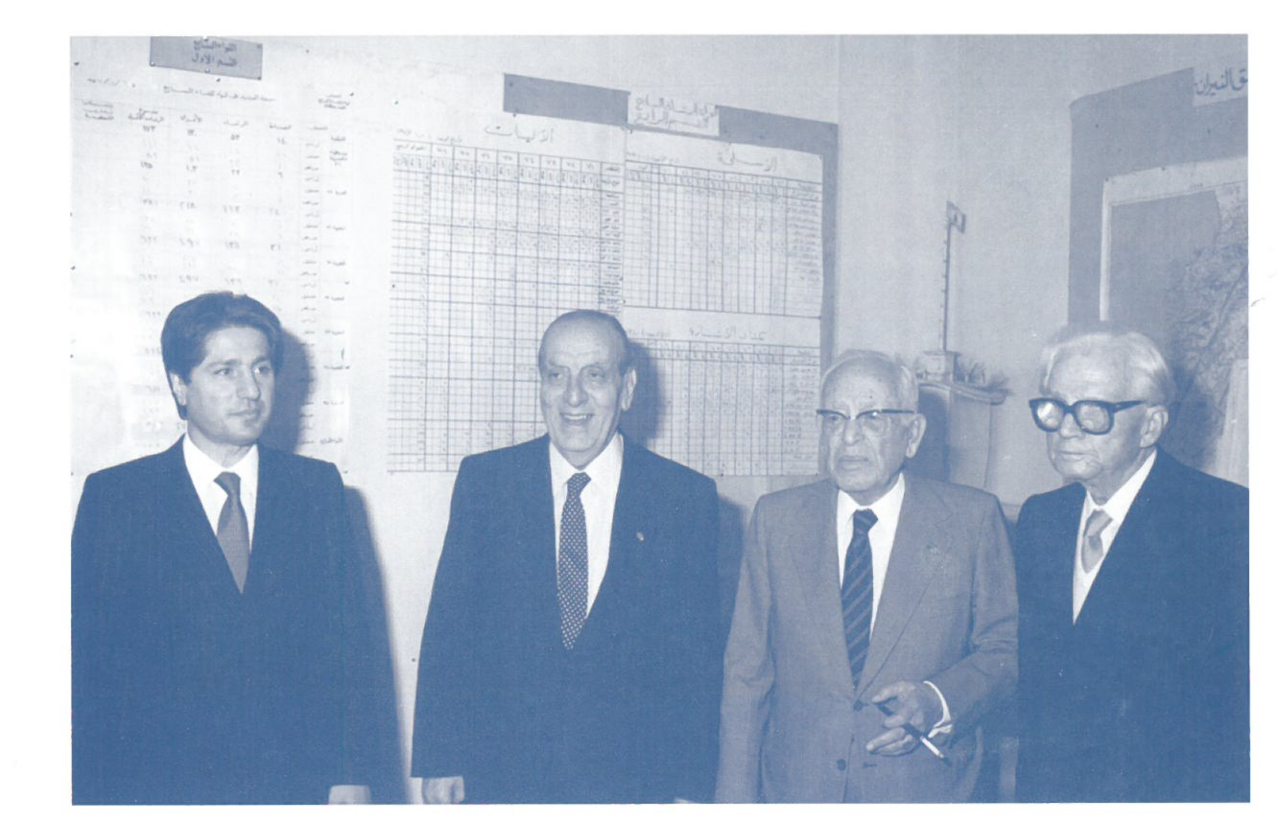
الرئيسان شارل حلو وصبري حماده مع أنور السادات في منزل الرئيس سامي الصلح

مختلف القوى السياسية، من خلال تأليف حكومات وحدة وطنية تضم كافة الاتجاهات.

قدّم استقالته من رئاسة الجمهورية، بعد الانتخابات النيابية التي جرت سنة ١٩٦٨، وتصاعد حدة الأزمة السياسية بين الحلف الثلاثي، الذي أراد تكريس نجاحه الانتخابي بتسلم الحكم، والنهج الشهابي الذي أمعن في التمسك بمفاصل السلطة، وصعوبة توصل عبد اللّه اليافي في تشكيل حكومة ترضي الفريقين. لكنه عاد عنها بعد تسهيل مهمة الرئيس المكلف، وتشكيل حكومة رباعية برئاسة اليافي، وعضوية حسين العويني وريمون إده وبيار الجميل.

رفض منذ سنة ١٩٦٦ العمل الفدائي الفلسطيني المطلق، فرد عليه الرئيس رشيد كرامي بموقف مضاد مؤيد بعدد كبير من نواب النهج الشهابي، وتأييد ثلاث قمم إسلامية.

وفي سنة ١٩٦٩ شهد لبنان أزمة سياسية وأمنية، كان أحد عناصرها العامل الفلسطيني في لبنان، وظلّت البلاد مدة ثمانية أشهر دون حكومة، إلى أن وُقِّع اتفاق القاهرة، في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٦٩ بين إميل البستاني قائد الجيش، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الاتفاق الذي نظم علاقة السلطة اللبنانية بالمنظمات الفلسطينية، وأطلق لها حرية العمل الفدائي في جنوب لبنان. وعاد الرئيس



الرؤساء كميل شمعون وسليمان فرنجية وشارل الحلو وأمين الجميل

رشيد كرامي ليشكل حكومة جديدة، واجهتها العديد من المشكلات الداخلية والأزمات المصيرية.

قامت سياسة شارل حلو الخارجية، على ثنائية استمدت واقعيتها من تركيبة الشعب اللبناني، فعلق أهمية كبرى على مصر الناصرية وفرنسا الديغولية، دونما التخلي عن أي صداقة عربية أو أجنبية. لقد وعى ما لجمال عبد الناصر من رصيد هام بين اللبنانيين، فسعى لإقامة أوثق العلاقات معه، من أجل كسب تأييد الرئيس المصري للبنان في جميع المحافل. كما وعى ما للبنان من مصالح متعددة ثقافية واقتصادية مع فرنسا، لذلك اتسمت سياسته الخارجية بالانفتاح والاتزان والاعتدال، وهو لأجل ذلك، شارك في مؤتمرات القمة العربية في الإسكندرية سنة ١٩٦٤، والخرطوم سنة ١٩٦٧، والرباط سنة ١٩٦٩، وليبيا سنة ١٩٧٠ والقاهرة سنة ١٩٧٠. كما حضر مؤتمري عدم الانحياز في القاهرة سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥، والتقى العديد من رؤساء دول العالم، أبرزهم جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة وشارل ديغول والبابا بولس السادس ومعمر القذافي والملك حسين وغيرهم.

زار فرنسا سنة ١٩٦٥، واستقبله الرئيس شارل ديغول. فكانت أول زيارة لرئيس لبناني في عهد الرئيس شارل ديغول.

وفي الشأن الداخلي، تابع شارل حلو سياسة سلفه الإصلاحية والإنمائية فأنشأ المجلس

التأديبي العام للموظفين، وأصدر قانون رفع الحصانة عن الموظفين سنة ١٩٦٥ وأجرى تطهيراً في الإدارة والقضاء، فأنهى خدمة اثني عشر قاضياً من الرتب العالية، وصرف ١١٤ موظفاً بينهم تسعة موظفين من الفئة الأولى، وتسعة عشر من الفئة الثانية. وعلى صعيد الإنجازات، أنجز مشروع كورنيش سن الفيل، وبناء الجسر الحديث، ومشروع الكابل البحري، ومشروع الأقمار الاصطناعية، ومشروع إنشاء الإهراءات، وتم رصد نحو مليار ليرة للأشغال المتعلقة بالمساكن الشعبية والمصحات والمختبرات والمدارس والكهرباء والري، وغير ذلك من مشاريع التنمية والإعمار.

رافقت عهد شارل حلو عدة أزمات سياسية واقتصادية، أبرزها أزمة مصرف إنترا، وأزمة صواريخ الكروتال، والاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي سنة ١٩٦٨.

بعد انتهاء ولايته الرئاسية سنة ١٩٧٠، تابع نشاطه السياسي والثقافي، فانتخب عضو شرف في منظمة «البرلمانيين الفرنكوفون»، ثم انتخب رئيساً لها بالإجماع سنة ١٩٧٣، وترأس اجتماعاتها في بروكسل سنة ١٩٧٤، ونيويورك سنة ١٩٧٦، وباريس سنة ١٩٧٧، وجنيف سنة ١٩٧٩. ومثّل لبنان في مأتم قداسة البابا بولس السادس سنة ١٩٧٩.

ولم يجد حرجاً في تلبية طلب الرئيس إلياس سركيس، بأن يكون وزير دولة في حكومة الرئيس سليم الحص في تموز سنة ١٩٧٩، لكنه استقال بعد مدة وجيزة من منصبه، بسبب ظروفه الصحية، ليعود بعد ذلك إلى تحركه الحر، في سبيل القضية اللبنانية.

اتسمت سياسة شارل حلو بحياد لبناني مطلق، ومسايرة للجميع، وكان دوره من النوع المهدئ الباحث عن الحلول المرضية لجميع الفرقاء. وهو إذ عبر من الكتابة إلى الرئاسة، فقد كان أكثر السياسيين ثقافة، فكان له العديد من المحاضرات والندوات وخصوصاً في الندوة اللبنانية منها: الأسس الأخلاقية للبيت اللبناني، ومن ذكريات الفاتيكان، كما له من المقالات والبحوث المنشورة ما يزيد عن الألفين، وبعدة لغات أخصها الفرنسية.

في أواخر حياته، لازم دارته في الكسليك، إلى أن توفاه الله في صبيحة اليوم السابع من كانون الثاني سنة ٢٠٠١، وشُيِّع في مأتم رسمي وشعبي حافل.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسية في منطقة حي المدور. كما أطلقت اسمه على المحطة الكبرى للنقل والتسفير من بيروت إلى مختلف المناطق اللبنانية.

فرنجية، سليمان قبلان

(١٩١٠ ـ ١٩٩٢)



هو ابن النائب السابق قبلان فرنجية، وُلِد في زغرتا في ١٤ حزيران سنة ١٩١٠، تلقى علومه الأولية في مدرسة الفرير في طرابلس، ثم تابعها في مدرسة عينطورة سنة ١٩٢٤. وانصرف باكراً إلى رعاية الشؤون العائلية، والاهتمام بالشأن السياسي العام.

عمل في مطلع حياته مراقباً في مشروع إيصال المياه إلى طرابلس وزغرتا. وكان إلى جانب شقيقه حميد في العمل السياسي، فخاض المعارك الانتخابية كلها لحسابه، وتحالف مع زعيم طرابلس عبد الحميد كرامي، في انتخابات سنة ١٩٤٣، واستمر في تأييده إلى أن أقعده المرض. فخلفه في الزعامة وفي النيابية.

أُتهم في حزيران سنة ١٩٥٧، باحداث كنيسة مزيارة في الشمال، التي ذهب ضحيتها عدد من المؤيدين للرئيس كميل شمعون، فاضطر للجوء إلى سوريا بسبب الاتجاه إلى إلقاء مسؤوليتها عليه حتى قبل انتهاء التحقيق. عاد إلى زغرتا بعد انتهاء ولاية الرئيس كميل شمعون واستلام الرئيس فؤاد شهاب سدة الرئاسة، وأثبت التحقيق القضائي براءته من أي مسؤولية في مجزرة مزيارة.



يوم انتخابه رئيساً للجمهورية

عندما وقع انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في أيلول سنة ١٩٦١، أعلن تأييده لنظام الحكم الجديد في سوريا.

انتخب نائباً عن قضاء زغرتا في دورات سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤

و١٩٦٨، ولم يشارك في عضوية أي من اللجان النيابية.

عُيِّن:

- وزيراً للبريد والبرق والهاتف، في آب سنة ١٩٦٠، في حكومة الرئيس صائب سلام.
- وزيراً للبريد والبرق والهاتف، والزراعة، في أيار سنة ١٩٦١، في حكومة الرئيس صائب سلام.



الرئيسان سليمان فرنجية وصائب سلام ومشروع مصافحة

- وزيراً للداخلية، في شباط سنة ١٩٦٨، في حكومة الرئيس عبد اللّٰه اليافي.
- وزيراً للأشغال العامة والنقل، والتعليم العام، في تشرين الأول سنة ١٩٦٨، في حكومة الرئيس عبد اللّٰه اليافي.
- وزيراً للاقتصاد الوطني، في تشرين الثاني سنة ١٩٦٩، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.

برز اسمه كمرشح لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٦٤، غير أن الأكثرية الشهابية فرضت الرئيس شارل حلو. فبادر إلى التحالف مع الرئيسين صائب سلام وكامل الأسعد، ثم مع كميل شمعون وبيار الجميل لمحاربة الشهابية.

انتخب رئيساً للجمهورية في ١٧ آب سنة ١٩٧٠، بفارق صوت واحد (٥٠ مقابل ٤٩) نالها المرشح إلياس سركيس، خلفاً للرئيس شارل حلو، وذلك بدعم من الحلف الثلاثي شمعون ـ الجميل ـ إده، وبعض المستقلين، وأقسم اليمين وتسلم سلطاته الدستورية، في ٢٣ أيلول سنة ١٩٧٠، فتكرست بانتخابه هزيمة المكتب الثاني والشهابية.

تزامنت فترة حكمه مع تصاعد العمل الفلسطيني المسلح، بعد انتقال أفواج المقاومة من الأردن إلى عرقوب لبنان، امتداداً إلى الجنوب والمخيمات. فأصبحت القضية



الرئيس فرنجية مع البابا بولس السادس

الفلسطينية شغل اللبنانيين الشاغل، وكان العامل الإسرائيلي يزيد الأزمة حدة، خصوصاً بعد اغتيال القادة الفلسطينيين أبو يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر سنة ١٩٧٣، فاتهمت بعض أجهزة الدولة بالتخاذل والتواطؤ، وطالب رئيس الحكومة صائب سلام، إقالة قائد الجيش من منصبه، فرفض فرنجية، وترافق ذلك مع اشتباكات دموية متفرقة بين الجيش وفصائل المقاومة الفلسطينية، أدّت إلى استقالة حكومة الرئيس سلام، وبروز فتور في علاقة فرنجية بسوريا بسبب هذه المجابهة، فساهم نجله النائب والوزير طوني فرنجية في إزالته نظراً للعلاقات الوطيدة التي تربط عائلتي فرنجية والأسد.



من اليسار الرؤساء أحمد الخطيب، كامل الأسعد، سليمان فرنجية، حافظ الأسد، حسين الشافعي وصائب سلام أثناء الزيارة إلى دمشق

قبل اندلاع حرب تشرين العربية الإسرائيلية سنة ١٩٧٣، أحاطه الرئيس الأسد بظروف الحرب، وعند اندلاعها، قدم تسهيلات لوجستية إلى سوريا، التي كانت تخوض الحرب إلى جانب مصر والأردن، فقامت بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد، علاقات مميزة أدّت إلى إعادة تعميق روابط الصداقة بينهما.

اختاره الزعماء العرب سنة ١٩٧٤ بتكليف من مؤتمر القمة في الرباط، للتحدث باسمهم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فحمل معه الملف الفلسطيني، وطرحه من على أكبر منبر دولي مدافعاً عن القضية الفلسطينية وحق العودة، وضرورة تقيد إسرائيل بالقرارات الدولية كلها..

في ١٣ نيسان سنة ١٩٧٥، وبينما كان الرئيس فرنجية يخضع لعملية جراحية في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، اندلعت الحرب



مع الرئيس جمال عبد الناصر



مع الرئيس رشيد كرامي وياسر عرفات

اللبنانية (حرب السنتين)، أثر حادثة بوسطة عين الرمانة، وتقاطعت الأسباب السياسية والاقتصادية والصراع على السلطة، مع العامل الفلسطيني، ومداخلات الدول الخارجية وخصوصاً إسرائيل، فكان لبنان حلبة صراع لفترة امتدت أكثر من سبعة عشر عاماً.

في أيار عام ١٩٧٥، كلف الرئيس فرنجية العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي، تأليف أول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان، لكن الحكومة لم تمثل أمام مجلس النواب، بسبب معارضة الشخصيات الإسلامية لها، والتي انتظمت في مؤتمر أُطلق عليه «المؤتمر الإسلامي»، وعرف فيما بعد بمؤتمر عرمون.

حاولت سوريا حلّ الأزمة اللبنانية، فاتفقت مع الرئيس فرنجية والرئيس كرامي، على الوثيقة الدستورية في محاولة منها لإرضاء المسلمين، وعدم إثارة المسيحيين، وتضمنت الوثيقة إصلاحات عديدة في الدستور أبرزها المناصفة في وظائف الفئة الأولى بين المسلمين والمسيحيين. لكنها فشلت في مسعاها واحتفظ فرنجية بتأييد دمشق وصداقتها. وبعد أقل من شهر في آذار سنة ١٩٧٦، قام العميد الركن عزيز الأحدب بانقلاب تلفزيوني أكثر منه عسكري، وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنقسام في المؤسسة العسكرية، فتعرض القصر الجمهوري في بعبدا للقصف المدفعي، على يد جيش لبنان العربي، واضطر الرئيس إلى مغادرته والانتقال إلى قصر الكفور في كسروان، للمحافظة على الشرعية.

حاولت الأكثرية النيابية إيجاد حلّ للأزمة السياسية والعسكرية، فوقّع ٦٦ نائباً على وثيقة تطالب رئيس الجمهورية التنازل عن الحكم. لكنه رفضها واستمر في الرئاسة، وإن كان قد قَبِل أن يقدم موعد الانتخاب أربعة أشهر. فتم تعديل



الرئيس فرنجية مع تقي الدين الصلح

الدستور وانتخاب إلياس سركيس في ٨ أيار سنة ١٩٧٦ رئيساً للجمهورية، لكنه لم يتسلم سلطاته الدستورية، إلا عند انتهاء عهد فرنجية في ٢٣ أيلول من العام نفسه.

في حزيران سنة ١٩٧٦، وبعد زيارات قام بها إلى دمشق كل من كميل شمعون وبيار الجميل ونجليه أمين وبشير، والآباتي شربل قسيس، طلبت الجبهة اللبنانية من الرئيس حافظ الأسد إرسال قوات سورية إلى لبنان لحماية المسيحيين، وفي أواخر سنة ١٩٧٦ وبموافقة لبنانية وعربية ودولية تم إرسال قوات ردع عربية، عمادها الأساسي قوات من الجيش السوري، ووضعت حداً لحرب السنتين.

بقي الرئيس سليمان فرنجية بعد انتهاء مدته الرئاسية في الجبهة اللبنانية التي اسست خلال


مع رشيد كرامي والمطران أنطوان عبد
وبدا قاسم العماد محافظ الشمال


مع دين براون وشربل قسيس في بخعون سنة ١٩٧٦
وبدا الرئيس شمعون وبيار الجميل

عهده عند اندلاع الحرب، وترأسها مدة ثم ابتعد عنها عندما انحرفت عن الأهداف التي تأسست من أجلها.

اغتيل ابنه النائب طوني فرنجية وزوجته فيرا وابنتهما جيهان، مع ثمانية وعشرين من أنصاره في إهدن في ١٣ حزيران سنة ١٩٧٨، على أيدي مجموعة من ميليشيا الكتائب اللبنانية، بهدف إشعال فتنة في الشمال واحتلاله، فرد الرئيس فرنجية على المجزرة، بالطلب من الكتائب في منطقة زغرتا ـ الزاوية، الاستقالة من الكتائب وتسليم أسلحتهم، أو مغادرة المنطقة، مترفعاً عن الانتقام والثأر، فتمكن بذلك من فضح مخطط الفاعلين، وتعطيل مفاعيل جريمتهم، مخرجاً الشمال كله من تجاذبات الحرب الأهلية.

اتهم فرنجية بشير الجميل بالتخطيط لاغتيال ابنه طوني، وسمير جعجع بالتنفيذ، كما اتهم الكتائب بالتعاون مع إسرائيل. ثم أعلن انسحابه من الجبهة اللبنانية، واستعداده لحل الخلاف مع


الرئيس فرنجية والوزير الياس سابا

رشيد كرامي، والتحالف معه ومع وليد جنبلاط، وتقديم الدعم لقوات الردع العربية، فكان هذا التحالف الوطني باسم «جبهة الخلاص الوطني» عاملاً ايجابياً على صعيد تحييد الشمال وقسم من لبنان عن الصراعات اللبنانية الداخلية الطائفية والسياسية.

في بدايات الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران سنة ١٩٨٢، وضع إمكاناته بتصرف الدولة اللبنانية، وأعلن أن الشمال سيقاوم الاحتلال الإسرائيلي، إذا عبرت قواته جسر المدفون، كما أعلن فور انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، في ظل الدبابات الإسرائيلية، أنه يقطع الحوار، ولن يتعاون معه على الإطلاق.

عارض حكم أمين الجميل، ووقف بعنف ضد إتفاق ١٧ أيار الموقع مع إسرائيل، وساهم في إلغائه. وشارك في مؤتمري الحوار الوطني، اللذين عقدا تباعاً ١٩٨٣ و١٩٨٤، في جنيف ولوزان دون التوصل إلى نتيجة مجدية، وعرض في المؤتمرين ورقة جبهة الخلاص الوطني، وهو أحد أعضائها متمسكاً بعروبة لبنان والإصلاحات الدستورية التي اقترحها.

في عهده وصل لبنان إلى ذروة ازدهاره الاقتصادي والمالي والسياحي، ولم يرق لإسرائيل أن ترى أموال بترول العرب تتدفق وتستثمر في لبنان، فكانت المؤامرة لضرب الوحدة الوطنية والعيش المشترك، يقابل ذلك تعقيدات في النظام السياسي، وبروز موضوع المشاركة في الحكم، فوقعت الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، في السنة الأخيرة من عهده، ودمرت قطاعات إنتاجية واسعة بما فيها وسط بيروت التجاري، وفرزت المناطق اللبنانية طائفياً، من خلال ضرب صيغة العيش المشترك، وكل ذلك تقاطع مع المشكلة الفلسطينية، وتنامي العمل الفلسطيني المسلح، ومساهمته في الحرب الأهلية اللبنانية الداخلية، وقيام إسرائيل باعتداءات يومية على لبنان، وخصوصاً الجنوب منه، تمهيداً لغزو سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٢.

زار العديد من الدول العربية والأجنبية منها: سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران وفرنسا وغيرها.


الرئيس فرنجية مع الملك السعودي فيصل بن عبدالعزيز



الرئيسان فرنجية وأنور السادات أمام ضريح الرئيس جمال عبد الناصر

اشتهر سليمان فرنجية بشعاره «وطني دائماً على حق»، وبتسامحه من خلال ترديده «عفا الله عما مضى». ومن مسلماته عروبة لبنان، والعلاقات المميزة مع سوريا، والعداء المطلق لإسرائيل، والتهجم على السياسة الأميركية المنحازة لإسرائيل في المنطقة، وفي لبنان بالتحديد. ومن مواقفه قوله أنه لا يوافق على إقامة تمثيل دبلوماسي بين لبنان وسوريا، ومشروع كيسنجر مستمر في تهجير اللبنانيين وتوطين الفلسطينيين مكانهم، وقوله قناعتي راسخة هي أن إسرائيل لا بد أن تنسحب من لبنان، بفعل المقاومة الوطنية اللبنانية، وهذه حقيقة ثابتة سوف يسجلها ويذكرها التاريخ. وقوله أيضاً إن سياسة أميركا الخارجية، مبنية على مصلحة إسرائيل وعلى الدولار بالنسبة للتجار، وعلى الناخب بالنسبة للسياسة الداخلية، وأن إسرائيل تطمع في الجنوب اللبناني وبمياهه وتخطط للاستيطان فيه، وأن لبنان بدون وحدة العيش بين المسلمين والمسيحيين لن يبقى لبنان.

أحيا تقليد «ندوة الثلاثاء» الأسبوعية ابتداء من سنة ١٩٧٩ حتى تاريخ وفاته.

ترشح للانتخابات الرئاسية مجدداً في صيف سنة ١٩٨٨، وأطلق شعاره الشهير «عفا الله عما مضى»، لكن الأحداث حالت دون ذلك.

تأهل من السيدة إيريس هنديلي المصرية الجنسية ولهما: لميا وسونيا (سلطانة) ومايا وروبير والنائب طوني والد الوزير والنائب سليمان.

منح العديد من الأوسمة اللبنانية، والعربية والدولية.

توفي في زغرتا في ٢٣ تموز سنة ١٩٩٢.

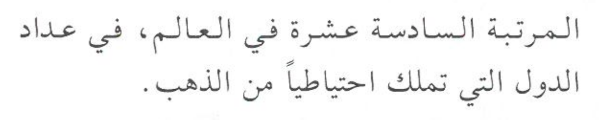
أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسية في منطقة حي زقاق البلاط، وهو الشارع الذي يربط شطري بيروت الشرقية والغربية.

سركيس، إلياس يوسف

(١٩٢٤ _ ١٩٨٥)

وُلد في بلدة الشبانية قضاء عاليه، في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٤، من عائلة متواضعة لم ترث جاهاً ولا مالاً. تلقى دروسه الابتدائية في عدة مدارس. درس الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، ونال إجازتها سنة ١٩٤٨. وكان من رفاقه فيها رينه معوض وميشال إده. إلتحق بسلك القضاء، وعُيِّن قاضياً في «ديوان المحاسبة» سنة ١٩٥٣. وفي أثناء هذه الفترة توطدت علاقته بقائد الجيش فؤاد شهاب، إثر رفضه لمعاملة تقدم بها هذا الأخير، فأعجب شهاب بمسلكيته. وعندما أصبح رئيساً للجمهورية، عيّنه مديراً للشؤون القانونية في القصر الجمهوري سنة ١٩٥٩، ثم مديراً عاماً لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٦٢.

بعد أزمة بنك إنترا سنة ١٩٦٧ عُيِّن حاكماً لمصرف لبنان، فعمد إلى شراء كميات كبيرة من الذهب من الولايات المتحدة الأميركية، بالسعر الرسمي بلغت قيمتها مليون وسبعماية ألف أونصة. وفي العام ١٩٧١ وبعد أن زاد احتياطي مصرف لبنان من العملة الصعبة، عاد واشترى مليون أونصة إضافية، بالسعر الرسمي الذي أصبح اثنين وأربعين دولاراً ونصف. وهكذا وبغضون ثلاث سنوات فقط، بات مصرف لبنان يملك تسعة ملايين ومئتين وعشرين ألف أونصة من الذهب. هذه الكمية جعلت لبنان يحتل



المرتبة السادسة عشرة في العالم، في عداد الدول التي تملك احتياطياً من الذهب.

في العام ١٩٧٠ انتهت ولاية الرئيس شارل حلو، فرشح الشهابيون إلياس سركيس لمنصب الرئاسة في مواجهة سليمان فرنجية، ففاز فرنجية عليه بفارق صوت واحد إذ نال ٥٠ صوتاً في حين نال سركيس ٤٩ صوتاً. وكان كمال جنبلاط قد اقترع بالصوت الذي رجح كفة فرنجية، وهو قرار قِيل أن جنبلاط ندم عليه بعد سنوات قليلة.

تصاعدت حدة الحرب الأهلية بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وتصاعدت أيضاً حدة المعارضة ضد الرئيس سليمان فرنجية، ومورست عليه شتى أنواع الضغوطات السياسية والعسكرية، وبعد مداخلات عربية ودولية، تم الاتفاق على تقريب



الرئيسان سليمان فرنجية والياس سركيس

موعد الاستحقاق الرئاسي، علّ ذلك يخفف من حدة الأزمة، ويقطع الطريق على أي خلاف لانتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً للرئيس فرنجية، فجرت الانتخابات في الثامن من أيار سنة ١٩٧٦ في ظروف صعبة للغاية، وسط معارك ضارية كان التحدي فيها، هو تأمين نصاب لجلسة انتخابه، وفاز الياس سركيس بالرئاسة بأكثرية النواب.

ولم يتسلم سلطاته الدستورية إلا بعد انتهاء مدة الرئيس فرنجيه، في ٢٣ أيلول من العام نفسه، بعد أن أقسم اليمين الدستورية في بارك أوتيل في شتورا.



الرئيس سركيس مع بعض ضباطه الأمنيين

عبّر الرئيس المنتخب في خطاب القسم عن أقصى درجات اليأس والإحباط. وكان هاجسه الأساسي لرسم السياسة المستقبلية، إنهاء الاقتتال وسلوك طريق الحوار، مؤكداً أنه لا يملك شيئاً يقدمه للبنان واللبنانيين، سوى الإيمان بالوطن.

وتعبيراً عن المأساة اللبنانية، كرر سركيس مواقفه وآراءه، وكان برنامجه واضحاً ومتشعباً في آن واحد: إيقاف الحرب، وإصلاح النظام السياسي، وتحديد العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، ومستقبل وجود القوات السورية في



الرئيس سركيس والوزير غسان تويني

لبنان، ضمن إطار ما تحتمه الأخوة والجوار والنضال المشترك، ومستقبل هذا الوجود وما يتصل به، وخضوعه للسلطات الدستورية اللبنانية. لكن أياً من هذه المسائل لم تجد طريقاً لها للحل، حتى نهاية صيف ١٩٨٢، لذلك أطلق اللبنانيون والعرب والعالم على الرئيس سركيس صفة «مدير الأزمة اللبنانية».

وكانت أبرز الأهداف التي عمل من أجلها، دون أن يوفق في معظمها تتلخص بالآتي:

١ ـ إنهاء القتال على جميع الأراضي اللبنانية.

٢ ـ إعلان المقاومة الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان، وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية.

٣ ـ تشكيل قوة أمنية عربية، تأتمر بأوامر السلطات اللبنانية الشرعية، ومهمتها إنهاء القتال، وفرض النظام، وتطبيق اتفاق القاهرة، ريثما يتمكن لبنان من تشكيل قواته المسلحة الذاتية.

قام إلياس سركيس طوال عهده بأربع زيارات إلى دمشق (في آب سنة ١٩٧٦، وفي شباط سنة ١٩٧٧، وفي تشرين الثاني سنة ١٩٧٧، وفي أيار سنة ١٩٧٩). ورفض الذهاب إلى الولايات المتحدة الأميركية، لأنه يعتبر الذهاب إليها محرقة ومصيدة وفخاً. وكان يقول «علاقتي بسوريا عن قناعة، والدول العربية هي مدى للبنان الطبيعي». وقال في آخر خطاب ألقاه في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٨٢: «أخطأ الأميركيون عندما ضغطوا على لبنان لعقد إتفاق مع إسرائيل». وكان يؤمن أن قوة لبنان تقوم على ثلاثة أركان أساسية هي، وحدته الداخلية، وعلاقاته العربية، وصداقاته الدولية.



الرئيسان الياس سركيس وأمين الجميل



الرئيسان الياس سركيس ورينيه معوض

أولى سركيس القطاع المصرفي اهتماماً خاصاً، فصدرت في عهده قوانين عدة تنظم عمل هذا القطاع، أبرزها تنظيم أوضاع المصارف وتحسينها، ووضع اليد على المصارف التي تعجز عن دفع المتوجب عليها، وتأمين الودائع المصرفية، ووقف إعطاء رخص بمصارف جديدة. وأعد لحكمه خطوطاً عريضة شكّلت قاعدة وبرنامجاً وكان أبرزها:

- عدم القبول بتوطين الفلسطينيين في لبنان.
- فصل قضية لبنان عن قضية الشرق الأوسط.
- توحيد الجيش في ظل الوفاق السياسي.
- بسط الشرعية على الأراضي اللبنانية كافة.

قبيل انتهاء عهده حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في أوائل حزيران سنة ١٩٨٢، وقد أكد سركيس قبيل أسبوع، حتمية وقوع الاجتياح، واقتراب موعد حدوثه، مؤكداً أن الأميركيين هم أول من أبلغوه بالأمر، وذلك لم يكن سراً، وإنما السر الوحيد كان في الموعد، وفي وصول الإسرائيليين إلى بيروت وإلى بعبدا، التي يبدو أن القرار بالوصول إليهما قد اتخذ خلال الغزو.

أيّد سركيس وصول بشير الجميل إلى سدة الرئاسة، ونسق بعض المواقف في سبيل هذا الهدف، وهذا الأمر كان واضحاً في السياسة ومجراها، لكنه كان بعيداً عن مخططات القوات اللبنانية وممارسة قائدها. وقد أضمر ازدواجيته في مواقفه، فهو كان مضطراً لمسايرة النفوذ السوري الذي بدا ضاغطاً عليه من جهة، وتأييد وصول الجميل إلى الرئاسة من جهة أخرى.

لم يكن سركيس في مواقفه الضمنية والعلنية طائفياً بالمعنى الحرفي، الذي عرفه العديد من الرؤساء الموارنة، رغم أن مارونيته بدت واضحة من خلال تمسكه بالميثاق الوطني، وصلاحيات رئيس الجمهورية، الأمر الذي يأخذه عليه بعض الذين طالبوا بتعديل صلاحيات رئيس الجمهورية.

تعرض سركيس لكثير من الظلم والتجني أثناء ولايته، فالمسيحيون وخصوصاً الموارنة، اعتبروه مرشح سوريا التي دخل عسكرها رسمياً إلى لبنان في عهده، والمسلمون عارضت غالبيتهم انتخابه لأنه خيار سوري، وسوريا نفسها ظلمته لأنها لمست منه عدم تجاوب فعلي مع مخططاتها اللبنانية العامة والخاصة. وكان حظه سيئاً، ليس فقط لأنه انتخب في ظروف قاسية وغير مؤاتية، بل لأنه لم يستطع أن يكون رئيساً فعلياً للجمهورية، التي أسقطتها الميليشيات على خطوط التماس، وفي قصف المدن والمناطق الآهلة، وفي المجازر التي عمت البلاد والقتل على الهوية، أدت إلى سقوط الدولة، ونهوض الميليشيات، لذلك كان يردد أنه «رئيس بلا جمهورية».

انتهى عهد إلياس سركيس في ٢٢ أيلول سنة ١٩٨٢، وغادر القصرالجمهوري ليسكن في شقة متواضعة، يملكها الوزير السابق فريد روفايل في بعبدا.

عُرف الياس سركيس بالاستقامة، ونظافة الكف، والابتعاد عن الحفلات والأضواء والمنابر.

توفي عزيباً في ٢٧ حزيران سنة ١٩٨٥ في باريس، وكان قد زار الولايات المتحدة للاستشفاء من داء عضال ألم به، ونقل بعد الوفاة إلى مسقط رأسه الشبانية، ووري الثرى فيها، عن عمر لم يناهز الـ ٦١ عاماً.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسة في منطقة حي الباشورة، البسطة التحتا.

الجميل، بشير بيار

(١٩٤٧ ـ ١٩٨٢)

وُلِد في بيروت في العاشر من تشرين الثاني سنة ١٩٤٧. تلقى دروسه الأساسية والمتوسطة في مدرسة نوتردام دي الجمهور، والثانوية في المعهد الحديث اللبناني، تابع دروسه العليا في جامعة القديس يوسف في بيروت فحاز على شهادة في القانون سنة ١٩٧١، وأخرى في علم السياسة سنة١٩٧٣. وكان أثناء دراسته الجامعية، يدرِّس بعض صفوف المرحلتين المتوسطة والثانوية في المعهد الحديث اللبناني.

كان معجباً بشخصية الرئيس جمال عبد الناصر. فقام سنة ١٩٧٠ بزيارة مصر، بعد دعوة تلقاها من خالد عبد الناصر، ابن الرئيس المصري. وفي تلك السنة، تم خطفه من قِبل إحدى المنظمات الفلسطينية، واقتيد إلى مخيم تل الزعتر وبقي محتجزاً نحو ثماني ساعات، وبعدها تم الإفراج عنه.

عشية الحرب الأهلية، عُيِّن نائباً لرئيس قطاع الأشرفية. وعند اندلاع الحرب سنة ١٩٧٥ أسس فرقة «بي.جي» من الطلاب الجامعيين، لمواجهة الخطر العسكري الفلسطيني. وفي سنة ١٩٧٦ عُيِّن نائباً لرئيس المجلس العسكري الكتائبي، ثم أصبح رئيساً له، بعد مقتل وليم حاوي في معركة تل الزعتر. وفي تلك السنة أسس القوات اللبنانية، وهي الذراع العسكري لليمين المسيحي المتطرف، وترأس مجلس قيادتها. احتجزه الجيش السوري في ساحة ساسين سنة ١٩٧٨، ثم أطلق سراحه بعد عدة ساعات من الاحتجاز، ثم قاد لمدة مئة يوم سلسلة عمليات قتالية ضد القوات السورية بهدف إخراجها من المناطق المسيحية، في سنة ١٩٨٠ وحّد القوى العسكرية في المنطقة الشرقية تحت أمرته بعد تصفيته للميليشيات المسيحية الحليفة له، غير الملتزمة بقراره السياسي، ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. وقاد سنة ١٩٨١ معركة زحلة بهدف منع القوات السورية من الدخول إليها.

انتسب إلى عضوية الجبهة اللبنانية، التي مثلت في ذلك الوقت السلطة السياسية العليا في المناطق المسيحية. قام سنة ١٩٨١ بزيارة الولايات المتحدة الأميركية لتوضيح القضية اللبنانية، وفي العام التالي، نظم المؤتمر الدولي الأول للتضامن مع لبنان، ثم أصبح عضواً في «جبهة الإنقاذ الوطنية» التي أسست من قبل الرئيس إلياس سركيس، وضمت العديد من الزعماء المسيحيين والمسلمين.



متوسطاً الرئيس شمعون وأخيه أمين الجميل

مع الرئيس كامل الأسعد

ولأن الإذاعة وحدها لا تؤدي الدور الإعلامي المطلوب، رأى أنه إلى جانب إذاعة لبنان الحر، لا بد من وجود وسيلة إعلامية سمعية بصرية. فعمل لتأسيس تلفزيون، يعكس توجهاته السياسية، مصراً على أن يكون لبنانياً، بكل معنى الكلمة، رافضاً تشغيل أجانب فيه باستثناء العاملين على الإشراف الفني.

كان بشير الجميل على علاقة وطيدة بالسياسيين الإسرائيليين، الذين دعموا توجهاته السياسية، وأمدوا قواته بالمساعدات العسكرية واللوجستية. وعندما غزا الجيش الإسرائيلي لبنان في حزيران سنة ١٩٨٢، أيد بشيرالجميل هذا الغزو، فكان ذلك مؤشراً لوصوله إلى رئاسة الجمهورية، خصوصاً بعد أن احتلوا بيروت، ووصلت قواتهم الغازية إلى القصر الجمهوري في بعبدا.

رفع بشير الجمير شعار الـ ١٠,٤٥٢كلم² مساحة لبنان كاملة، سافر إلى الطائف، عشية انتخابات رئاسة الجمهورية، واجتمع مع وزراء الخارجية العرب، فعد ذلك مبايعة له بانتخابه رئيساً.

اجتمع مجلس النواب في ٢٣ آب سنة ١٩٨٢ برئاسة رئيسه كامل الأسعد، وانتخب بشير الجميل في الدورة الثانية بأكثرية ٥٧ نائباً، بعد ضغوطات هائلة مورست على النواب القاطنين في المنطقة الشرقية، من قِبل الميليشيات المسيحية، والقوات الإسرائيلية المحتلة.

أمت بكفيا مسقط رأس بشير الجميل حشود من أكثرية المناطق اللبنانية لتهنئته بانتخابه رئيساً للجمهورية.

أغتيل في ١٤ أيلول سنة ١٩٨٢ في بيت الكتائب في الأشرفية. قبل أيام قليلة من تأديته القسم الرئاسي. وعلى الرغم من إلقاء القبض على المتهم حبيب الشرتوني، واتهام الحزب السوري القومي الاجتماعي بتدبير عملية الاغتيال، إلاّ أنه لم تتخذ أي إجراءات عقابية بحقه، رغم السنوات الست التي أمضاها الرئيس أمين الجميل، شقيق بشير في سدة الرئاسة.

تأهل من السيدة سولنج توتونجي سنة ١٩٧٧ ورزقا بمايا التي قُتلت سنة ١٩٨٠ بواسطة سيارة مفخخة استهدفت والدها. ونديم الذي أصبح نائباً فيما بعد.

تخليداً لذكراه أصدرت وزارة الاتصالات سنة ٢٠١٠ طابعاً بريدياً يحمل رسمه.

الجميل، أمين بيار

(١٩٤٢)



وُلِد في بكفيا قضاء المتن سنة ١٩٤٢، تلقى علومه بمختلف مراحلها في مدرسة «سيدة الجمهور» للآباء اليسوعيين. درس الحقوق في معهد الحقوق الفرنسي التابع للجامعة اليسوعية، ونال الإجازة فيها سنة ١٩٦٥. وتدرج في مكتب الأستاذ فؤاد بطرس، ثم في مكتب الأستاذ ألبر لحام، قبل أن ينتقل لممارسة المحاماة في مكتبه الخاص.

عمل أولاً موظفاً في تنفيذ المشاريع الإنشائية، ثم ترأس مجلس إدارة شركة تأمين. كما أسس وترأس مجلس إدارة جريدة Le Reveil، وكان عضواً في مجلس إدارة عدة شركات. ثم أسس «بيت المستقبل» الذي ضم عدة مؤسسات علمية أبرزها مركز البحوث والإنماء، ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية، ومركز المعلوماتية. ولاحقاً تمكن من بناء «امبراطورية» من المؤسسات والأعمال التجارية.

انتسب إلى حزب الكتائب اللبنانية سنة ١٩٦٠، وعمل في صفوفه مذ كان طالباً، وما لبث أن أصبح عضواً في المكتب السياسي سنة ١٩٧٠، ثم رئيساً لإقليم المتن الكتائبي سنة ١٩٧٢.

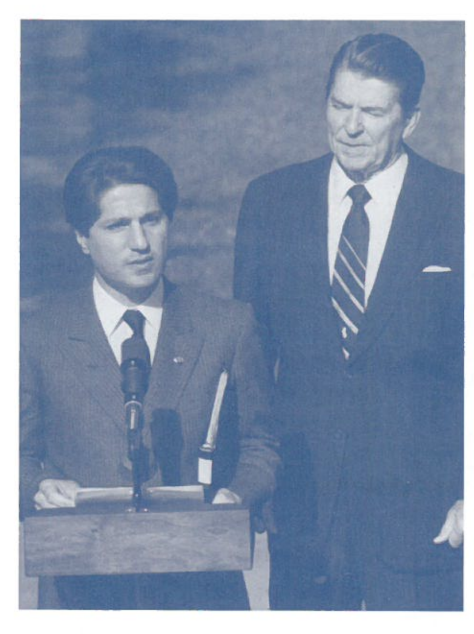
انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان، قضاء المتن، في الانتخابات الفرعية التي جرت في كانون الأول سنة ١٩٧٠، خلفاً لخاله النائب موريس الجميل، وأعيد انتخابه في دورة سنة ١٩٧٢. واستمر نائباً في المجلس النيابي، بحكم قوانين التمديد له، حتى تاريخ انتخابه رئيساً للجمهورية. وكان عضواً في لجنة الشؤون الخارجية، وأميناً للسر في هيئة مكتب المجلس.

اختلف سنة ١٩٧٤ مع حزبه، عندما عارض ترشيحه لكي يكون وزيراً في حكومة الرئيس رشيد الصلح، ورشح بدلاً منه النائب الكتائبي لويس أبو شرف. وتصدى في السنة التالية لرئيس الحكومة رشيد الصلح، لدى إعلانه بيان استقالة الحكومة، بعد أن أتهم فيه حزب الكتائب بالوقوف وراء حادثة عين الرمانة، التي كانت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية، ونشوب حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

أثناء الحرب الأهلية، قاد العمليات العسكرية في الساحل والجبل ضد المقاومة الفلسطينية، وأصيب بجروح أثناء تعرض سيارته لإطلاق نار. وسنة ١٩٧٦ أسس مع داني شمعون «القوات اللبنانية» عندما وصلت «القوات المشتركة» إلى مشارف بكفيا. وفي سنة ١٩٧٨،



يؤدي اليمين الدستورية وإلى جانبه الرئيس كامل الأسعد



مع رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغن

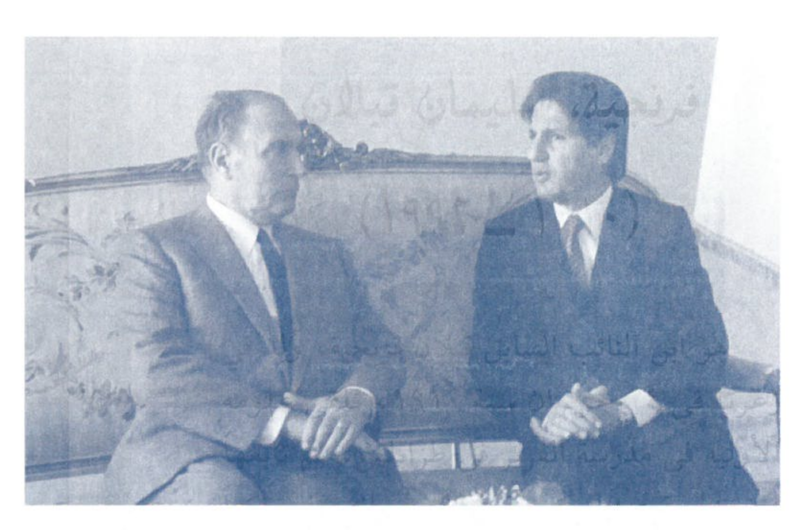
وعلى أثر الاشتباكات بين الكتائب والقوات السورية، عُيِّن رئيساً للجنة الطوارئ الكتائبية لمواجهة الوضع الناشئ خلال حرب المئة يوم.

انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول سنة ١٩٨٢، بعيد اغتيال شقيقه المنتخب بشير، بأكثرية ٧٧ صوتاً من أصوات النواب الثمانين. وتعهد في خطاب القسم على وقف كل الحروب، وإجلاء كل الجيوش المتحاربة على الساحة اللبنانية، وإحياء الدولة بسيادتها الكاملة بعد طول غياب، واصفاً مهمته تلك «بمغامرة الإنقاذ».

رعى أمين الجميل إتفاق ١٧ أيار، الموقع بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي سنة ١٩٨٣. ووصفه بأنه أهون الشرين، وتمنى على سوريا أن تحترم القرار اللبناني، وألا تتدخل في شؤونه الداخلية، في حين وصفه الرئيس حافظ الأسد بأنه خطير وخطير جداً، وسوريا لن توافق عليه إطلاقاً. وكانت حرب الجبل في أواخر صيف ١٩٨٣ وحرب الضاحية، أحد أبرز مظاهر الصراع بين مؤيدي ومعارضي هذا الاتفاق، الذي انتهى بإلغائه من قبل الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي بعد أقل من سنتين من التوقيع عليه.



الرؤساء الثلاثة الجميل والأسعد والوزان



مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران

ومشاركة أطراف الصراع، وكانت أبرز محاور النقاش: إنهاء الحرب، تأليف حكومة إنقاذ وطني، والإصلاحات السياسية. فتم تشكيل حكومة وفاق وطني، واتفق على وضع دستور جديد للبلاد بغية الوصول إلى دولة حديثة. وعلى زيادة عدد النواب إلى ١٢٠ نائباً في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

وجه في الأول من أيلول سنة ١٩٨٣ رسالة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد وجامعة الدول العربية، طالباً إنهاء مهمة قوات الردع العربية التي كانت قد أصبحت سورية فقط، وانسحابها من الأراضي اللبنانية.

زار مدينة صيدا، مع الرئيس رشيد كرامي، بعد تحريرها من الغزو الإسرائيلي في شباط سنة ١٩٨٥ وأعلن منها: «أن المقاومة الوطنية اللبنانية الشريفة البطلة رفعت الكرامة اللبنانية، وأعادت



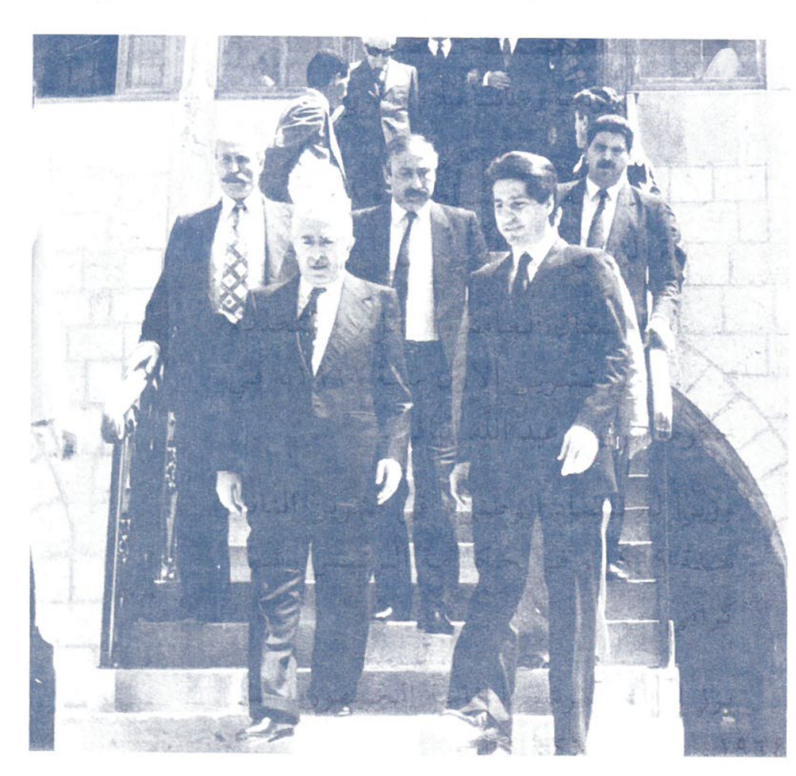
مع الرئيس حافظ الأسد

وصلت الأزمة اللبنانية في بدايات عهده إلى ذروتها. فحاول عن طريق الإتفاق مع سوريا إحلال الأمن في الداخل والمساعدة على تحقيق التوافق بين مختلف الفرقاء اللبنانيين، والإتفاق على بعض الإصلاحات السياسية التي يطالب بها بعض اللبنانيين، وهو لأجل ذلك ترأس بصفته رئيساً للجمهورية اجتماعات الحوار التي عقدت في جنيف سنة ١٩٨٣ ولوزان سنة ١٩٨٤ بحضور ممثلين من سوريا والمملكة العربية السعودية،

إلى شعب لبنان عنفوانه، وأصبحت رمزاً لوحدة لبنان وتحريره». وفي تلك السنة فصل سمير جعجع من حزب الكتائب، وأدى ذلك إلى اضطراب في المناطق الشرقية، ثم ما لبث أن أيد «الانقلاب الدموي» الذي قام به جعجع ضد إيلي حبيقة، وأطاحته بالاتفاق الثلاثي الموقع عليه في دمشق بين نبيه بري ووليد جنبلاط وإيلي حبيقة. الأمر الذي أدى إلى مقاطعة سورية وحكومية لأمين الجميل.



مع الملك فهد بن عبد العزيز



الرئيسان الجميل ورشيد كرامي

قبل نهاية عهده بساعات، قام بزيارة دمشق، وأجرى مع الرئيس الأسد محادثات حول انتخابات رئاسة الجمهورية، ومنتصف ليل ٢٢ أيلول سنة ١٩٨٨، ونظراً لعدم التوافق بين مختلف الفرقاء على شخصية الرئيس المقبل، أعلن الرئيس الجميل عن تشكيل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش ميشال عون. وفور إعلان أسمائها انسحب الوزراء المسلمون الثلاثة وهم اللواء محمود طي أبو ضرغم، والعميدان لطفي جابر ونبيل

قريطم، واعتبرت القوى والفعاليات الوطنية والإسلامية، أن حكومة عون هي حكومة تقسيمية غير شرعية، وأن حكومة الرئيس سليم الحص، هي التي عليها أن تواصل تحمل مسؤوليات الحكم. وغدا لبنان بعد ٢٣ أيلول مقسّماً رسمياً إلى حكومتين، الأولى برئاسة سليم الحص، والثانية برئاسة ميشال عون.



مع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

خلال عهده زار الجميل سوريا إحدى عشرة مرة، والتقى خلالها الرئيس الأسد في اجتماعات قمة، وكان أبرزها في شباط سنة ١٩٨٤، وتبعها إلغاء اتفاق ١٧ أيار.

زار أغلب دول العالم، وخصوصاً تلك المعنية بالقضية اللبنانية. وحضر مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في نيودلهي، في آذار سنة ١٩٨٣، والقمة الإسلامية في الكويت، في كانون الثاني سنة ١٩٨٧، وألقى كلمة لبنان أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في أيلول سنة ١٩٨٧، كما حضر القمة العربية في الجزائر، في حزيران سنة ١٩٨٨. وكان أبرز شعاراته قوله: «أعطونا السلام، وخذوا ما يدهش العالم».

غادر لبنان إلى باريس في تشرين الأول سنة ١٩٨٨، وعاد إليه في تموز سنة ٢٠٠٠، بعد غياب دام نحو ١٢ سنة، قام خلالها بجولة على الجاليات اللبنانية في البلدان الأوروبية وفي الأميركيتين واستراليا وكندا، وذلك لإبقاء القضية اللبنانية حاضرة في المحافل الدولية.



الرئيسان سليمان فرنجية وأمين الجميل

له العديد من المواقف، فهو يعتبر أن لبنان، هو وطن نهائي لأبنائه، وانتماءه إلى محيطه العربي، هو انتماء كامل وثابت، مع التمسك بالنظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، والاقتصاد الحر.

دعا إلى التمهيد لإلغاء



على طاولة الحوار في مجلس النواب
ويبدو الرؤساء بري والسنيورة وعون والحريري والجميل وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع

الطائفية من النفوس، بالتوازي مع إلغائها من النصوص.

لأمين الجميل مواقف متباينة في مسألة العلاقة مع سوريا. ففي فترة رئاسته للجمهورية اعتبر أن صلات القربى والتاريخ والجغرافيا ما بين سوريا ولبنان، تحتم علاقات خاصة ومميزة. وبعد التوقيع على المعاهدة في عهد الرئيس الياس الهراوي، وصف هذه المعاهدة بأنها «معاهدة الذل والعبودية». واعتبر المجلس الأعلى اللبناني والسوري، هو خطوة متقدمة على طريق الوحدة الاندماجية، وحول صفقات الأسلحة التي أجراها الرئيس رفيق الحريري قال: إن الرئيس الحريري أفسد الحياة السياسية، والخطير أن الرشوة تأتي من فوق» وهاجم عهد الرئيس إلياس الهراوي، فاعتبر أن «لبنان لم يعرف عهداً كهذا العهد تميّز بالفساد وفقدان الكرامة والارتهان». وعن عودته إلى لبنان، صمم على ألا يعود إليه، حتى لا يواجه مصير سمير جعجع أو داني شمعون. وفي موضوع التحرير سنة ٢٠٠٠ اعتبر «أن رهان الرئيس إميل لحود على تضحيات المقاومة والجيش اللبناني، وعلى الدعم السوري، أعطى ثماره فحقق انتصاراً نادراً وفريداً على الاحتلال الإسرائيلي».

بعد عودته إلى لبنان انفتح الجميل على عدد من القيادات السياسية، فوقّع في ٢٦ آب سنة ٢٠٠٠ مع رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط ورقة عمل سميت «ورقة المختارة»، كما كان ركناً في «لقاء قرنة شهوان» ثم في «لقاء البريستول» الذي شكّل منطلقاً لمعارضة مسيحية إسلامية مشتركة.

ساءت علاقة أمين الجميل بحزب الكتائب، بعد انتخاب كريم بقرادوني رئيساً له، واتهم قيادته «بالعهر»، وأن كريم ورفاقه عبارة عن طبخة مع رؤساء وأجهزة مخابرات، فرد المكتب السياسي بفصله من الحزب، وإسقاط عضويته، وتقديم دعوى بحقه أمام المحكمة المختصة بجرائم القدح والذم والتحقير والتشهير والتهديد، فما كان من الجميل إلا أن أعلن عن تأسيس «الحركة الإصلاحية الكتائبية»، لتغيير واقع الحال في الحزب، ثم أختير في شباط سنة ٢٠٠٤ رئيساً لهذه الحركة. وفي السنة التالية، تصالح مع رئيس الحزب كريم بقرادوني، وقررت الجمعية العمومية لحزب الكتائب، إعطاءه لقب الرئيس الأعلى للحزب، على أن يبقى بقرادوني رئيساً له. وفي سنة ٢٠٠٨ أصبح الجميل رئيساً لحزب الكتائب بالتزكية خلفاً لبقرادوني.

بعد اغتيال الرئيس الحريري في شباط سنة ٢٠٠٥، صعّد الجميل حملته على سوريا وحزب اللّه وقوى ٨ آذار، فاعتبر أن سوريا دخلت لبنان بنية البقاء فيه، ولم تحدد أي موعد للانسحاب، وأن العصر السوري، نقل لبنان من الجمهورية الأولى، إلى اللاجمهورية، وأن «حزب اللّه» و«حركة أمل» أكثر المستفيدين من بقاء الوضع المتأزم على حاله، وأن الحزب يدفع لبنان إلى الكانتونات بعد إنشائه الكانتون الشيعي، وأن قرار السلم والحرب في لبنان هو بيد حزب اللّه، وأنه مع حماس والقاعدة ليسوا سوى تنظيمات غير مؤمنة بشيء، إلاّ بمنطق القوة والثورة، ولو على أنقاض حياة الشعوب. وهذه التنظيمات لا تعترف لا بالنظام ولا بالدساتير ولا بالقوانين الدولية».

شارك في الطاولة المستديرة للحوار الوطني التي دعا إليها الرئيس نبيه بري في مجلس النواب في آذار سنة ٢٠٠٦، وتابعها مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان بعد انتخابه رئيساً.

ترشح للانتخابات الفرعية التي جرت في المتن الشمالي، في آب سنة ٢٠٠٧، لملء المقعد الذي شغر بوفاة نجله النائب بيار، وخسر أمام منافسه كميل خوري بفارق بسيط.

شارك في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في الدوحة، في آب سنة ٢٠٠٨، برعاية أمير دولة قطر، من أجل إيجاد حلّ للأزمة اللبنانية.

تعرض أمين الجميل لعدة محاولات اغتيال أبرزها في شباط سنة ١٩٧٥، وحزيران سنة ١٩٧٩، وأصيب بجروح طفيفة في وجهه.

يتقن إضافة إلى اللغة العربية، اللغتين الفرنسية والإنكليزية.

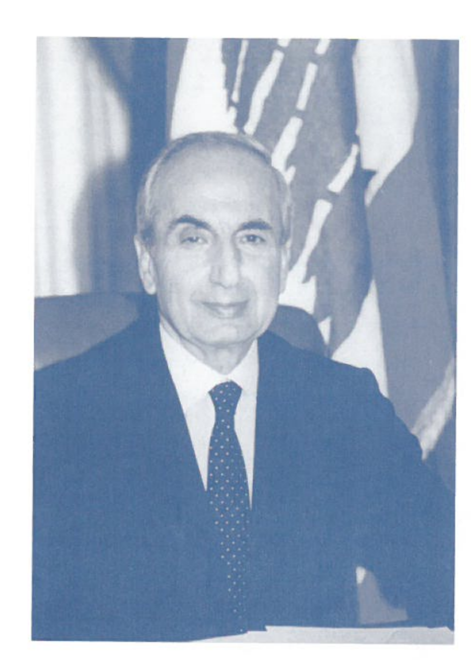
يحمل وسام جوقة الشرف الفرنسي من الدرجة الأولى، ووسام الاستحقاق من الدرجة الأولى من منظمة فرسان مالطا.

له عدة مؤلفات منها الرهان الكبير، ورؤيا للمستقبل، و Peace and Unity و L'Offence et le Pardon و Rebuilding Lebanon و Médiations d'espoir. أمضى سنة ١٩٨٩ سنة كاملة بصفة أستاذ محاضر وباحث في مركز العلاقات الخارجية في جامعة هارفرد.

متأهل من السيدة جويس تيان ولهما: نيكول وبيار (النائب والوزير الذي اغتيل في ٢١ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦)، وسامي (النائب).

معوّض، رينه أنيس

(١٩٢٥ ـ ١٩٨٩)



وُلِد في زغرتا في ١٧ آذار سنة ١٩٢٥. بدأ حياته الدراسية في مدرسة زغرتا التابعة لإحدى الكنائس، وكان يديرها المونسنيور بولس معوض. انتقل سنة ١٩٣٤ إلى مدرسة «الفرير» في طرابلس. ثم تابع علومه التكميلية في مدرسة الفرير في بيروت. وبعد القصف الذي تعرّضت له العاصمة أثناء الحرب العالمية الثانية، نقله أهله إلى مدرسة عينطورة للآباء اللعازاريين، حيث نال منها شهادة البكالوريا القسم الثاني.

درس الحقوق في الجامعة اليسوعية، وتخرج منها سنة ١٩٤٨، وكان من رفاقه المتخرجين إلياس سركيس وميشال إده وغسان تويني. عمل محامياً متدرجاً مع ميشال إده، في مكتب عبد اللّه اليافي. وفي عام ١٩٥١ أفتتح مكتباً للمحاماة خاصاً به في طرابلس، رغم أنه تسجّل في نقابة محامي بيروت. وبعد سبع سنوات اتخذ مكتباً له في بناية الصحناوي في بيروت.

دخل المعترك السياسي سنة ١٩٥١، فخاض أول معاركه الانتخابية في دائرة زغرتا ـ الزاوية إلى جانب حميد فرنجية، غير أن الحظ لم يحالفه. عارض حكم الرئيس بشارة الخوري سنة ١٩٥٢، وتعرّض للاعتقال في عاليه، كما عارض عهد كميل شمعون، في فترة حكمه الأخيرة، وعندما اشتد الضغط عليه، انتقل مع سليمان فرنجية إلى اللاذقية في سوريا حيث ظلا فيها فترة.

انتخب نائباً للمرة الأولى سنة ١٩٥٧ عن دائرة زغرتا ـ الزاوية على لائحة حميد فرنجية. ثم أعيد انتخابه في دورات ١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ إلى جانب سليمان فرنجية، و١٩٧٢ إلى جانب طوني فرنجية، نجل رئيس الجمهورية. واستمر في نيابته، بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي حتى



الرئيس معوض بين الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي




مع الرئيس جمال عبد الناصر

انتخابه رئيساً للجمهورية سنة ١٩٨٩. شارك في أعمال اللجان النيابية، فكان رئيساً للجنة الإدارة والعدل سنة ١٩٥٩، ثم رئيساً للجنة المال والموازنة منذ سنة ١٩٦٠ وحتى تاريخ انتخابه رئيساً للجمهورية، باستثناء الفترات التي كان يشغل فيها منصباً وزارياً.

عُيِّن:

- وزيراً للبريد والبرق والهاتف، في تشرين الأول سنة ١٩٦١، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.
- وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، في كانون الثاني سنة ١٩٦٩، في حكومة الرئيس رشيد كرامي، لكنه استقال من الوزارة بعد أقل من أسبوع، ليعيّن وزيراً للأشغال العامة والنقل.
- وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، في تشرين الأول سنة ١٩٨٠، في حكومة الرئيس شفيق الوزان.

كلفه الرئيس فؤاد شهاب بعدة مهام سياسية، اثنتين منها لدى الرئيس جمال عبد الناصر، وثالثة في الأرجنتين. كما كلفه الرئيس إلياس سركيس، بمهام لدى رؤساء اثنتي عشرة دولة عربية، في إطار القمة العربية العاشرة في تونس، وكذلك لدعم ورقة العمل اللبنانية، حول الوضع الخطير في جنوب لبنان.

كان عضواً في «تجمع النواب الموارنة المستقلين»، إلا أنه انسحب منه في ١٤ حزيران سنة ١٩٧٨، على أثر اغتيال النائب طوني فرنجية.

أيد انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية سنة ١٩٨٢.



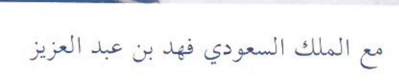
مع ملك المغرب الحسن الثاني

شارك في عضوية عدة وفود برلمانية، أبرزها إلى اليابان سنة ١٩٦٢، وإيران سنة ١٩٦٦، وإيطاليا سنة ١٩٧٢، والاتحاد السوفياتي سنة

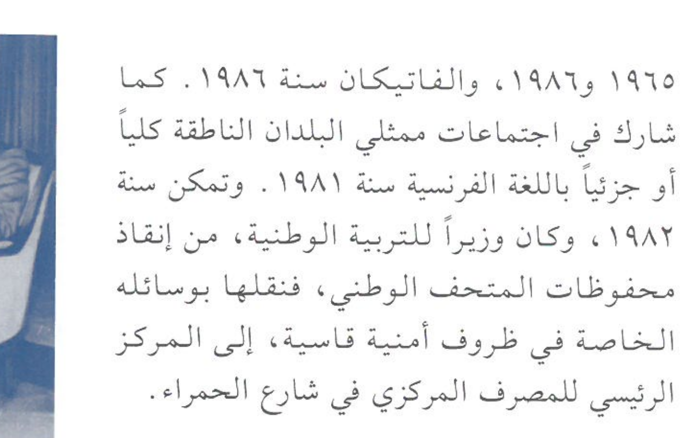
١٩٦٥ و١٩٨٦، والفاتيكان سنة ١٩٨٦. كما شارك في اجتماعات ممثلي البلدان الناطقة كلياً أو جزئياً باللغة الفرنسية سنة ١٩٨١. وتمكن سنة ١٩٨٢، وكان وزيراً للتربية الوطنية، من إنقاذ محفوظات المتحف الوطني، فنقلها بوسائله الخاصة في ظروف أمنية قاسية، إلى المركز الرئيسي للمصرف المركزي في شارع الحمراء.

عرف رينه معوض بالاعتدال أداءً وإسلوباً، فكراً وممارسة من خلال العلاقات الوثيقة التي كان يقيمها مع العائلات الروحية والأحزاب والكتل السياسية والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمات المسلحة. وكان ليبرالياً متزناً، ومفاوضاً فذاً ومصلحاً هادئاً. عمل على تواصل الحوار بين مختلف الفرقاء، وخصوصاً في المراحل الصعبة من الأزمة اللبنانية. كان أميناً على النهج الشهابي وأحد أركانه الرئيسيين.

تميز بالمرونة الصلبة، إذ بالإضافة إلى ما سبق، كان صلباً بقناعاته وثوابته بالرغم من قساوة ظروف حياته السياسية، وبقي في كل الحالات متشبثاً بالعروبة السيادية والميثاق الوطني وبالصيغة اللبنانية وبالنظام التعددي



مع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز



مع الأخضر الإبراهيمي

الديمقراطي الحر كما مراهناً على الدولة والشرعية ومؤسساتها في ظل الفوضى وتحكم الميليشيات.

كان مؤمناً بوجوب تحقيق الإنماء وتوسيع رقعة الطبقة الوسطى كوسيلة لترسيخ الإنتماء والولاء الجامع للبنان.

له العديد من المواقف الجريئة، فكان يعتبر أن اتفاق القاهرة، بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي صوّر آنذاك وكأنه لمصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني، فإذا به ينتهي مسيئاً إلى الاثنين. وأن حادثة ١٣ نيسان سنة ١٩٧٥، كانت العتبة التي دخلت منها المؤامرة الكبيرة إلى لبنان، وأن الدخول السوري سنة ١٩٧٦، بدأ بقصد وضع حد للاقتتال في لبنان، ثم شرّع هذا الدخول لبنانياً وعربياً، كما كان يعتبر أن التقسيم هو نهاية لبنان كوطن.

شارك في مؤتمر الطائف سنة ١٩٨٩، وكان من أبرز العاملين على إنجاحه.

انتخب رئيساً للجمهورية في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، بعد شغور في منصب



أثناء قسمه اليمين الدستورية بحضور الرئيس حسين الحسيني

الرئاسة، إثر انتهاء عهد الرئيس أمين الجميل، وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون. وقد جرت عملية الانتخاب في مطار القليعات العسكري، في منطقة عكار في شمال لبنان. وقد فاز في الدورة الثانية بعد انسحاب كل من الياس الهراوي وجورج سعادة، اللذين نافساه في الدورة الأولى. وبعد انتخابه اتخذ من أحد أبنية الرملة البيضاء، مقراً مؤقتاً له.

تأهل من السيدة نائلة عيسى الخوري التي دخلت النيابة والوزارة لاحقاً ولهما: ريما وميشال.

في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، وفي ذكرى الاستقلال بالذات، وبعد مرور ١٧ يوماً على انتخابه رئيساً للجمهورية، اغتيل في عملية تفجير استهدفت موكبه لدى مروره أمام ثانوية الظريف الرسمية في بيروت، وذلك على بعد مئات الأمتار من القصر الحكومي، في محلة الصنائع، حيث كان يرعى الاحتفال بمناسبة عيد الاستقلال. وشُيِّع في اليوم التالي في مأتم شعبي ورسمي في مسقط رأسه زغرتا.

آمن رينه معوض بوحدة الشعب والأرض والمؤسسات، ودعا إلى قيام ديموقراطية قائمة على الحريات العامة بمختلف وجوهها. كما دعا إلى الإلتزام بالشرعيتين العربية والدولية، مؤكداً على أن تحرير الأرض وخصوصاً الجنوب، هو الأساس لإنقاذ الوطن، وبالتالي بسط الشرعية والسيادة على جميع أراضيه

أطلقت الحكومة اللبنانية اسمه على مطار القليعات، كما أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة الظريف. وتخليداً لذكراه أصدرت وزارة الاتصالات سنة ٢٠١٠، طابعاً بريدياً يحمل رسمه.



مع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

الهراوي، إلياس خليل

(١٩٢٦ ـ ٢٠٠٦)



وُلِد في حوش الأمراء أحد أحياء مدينة زحلة في ٤ أيلول سنة ١٩٢٦. أمضى في مدرسة الحوش عامين، لينتقل بعدها إلى مدرسة الكلية الشرقية الباسيلية للآباء الروم الكاثوليك. درس المرحلتين التكميلية والثانوية في مدرسة الحكمة في بيروت، ونال منها شهادة البكالوريا القسم الثاني. درس الحقوق لسنة واحدة في جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، ثم انتقل لدراسة التجارة في كلية التجارة، لكنه لم يلبث أن أنصرف إلى العمل، لتأمين عيش عائلته بعد زواجه الأول، فعمل في شركة خاصة تتعاطى تجارة المواد الزراعية بين مرفأي بيروت وبور سعيد في مصر.

إلى جانب عمله في التجارة، أولى الأمور السياسية اهتماماً خاصاً، فساعد قريبه يوسف في الوصول إلى المجلس النيابي سنة ١٩٤٣، كما ساهم في إيصال شقيقه جورج، لثلاث دورات متتالية.

تمرس إلياس الهراوي في الشأن العام بفعل نشاطه السياسي والزراعي، فأسس تعاونية الشمندر السكري سنة ١٩٥٩، وتولى رئاستها، ثم أصبح رئيساً لاتحاد التعاونيات الزراعية في لبنان، ثم انتخب نائباً لرئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في محافظة البقاع. وفي عام ١٩٦٣ انتخب عضواً في مجلس بلدية زحلة، وظل في هذه العضوية حتى سنة ١٩٨٩ تاريخ انتخابه رئيساً للجمهورية.

رشح نفسه سنة ١٩٦٥ لملء المقعد النيابي الذي شغر بوفاة شقيقه جورج، لكن المكتب الثاني حاربه، وحال دون وصوله، كذلك الأمر في انتخابات سنة ١٩٦٨. لكنه انتخب في دورة سنة ١٩٧٢، على لائحة النائب جوزف سكاف رئيس الكتلة الشعبية، وظل نائباً بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي، حتى انتخابه رئيساً للجمهورية. وشارك في أعمال اللجان النيابية، فكان عضواً في اللجنة المالية، ورئيساً للجنة الزراعة.

عُيِّن وزيراً للأشغال العامة والنقل، في تشرين الأول سنة ١٩٨٠، في حكومة الرئيس شفيق الوزان.

عام ١٩٨١ سيطرت ميليشيا القوات اللبنانية على مدينة زحلة، وتمركزت فيها، وعلى الجبال المحيطة بها، وراحت تطلق النار منها على الفلسطينيين، والقوات السورية المتمركزة في



انتخاب الياس الهرواي رئيساً للجمهورية في شتورا «بارك أوتيل»
ويبدو النائبان بطرس حرب وحبيب كيروز

روابي زحلة، وعاشت المدينة أحلك أيام لها، خلال الأحداث اللبنانية، فقام إلياس الهراوي بدور محوري، أدى إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب مسلحي القوات، وفكّ الحصار عن زحلة بعد سقوط ٨٧ قتيلاً من أبنائها.

ترأس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الغذاء العالمي، ثم ترأس الوفد اللبناني لمنظمة الأغذية والزراعة، وكان له نشاط مميّز في انتخاب إدوار صوما، الذي أصبح مديراً عاماً للمنظمة في روما.

شارك في مؤتمر الطائف الذي عقد في السعودية سنة ١٩٨٩، ثم أعلن ترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية، ونال خمسة أصوات في الدورة الأولى، ولكنه انسحب في الدورة الثانية، مفسحاً المجال لانتخاب رينه معوض رئيساً للجمهورية.

بعد اغتيال الرئيس رينه معوض، في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، اجتمع مجلس النواب في ٢٤ تشرين الثاني من السنة عينها، برئاسة رئيسه السيد حسين الحسيني، وانتخب إلياس الهراوي رئيساً للجمهورية بأكثرية ٤٧ صوتاً في الدورة الثانية، وذلك في اجتماع عقده النواب في بارك أوتيل في شتورا، ثم أدى يمين القسم، ليصبح الرئيس العاشر للجمهورية اللبنانية منذ الاستقلال، ثم ألقى خطاب القسم فعرض فيه برنامج العهد، وأبرز ما تضمنه حلّ الميليشيات، وإعادة المهجرين، وتوحيد الجيش، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.



الرئيس الياس الهراوي والرئيس السوري حافظ الأسد



الرئيس الهراوي مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز

أقام أولاً في ثكنة أبلح في البقاع، ثم انتقل إلى مبنى في الرملة البيضاء في بيروت، وضعه بتصرفه الرئيس رفيق الحريري. وفي شهر تموز سنة ١٩٩٣ انتهت أعمال ترميم القصر الجمهوري في بعبدا، فانتقل للإقامة فيه بعد «تشرد» قارب نحو الأربع سنوات كما ذكر في مذكراته.

أولى مؤسسة الجيش اهتمامه، فأوكل القيادة إلى العماد إميل جميل لحود، الذي دعا الضباط والجنود للالتحاق بالقيادة الشرعية، فكانت بداية إعادة توحيد المؤسسات الرسمية.

ساهم بالتعاون مع رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، في إقرار التعديلات الدستورية التي اتفق عليها في الطائف، فاجتمع مجلس النواب في الحادي والعشرين من آب سنة ١٩٩٠، وأقرّ بإجماع النواب تسعة وأربعين صوتاً، التعديلات الدستورية التي تناولت إحدى وثلاثين مادة بين تعديل وإلغاء واستحداث. وعند التوقيع على قانون التعديل الدستوري، أعلن الهراوي قيام الجمهورية الثانية، مع ولادة الدستور اللبناني الجديد.

نسّق في مجلس الوزراء، ومع الحكومة السورية، عملية إنهاء التمرد الذي قاده العماد ميشال عون، وتمّ إخراج عون من القصر الجمهوري في بعبدا، فلجأ إلى السفارة الفرنسية طالباً اللجوء السياسي، ودخلت قوات من الجيشين اللبناني والسوري إلى قصر بعبدا، يدعمها غطاء مدفعي وغارات من الطائرات الحربية السورية.



الرئيس الهراوي مع الرئيس الأميركي كلينتون

في عهده تمّ توحيد السلطة، وأعيد توحيد العاصمة، وتحققت بيروت الكبرى كقاعدة لانطلاق الشرعية، ثم حلّت الميليشيات،



الرئيس الياس الهراوي مع جورج بوش الأب وبدا الرئيس رشيد الصلح وفارس بويز

وتمّ تسليم بعض سلاحها للجيش اللبناني أو السوري، وبعضه بيع إلى الخارج، وأقفل ملف الحرب بعد ستة عشر عاماً. وبناءً على طلب زعماء الميليشيات، وافقت الدولة على استيعاب عشرين ألفاً من عناصرها في الجيش وقوى الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة الأخرى، وكان جلهم من عناصر القوات اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحركة أمل.

في تلك الفترة، كانت الاتصالات بدمشق، أثمرت وضع المشروع النهائي لمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين، وبعد درسها من قِبل الحكومتين اللبنانية والسورية، أقرها المجلس النيابي في أيار سنة ١٩٩١ بخمسة وأربعين صوتاً ومعارضة نائب واحد هو الدكتور ألبير مخيبر.

في عهده تداولت وسائل الإعلام عبارة «الترويكا»، التي أصبحت مرادفة لتقاسم السلطة والوظائف ومغانم الدولة، وأصبح الاتفاق بين رؤساء السلطات الثلاث، أساساً لتسيير شؤون الدولة.

في حزيران سنة ١٩٩١ تمّ تعيين أربعين نائباً جديداً في المراكز الشاغرة والمستحدثة. وفي السنة التالية أجريت الانتخابات العامة، بعد تعديل قانون الانتخاب، ورفع عدد النواب إلى ١٢٨ نائباً، فتم تجديد الحياة النيابية اللبنانية بعد مرور أكثر من عشرين سنة على آخر انتخابات



الرئيس الياس الهراوي مع الملك المغربي الحسن الثاني

عامة جرت عام ١٩٧٢. لكن هذه الانتخابات لم تخلُ من مقاطعة بعض الأقضية، وخصوصاً في كسروان.

لم يكن إلياس الهراوي على توافق مع رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، فعمل على إبعاده سنة ١٩٩٢ عن رئاسة المجلس بالاتفاق مع السوريين. وساهم في وصول رفيق الحريري لأول مرة إلى رئاسة الحكومة اللبنانية في السنة عينها.

في عهده صدر مرسوم التجنيس لأكثر من تسعين ألف شخص. وهو المرسوم الذي أثار اعتراض عدد كبير من المسيحيين، بسبب عدم وجود العدد الموازي من الطوائف. وعندما وضع مرسوم ثان للتجنيس يصحح التوازن بين الطوائف لمصلحة المسيحيين، رفض الهراوي التوقيع عليه لاعتباره أنه فرصة للمزايدات، وأن المجنسين في المرسوم الأول لم يمارسوا مواطنيتهم الجديدة إلاّ في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦ لقبض الرشوة، معلناً أنه لا يريد زيادة عدد «القبيضة» في البلد.

أولى الياس الهراوي الإعمار والإنماء اهتمامه، فأعيد بناء البنى التحتية من مياه وكهرباء وهاتف، ووسعت الطرقات، وتمّ بناء الجسور، وربطت بيروت بشبكة من المواصلات الحديثة، وأعيد بناء وسط بيروت وخصوصاً في فترة الحكومات التي ترأسها رئيس الوزراء رفيق الحريري.

وعند مقاربة انتهاء مدة رئاسته، ووسط جدل بين مؤيدي التمديد ومعارضيه، أجتمع مجلس النواب بتاريخ ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٩٥، وعدل المادة ٤٩ من الدستور. مضيفاً إليها «لمرة واحدة وبصورة استثنائية، تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي، ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٩٨. وتم التمديد بأكثرية نيابية (١١٠ أصوات) ومعارضة ١١ نائباً، وتغيب سبعة نواب.

زار العديد من دول العالم أبرزها: الفاتيكان وإيطاليا وفرنسا والسنغال والبرازيل وإيران ومصر والسعودية والإمارات العربية والكويت. وزار الأمم المتحدة أكثر من مرة كان آخرها على أثر العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة ١٩٩٦،

الرئيس الهرواي مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك

وارتكاب إسرائيل لمجزرة قانا، وألقى خطاباً أمام الجمعية العمومية للمنظمة الدولية، أدان فيه جرائم أسرائيل، وطالبها بدفع تعويضات للبنان.

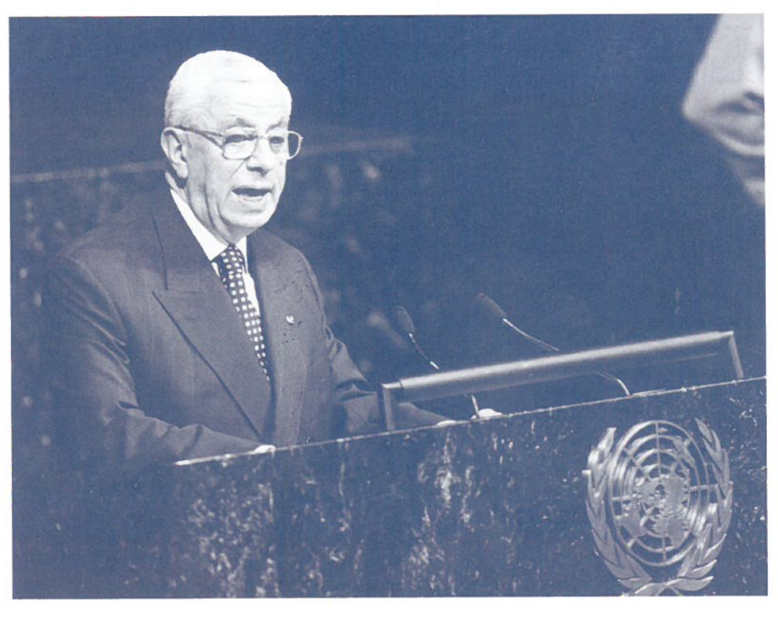
في عهده زار قداسة البابا لبنان في أيار سنة ١٩٩٧، وأقام قداساً احتفالياً في وسط بيروت حضره أكثر من نصف مليون شخص.

رعى العديد من المصالحات الوطنية الهادفة إلى عودة المهجرين، وتأكيد العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية، وخصوصاً في منطقة الجبل في الباروك ومعاصر الشوف.

طوال عهده البالغ تسع سنوات، وقع على خمسة عشر حكماً بالإعدام، نُفذ منها أربعة عشر.

شكلت في عهده سبع حكومات. اثنتان برئاسة سليم الحص، وواحدة برئاسة كل من عمر كرامي ورشيد الصلح، وثلاثة برئاسة رفيق الحريري.

وبهدف إلغاء الطائفية، تقدم بمشروع قانون للأحوال الشخصية الاختياري، وقد صدقه مجلس الوزراء في ١٨ آذار سنة ١٩٩٨ بأكثرية ٢١ وزيراً، الأمر الذي أثار خلافاً حاداً مع رئيس الحكومة رفيق الحريري، ومعارضة شديدة من قبل رؤساء الطوائف الدينية وخصوصاً مفتي الجمهورية، والبطريرك الماروني، الذي اعتبر أن «الزواج المدني خروج عن تعاليم الكنيسة، فضلاً عن أن المساواة أمام القانون في لبنان، تقضي بالوقوف في هذا المجال بجانب إخواننا المسلمين».



يلقي خطاباً في الأمم المتحدة

تعرّض إلياس الهراوي في أيار سنة ١٩٦٠، لحادث سير مروع على طريق بعلبك، أدى إلى إصابته بكسور في العمود الفقري، وقد رافقته يثار هذا الحادث طوال حياته.

وقّع سنة ١٩٧٦ على العريضة النيابية، التي طالبت باستقالة رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، وشارك في انتخاب بشير الجميل للرئاسة سنة ١٩٨٢. أيد اتفاق ١٧ أيار، وحضر توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق سنة ١٩٨٥، بين نبيه بري ووليد جنبلاط وإيلي حبيقة.

زار سوريا ٤٥ مرة، ووقع في إحداها معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق. قال عنه الصحفي طلال سلمان: «من حق إلياس الهراوي أن يباهي الموارنة بأنه وإن كان الأخير زمانه، فقد أتى ما لم يستطعه الأوائل، وبوسعه أن يقول لهم بأنه صاحب الفضل الأكبر في إنقاذ موقعهم في السلطة، ودورهم في البلاد والمنطقة. في حين أن من سبقه من الرؤساء، ومن يعاصره من القيادات، لم يفعل غير تهديد الموقع والدور بل الوجود الماروني نفسه. وبوسعه ومن حقه أن يقول إنه أقل من أعطى، وأكثر من أخذ، من سوريا تحديداً. وبوسعه أن يذكّر بالعروض التي قدمتها بعض القيادات المارونية للسوريين، والتي وصلت إلى حد الاتحاد، وإلى التكامل، ومع بعض المرشحين البارزين لرئاسة الجمهورية إلى الكونفيديرالية والفيديرالية. ومن حقه أن يقول لهم غداً: أنا مَنْ أنقذكم من الجنون والانتحار.. وأن رئاسة الجمهورية قد استعادت عبر إلياس الهراوي ما كان لها من قوة سياسية، وربما أكثر مما كان لها ولشاغليها منذ الاستقلال حتى اليوم!».

انتهى عهد الرئيس الهراوي في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٩٨، فخلفه في رئاسة الجمهورية قائد الجيش العماد إميل لحود.

تأهل أولاً من السيدة إيفلين سليم الشدياق ولهما: رينا وجورج وروي، ثم تأهل من السيدة منى جمال ولهما: زلفا وورلان.

له مذكرات وضعها بمساعدة الصحفي كميل منسّى، ونشرها تحت عنوان «إلياس الهراوي، عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة».

توفي في ٧ تموز سنة ٢٠٠٦، ووري الثرى في مسقط رأسه زحلة، في ٩ تموز في مأتم رسمي وشعبي حافل.

شكلت بعد الوفاة لجنة لإحياء ذكراه، وخصصت جائزة سنوية تمنح لبعض الشخصيات السياسية أو الفكرية.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسة في منطقة الأشرفية، وعلى أحد جسور بيروت.

لحود، إميل جميل

(١٩٣٦)

وُلِد في بلدة بعبدات قضاء المتن الشمالي، في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٦. تلقى علومه الابتدائية في مدرسة الحكمة في بيروت، والثانوية في مدرسة برمانا العالية. سافر إلى بريطانيا لدراسة الهندسة البحرية، وأنهى السنة الأولى سنة ١٩٥٦.

عاد إلى لبنان في تلك السنة، ليلتحق بالمدرسة الحربية، بصفة تلميذ ضابط مهندس بحري. ثم يعود لمتابعة تخصصه في الهندسة البحرية في بريطانيا، وتخرج برتبة ملازم سنة ١٩٥٩.

تدرج في السلك العسكري من رتبة ملازم إلى رتبة عماد، فرقي سنة ١٩٦٢ إلى رتبة ملازم أول، وسنة ١٩٦٨ إلى رتبة نقيب، وعُيِّن قائداً لمجموعة السفن الأولى، ثم رئيساً للشعبة



مع بعض الضباط عندما كان قائداً للجيش



الرابعة، فرئيساً للأركان الشخصية. وفي سنة ١٩٧٤ رقي لرتبة رائد بحري، ولرتبة مقدم بحري سنة ١٩٧٦، وإلى رتبة عقيد سنة ١٩٨٠، وعُيِّن مديراً للأفراد في قيادة الجيش، ثم رئيساً للغرفة العسكرية في وزارة الدفاع سنة ١٩٨٣، ورقي في أول كانون الثاني سنة ١٩٨٥، إلى رتبة عميد ركن مهندس بحري.

تابع عدة دورات دراسية في بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأميركية، التي تابع فيها دورة في كلية الحرب العليا، ونال على أثرها لقب «ركن مهندس بحري».

اختلف مع قائد الجيش العماد ميشال عون، عشية إعلان هذا الأخير «حرب التحرير» على الجيش السوري. وترك وزارة الدفاع ليقيم في مجمع الفنار معتكفاً، وظل فيه عدة أشهر، إلى أن غادر في تشرين الثاني سنة ١٩٨٩ قبيل اغتيال الرئيس رينه معوض، إلى المنطقة الغربية من بيروت، مقدمة لتعيينه قائداً للجيش، في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، بعد ترفيعه إلى رتبة عماد.



الرئيس اميل لحود مع الرئيس السوري حافظ الأسد

كان الجيش قبل تسلم لحود لقيادته، مجموعة مفككة من العسكريين، موزعين مذهبياً على مرجعياتهم السياسية، والزعامات المحلية، والميليشيات الطائفية، فبادر إلى دمج ألويته وأبعده عن السياسة، ووضع له عقيدة أخذت تتبلور تدريجاً، وكانت ولا تزال ترتكز على ثلاثة مقومات رئيسة، هي حماية مسيرة الوفاق الوطني، وضبط الأمن في الداخل، ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، عن طريق دعم المقاومة تحت شعار «الجيش يدعم المقاومة حيث المقاومة، وهو مقاومة حيث هو».

خاطب العسكريين في بداية تسلمه قيادة الجيش بقوله: «لستم عبدة أصنام، ولا شراذم مسلحة في خدمة مصالح خاصة أو مطامع شخصية، بل أنتم في خدمة رب عمل واحد اسمه لبنان، أنتم جيش لبنان، فأبقوا جيش لبنان الواحد لكل أبنائه ومناطقه وفئاته، لستم أبناء طائفة ولا أنتم أزلام زعيم، ولا أبناء مذهب، ولا أبناء منطقة، فأنتم للبنان، كل لبنان»، وفي فترة قيادته الجيش، جرد الميليشيات من سلاحها، ودخل الجيش المناطق اللبنانية كافة، واسترد الأملاك العامة والخاصة والمصادرة من قوى الأمر الواقع.

في سنة ١٩٩٥، مدّد مجلس النواب ولاية رئيس الجمهورية إلياس الهراوي، مدة ثلاث سنوات، كما مدد لقائد الجيش المدة نفسها، فأمضى في قيادته تسع سنوات، فأعاد إنماءه وتدريبه وتسليحه. وكان قد أرسل سنة ١٩٩١، بنصف عديده إلى الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، لكي يقوم بواجبه في الدفاع، عن أرض الوطن في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وقد بلغ التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري، وبتوجيه من لحود، مرحلة لم يبلغها من قبل. ولطالما ردّد «إن قوة الجيش اللبناني، هي في أنه أصبح جيشاً وطنياً بكل معنى الكلمة، وأن قوته تكمن في وقوفه في وجه العدو الإسرائيلي، وفي العلاقة الصادقة مع الجيش العربي السوري الشقيق، ضمن سيادة لبنان وسيادة سوريا».

عند انتهاء الولاية الممددة للرئيس إلياس الهراوي، اجتمع مجلس النواب اللبناني في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٩٨، وانتخب قائد الجيش العماد إميل لحود، رئيساً للجمهورية، بإجماع الحاضرين، فنال ١١٨ صوتاً من أصل ١١٨ نائباً، حضروا الجلسة.

خاطب اللبنانيين في خطاب القسم بقوله: «لديَّ القليل من الوعود، والكثير من الأمل والعمل» مؤكداً سعيه لكي يكون المثل والمثال،

في كل ما يقتضيه الواجب ويفرضه القانون، وأن إصلاح الأمور، إنما يبدأ من رأسها، واعداً بقيام دولة القانون والمؤسسات. وبعد أن حيّا صمود أبناء الجنوب والبقاع الغربي المؤازرين للجيش في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. أكّد على أنّ الهمّ الدائم، سيبقى في التوصل إلى سلام عادل، ومتلازم مع سوريا، في المطالبة بالانسحاب الشامل، وفي رفض الحلول الجزئية والمنفردة.

مع رؤساء الطوائف المسيحية خلال قمة روحية في القصر الجمهوري سنة ٢٠٠٤

قُبيل انتهاء ولاية الرئيس لحود في تشرين الثاني ٢٠٠٤، أخذت الأمور تسير باتجاه التمديد، وكانت سوريا تتمتع بوضع مريح وملائم لها كي تترجم سياستها بالتمديد، ولتأكيد مقولة تلازم المسارين اللبناني والسوري. وكانت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ترغب بخروج



الرئيس لحود مع مرشد الثورة الإيرانية الإمام الخامنئي

الجيش السوري من لبنان، وإنهاء التعاون المخابراتي والأمني القائم بين الدولتين. وجاء صدور القرار الدولي ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن، والداعي لانسحاب الجيش السوري من لبنان، ورفض التمديد للرئيس إميل لحود لمدة ثلاث سنوات، ليدفع بالأزمة السياسية اللبنانية إلى ذروتها.

سجّل عهد الرئيس لحود على الصعيد الداخلي ثلاثة أحداث مهمة: الأول انسحاب الجيش الإسرائيلي في ١٥ أيار سنة ٢٠٠٠، تحت ضربات المقاومة اللبنانية من الجنوب والبقاع الغربي حيث قاوم الرئيس قرار مجلس الأمن بالإنسحاب، وظل على إصراره بأن ثمة أراضٍ لبنانية لم تتم استعادتها بعد ضمن الخط الأزرق، حتى استعاد عشرين مليون متر مكعب من المياه، وبقيت مكالمته الهاتفية مع مادلين أولبرايت علامة فارقة في تعاطي الرؤساء اللبنانيين مع كبار المسؤولين الأميركيين، والثاني اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط سنة ٢٠٠٥، وانسحاب القوات العربية

السورية من لبنان. وقد جاء هذا الاغتيال بعد أقل من ستة أشهر، من تمديد ولاية الرئيس لحود لمدة ثلاث سنوات إضافية. والثالث دحر العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/آب سنة ٢٠٠٦، في أول انتصار عربي مبين على العدو الإسرائيلي.



مع الرئيس السوري بشار الأسد

وبقدر ما أجمع اللبنانيون، وأيدوا تحرير الأراضي اللبنانية، وعودتها إلى حضن الوطن، بقدر ما انقسموا سياسياً بعد اغتيال الرئيس الحريري، إذ اتُّهمت الأجهزة الأمنية، بتدبير عملية الاغتيال، وزج بقادها الضباط الأربعة في السجن فترة أربع سنوات، وبعد تحقيقات محلية ودولية، إثر إنشاء المحكمة الدولية، لم تثبت أي تهمة على أي منهم، فأطلق سراحهم. دافع الرئيس لحود عن براءة قادة الأمن، واستقبل في بعبدا لجنة التحقيق الدولية بموضوع الاغتيال، وأرسل كتابين إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ضمنها ملاحظات رئاسية صريحة وقانونية على المحكمة الدولية، وحذّر من قابليتها للتسييس.

أدى اغتيال الرئيس الحريري، إلى أزمة سياسية طاولت الشعب اللبناني، الذي انقسم إلى فئتين، عرفت إحداهما بجماعة ١٤ آذار، والأخرى ٨ آذار. كما طاولت الأزمة مؤسسات الدولة سواء في الحكومة، أم في مجلس النواب. ومما زاد الطين بلة، قيام إسرائيل في تموز سنة ٢٠٠٦، بعدوان واسع على الأراضي اللبنانية، فدمرت العديد من المنشآت الحيوية، وخصوصاً الجسور والطرقات، أما الجريمة الأكبر، فكانت تدمير قرى الجنوب والضاحية الجنوبية من بيروت، وسقوط آلاف الضحايا بين شهيد وجريح، وتشريد مئات الألوف من السكان.

حاولت قوى ١٤ آذار، إسقاط الرئيس لحود وإنهاء عهده، فشنت حملة شعواء لتحقيق هذه الغاية، وشكلت الأكثرية النيابية، حكومة برئاسة فؤاد السنيورة، وكانت تعقد اجتماعاتها الوزارية في مقر السرايا بعد مقاطعتها لرئيس الجمهورية، لكن الرئيس تمسك بالولاية الممددة حتى نهايتها محافظاً على الموقع والقسم.

التزم الرئيس لحود مبدأ عدم الاعتراف بشرعية حكومة الرئيس السنيورة، بحجة خروجها عن الشرعية الميثاقية والدستورية، وعدم قبوله بتسلم ممارسة الحكومة لصلاحياته الرئاسية، وعندما أصدرت الحكومة قراري إجراء الانتخابات الفرعية في بيروت والمتن، أرسل إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتاباً، اعتبر فيه الجلسة باطلة كونه لم يوقع المرسوم. وإن كل دعوة لانعقاد مجلس الوزراء اعتباراً من تاريخ ١١/١١/٢٠٠٦ تاريخ خروج جميع وزراء الطائفة الشيعية من الحكومة، مما أخلّ بالميثاق، إنما تقع موقع المخالفة الدستورية، وتعتبر منعدمة الوجود.



القمة العربية برئاسة الرئيس العماد إميل لحود في بيروت سنة ٢٠٠٢

زار لحود العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأميركية والأفريقية، وحضر مؤتمرات القمة العربية في القاهرة سنة ١٩٩٩ حيث فاجأ القادة العرب بقوله: «اتبعوا شعوبكم قبل أن تتعبكم شعوبكم بكلمة مرتجلة، ومن ثم في عمان سنة ٢٠٠١، حيث تخلت الإمارات عن دورها في رئاسة القمة واستضافها إلى لبنان، فعارض العقيد القذافي، إلا أن الرئيس لحود أصرّ على عقد القمة في بيروت عاصمة المقاومة العربية، فكان له ما أراد، ومن ثم في تونس ٢٠٠٤، بعد سقوط بغداد حيث تصدّى الرئيس اللبناني مع رئيسي سوريا والجزائر لمحاولة إدراج بند أميركي في القرار النهائي يتبنى مقولة الشرق الأوسط الجديد تحت شعار الديموقراطية حيث تم سحب هذا البند من القرار النهائي، والخرطوم ٢٠٠٦، والمملكة العربية السعودية ٢٠٠٧، كما حضر مؤتمر الفرنكوفونية في كندا سنة ١٩٩٩، وترأس القمة الفرنكوفونية في



مترئساً القمة الفرنكوفونية



الرئيس لحود أثناء لقائه البابا مار يوحنا بولس الثاني

بيروت سنة ٢٠٠٢، وألقى ثلاثة خطابات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في نيويورك في أيلول سنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧. كما ترأس اجتماع قمة الدول العربية، المنعقد في بيروت سنة ٢٠٠٢، وأصرّ على إضافة بند يقضي بحق العودة للفلسطينيين إلى جدول أعمال المؤتمر ومقرراته النهائية بعد مداولات لساعات، وتهديد بانفراط عقد القمة.

عُرف الرئيس إميل لحود بدفاعه عن المقاومة، والعلاقة المميّزة مع سوريا، وعدائه للميليشيات، وتصديه للتوطين الفلسطيني في لبنان. وكان أبرز ما قاله في هذه الموضوعات «أنه يدفع ثمن مواقفه في دعم المقاومة، والعلاقة مع سوريا» و«أن لبنان رئيساً وحكومة وشعباً، يسعى إلى معرفة الحقيقة، في اغتيال الرئيس الحريري، وإلى تقديم المخططين والمرتكبين والمتواطئين إلى العدلة أياً كانوا». و«ذكّر بجرائم سمير جعجع التي ارتكبها باغتيال رشيد كرامي وداني شمعون وإلياس الزايك، ووصف المعارك بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام، في مخيم نهر البارد، بأنها مؤامرة هدفها التوطين، واتهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بالوقوف وراء الشاردة والواردة في لبنان، وسجل نقاشاً حاداً، في مؤتمر الخرطوم سنة ٢٠٠٦، مع الرئيس فؤاد السنيورة لاختلاف وجهات النظر من موضوع المقاومة، وأصرّ على إدراج بند المقاومة اللبنانية في البند النهائي، فكان له ما أراد، وتم إدراج البند المذكور في البيان الختامي. كما تصدى في القمة التي عقدت في المملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٧ للنقاط السبع ولم يوافق على تضمين البيان موافقة عربية عليها لأنها كانت تمثّل استسلام المنتصر للمهزوم.



الرئيس لحود والسيد حسن نصر الله



الرئيس لحود مع نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس

أظهر الرئيس لحود، ومنذ اللحظة الأولى لانتخابه رئيساً للجمهورية، تعاطفه مع المقاومة وحزب الله، وأصبح هذا النهج ملازماً لعهده. فخص أمينه العام السيد حسن نصر الله سنة ١٩٩٩، بدرع لواء الحرس الجمهوري مع مسدس، وعندما زار نصر الله القصر الجمهوري بعد شهر من التحرير سنة ٢٠٠٠، قلده الرئيس لحود درع رئاسة الجمهورية اللبنانية، في حين خصّه نصر الله بلقب فخامة المقاوم تقديراً لنهجه في مقاومة العدوان ودعم المقاومة.

انتهت ولاية الرئيس لحود في ٢٤ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧، فغادر قصر بعبدا إلى منزله الخاص في الدقيقة الأخيرة من ولايته، وخرج مؤكداً على عدم ميثاقية حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، ووجوب إسقاطها دفاعاً عن لبنان، وقد تم ذلك وسط إجراءات وداع رسمية ودون تسليم الرئاسة إلى رئيس. وقد ظل منصب رئاسة الجمهورية شاغراً، مدة ستة أشهر، إلى أن تمكن مجلس النواب، من انتخاب الرئيس ميشال سليمان، خلفاً للرئيس لحود إثر اجتماع الدوحة.

أولى الرئيس لحود الشأنين الاجتماعي والعمراني اهتمامه، فعمل على إنجاز اوتوستراد المتن السريع، كما الاوتوستراد الدائري، وسد شبروح وهو من أهم إنجازات الخطة العشرية التي لو استكملت لتم إنشاء عشرين سداً لحفظ المياه، وقصر المؤتمرات في المتن. وفي الشأن الإداري والاجتماعي تم إنجاز قانوني وسيط الجمهورية، وضمان الشيخوخة.

زار لحود بعد انتهاء ولايته دمشق عدّة مرات، كما زار طهران، وأثناء زيارته لمدينة حلب، أبدى ارتياحه للأجواء التي رافقت احتفال الموارنة والمسيحيين عامة، «بيوبيل وفاة مار مارون». وقال «أنا مسيحي مشرقي، ولست مع الصليبيين».

يحمل العديد من التهاني والتنويهات أثناء خدمته العسكرية، كما يحمل عشرات الأوسمة والقلادات، من رؤساء الدول العربية والأجنبية: من هايتي ورومانيا وإيطاليا وفرنسا والأرجنتين والأردن وأرمينيا والسعودية والكويت ومصر والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلوفاكيا والمغرب وتونس وموناكو وسوريا واليونان.

يتقن اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والأرمنية.

تأهل من السيدة الأرمنية أندريه أمادوني ولهما ثلاثة أولاد: كارين، وإميل النائب السابق، ورالف.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد الشوارع الرئيسية في منطقة حي الرمل، كما أطلق اسمه على أوتوستراد المتن السريع.

سليمان، ميشال نهاد

(١٩٤٨)



وُلِد في بلدة عمشيت، قضاء جبيل، سنة ١٩٤٨. تلقى علومه الابتدائية في مدرستي فرير عمشيت وجبيل، وأنهى الثانوية في مدرسة جبيل الرسمية سنة ١٩٦٧.

ساهم والده وكان عسكرياً في قوى الأمن الداخلي بمحبته لحياة الجندية، فتطوع في المدرسة الحربية بصفة تلميذ ضابط سنة ١٩٦٧، وتخرّج منها برتبة ملازم سنة ١٩٧٠. كما درس العلوم السياسية فحصل على إجازة فيها.

بعيد تخرجه من المدرسة الحربية، أرسل إلى بلجيكا لمتابعة دورة تدريبية، وعاد منها سنة ١٩٧٢.

بعد عودته من بلجيكا تدرج في عدة وظائف قيادية، من آمر فصيلة حتى قائد كتيبة، وضابط في أركان قيادة الجيش، ومدرباً في مدرسة الرتباء والمدرسة الحربية.. وأمضى خلال خدمته فترات صعبة حيث نقل إلى الجنوب، ومنه إلى الدامور، فشهد أحد فصول الحرب الأهلية سنة ١٩٧٦، كما شهد فصول الحرب، في منطقة الفنادق في بيروت، وفي مناطق ضهر الوحش وسوق الغرب، والبترون وضبية. كما أمضى ثلاث سنوات في مدرسة الرتباء في مدينة بعلبك.

عُيِّن رئيساً لفرع مخابرات منطقة جبل لبنان، في أواخر سنة ١٩٩٠، ثم أميناً للأركان في قيادة الجيش، في شهر آب سنة ١٩٩١. عُيِّن قائداً للواء المشاة الحادي عشر في تموز سنة ١٩٩٣، ثم اللواء السادس في أوائل سنة ١٩٩٦، وقاد اللوائين على جبهة المواجهة مع العدو الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، كما قادهما في مهمات حفظ الأمن في الداخل.

رقي إلى رتبة عماد سنة ١٩٩٨، وعُيِّن قائداً للجيش في أوائل عهد الرئيس إميل لحود.

واجه خلال توليه قيادة الجيش ثلاث محطات رئيسية. الأولى أحداث الضنية في أوائل عام ٢٠٠٠، فقابل حركة التمرد بموضوعية، بعيداً عن أي صبغة طائفية. والثانية في أيار من العام نفسه، وتمثلت بتحرير الجنوب اللبناني من المحتل الإسرائيلي، على يد المقاومة المدعومة من الجيش اللبناني، ومن الشعب اللبناني بكافة فئاته وطوائفه. والثالثة محطة استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وما أعقبها من أحداث، خصوصاً بعد انسحاب الجيش السوري من


مع قداسة الحبر الأعظم البابا بينيديكتوس السادس عشر

لبنان، وجرائم الاغتيالات تجاه بعض الفعاليات السياسية.

كما واجه سليمان بصفته قائداً للجيش حربين كبيرتين، الأولى سنة ٢٠٠٦ خلال العدوان الإسرائيلي الذي شمل لبنان كله، ودفع الجيش ثمناً كبيراً لدعمه المقاومة، والثانية عام ٢٠٠٧ - حرب الـ ١٠٥ أيام - في نهر البارد، التي دفع الجيش خلالها ثمناً باهظاً في تصديه لحركة «فتح الإسلام».

عمل خلال قيادته على تكريس الجيش، كرمز للوحدة الوطنية، وصمام أمان للبنانيين دون تفرقة، فجنبه الانزلاق في الفئوية، فكان شجاعاً حازماً على قدر كبير من المصداقية، خصوصاً في فترة الانقسامات الحادة بين اللبنانيين، وإزاء المظاهرات وأعمال الشغب، مؤكداً على بقائه رمزاً للوحدة الوطنية، وللتعبير الديمقراطي السليم. دعا إلى توثيق التعاون مع الجيش العربي السوري على كل المستويات، وأشاد بدوره في إنهاء التقاتل بين اللبنانيين، وأكد على حماية المقاومة، والتنسيق الدائم معها.

قبيل وبعيد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود، شهد لبنان أزمة سياسية وأمنية حادة، وتقاطعت الخلافات الداخلية بين القوى السياسية التي


مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا


مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

انضوت تحت جناحي ٨ و١٤ آذار، والأزمات السياسية المحيطة بالمنطقة، وتعذّر على مجلس النواب انتخاب رئيس جديد للجمهورية، على الرغم من التوافق الذي تم سنة ٢٠٠٧ بين فريقي الموالاة والمعارضة على شخص قائد الجيش كمرشح لرئاسة الجمهورية. وفي ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٨ جرى انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية بأكثرية ١١٨ صوتاً من أصل ١٢٧ نائباً شاركوا في التصويت، وأقسم اليمين الدستورية وألقى خطاب القسم في اليوم عينه.

افتتح مؤتمر الحوار الوطني في أيلول سنة ٢٠٠٨، وترأس جلساته المتتالية. ودشّن العديد من المشاريع التربوية أهمها مبنى كلية العلوم في الجامعة اللبنانية ومبنى كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأنطونية، وأطلق عام ٢٠٠٩ «بيروت عاصمة عالمية للكتاب»، ووضع حجر الأساس لمشروع سد وبحيرة اليمونة - قضاء بعلبك.


الرئيس سليمان في حفل تدشين مبنى كلية العلوم
في الجامعة اللبنانية في عمشيت

زار العديد من الدول العربية والأجنبية أبرزها: مصر وفرنسا والسعودية وكندا وإيران وألمانيا وإيطاليا، والأردن والكويت والبرازيل وعمان وقطر وتركيا وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية وروسيا وقبرص وغيرها من الدول. كما زار سوريا عدة مرّات،

مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي

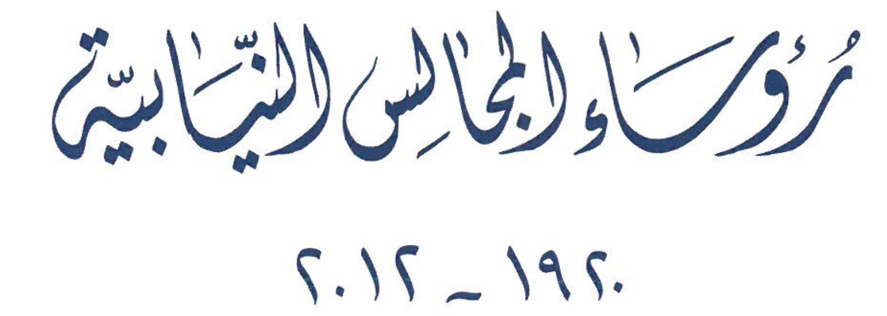
وتسلم في أيار سنة ٢٠٠٩ أوراق اعتماد السفير السوري في لبنان في خطوة غير مسبوقة، فكان السفير علي عبد الكريم أول سفير لسوريا في لبنان منذ نشأة الكيان اللبناني سنة ١٩٢٠.

حضر اجتماعات عِدة قمم دولية، منها القمة العربية والقمة العربية - اللاتينية في قطر في آذار ٢٠٠٩، وقمة دول عدم الانحياز في شرم الشيخ - مصر تموز ٢٠٠٩ واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠.

حائز على العديد من الأوسمة والتنويهات أبرزها: وسام الحرب، وسام الأرز الوطني من رتبة فارس، ومن رتبة الوشاح الأكبر، وأوسمة الوحدة الوطنية، وفجر الجنوب، والتقدير العسكري والاستحقاق.

خلال تمرسه بالحياة العسكرية، قام بعدة دورات دراسية في بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، كما قام بدورة أركان في الداخل.

تأهل من المربية وفاء سليمان ولهما: ريتا ولارا وشربل.



عمون، داوود انطون

(١٨٦٧ ـ ١٩٢٢)

وُلِد في دير القمر قضاء الشوف سنة ١٨٦٧، وسمي داوود تيمناً بداوود باشا، أول متصرف على جبل لبنان. تلقى دروسه الأولية في مدرسة الدير، ثم انتقل إلى مدرسة الحكمة في بيروت، فاتقن العربية وعلم الحساب. ثم تابع دراسته في مدرسة عينطورة، حيث بقي مدة، اتقن خلالها اللغة الفرنسية.

سافر في مطلع شبابه إلى تونس، وبمساعدة شكري غانم عُيِّن ترجماناً في إدارة المال، وأخذ يدرس الحقوق على يد المحامي الفرنسي «مونس»، وكان يقصد فرنسا في نهاية كل عام لتقديم الامتحان، وفي سنة ١٨٩١ نال الإجازة، ليعود بعدها إلى لبنان، حاملاً وسام الافتخار الذي منحته له الحكومة التونسية تقديراً.

سافر سنة ١٨٩٢ إلى مصر، حيث كان أخوه إسكندر، يشغل منصب مدعي عام مدينة الإسكندرية، ثم قصد مدينة طنطا، وقدّم امتحاناً في الشرع الإسلامي، وسمح له بتعاطي المحاماة أمام المحاكم الأهلية والمختلطة، وكانت له مساهمات وأبحاث في التاريخ والأدب السياسي والنقد والشعر، في جريدة المقطم.

شارك في القاهرة، مع جمهرة من اللبنانيين والسوريين والمصريين والأرمن، في تأسيس «جمعية الإخاء العثماني»، وانتخب سكرتيراً لها، ثم انضم إلى حزب الاتحاد اللبناني، الذي أنشئ في القاهرة ونادى باستقلال لبنان التام، في حدوده الطبيعية والتاريخية، بضمانة الدول الكبرى مجتمعة، وعصبة الأمم.

عند إعادة العمل بالدستور العثماني سنة ١٩٠٨، عاد عمون إلى جبل لبنان، فأتيح له أن يطلع على مختلف الآراء والتيارات، فوضع منهاجاً صريحاً وجريئاً للإصلاح، حرص على أن يبدو معتدل الخطو سهل التحقيق، حتى لا تعترض عليه الحكومة العثمانية، ولا الدول الأوروبية الست الضامنة للنظام الأساسي لجبل لبنان. وكان من ضمن هذا المنهاج، تعديل النظام، واستكمال شروطه الديمقراطية، وتنظيم دوائر الإدارة والقضاء والمال ونظام الانتخاب، وإنشاء الإدارات التي كانت تفتقر إليها حكومة المتصرفية.

في سنة ١٩١٣، أضيف عضو ماروني خامس إلى أعضاء مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، فارتفع عدد أعضاء المجلس إلى ١٣ عضواً. وكان هذا العضو الإضافي من حصة



رسم يمثّل داود عمون، ونعوم مكرزل، وشكري غانم وغيرهم في باريس

مديرية دير القمر، فاحتل داوود عمون المنصب منذ هذا التاريخ. وعندما دخلت تركيا الحرب سنة ١٩١٤ إلى جانب دول المحور، وقدم وزير الحربية جمال باشا، قائداً عاماً للجيش التركي، أعلن الأحكام العرفية في سوريا، وأخضع البلاد كلها لسيطرته المباشرة، ناقضاً امتيازات جبل لبنان، استشعر داوود عمون الخطر المحدق به، نظراً لنشاطه في حزب الاتحاد اللبناني، فغادر جبل لبنان إلى مصر. وما لبث جمال باشا، أن عيّن مجلس إدارة جديداً، اختار جل أعضائه من الأعيان الموالين للسياسة العثمانية.

اختير عضواً في الجمعية الآسيوية الفرنسية، وفي سنة ١٩١٧ إبان المجاعة في البلاد، أنشئت «لجنة الدفاع عن المصالح اللبنانية والسورية»، فانتخب عمون رئيساً لها.

أعاد داوود عمون نشاطه السياسي في القاهرة، فكان أحد أعضاء حزب الاتحاد اللبناني، الذين اجتمعوا في أوائل سنة ١٩١٨ بجورج بيكو المفوض السامي الفرنسي على سوريا ولبنان. وقد اعتبر بيكو أعضاء الحزب، أخصاماً لسياسة فرنسا في الشرق، لأنهم لم يسلموا معه بضم جبل لبنان إلى الدولة السورية الموعودة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عاد



داوود عمّون مع الجنرال غورو وبعض السياسيين

عمون إلى لبنان ليتابع نشاطه السياسي، فترأس الوفد اللبناني الأول إلى مؤتمر الصلح، الذي انعقد في باريس سنة ١٩١٩، وضم إميل إده وعبد اللّه الخوري وعبد الحليم الحجار ونجيب عبد الملك، وقد استقبل المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، الوفد اللبناني، واستلم منه قرار مجلس الإدارة، واستمع إلى رئيسه داوود عمون، يشرح المسألة اللبنانية، ويعرض مطالب اللبنانيين، التي اتسمت بالتناقض، بين الاستقلال الإداري والاستقلال التام، وعدم الاتحاد مع سوريا، والاتحاد معها، والمطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان، ثم التأكيد على أن «لبنان يأبى الاشتراك في الوحدة السورية ـ مع المحافظة على شخصيته الممتازة ـ إلا إذا كانت فرنسا هي الدولة المساعدة لكليهما حقاً». فكان لهذا الخلط العجيب، والمطالب المتضاربة، والأسلوب المرتبك الضعيف، أثره الكبير في فشل طروحات الوفد اللبناني الأول، خصوصاً بعد الخلاف الحاد الذي نشب بين عمون وإده، فكل منهما «كان حاد الطبع، عصبي المزاج، ينزع إلى الاستئثار، ويطمع باحتلال المركز الأول في لبنان».

أظهر داوود عمون عاطفة عميقة تجاه فرنسا، فاقترح حلّ مجلس الإدارة لضعفه، وبلدية بيروت، لأن رئيسها وأعضاءها معادون لفرنسا، ودعا إلى تنصيب حاكم فرنسي على لبنان، في

السنوات الخمس الأولى، ولما عارضه أكثرية زملائه أعضاء مجلس الإدارة، عمد وأنصاره بمؤازرة الفرنسيين وتشجيعهم، إلى توقيع عرائض، تطالب بتعيين حاكم فرنسي على لبنان.

في أيلول سنة ١٩٢٠، أعلن المفوض السامي الفرنسي هنري غورو، قيام دولة لبنان الكبير، وتم إنشاء اللجنة الإدارية، لتقوم مقام مجلس الإدارة، الذي حلَّ بسبب تعاطف أكثرية أعضائه مع المسؤولين السوريين، ومطالبتهم باستقلال لبنان التام المطلق، متجاهلين الدور الفرنسي في لبنان.

عيّنه الجنرال غورو عضواً في اللجنة الإدارية عن دير القمر، في تشرين الأول سنة ١٩٢٠، وكانت المنافسة بينه وبين حبيب باشا السعد على الرئاسة، لكن الفرنسيين أوعزوا بانتخاب عمون، فانتخب رئيساً بإجماع الأصوات، وذلك مكافأة له على موقفه الشهير المطالب بتنصيب رئيس جمهورية فرنسي على لبنان، ورفضه التوقيع على مقررات مجلس الإدارة، المتعاطفة مع حكومة الأمير فيصل العربية، قبل اعتقال الأعضاء على طريق بيروت دمشق. واستمر في رئاسة اللجنة الإدارية إلى أن حلتها سلطات الانتداب في ٩ آذار سنة ١٩٢٢.

عيّنه الفرنسيون ناظراً للمعارف سنة ١٩٢٢.

نظم القصائد الوطنية والأدبية، ورغم كونه شاعراً مقلاً، فقد قامت بينه وبين أحمد شوقي وحافظ إبراهيم مناظرات شعرية دلت على جرأته وشجاعته، ولشدة محبته لبلاد الأرز ختم إحدى قصائده بوصيته الشهيرة:

«يا بني أمي إذا حضرت
ساعتي والطب أسلمني
اجعلوا في الأرز مقبرتي
وخذوا من ثلجه كفني».

جمع يوسف إبراهيم يزبك، ديوانه الشعري وطبعه في منشورات أوراق لبنانية.

وضعت عنه حفيدته لابنته Lyne Lohéac كتاباً بالفرنسية عنوانه:

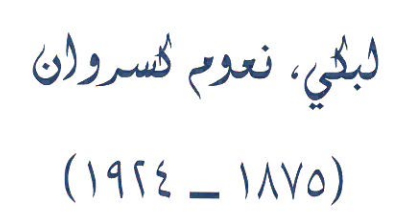
«Daoud Ammoun et la Création de l'Etat Libanais».

أصيب بمرض عضال، وتوفي في بيروت في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢، فنقل جثمانه إلى مسقط رأسه دير القمر، ملفوفاً بالعلم اللبناني، فكان أول لبناني من المدنيين لفّ نعشه بالعلم اللبناني. أبّنه الجنرال غورو باسم فرنسا، والكومندان ترابو، والشيخ إبراهيم المنذر باسم المجلس النيابي وغيرهم.

ومما يروى أثناء مأتمه، مطالبة وفد بلدة الباروك الذي قدم التعزية، أن يسلم إليهم جثمان الفقيد ليدفن في غابة الأرز عندهم كما تمنى هو، في إحدى قصائده و«اجعلوا في الأرز مقبرتي» فشكر لهم أهل الفقيد والديريون هذه العاطفة، ورقد عمون في بلدته تحت ظلال اشجار الشربين القديمة.

متأهل وله ولد وحيد يدعى شارل.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة حي الباشورة.

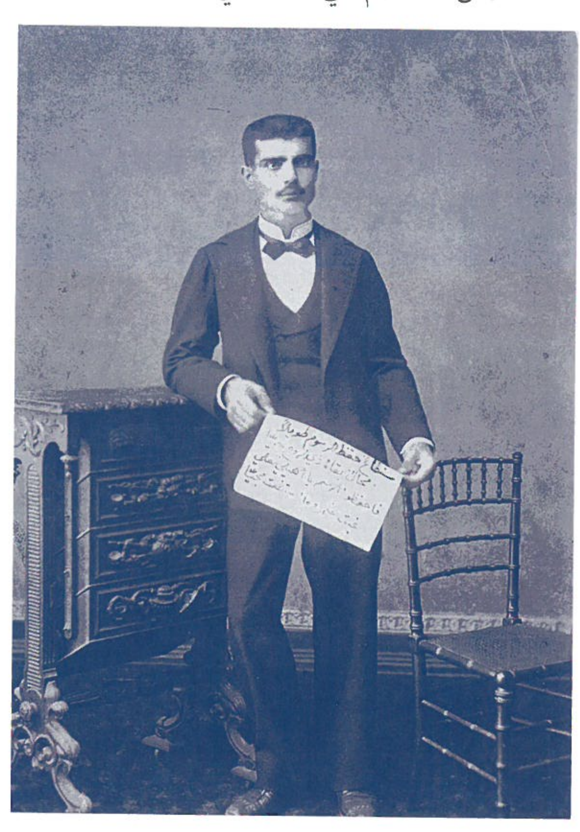


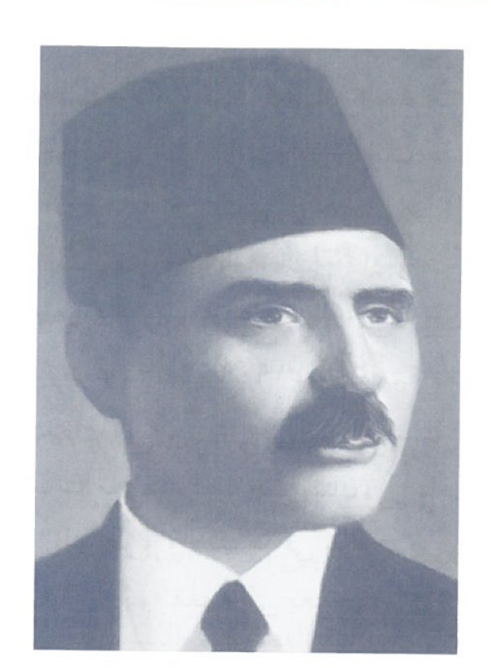
لبكي، نعوم كسروان

(١٨٧٥ ـ ١٩٢٤)

وُلد في بلدة بعبدات قضاء المتن، سنة ١٨٧٥. تلقى دروسه الابتدائية في مدرستي بعبدات المجانيتين، اللتين كان يديرهما القس ارسيانوس صبرا الملكي البعبداتي. ثم انتقل إلى مدرسة الحكمة المارونية في بيروت، وفيها تضلع باللغة، وتبحر بالعلم والفكر، على يد الشيخ عبد اللّه البستاني. عاد بعدها إلى بعبدات، ليتابع علومه في المدرسة الوطنية اللبنانية، فتخرج منها سنة ١٨٩٤، وكان من أوائل خريجيها.

مارس التعليم في مدرستي بعبدات والمتين





المجانيتين، ثم تولى إدارة إحدى مدارس المتن. بعدها عاد إلى التدريس في مدرسة «الفرندز» في بلدة بعبدات.

هجر مهنة التعليم ليسافر إلى البرازيل مغترباً لمدة ١٤ عاماً، وفيها عمل مع أحد التجار اللبنانيين، لكن الصحافة جذبته، فأسس في أواخر سنة ١٨٩٥، شركة صحافية مع صديقه أسعد خالد الحلو، وأصدرا معاً في مدينة الريو دي جينيرو سنة ١٨٩٧، جريدة «الرقيب»، ضمنها العديد من مقالاته الأدبية والفكرية. وفي عام ١٨٩٩ انتقل من الريو إلى سان باولو، وأصدر فيها جريدة «المُناظر»، بمعاونة حبيب حنون وفارس نجم، ثم استقل بها لاحقاً، واستمر يصدرها حتى سنة ١٩٠٨ مصدراً منها نحو ٩٩٥ عدداً. وقد خص جزءاً من مناظرة بذكرى الاستقلال اللبناني داعياً إلى تعديل نظام جبل لبنان المتصرفي الصادر سنة ١٨٦٤ كما أنه استلم جريدة «خلايا النحل» الصادرة في سان باولو ابتداءً من تموز سنة ١٩٠١.

أعتبر نعوم من كبار مؤسسي النهضة الفكرية والصحافة في البرازيل، وإلى جانب عمله في الصحافة، أنشأ في المهجر حزباً وطنياً ضمنه نهجه السياسي، والآراء التي كان يؤمن بها، وبعد رجوعه إلى الوطن سنة ١٩٠٨، أسس في بلدته بعبدات سنة ١٩٠٩، «جمعية بعبدات الجديدة»، وترأسها. وفي تلك السنة ترشح لانتخابات مجلس إدارة جبل لبنان، وأعاد العمل بجريدة المناظر، وأصدرها في بيروت في بدايات سنة ١٩١٠، ثم نقلها إلى بعبدات، واستمرت متقطعة في الصدور، إلى أن توقفت سنة ١٩١٣ بسبب اعتلال صحته. أنشأ مطبعتين لـ «مناظره» في سان باولو، وفي بعبدات في نيسان سنة ١٩١١.

انتسب نعوم فترة إلى الماسونية، فدعا إلى الإصلاح بكل وجوهه، وإلى فصل الدين عن الدولة، معتبراً أن الطائفية علة علل الشرق عموماً، ولبنان وسوريا خصوصاً. وهاجم إدارة الأوقاف، داعياً الإكليروس إلى إنفاق ريع الأوقاف على العلم والإحسان، وغالباً ما تكررت مقالاته الداعية إلى مقاتلة التعصب، والسعي إلى العدالة الاجتماعية، والدعوة المتطرفة إلى الإصلاح. وفي الشأن السياسي العام، كان من القائلين بوحدة لبنان في إطار السلطنة العثمانية، حاضاً اللبنانيين للسعي في سبيل الاستقلال الذاتي فقط.

قابل رجال الدين، موقف نعوم بموقف متشدد، فأنكروا آراءه، وأصدر القاصد الرسولي في بيروت، منشوراً يحرم فيه قراءة جريدة «المناظر»، كما تضامنت جريدتا البشير والارز مع الدعوة المناهضة لآراء نعوم، والقائلة بلزوم استمرار لبنان على استقلاله التاريخي.

أدت الممارسات العنصرية التي سلكتها جماعة الاتحاد والترقي، في قيادتهم للسلطنة العثمانية، ودعوتهم للتتريك، وتمجيد العنصر التركي، إلى تبدل في موقف نعوم، فجنح للتوافق مع آراء جريدتي الأرز والبشير، وتبني أيدولوجية «لبنان قائم بذاته»، والمشاركة في تأسيس جمعية «أرز لبنان»، مع عدد من المفكرين والأدباء والسياسيين، كما تصالح مع رجال الدين المسيحيين، فأصبح صديقاً للإكليروس، ولا سيما الماروني، الأمر الذي سهّل له الوصول إلى مركز مديرية بسكنتا في قضاء المتن سنة ١٩١٣، فكان هذا أول مركز رسمي يتولاه.

صورة إعلان ثورة، منشور حكومة لبنان الثوريّة إلى الأمة اللبنانيّة الكريمة بخطّ نعوم لبكي

حمل نعوم على سياسة السلطنة العثمانية، وحاربها محاربة شعواء لا هوادة فيها، واستمر في حملته، حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، وأصدر المناشير الثورية، داعياً الأمة اللبنانية للثورة على العثمانيين، ووقعها باسمه: «رئيس الحكومة الثورية ـ نعوم لبكي». فاستدعي إلى الديوان العرفي في عاليه سنة ١٩١٥، لكنه توارى عن أنظار العثمانيين، مختبئاً في جرود بسكنتا، وفي أديرة الرهبان الذين حموه وعاملوه بالرفق والمحبة. واستمر في تخفيه حتى انتهاء الحرب سنة ١٩١٨، عانى خلالها أوقاتاً حرجة ومشقات كثيرة.

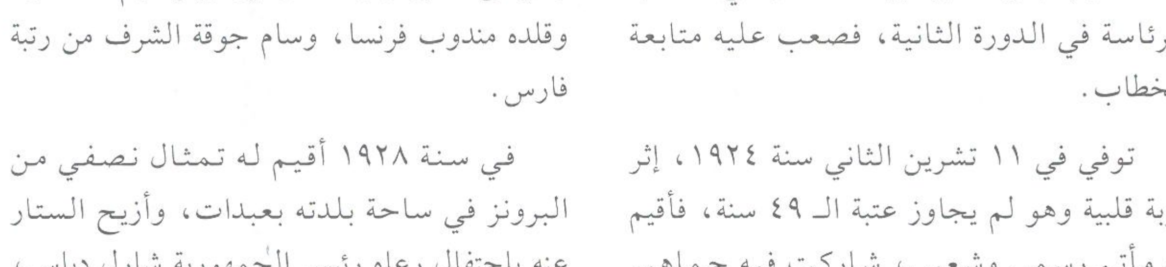
دعي لتولي مديرية دير القمر بعد جلاء الأتراك عن البلاد، لكنه فضل الرجوع إلى مديرية بسكنتا التي كان يشغلها قبل الحرب، وعندما حلَّ الجنرال غورو مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٩٢٠، وأنشأ بديلاً عنه اللجنة الإدارية، لتمارس ذات صلاحيات مجلس الإدارة، عين نعوم لبكي، عضواً فيها عن المتن، خلفاً لحبيب باشا السعد المستقيل. وقد جاء تعيينه مكافأة له على معارضته السياسة العثمانية، وتأييده للوصاية الفرنسية على لبنان.

انتخب نائباً عن جبل لبنان سنة ١٩٢٢، في المجلس التمثيلي الأول، وكان عضواً في لجنة الطعون، ونائباً لرئيس اللجنة المالية.

انتخب رئيساً للمجلس النيابي في تشرين الأول سنة ١٩٢٣، فأدار جلساته بحنكة ودراية، وتميز بالديموقراطية ومعرفة أصول النقاش. وطالب بزيادة تعويضات النواب، مقابل فرض الجزاء عليهم عند التخلف عن حضور الجلسات.

له العديد من المؤلفات والمقالات أبرزها: «حقوق الإنسان»، و«ذكرى استقلال لبنان»، و«مذكرة عن الديون العمومية»، و«الضرائب والرسوم»، و«احتكار الملح والجمارك والميزانية والريجي». وعدد كبير من المقالات المتنوعة نشرها في الجرائد والمجلات: المناظر والبرق والمعرض ولسان الحال وصنين والحارس والبيرق، فضلاً عن الخطابات المنشورة في الصحف والمجلات. سواء في لبنان أم في البرازيل، وترجم بعض الروايات.

تأهل من السيدة نجيبة شكور من مدينة حمص ولهما: الشاعر صلاح، وكسروان وغطاس وقيس وليلى ومي التي دخلت رهبنة المحبة.


أصيب بنوبة قلبية بينما كان يلقي خطاب الرئاسة في الدورة الثانية، فصعب عليه متابعة الخطاب.

توفي في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٤، إثر نَوبة قلبية وهو لم يجاوز عتبة الـ ٤٩ سنة، فأقيم له مأتم رسمي وشعبي، شاركت فيه جماهير غفيرة من أنحاء لبنان، ووري الثرى في مسقط رأسه بعبدات. أبّنه حاكم لبنان العام الجنرال فاندر برغ، ومندوب المفوض السامي باسم حكومة فرنسا، وإميل إده، وعبد اللّه أبو خاطر وموسى نمور وميشال زكور وإبراهيم المنذر. وقلده مندوب فرنسا، وسام جوقة الشرف من رتبة فارس.

في سنة ١٩٢٨ أقيم له تمثال نصفي من البرونز في ساحة بلدته بعبدات، وأزيح الستار عنه باحتفال رعاه رئيس الجمهورية شارل دباس، وحضره حبيب باشا السعد رئيس الوزراء، ومندوب المفوضية العليا وكبار الرسميين، كما أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة الجعيتاوي.



نمور، موسى حنا

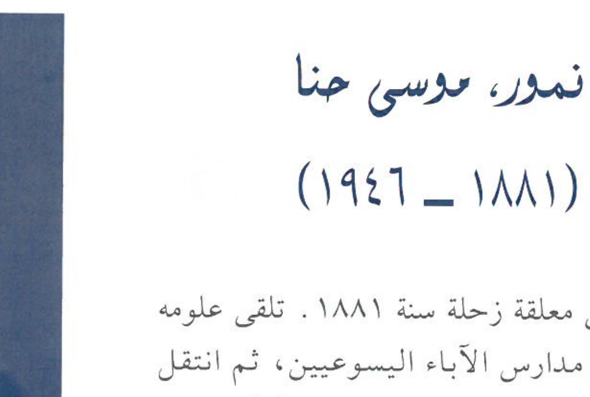
(١٨٨١ ـ ١٩٤٦)

وُلِد في معلقة زحلة سنة ١٨٨١. تلقى علومه الأولية في مدارس الآباء اليسوعيين، ثم انتقل إلى بيروت، ليكمل دروسه في معهد الحكمة، ثم انتقل إلى دمشق لدراسة الحقوق في جامعتها، ومنها تخرج محامياً، وتدرج في مكتب المحامي سليم نمور.

انتخب رئيساً لبلدية المعلقة قبل سنة ١٩٢٠، وبعد ضمها إلى بلدية زحلة سنة ١٩٢٠، أصبح عضواً في مجلس بلدية زحلة ـ المعلقة الموحد برئاسة ندرة جحا.

أسس سنة ١٩٢٢ جريدة الأحرار مع خليل كسيب وجبران تويني، وعاد سنة ١٩٣٤ ليؤسس جريدة «البلاد» مع يوسف الخازن، على الرغم من إعلان السلطات الفرنسية عدم ارتياحها لنهجهما السياسي في المجلس النيابي، وفي سائر





الميادين. لكن شراكتهما لم تطل في «البلاد» فانفرد بها الخازن فيما بعد. تابع نمور مسيرته الصحافية، فحرر في عدة صحف محلية زحلية، ويومية لبنانية، وعُرِف بعدائه للسلطات الفرنسية الانتدابية.

أنتخب نائباً عن البقاع في المجلس التمثيلي الأول سنة ١٩٢٢، وأُعيد انتخابه في المجلس التمثيلي الثاني سنة ١٩٢٥، وفاز بالتزكية في دورة سنة ١٩٢٩. كما أنتخب في دورة سنة ١٩٣٧. وكان عضواً في لجان المجلس النيابية: الأشغال العامة، الصحة والمعارف، المال والموازنة، كما كان عضواً في مجلس المعارف الأعلى، سنة ١٩٢٨.

عُيِّن:

- وزيراً للداخلية، في آب سنة ١٩٢٨، في حكومة الرئيس حبيب باشا السعد.
- وزيراً للمالية، في تشرين الأول سنة ١٩٢٩، في حكومة الرئيس إميل إده.
- وزيراً للداخلية، والصحة والإسعاف العام،



موسى نمّور في أحد اجتماعات اللجنة المكلّفة بصياغة الدستور ويبدو من اليمين: جميل تلحوق، شبل دمّوس، ألفونس أيّوب، الياس طعمه سكاف وابراهيم حيدر (وقوفاً)، موسى نمّور (رئيس المجلس واللجنة)، حبيب باشا السعد، شارل دبّاس، المير جميل شهاب، سليم تقلا، نجيب أبو صوان، ميشال نخّاس، روكز أبو ناضر

في آذار سنة ١٩٣٠، في حكومة الرئيس أوغست باشا أديب.

- وزيراً للمالية، وكلف بشؤون الدفاع الوطني، في تشرين الأول سنة ١٩٣٧، في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب. وقد بقي في مهامه، رغم التعديل الوزاري، الذي طرأ على حكومة الأحدب بتاريخ ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٨.

- وزيراً للمالية، في كانون الثاني سنة ١٩٣٩، في حكومة الرئيس عبد اللّه اليافي.

- نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والبريد والبرق، في تموز سنة ١٩٤٢، في حكومة الرئيس سامي الصلح.

أنتخب رئيساً لمجلس النواب، في تموز سنة ١٩٢٥.

ترأس سنة ١٩٢٦ بصفته رئيساً للمجلس النيابي، اللجنة التي كلفت بوضع الدستور اللبناني.

كان موسى نمور كاتباً وشاعراً ومحامياً وأديباً وخطيباً، قِيل فيه: «وقد يسرك أن تسمع ابن نمور خطيباً، فهو حسن الوقفة، نحاسي الصوت، واضح الألفاظ، هادئ النبرات، فصيح اللهجة، ولعله أقدر نائب على اصطناع اللغة الفصحى في المجلس، وأضبطهم للقواعد النحوية، والحركات الصرفية، فأنت لا تسمعه مرة يتكلم، إلا تمنيت أن يطيل كلامه لحسن منطقه».

تأهل من السيدة أغني ملحمي ولهما: مرسيل وجاكلين وكلود.

توفي في ٤ تموز سنة ١٩٤٦ إثر نوبة قلبية، وشُيع في مأتم رسمي وشعبي في اليوم التالي، ووري الثرى في مسقط رأسه زحلة.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة المصيطبة.

الجسر، محمد حسين

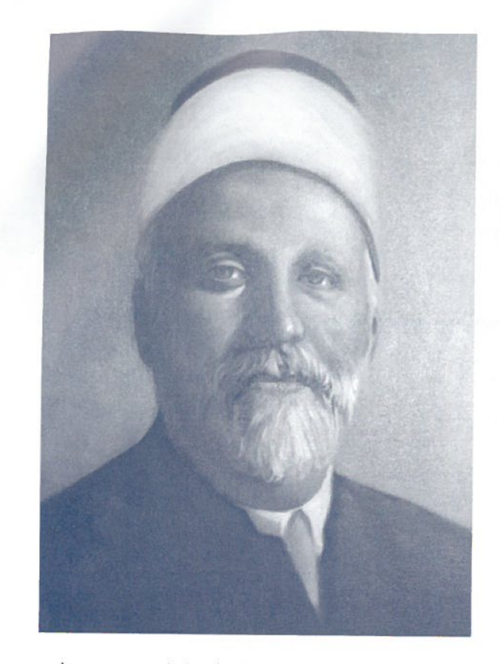
(١٨٨١ ـ ١٩٣٤)

وُلِد في حي الحدادين في مدينة طرابلس سنة ١٨٨١. تلقى علومه الابتدائية على يد والده، ثم دخل المدرسة الوطنية التي أسسها والده الشيخ حسين سنة ١٨٨٠، فدرس اللغة العربية، وتعاليم الإسلام والرياضيات، واللغتين العثمانية والفرنسية. وقبل أن يتم العاشرة من عمره، أرسله والده إلى الأزهر الشريف في مصر، فحضر دروس الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية.

لبس الجبة والعمامة وهو في الرابعة عشرة من عمره، ولم يخلعهما أبداً. وفي سنة ١٨٩٥ سافر مع والده إلى العاصمة اسطنبول، ونزلا ضيفين على السلطان عبد الحميد الثاني، في قصر يلدز، وهناك أطلق على الشيخ محمد لقب «أستاذ اسطنبول» تكريماً له.

تدرج الشيخ محمد في مسالك العلم والوظيفة، فالتحق عام ١٩٠٧ بسلك التعليم العثماني، كأستاذ ومدير للمكتب الإعدادي العثماني في اللاذقية، ثم سنة ١٩٠٨ في مدرسة طرابلس العثمانية الإعدادية، ودرّس الحديث الشريف في جامع «طينال» في طرابلس سنة ١٩٠٩، واستمر فيه حتى سنة ١٩٢٠. كما تسلم بعد وفاة والده سنة ١٩٠٩ المنظمة «الخلوتية» الصوفية الدينية، وقد فاق عدد أتباعها في طرابلس، الخمسة آلاف شخص.

استهوته السياسة منذ مطلع شبابه، وتأثر



بوالده حسين، ودفاعه عن السلطان عبد الحميد، وتمسكه بالخلافة الإسلامية المتمثلة بسلاطين بني عثمان، فقرر ترشيح نفسه إلى مجلس المبعوثان العثماني عن طرابلس، لكن جمعية «الاتحاد والترقي» استبعدته، ولم ترضَ بهذا الترشيح لمناصرته سياسة السلطان عبد الحميد، ومعارضته التيار القومي التركي. إلاّ أنه تمكّن في انتخابات سنة ١٩١٢، من الفوز في الانتخابات، وأصبح نائباً عن طرابلس في مجلس المبعوثان العثماني.

انتقل الشيخ محمد إلى اسطنبول للمشاركة في جلسات المجلس، ومنها تابع معارضته لحكومة الاتحاد والترقي، وبسبب إتقانه اللغة العثمانية قراءة وكتابة وخطابة، تزعم في مجلس المبعوثان مجموعة من النواب المعارضين لحكومة الاتحاديين، عرفت باسم «مجموعة العمائم». ودافع عن موقف طرابلس المعادي لحكومة الاتحاد والترقي، وطالب بتخفيف الضرائب عن المدينة، وإنشاء المدارس الجديدة فيها، وزيادة الأموال المخصصة لتحسين التعليم وتحديثه في السلطنة العثمانية، بهدف الحد من




هذه الصورة تمثل «كل بيروت» أيام الانتداب، وفيها معظم الشخصيات السياسية والصحافية والأدبية، أخذت لمناسبة حفلة أقامها جبران تويني تكريماً للأستاذ شكري زيدان أحد صاحبي «دار الهلال». جلوساً من اليمين: الشيخ بشارة الخوري، موسى نمور، أوغست باشا أديب، شكري زيدان، الشيخ محمد الجسر، رمزي بك قنصل مصر العام في بيروت، بايارد دودج (رئيس الجامعة الأميركية)، الكولونيل الشيخ خليل الخازن (قائد الدرك)، سعيد صباغة (أحد أصحاب «الأحرار»). وقوفاً من اليمين: ميشال أبو شهلا، محمد الباقر، اسكندر رياشي، اسكندر البستاني، جورج عاقوري، كميل يوسف شمعون، أمين تقي الدين، بشارة الخوري (الأخطل الصغير)، جبرائيل نصار، أسعد عقل، أديب من آل المصور، جبران تويني (بلباس غامق خلف شكري زيدان تماماً)، جوزف نمر شمعون، رفيق أرسلان، موسى مبارك، زيدان زيدان، خليل كسيب (أحد أصحاب «الأحرار»)، نجيب لبان، الدكتور بهيج سالم، يوسف ابراهيم يزبك (بطربوش) والدكتور نقولا ربيز

التأثير المتزايد لمدارس الإرساليات الأجنبية الأوروبية.

بعد حلّ مجلس المبعوثان، عُيِّن الشيخ محمد سنة ١٩١٥، نائباً لرئيس مجلس ولاية بيروت عزمي باشا، ثم أصبح مفتشاً عاماً للمعارف العثمانية في هذه الولاية، ثم مسؤولاً عن توزيع الإعاشة في مدينتي طرابلس وبيروت، وسلك في توزيعها، مسلك المناصفة بين أولاد اليتامى المسلمين والمسيحيين، خلافاً لتعليمات الوالي العثماني. كذلك ساهم في منع نفي البطريرك الماروني إلياس الحويك، وفي عدم مصادرة دير راهبات اللعازارية في بيروت، وفي إقناع جمال باشا، بعدم التشدد في تطبيق قرار تجنيد المسيحيين الإجباري في الجيش التركي.

لم ينضم الشيخ محمد إلى الجمعيات السرية، التي تأسست في بيروت وطرابلس ودمشق، بهدف محاربة العثمانيين، كذلك لم ينخرط في الحركة القومية العربية، ولم يناصر حركة الشريف حسين وثورته العربية ضد العثمانيين، معتبراً إياها خيانة للإسلام، ومشروعاً بريطانياً تحريضياً للقضاء على السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية. فآثر الابتعاد عن السياسة، ليتعاطى التجارة وإدارة شؤونه الخاصة، ريثما تنجلي غمامة الحرب، ودخول الإنكليز والفرنسيين إلى سورية ولبنان، فشارك تاجرين من آل شقير من الشويفات، ليعود بعدها ركناً من أركان دولة لبنان الكبير.

الشيخ محمد الجسر وإلى يمينه جميل مردم بك ورياض الصلح وبدا عبد الحميد كرامي في شمال الصورة

عُيِّن الشيخ محمد رئيساً لمحكمة الاستئناف في بيروت سنة ١٩٢٠، وفي السنة التالية ترأس محكمة الجنايات، ثم أصبح مدعياً عاماً لمحكمة التمييز سنة ١٩٢٢. وفي السنة عينها انتقل إلى مديرية الداخلية كناظر لها، وفي سنة ١٩٢٣ أصبح ناظراً للمعارف، واستمر في وظيفته تلك حتى سنة ١٩٢٦. تمتنت خلال تلك الفترة علاقته بالانتداب الفرنسي، كشخصية مستقلة تنشد الاستقلال اللبناني إدارة وسياسة، تدعو إلى الأمة اللبنانية، وإلى اندماج المجتمع اللبناني، بكل طوائفه بدولة موحَّدة متميزة عن جوارها العربي والإسلامي.

اتخذ من مدينة بيروت مقراً لسكنه الشتوي، ومن قرية بحرصاف قرب بكفيا في جبل لبنان مصيفاً، مخالفاً في ذلك زعماء وأعيان مدينة طرابلس، الذين كانوا يقضون الصيف في قُرى قضاء طرابلس السنية السكان.

بعد إعلان الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦، عيّنه المفوض السامي الفرنسي عضواً في مجلس الشيوخ، ثم أنتخب رئيساً لهذا المجلس. وفي سنة ١٩٢٧ تم تعديل الدستور، فألغي مجلس الشيوخ، وتمّ دمج أعضائه المعينين في عداد أعضاء المجلس النيابي.

قبيل التعديل الدستوري الأول سنة ١٩٢٧، حاولت فرنسا استمالة المسلمين والتخفيف من معارضتهم الكيان الجديد، فكلفت الشيخ محمد الجسر بتأليف الوزارة، بعد استقالة الوزارة الأولى التي كانت برئاسة أوغست باشا أديب. لكن العراقيل التي وضعت في وجهه عمداً من قبل بعض القوى الرافضة، دفعت المفوض

السامي إلى تكليف بشارة الخوري المناهض للزعيم الماروني الآخر إميل إده. وتم انتخاب الشيخ الجسر رئيساً للمجلس النيابي، واستمر في هذا المنصب حتى سنة ١٩٣٢.

عند انتهاء الولاية الثانية للرئيس شارل دباس سنة ١٩٣٢، برز الشيخ محمد الجسر أقوى المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية، حيث كان يؤيده ٢٨ نائباً من أصل ٤٥، كانت أكثريتهم من المسيحيين، لكن الفرنسيين رفضوا الموافقة على ترشيحه، وأخذوا برأي شارل دباس، في تعليق الدستور اللبناني، وحل المجلس النيابي، فحالوا بذلك دون وصول شخصية إسلامية إلى منصب رئاسة الجمهورية. فاعتزل بعدها السياسة، وأقام في منزله حتى تاريخ وفاته.

عُرِف الشيخ محمد بإدارته الحكيمة، وجرأته وبشاشة وجهه، وكرم أخلاقه، كما عُرِف بواقعيته اللبنانية الجديدة، من خلال تأييده إعلان دولة لبنان الكبير، وضرورة انفتاح اللبنانيين بجميع طوائفهم وميولهم السياسية، على عصر جديد بعد انتهاء الخلافة الإسلامية، وقد تجسّدت واقعيته من خلال تعاونه مع الفرنسيين، وقبوله المناصب الإدارية والسياسية خلافاً لسائر الزعماء المسلمين الوحدويين، كسليم سلام ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي، وكان يعتبر أن الأولى بهؤلاء الزعماء، عدم المجازفة بمقاومة الفرنسيين، بل الاتفاق معهم في سبيل المنفعة العامة والمحافظة على حقوق الطائفة الإسلامية.

وازن الشيخ محمد في انتقاده للفرنسيين والانفصاليين على حد سواء، ففي الوقت الذي كان يكرر فيه انتقاده للإدارة الفرنسية الانتدابية، لعدم تفهمها مطالب المسلمين، وانصافهم في الوظائف الحكومية، كان يصعّد حملته على الانفصاليين المسلمين، الذين أراد بعضهم الالتحاق بالعرب وبالخلافة الإسلامية على طريقة الخلافة العثمانية، في حين أراد البعض الآخر الوحدة مع سورية، دفعاً لسيطرة الموارنة آنذاك على الإدارة اللبنانية.

تمتع الشيخ محمد بذكاء ثاقب، وخبرة سياسية وإدارية طويلة، وثقافة عالية، قرنها بإلمام بعلم الفراسة، ونزاهة ونظافة كف، مع ترفع عن أي إغراء أو مطمع مادي، وكان يعتبر مال الحكومة مالاً غير حلال، وعند وفاته كان مديناً بمبلغ خمسة آلاف ليرة ذهباً.

اشتهر أثناء إدارته جلسات المجلس، والتصويت على مشاريع القوانين، بكلمته السحرية «قُبلت» مهما كان عدد رافعي الأيدي من النواب، كما ظهرت قوة شخصيته، من خلال تمحور عدد كبير من النواب حوله، ومن خلال المحافظة على تصوفه الديني وزهده، وممارسة شعائره الدينية حتى أثناء رئاسته لمجلس الشيوخ والنواب، حيث كان يرفع الجلسات الرسمية للصلاة.

تأهل أولاً من السيدة زينب الرافعي وله منها: حسن ورشاد وحسين وعدنان وسلمى. ثم تأهل من السيدة منتهى الزين وله منها: حازم وعاصم وباسم وسالم وناظم.

يحمل عدة أوسمة عثمانية وفرنسية، ووسام الاستحقاق اللبناني من الدرجة الأولى.

توفي في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع ساحة النجمة المؤدية إلى مجلس النواب.

حماده، صبري سعدون

(١٩٠٥ ـ ١٩٧٦)

وُلِد في بلدة الهرمل في صيف سنة ١٩٠٥، وكانت ولادته في أحد بساتينها لأنها كانت تشكو شدة الحر أثناء الصيف. جرى تكبير سنه لاحقاً من أجل ترشيحه للنيابة، فسجل في دوائر نفوس قضاء الهرمل، أنه من مواليد سنة ١٨٩٩.

عاش طفولته في الهرمل، فأدخل مدرستها الرسمية وله من العمر ست سنوات، فدرس القرآن الكريم، بعدها انتقل إلى مدرسة المطران الأسقفية في بعلبك، وفي سنة ١٩١٥ نفى حاكم سوريا جمال باشا العثماني، زعماء آل حمادة إلى بلاد الأناضول، بعد أن توجس منهم خشية ميولهم العروبية، فرافق صبري والده سعدون، وأقام في بلدة جنكري التي تبعد ٤٠٠ كلم عن أنقرة.





في منفاه تابع صبري حماده دراسته، فألم باللغة التركية، وبعد عودته إلى لبنان سنة ١٩١٩، تابع علومه في مدرسة عنبر في دمشق، ثم انتقل إلى مدرسة عينطورة، حيث تعلم مبادئ اللغة الفرنسية، وتابعها في مدرسة الفرير في جونيه، منهياً دراسته الثانوية، ثم انصرف إلى العمل السياسي بعد وفاة قريبه محمد سعيد باشا حمادة، فأصبح في تموز سنة ١٩٢٥ نائباً للمرة الأولى وعلى مستوى المندوبين الثانويين، ولم يكن سنه يتجاوز العشرين عاماً.

أُعيد انتخابه نائباً عن البقاع، في جميع الدورات الانتخابية اللاحقة، نحو ١٢ دورة ابتداء من عام ١٩٢٥ ولغاية ١٩٧٢. وكان عضواً في بعض اللجان النيابية: الإدارة والعدل، والمال والموازنة، والعرائض والاقتراحات، كما كان مقرراً للجنة العدلية سنة ١٩٢٧، ومقرراً للجنة العرائض والاقتراحات في سنوات ١٩٢٧ و١٩٣٨ و١٩٣٩، ورئيساً للجنة النظام الداخلي لعدة سنوات.



الاحتفال بالذكرى الأولى للاستقلال ويبدو الرئيسان بشارة الخوري وصبري حمادة والأمير مجيد أرسلان وخليل تقي الدين

عُيِّن:

- وزيراً للأشغال العامة، والزراعة، في تشرين الثاني سنة ١٩٣٨، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.
- وزيراً للداخلية، ونائباً للرئيس، في كانون الأول سنة ١٩٤٦، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- وزيراً للأشغال العامة والنقل، في أيار سنة ١٩٧٢، في حكومة الرئيس صائب سلام.
- وزيراً للزراعة، في تموز سنة ١٩٧٣، في حكومة الرئيس تقي الدين الصلح.

جرت الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٣ على خلفية الصراع الفرنسي الإنكليزي في المنطقة، وبضغط من المسؤولين الإنكليز، تمت الانتخابات في شهري آب وأيلول سنة ١٩٤٣، وقد تمحور الصراع بين كتلتين الأولى دستورية، وكان هدفها الاستقلال التام والناجز، والثانية وطنية ونزعتها الصداقة مع فرنسا، وجاءت النتائج متوازية بين الكتلتين مع أرجحية للكتلة الدستورية وطروحاتها الاستقلالية.

فاز صبري حماده مع كامل لائحته الانتخابية عن محافظة البقاع، وأصبح أحد أركان الكتلة الدستورية، إلى جانب بشارة الخوري ورياض الصلح ومجيد إرسلان وحبيب أبو شهلا، وهذا ما أهَّله لتبوء المنصب الثاني في الدولة اللبنانية. فاجتمع مجلس النواب في الحادي والعشرين من أيلول سنة ١٩٤٣، وانتخب النائب صبري حماده رئيساً للمجلس، فكان أول شيعي يُنتخب لهذا المركز، ثم أُنتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وبعد مشاورات نيابية أجراها رئيس الجمهورية، كلف رياض الصلح بتشكيل الحكومة، وكان أبرز مهامها، تعديل الدستور، وتحرير مواده من شوائب الانتداب الفرنسي على لبنان.

ساهم صبري حماده في وضع الخطوط العريضة للبيان الوزاري للحكومة الاستقلالية، وترأس جلسة تعديل الدستور، في الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، رغم تهديدات الفرنسيين ومطالبتهم بتأجيل الجلسة، وبعد إقرار التعديلات من قبل المجلس النيابي، تم إبلاغها إلى الحكومة اللبنانية، فقامت بنشرها في الجريدة الرسمية في اليوم التالي.

ردّ المفوض السامي الفرنسي هللو على التعديل الدستوري باعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة بشارة الخوري ورياض الصلح، والوزراء عادل عسيران وكميل شمعون وسليم تقلا والنائب عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا، كما علّق العمل بأحكام الدستور، وحلَّ مجلس النواب، وعيّن إميل إده رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة.

بعد اعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء، أصبح صبري حماده بصفته رئيساً للمجلس النيابي، مع الوزيرين الطليقين الأمير مجيد إرسلان وحبيب أبو شهلا، أصحاب السلطة الشرعية في البلاد، وعليهم يقع عبء متابعة تحمل الحكم وتثبيت الاستقلال، ومقاومة الانتداب الفرنسي بشتى الوسائل.

حاول الرئيس صبري حماده عقد جلسة للمجلس النيابي صبيحة يوم ١١ تشرين الثاني، لكن الجنود السنغاليين حالوا دون وصول النواب إلى ساحة النجمة، في حين تمكن ستة منهم بالإضافة إلى الرئيس، الدخول إلى المجلس.



مع البطريرك المعوشي

فتم وضع مذكرة احتجاج على الإجراءات الفرنسية، أرسلت إلى سفارات الدول الأجنبية والعربية. كما تم وضع شكل العلم اللبناني من قبل النواب الستة صائب سلام وهنري فرعون وسعدي المنلا ومارون كنعان ورشيد بيضون ومحمد الفضل ورئيس المجلس النيابي صبري حماده، وحملت النسخة الأصلية تواقيع جميع هؤلاء.

بادر صبري حماده بالاتفاق مع الوزيرين الأمير مجيد إرسلان وحبيب أبي شهلا، بالانتقال إلى بلدة بشامون القريبة من بيروت، لتنظيم المقاومة الشعبية، وكان رئيس المجلس يفضل الانتقال إلى الهرمل، لكن الرأي استقر على بشامون، لقربها من العاصمة وتركز الاتصالات فيها. وقد شكّل الثلاثة مجلس قيادة أعلى، دون أن يؤدي ذلك إلى تداخل الصلاحيات، فحرص رئيس المجلس على ممارسة صلاحياته كرئيس مجلس، في حين مارس الوزيران صلاحياتهما الوزارية، وكان يوقع مع عضوي الحكومة جميع المذكرات والمراسلات والاحتجاجات

والمناشير، ليعطيها القوة السياسية والتضامنية، لكنه لم يشترك في توقيع المراسيم، حتى لا يطعن بها فيما بعد، من الوجهة القانونية. وقد أمضى هؤلاء الزعماء أياماً صعبة في بشامون، وتعرضوا لضغوطات كبيرة، تحملوها بصبر كبير ورباطة جأش.



الرئيسان صبري حمادة وحسين العويني

حمل صبري حماده السلاح في بشامون متحدياً الإجراءات الفرنسية، وقاتل مع الأمير مجيد إرسلان كسائر المقاتلين دفاعاً عن الاستقلال اللبناني، كما جاء توافقه مع بشارة الخوري ورياض الصلح على قاعدة الاستقلال التام والناجز عن الشرق والغرب ليشكل ولادة الميثاق الوطني الذي لا يزال أساساً للتوافق بين مختلف العائلات الروحية اللبنانية. ولطالما كرر قوله «لقد ربطت مصيري بمصير الحكومة الشرعية في البلاد، وعودتي إلى منصبي مرتبطة بعودة الحكومة رئيسها وكامل أعضائها».

أعيد انتخابه رئيساً للمجلس بين سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥، كذلك أنتخب رئيساً في السنوات ١٩٤٧ (مرتين) و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠، ثم في سنة ١٩٥٩ و١٩٦٠ (مرتين) و١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣، ثم في سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ ثم في سنة ١٩٦٨ و١٩٦٩. فبلغ مجموع الدورات التي أنتخب فيها رئيساً للمجلس النيابي ٢١ دورة.

خسر صبري حماده انتخابات رئاسة المجلس التي جرت في تشرين الأول سنة ١٩٤٦ أمام النائب حبيب أبو شهلا، بدعم مباشر من رياض الصلح، وعدم ممانعة من رئيس الجمهورية بشارة الخوري. فتقبل النتيجة بالروح الرياضية، وتبادل الرئيسان الجديد والقديم التهاني والتقدير. لكنه اعتبر خسارته إخلالاً بالتوازن العادل بين مختلف الطوائف، وتساءل ما معنى اعتماد الطائفية في منصبي رئاسة الجمهورية والحكومة، وعدم اعتمادها في منصب رئاسة مجلس النواب، ولأجل وضع الأمور في نصابها الوطني الصحيح، تقدم باقتراح قانون معجل مكرر، لإلغاء الطائفية من الحياة السياسية العامة في البلاد. ولما لم تفلح جميع المحاولات لإقناعه بالتراجع عن طرحه هذا، جرت مناقشات في المجلس النيابي وفي وسائل الإعلام، وقد استمرت حتى انتخابات سنة ١٩٤٧، وانتهى الأمر بإسقاط صفة الاستعجال المكرر عن الاقتراح، من قبل الهيئة العامة للمجلس، وإحالته إلى اللجنة المختصة لدرسه ورفع التقرير بشأنه.

أعيد انتخاب صبري حماده نائباً عن البقاع في انتخابات سنة ١٩٤٧، كما انتخب رئيساً للمجلس النيابي في التاسع من شهر حزيران من السنة عينها. وفي السنة التالية وكان رئيساً للمجلس النيابي تبنى التجديد للرئيس بشارة الخوري لولاية ثانية، وقال «رأينا أن نجدد له العهد عرفاناً وتقديراً لأبي الاستقلال، ولاستكمال معركة بناء لبنان ومؤسساته، ولو أنه أبدى قسطاً ضئيلاً من موافقة، لكنت عملت على انتخابه رئيساً مدى الحياة».



الرئيسان جمال عبد الناصر وصبري حمادة

تصاعدت حدة الصراع السياسي ضد بشارة الخوري، وتقاطعت المشاريع الاستعمارية العاملة لإقامة الأحلاف الكبرى في المنطقة (سوريا الكبرى) بدعم من البريطانيين وتخطيطهم، مع الأوضاع الداخلية، وما رافقها من فساد سياسي وإداري، أدّى إلى تنامي حدة المعارضة خصوصاً بعد إعدام زعيم الحزب السوري القومي أنطون سعادة، واغتيال رياض الصلح في عمان، وبلوغها أوج نشاطها في مهرجان دير القمر سنة ١٩٥٢. فاضطر الرئيس بشارة الخوري إلى التنازل عن رئاسة الجمهورية حقناً للدماء، وهذا ما سهل لكميل شمعون الوصول إلى رئاسة الجمهورية، بدعم من الحكومة البريطانية.

عارض صبري حماده انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية، مؤيداً حميد فرنجية، رافضاً الخضوع للتوجهات البريطانية، وهذا ما أقصاه عن رئاسة المجلس طوال عهد شمعون. وقد استمر كنائبٍ في معارضة عهده وخصوصاً ما يتعلق منها بسياسة الأحلاف، وكان الوحيد من أركان المعارضة الذي تمكن من الفوز في انتخابات سنة ١٩٥٧.

شارك في الانتفاضة ضد عهد الرئيس شمعون في صيف سنة ١٩٥٨، واتخذ قرار المواجهة المسلحة ضده، واستمر متعاوناً مع أركان المعارضة في بيروت والجنوب والشمال والجبل إلى أن انتهى عهده، وانتخب الرئيس فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.



مصافحة بين الرئيسين فؤاد شهاب وصبري حمادة



الرئيس صبري حماده مع الرئيس شارل الحلو

لم يكن صبري حماده مؤيداً لانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية لأكثر من سبب، لكن صائب سلام وآخرين أقنعوه بذلك، وقد جاءت سياسة شهاب الخارجية والداخلية لترسخ العلاقة بين الرجلين، فكان من أركان العهد الشهابي، ومن المجموعة القليلة التي تلتقي بالرئيس دورياً، وتشاركه السياسة العامة للدولة. وفي هذا العهد، كان الرئيس حماده هو رئيس المجلس الدائم ما خلا مرة واحدة، فاز بها شقيق زوجته الرئيس كامل الأسعد.

وفي عهد الرئيس شارل حلو (١٩٦٤ - ١٩٧٠)، استمر صبري حماده رئيساً للمجلس النيابي طوال هذا العهد. وإذا كان عهد حلو شكّل استمراراً للعهد الشهابي، إلاّ أنه شهد خضات سياسية وأمنية واجتماعية، بدأت بتنامي الثورة الفلسطينية، وهزيمة سنة ١٩٦٧، واختلال التوازن بين العروبة والكيانية، والمصالح الفئوية والطائفية. ومن ثم ما أفرزته انتخابات سنة ١٩٦٨، من خسارة للقوى الشهابية، لمصلحة الحلف الثلاثي. وقد حذّر حماده من الانقسام الحاصل في البلاد، وضرورة الابتعاد عن إلغاء الآخرين، داعياً أركان الحلف الثلاثي، إلى عدم احتكار المسيحيين مشدداً على ضرورة التآلف والوحدة الوطنية، منبهاً من خطر الحرب الأهلية قبل أن تبدأ سنة ١٩٧٥، محذراً اللبنانيين من الانخراط فيها.

شكّل انتصار الحلف الثلاثي في انتخابات سنة ١٩٦٨، وانتخاب الرئيس سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، بداية مأزق سياسي، وصعوبة في الاحتفاظ بموقع رئاسة المجلس، وهو إذ عارض في البداية ترشيح إلياس سركيس، حاكم مصرف لبنان لمنصب الرئاسة، إلاّ أنه عاد وتبناه بعد تمسك الرئيس فؤاد شهاب به. وأسفرت نتيجة الاقتراع النهائية، عن نيل سليمان فرنجية ٥٠ صوتاً مقابل ٤٩ صوتاً نالها إلياس سركيس، وعندما تمنع رئيس المجلس حماده عن إعلان النتيجة، وانسحب إلى مكتبه، تبعه النائبان رشيد كرامي ورينه معوّض، اللذان أعلنا له أنه إذا أعاد الاقتراع، فسيصوتان



الرئيس صبري حماده مع الملك السعودي فيصل بن عبدالعزيز

لمصلحة النائب سليمان فرنجية، داعيان إياه لإعلان فوز فرنجية برئاسة الجمهورية، فأسقط ذلك في يده، وعاد إلى القاعة، حيث أعلن فوز سليمان فرنجية برئاسة الجمهورية.

انتزعت القوى السياسية الجديدة، رئاسة مجلس النواب من صبري حماده، بعد أن أصبح العهد كاملاً سنة ١٩٧٠ (سليمان فرنجية صائب سلام كامل الأسعد). لكن صبري حماده عاد ليؤكد حضوره الشعبي في انتخابات سنة ١٩٧٢، حيث فاز مع لائحته كاملة، باستثناء مرشح واحد.

بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٥، استمرت الأحزاب اليمينية واليسارية والمنظمات الفلسطينية، في زيادة طاقاتها العسكرية، وتحضير نفسها للصدام المسلح. وبعيد اغتيال المناضل معروف سعد في صيدا في شباط سنة ١٩٧٥، ووقوع مجزرة البوسطة في عين الرمانة في نيسان من العام نفسه، انفتح باب الأزمة على مصراعيه، وصح ما كان قد توقعه حمادة سنة ١٩٦٨.



لقاء بين الرئيسين حافظ الأسد وصبري حمادة

عرف الرئيس صبري حماده بطيبته وشجاعته وكرمه وعاطفته، كما عرف بعنفوانه ووطنيته ومواقفه العروبية والقومية. ومن مواقفه استقالته من الوزارة سنة ١٩٣٩، بسبب تعطيل الحكومة لجريدة النهار. ومطالبته بمحاكمة عادلة لزعيم الحزب السوري القومي أنطون سعادة، واستنكاره عملية إعدامه عام ١٩٤٩. واستقالته من المجلس النيابي سنة ١٩٥٧ مع حميد فرنجية وعبد الله اليافي ورشيد كرامي وأحمد الأسعد ومعروف سعد، احتجاجاً على مشروع أيزنهاور.

تأهل أولاً من ابنة عمه السيدة حاجة حماده ولهما: غازي ونجاة. ثم تأهل ثانية من السيدة زينب ابنة الرئيس أحمد الأسعد ولهما: ماجد وراشد وعلي وجمال وأحمد ونجلاء ونجاح ورجاء.

توفي في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٧٦، وشيع في مسقط رأسه الهرمل، في مأتم شعبي ورسمي حافل.



صبري حمادة مع نجله ماجد أثناء وضع إكليل من الزهر على ضريح الجندي المجهول في الكرملين

أبو شهلا، حبيب سليم

(١٩٠٢ ـ ١٩٥٧)



من بلدة ميمس قضاء حاصبيا، ومواليد مدينة بيروت سنة ١٩٠٢. تلقى علومه في المدرسة الإنكليزية التي أنشأها الإنجيليون البروتستانت سنة ١٨٦٠ في بيروت، ثم انتقل سنة ١٩١٢ إلى الجامعة الأميركية، ونال منها سنة ١٩٢٠، شهادة بكالوريوس في العلوم. سافر إلى فرنسا ودرس الحقوق في جامعة السوربون، وأحرز شهادة الدكتوراه في الحقوق سنة ١٩٢٤، وحملت أطروحته عنوان «الامتيازات الأجنبية». وزامله في الدراسة عبد اللّٰه اليافي، فكانا أول لبنانيين يحملان شهادة الدكتوراه في الحقوق. ثم تدرج محامياً في أحد مكاتب باريس.

عاد إلى بيروت سنة ١٩٢٥، وفتح مكتباً



للمحاماة فيها. وفي سنة ١٩٢٨، أنتخب عضواً في مجلس بلدية بيروت وبقي فيه ثلاث سنوات.

اختارته شركة التابلين البترولية منذ تأسيسها محامياً لها.

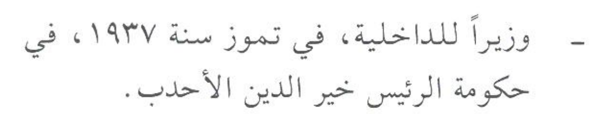
أُنتخب نائباً عن بيروت في دورات سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥١، وشارك في عمل اللجان النيابية فكان رئيساً للجنة الإدارة والعدل، ومقرراً للجنة الشؤون الخارجية.

عُيِّن:

- وزيراً للتربية الوطنية، والصحة والإسعاف العام، والاصطياف والسياحة، في كانون الثاني سنة ١٩٣٧، في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب.
- وزيراً للتربية الوطنية، والصحة والإسعاف العام، والاقتصاد الوطني، في آذار سنة ١٩٣٧، في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب.



خلال تسليم عدنان الحكيم العلم الجديد للرئيس صبري حمادة
والأمير مجيد أرسلان ويظهر حبيب أبو شهلا ونعيم مغبغب وخليل تقي الدين



- وزيراً للداخلية، في تموز سنة ١٩٣٧، في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب.
- وزيراً للداخلية، في تشرين الأول سنة ١٩٣٧، في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب، لكنه استقال في كانون الثاني سنة ١٩٣٨.
- وزيراً للداخلية، وكلف بمهام وزارتي الدفاع الوطني، والشؤون الخارجية، في كانون الثاني سنة ١٩٣٩، في حكومة الرئيس عبد اللّٰه اليافي.
- وزيراً للعدلية، والتربية الوطنية، في أيلول سنة ١٩٤٣، في حكومة الرئيس رياض الصلح، كما كلف بمهام نائب رئيس مجلس الوزراء.
- وزيراً للعدلية، والتربية الوطنية، في تموز سنة ١٩٤٤، في حكومة الرئيس رياض الصلح، وكلف أيضاً بمهام نائب رئيس مجلس الوزراء.

شارك في الجلسة التي عقدها مجلس النواب، لتعديل الدستور في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣. لم يعتقله الفرنسيون مع رئيسي الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء. فبقي خارج الاعتقال مع الأمير مجيد إرسلان، لأن أوامر الاعتقال، استثنت حبيب أبو شهلا،



من اليسار إلى اليمين حبيب أبو شهلا، الجنرال سبرز، بشارة الخوري،
صبري حمادة ورياض الصلح في حفل تكريم سبيرز قبل مغادرته

الصديق القديم لإميل إده، أملاً باكتسابه إلى جانب الفرنسيين. والأمير مجيد إرسلان، خوفاً من إثارة اضطرابات قوية بين أعوانه الكثيرين من الدروز، على حد ما قاله كميل شمعون، وقول الجنرال كاترو «إن الفرنسيين آثروا عدم معاداة الدروز، وعدم إثارتهم كما فعلوا سنة ١٩٢٥».

قام أبو شهلا مع الأمير مجيد إرسلان بأعباء الحكومة أثناء الثورة الاستقلالية، فحضر اجتماعات الحكومة. وبصفته نائباً لرئيس الحكومة، اعتبر رئيساً للحكومة والدولة، في ظل اعتقال الرئيسين الخوري والصلح، فقام بكتابة المراسيم التي اتفق عليها رجال الاستقلال، ومذكرات الاحتجاج ضد الإجراءات الفرنسية،

وقد منح مجلس النواب، في جلسته المنعقدة في منزل الرئيس صائب سلام، في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، برئاسة الرئيس صبري حماده، ثقته للحكومة المؤلفة من الأستاذ حبيب أبو شهلا والأمير مجيد إرسلان، واعتبارهما يؤلفان مجلساً للوزراء، يقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملاً بالدستور. وقد حملت مراسيم ومذكرات ومراسلات واحتجاجات هذه الفترة توقيع حبيب أبو شهلا بصفته رئيساً لمجلس الوزراء، القائم بأعمال رئاسة الجمهورية، ليعطيها قوة السلطة الشرعية.

بعد تأزم الموقف السياسي والأمني في بيروت، انتقل إلى بشامون مع الأمير مجيد

إرسلان شريكه في الحكم، بعد أن تمكنا من إقناع رئيس المجلس النيابي صبري حماده، بالعدول عن الذهاب إلى الهرمل، حيث قاد هذا الثلاثي دفة الحكم، والثورة على الفرنسيين من بلدة بشامون.

شارك في المفاوضات التي جرت بين رجال الاستقلال والفرنسيين، وأصر على موقفه في ضرورة تراجع المفوض السامي الفرنسي هللو عن إجراءاته، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفض مقابلة كاترو في بيروت. وكان مع كميل شمعون وعادل عسيران في مرافقة وزير الدفاع الأمير مجيد إرسلان عند نزوله من بشامون إلى بيروت، صبيحة ٢٤ تشرين الثاني، في رتل من السيارات، تتقدمها سيارة رئيس الجمهورية والدراجات النارية.

أنتخب رئيساً لمجلس النواب، خلفاً لصبري حماده في تشرين الأول سنة ١٩٤٦. وقد اعتُبر هذا الانتخاب خرقاً لصيغة سنة ١٩٤٣ الميثاقية، التي توافق عليها اللبنانيون. وفي الخطاب الذي ألقاه في المجلس النيابي، اعتبر فوزه فوزاً للرئيس صبري حماده، مؤكداً أنه كما كان رفيقاً له من قبل، فسيبقى رفيقاً له في الجهاد في سبيل خير البلاد.

مثل لبنان في الاتحاد اللبناني الدولي، وأظهر نبوغه في عدة مؤتمرات في اسطنبول والجامعة العربية وهلسنكي (فنلندا).

أسس مع ميشال أسمر وتقي الدين الصلح وبهيج تقي الدين وآخرين «الندوة اللبنانية» وألقى فيها عدة ندوات ومحاضرات، وكان على جانب كبير من البلاغة والأدب، كما عرف بظرفه ونكاته وتأنقه ومصاحبته الحسان في صالونات باريس وبيروت.

يحمل عدة أوسمة لبنانية وأجنبية أبرزها ميدالية الجهاد الوطني.

توفي عزيباً في ٢٢ آذار سنة ١٩٥٧، ونقل جثمانه على عربة مدفع من منزله في شارع فردان، إلى كنيسة مار جرجس للروم الأرثوذكس في بيروت، حيث صلّي عليه، ووريَ الثرى بعد أن أبّنه رئيس المجلس النيابي عادل عسيران، وسامي الصلح باسم الحكومة، وفؤاد رزق باسم نقابة المحامين، وغسان تويني باسم أصدقائه.

أقيم له تمثال كامل في بيروت مقابل مبنى وزارة التربية والتعليم العالي في منطقة الأونسكو، كما أطلقت بلدية بيروت أسمه على الشارع الممتد من مستديرة الأونسكو حتى مستديرة الكولا.

الأسعد، أحمد عبد اللطيف

(١٩٠٢ ـ ١٩٦١)

وُلد في بلدة الطيبة، قضاء مرجعيون جنوب لبنان سنة ١٩٠٢. تلقى مبادئ العلوم الأولية في مدارس البلدة، وتعلم اللغة الفرنسية على معلم خاص يدعى راضي دخيل. تابع دراسته الثانوية في الجامعة الأميركية في بيروت، وحصل على شهادة الفرشمن.

أخذته السياسة في سن مبكرة، فتأثر بوالده عبد اللطيف، وحميه كامل الأسعد، عضو مجلس المبعوثان العثماني. انتخب نائباً عن الجنوب في دورة سنة ١٩٣٧ بعد وفاة والده، كما أُعيد انتخابه في دورات ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ عن دائرة الجنوب، وفي دورتي ١٩٥٣ و١٩٦٠ عن قضاء بنت جبيل، وكان عضواً في اللجنة المالية النيابية عدّة مرات.

عُيِّن:

- وزيراً للصحة والإسعاف العام، والبرق والبريد، في شهر آذار سنة ١٩٣٨، في حكومة الرئيس خالد شهاب.
- وزيراً للزراعة، والبريد والبرق، في شهر كانون الأول سنة ١٩٤١، في حكومة الرئيس أحمد الداعوق.
- وزيراً للأشغال العامة، والصحة العامة، في كانون الثاني سنة ١٩٤٥، في حكومة الرئيس عبد الحميد كرامي.



- وزيراً للدفاع الوطني، والزراعة، في آب سنة ١٩٤٥، في حكومة الرئيس سامي الصلح.
- وزيراً للأشغال العامة، في تموز سنة ١٩٤٨، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- وزيراً للأشغال العامة، في تشرين الأول سنة ١٩٤٩، في حكومة الرئيس رياض الصلح.

أُنتخب رئيساً لمجلس النواب بعيد انتخابات سنة ١٩٥١، وأعيد انتخابه رئيساً للمجلس في سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٣.

ترشح سنة ١٩٥٧ عن دائرة صور الانتخابية، ولم ينجح بسبب الضغوط التي مورست ضده من قِبل العهد، وفاز منافسه رضا وحيد بالمقعد النيابي.

شارك في تجنيد العديد من الرجال الذين شاركوا في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، فردت إسرائيل بنسف دارته في الطيبة، عقب الهجوم الذي شنه أهالي الجنوب بقيادة المقدم محمد زغيب على مستوطنات «الهراوة» و«مسكف عام»



الرؤساء صبري حمادة، أحمد الأسعد وصائب سلام في إحدى المناسبات

و«المنارة» وذلك انتقاماً منه، لتشجيعه الرجال وتجميعهم في داره بالطيبة قبل انطلاقهم إلى المعركة.

وأثناء ثورة ١٩٥٨، كان عضواً في جبهة المعارضة، التي شكلت ضد حلف بغداد، وضمت صائب سلام وحميد فرنجية ورشيد كرامي وصبري حماده ومعروف سعد وعدنان الحكيم وغيرهم، إلاّ أنه رفض المشاركة في أحداثها الدموية، طالباً من المقاتلين التوقف عن القتال ريثما تحلّ المسائل الخلافية بالحوار.

أسس حزب النهضة وترأسه، وكانت الغاية من تأسيسه، تحسين وضع الطائفة الشيعية في بيروت، ومنافسة رشيد بيضون مؤسس حزب الطلائع.

عمل أحمد الأسعد على توحيد جناحي الشيعة في لبنان، بعد أن وافق على تزويج النائب صبري حماده من ابنته زينب، وقال في ذلك: «الآن اطمأن قلبي على الشيعة في لبنان، فجناح بعلبك، وجناح الجنوب اتحدا، ولم تعد علاقتهما تلك العلاقة التنافسية، بل صارت تكاملية في خدمة المصلحة اللبنانية».

كان أحمد الأسعد رئيساً لكتلة نيابية كبيرة، ويتمتع بذكاء حاد وتواضع، ومعرفة في كيفية التعامل مع مختلف طبقات المجتمع، وكان صاحب مدرسة سياسية في فن التعامل مع الناس، فاستأثر بمحبتهم لفترة طويلة من خلال دخوله في الذاكرة الشعبية العاملية، وقد وصفته زوجته بالقول «كان طيباً إلى درجة البساطة، وذكياً إلى درجة الأسطورة».

صفح عن علي رميتي، الذي حاول اغتيال



الرئيس أحمد الأسعد ونجله كامل مع الرئيس جمال عبد الناصر

ابنه كامل على مفرق كفروة، فبات رميتي فيما بعد، من أشد الأنصار تعصباً لآل الأسعد.

تأهل من السيدة فاطمة الأسعد، ولهما كامل وزينب وسعدى.

توفي في ١٦ آذار سنة ١٩٦١ بانفجار في المعدة (القرحة)، وشيع في مسقط رأسه الطيبة، في مأتم رسمي وشعبي، حضره نحو خمسين ألف مواطن يتقدمهم الرئيس السابق بشارة الخوري وصبري حماده وصائب سلام وريمون إده وبيار الجميل وغيرهم.

منح بعد الوفاة وسام الوشاح الأكبر، وأطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة مار إلياس.

عسيران، عادل عبد الله

(١٩٠٥ ـ ١٩٩٨)

وُلِد في مدينة صيدا في ٥ حزيران سنة ١٩٠٥. تلقى علومه الأولية في مدرسة الفرير في صيدا، ثم في المدرسة الإعدادية في بيروت، التي عرفت في ما بعد بمدرسة الإنترناشيونال كولدج (I.C.)، ونال منها شهادة بكالوريوس. ثم تابع دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت حيث نال منها شهادة الإجازة (B.A) في العلوم السياسية سنة ١٩٢٨. ثم انقطع فترة عن الدراسة بسبب العمل السياسي، ليعود بعدها إلى الجامعة لمتابعة دراساته العليا، فنال شهادة الماجستير M.A. في العلوم السياسية والتاريخ سنة ١٩٣٨.

بدأ عمله السياسي سنة ١٩٢٨، مناضلاً ضد الانتداب الفرنسي، مطالباً بإلغاء الضريبة التي



مع نجله النائب علي عسيران



فرضت على الأراضي الزراعية، وغيرها ضمن المطالب العادلة لتخفيف نير الانتداب.

شارك عام ١٩٣٦ في مؤتمر الساحل، وخرج من المؤتمر معترضاً على قراراته، معتبراً أن الدعوة للوحدة السورية، ستواجه بالدعوة لإنشاء دولة لبنان الصغير، وذلك بالاتفاق مع كاظم الصلح وشفيق لطفي، وستكون النتيجة المزيد من الانقسام الطائفي، والمزيد من سيطرة الانتداب الفرنسي على لبنان.

اعتقله الفرنسيون عام ١٩٣٦ لمواقفه المناهضة للانتداب الفرنسي، ومناصرته قضية مزارعي التبغ، وذلك إثر حادثتي بنت جبيل وعيترون، بين القوات الفرنسية وأهالي المنطقة، وعند محاكمته أبى إلا أن يرافع عن نفسه، مطالباً بالحريات مهاجماً ممارسات الانتداب الفرنسي. وعندما ترشح للانتخابات النيابية لأول مرة عام ١٩٣٧، تقدم بأول برنامج انتخابي مفصّل في تاريخ لبنان، فحاربه الفرنسيون وأسقطوه بسبب مواقفه المناهضة لهم.



الرئيس عادل عسيران يلقي كلمة في مجلس النواب

أسس عام ١٩٣٦ حزب الشباب العربي، وكانت أهدافه جمع الشباب تحت لواء اعتماد العلم الحديث، وبث روح الخدمة العامة، وتثبيت الوحدة الوطنية، ومناصرة قضايا الأمة العربية. لكن الحزب لم يعمر طويلاً بسبب انصراف مؤسسه إلى العمل النيابي، ورئاسة مجلس النواب.

أنتخب نائباً عن الجنوب في دورة سنة ١٩٤٣، وكان أحد رجالات الاستقلال الذين أعتقلهم الفرنسيون في قلعة راشيا، في تشرين الثاني من العام نفسه، وبعد أحد عشر يوماً من الاضطرابات والاحتجاجات والتظاهرات، التي عمت لبنان، أطلق الفرنسيون سراحه مع بشارة الخوري ورياض الصلح وكميل شمعون وسليم تقلا وعبد الحميد كرامي. وكان أول من رفع علم الاستقلال على سرايا صيدا بعد قيادة مظاهرات عارمة في منطقة الجنوب. وتميز طوال فترة حياته باستقلالية الرأي، وجرأة الفكر، والحكمة السياسية الثاقبة.

أُعيد انتخابه نائباً عن الجنوب، في دورات سنة ١٩٤٧ و١٩٥٣، وعن دائرة الزهراني، في انتخابات ١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٨ و١٩٧٢، واستمر نائباً حتى سنة ١٩٩٢ بحكم قوانين

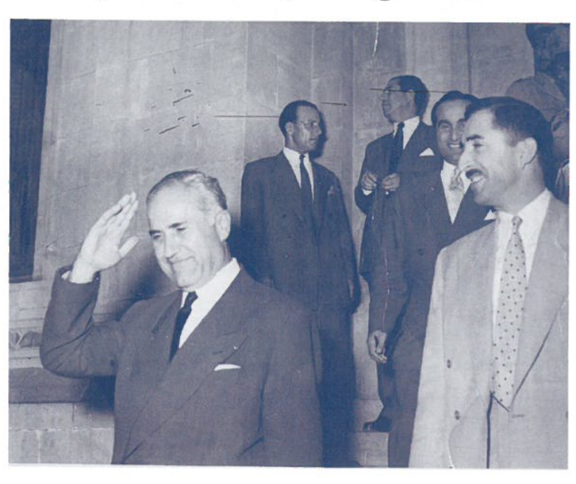


عادل عسيران وزيراً للعدل مع مجموعة من السياسيين في عهد الرئيس سليمان فرنجية

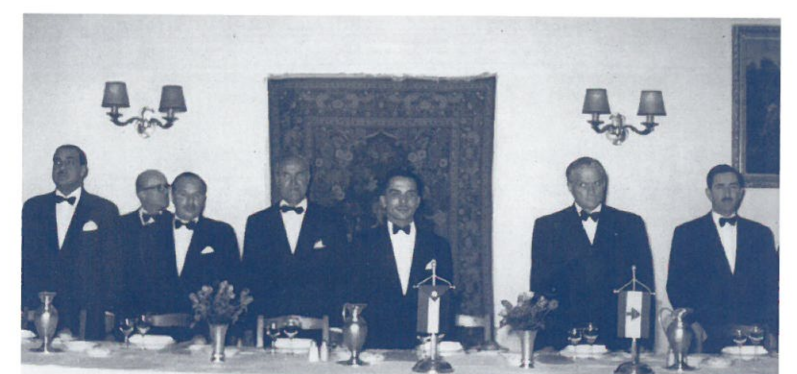
التمديد للمجلس النيابي. أفسح بعدها لنجله علي في متابعة مسيرته النيابية والسياسية.

عُيِّن:

- وزيراً للاقتصاد الوطني، في أيلول سنة ١٩٤٣، في الحكومة الاستقلالية الأولى التي شكلها الرئيس رياض الصلح.
- وزيراً للداخلية، في كانون الثاني سنة ١٩٦٩، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.
- وزيراً للعدل، في تشرين الثاني سنة ١٩٦٩، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.
- وزيراً للعدل، في تشرين الأول سنة ١٩٧٤، في حكومة الرئيس رشيد الصلح.
- وزيراً للعدل، والأشغال العامة والنقل، والاقتصاد والتجارة، في تموز سنة ١٩٧٥، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.
- وزيراً للدفاع الوطني، والزراعة، في نيسان



مع الرئيس رشيد كرامي



الرئيس عادل عسيران وملك الأردن حسين
مع الرئيسين كميل شمعون ورشيد كرامي

سنة ١٩٨٤، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.

ساهم في تأسيس الجبهة الوطنية، التي أطاحت سنة ١٩٥٢، بعهد الرئيس بشارة الخوري، وكان أحد أبرز خطباء مهرجان دير القمر الشهير.

أنتخب رئيساً لمجلس النواب سنة ١٩٥٣، وأعيد انتخابه سنوياً طوال عهد الرئيس كميل شمعون. كذلك جدد انتخابه في تشرين الأول عام ١٩٥٨ في بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب، فكان مجموع دورات انتخابه سبع مرّات. كذلك ترأس جلسات انتخاب رئيس المجلس باعتباره رئيساً للسن في سنتي ١٩٧٨ و١٩٩٠.

عرف منذ بداية حياته السياسية، وخلال عهد الانتداب وبعده، بإحساسه الكبير بالواجب الوطني، واندفاعه للخدمة العامة، وحماسه للقضايا الوطنية العربية العليا، وخصوصاً قضية فلسطين. ففي سنة ١٩٤٧ اختير مندوباً من قبل الحكومة اللبنانية، بناء لطلب الهيئة العربية العليا، للتوسط لدى إيران للتصويت ضد قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، وكان من



مع الرئيس الهندي جواهر لال نهرو

ضمن الوفد اللبناني الذي صوّت ضد هذا القرار. وفي العام نفسه توسط لدى إيران والمملكة العربية السعودية لحل المشكلة المتعلقة بزيارة الإيرانيين للديار المقدسة في الحجاز، وإعادة العلاقات بين الدولتين، وتكللت مساعيه بالنجاح. وأثناء الأحداث الدموية سنة ١٩٥٨ ورغم علاقته الحميمة بالرئيس كميل شمعون، لم يتوان عن اتخاذ موقفه الشهير المناهض لنزول قوات المارينز الأميركية في بيروت، والإبراق احتجاجاً إلى الأمم المتحدة، والرئيس أيزنهاور، معتبراً ذلك احتلالاً غير مبرر، خلافاً لموقف الرئيس شمعون.

خلال الحرب الأهلية ابتداءً من عام ١٩٧٥، استمر في دعوته لنبذ التفرقة الفئوية والطائفية، وناضل من أجل تثبيت الوحدة الوطنية، وإعادة اللحمة إلى جميع مكوّنات الشعب اللبناني على السواء، ولاحقاً شارك في مؤتمر جنيف سنة ١٩٨٣، ومؤتمر لوزان سنة ١٩٨٤، حيث دعا إلى إلغاء الطائفية السياسية نهائياً، وخصوصاً في الرئاسات الثلاث. وفي سنة ١٩٨٩، شارك في مؤتمر تونس للجنة العربية السداسية للاتصال والمساعي للسلام في لبنان. وفي أيلول من العام نفسه شارك في مؤتمر الطائف للوفاق الوطني، حيث قام بدور مهم في الاجتماعات والمباحثات، التي أدت إلى اتفاقية الوفاق الوطني، وإنهاء الحرب الأهلية بعد خمس عشرة سنة من اندلاعها.

دعم المقاومة الوطنية بعد الاجتياح الإسرائيلي الأول للجنوب عام ١٩٧٨، ودعا جميع اللبنانيين إلى الالتحاق بها، خصوصاً بعد اجتياح عام ١٩٨٢. وأصرّ في جميع المؤتمرات التي شارك بها، على إطلاق المقاومة ودعمها بكل الوسائل، ضد الاحتلال الصهيوني، واعتبرها البديل الناجع الوحيد، لأي اتفاق مع إسرائيل. كما دعا إلى إقامة وتعزيز علاقات مميزة مع سوريا.

خلال فترة رئاسته للمجلس النيابي، ركّز على الكفاءات العلمية والتحديث والتعليم.



الرئيس عسيران وعقيلته السيدة سعاد مع ملك اليونان بول



مع الرئيس كميل شمعون والملك سعود بن عبدالعزيز

وتقدم بقانون خدمة العلم لأول مرة في تاريخ لبنان، كما كان من أبرز العاملين لتحقيق مشروع الليطاني.

ترأس جمعية متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت بين سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٩، وكان من أكثر رؤساء هذه الجمعية نشاطاً. وأسس دار اليتيم العربي في صيدا، وكلية شوكين الزراعية سنة ١٩٦٩، وكان من أشد الداعمين إلى الأخذ بالكفاءات العلمية والمواهب والعمل الاجتماعي، وخصوصاً الجمعيات والمؤسسات الثقافية والخيرية والبيئية، في الجنوب وكل لبنان.

عرف عادل عسيران باستقلاليته، فبنى تحالفاته على ضوء قناعاته. تحالف سنة ١٩٤٣ مع بشارة الخوري، ثم اتخذ منحى استقلالياً. كما عرف بانفتاحه على جميع التيارات السياسية. ويسجل له تأسيس «الكتلة النيابية المستقلة»، وقوامها تسعة نواب، وتمكن من تخصيصها بمقعدين وزاريين، شغل أحدهما عادل عسيران، والآخر زكي مزبودي. كما ترأس عام ١٩٧٦، الوفد اللبناني لمؤتمر الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

أحب عادل عسيران الرياضة والطبيعة، وناصر قضايا المحافظة على البيئة، وشغف بالزهور على أنواعها، واهتم بالزراعة وتحديثها وتطويرها، لتصبح أساس التقدم الاقتصادي في لبنان.

قيل فيه أنه من السياسيين القلائل في لبنان، الذي فقد كل شيء تقريباً، من أجل «السياسة»، حتى يُقال أنه باع الكثير من أملاكه وأرزاقه وعقاراته في الجنوب في سبيل «السياسة»، وتمكن من تأسيس زعامة شعبية، وقاعدة عريضة في الجنوب.. لقد بقي هذا الرجل شامخاً في



الرئيس صبري حمادة يتوسط الرئيسين عادل عسيران وحبيب أبو شهلا وبدت السيدة زلفا كميل شمعون وخلفها الأمير مجيد أرسلان



الرئيس عادل عسيران مع الرئيس جمال عبد الناصر

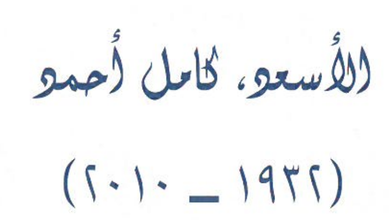
أبسط ممارساته، وديعاً في علاقاته، مترفعاً في مطالبه، جباراً أمام الصعاب، كبيراً أمام المهانة، صادقاً في علاقاته، رائداً في تطلعاته، شجاعاً في مواقفه ومواجهاته، لا يخاف إلا ربه، ولا يسعى إلا لراحة ضميره.

أعطى عادل عسيران الوطن ولم يأخذ منه، حتى هدية حاكم الشارقة الشيخ سلطان القاسمي، قابلها بهدية مماثلة هي قطعة أرض قدمها له في «أنصارية» في الجنوب اللبناني، وأرسل له سندات تملك الأرض قبل قبول الهدية. وهو من السياسيين القلائل الذين يبيعون عقاراتهم حتى يتمكنوا من العيش، فقد باع قصره في الرابية، كما باع أراضٍ في البقاع والجنوب، لأنه لم يكن لديه مورد يكفي مصروفه كزعيم سياسي عريق.

يحمل العديد من الأوسمة اللبنانية والعربية والأجنبية.

تأهل من السيدة سعاد الحاج إسماعيل الخليل ولهما: زهرة وعفاف وسامية وعبد اللّه وعلي (النائب والوزير) وزينة وليلى.

توفي في ١٨ حزيران سنة ١٩٩٨، وبوفاته توفي آخر رجالات الاستقلال. قال فيه رئيس المجلس النيابي نبيه بري: «مضى رجل الاستقلال الجنوبي الطافح بالخيل والصهيل والتاريخ، كأنه توَّج السنابل بحبات قمحها الممتلئة، كما في الاستقلال، كذلك في التحرير، يرسم الجنوب رجاله فرساناً قبل أن يزف أرواحهم إلى باريها، هذا هو الجنوب يبتكر النسور ليبلغوا قمم الوطن».



الأسعد، كامل أحمد

(١٩٣٢ ـ ٢٠١٠)

وُلِد في بلدة الطيبة، قضاء مرجعيون سنة ١٩٣٢. اهتمت والدته بتربيته بسبب انصراف والده إلى السياسة إذ كان نائباً في مجلس النواب، ورئيساً لكتلة نيابية كبيرة، فعهدت إلى بعض المعلمين والشيوخ بتعليمه. وعندما حفظ القرآن الكريم وأصبح يجيد القراءة والكتابة، أرسل إلى مدرسة الحكمة في بيروت، فتلقى فيها دراسته الابتدائية والثانوية، ثم التحق بمعهد الحقوق الفرنسي في بيروت، لكنه آثر متابعتها في فرنسا فنال سنة ١٩٥٢ إجازة في الحقوق والعلوم السياسية، من جامعة السوربون في باريس.



الرئيس كامل الأسعد يقف بجانب الرئيس شارل حلو لدى قسمه اليمين عقب انتخابه وبدا أمين السر النائب هاشم الحسيني



عاد إلى لبنان ليمارس مهنة المحاماة، فتدرج في مكتب المحامي عادل خلف، ثم أنفرد بمكتب خاص به، عمل فيه بعض المحامين، وذلك قبل أن تأخذه السياسة إليها كلياً.

أُنتخب نائباً عن الجنوب، دائرة مرجعيون، في دورة سنة ١٩٥٣، بعد أن كُبِّر سنه، فصار رسمياً من مواليد سنة ١٩٢٨. وأعيد انتخابه عن الدائرة ذاتها في دورة سنة ١٩٥٧. وبعد وفاة والده سنة ١٩٦١ انتخب بالتزكية خلفاً له. كما انتخب نائباً عن محافظة الجنوب، قضاء مرجعيون، في دورات ١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢، واستمر حتى سنة ١٩٩٢، بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي، وخلال ذلك وقبل أن ينتخب رئيساً للمجلس النيابي، شارك في أعمال عدة لجان نيابية، فكان عضواً في لجان: المالية، الأشغال العامة والبريد والبرق، الاقتصاد والزراعة والسياحة والاصطياف، والنظام الداخلي، كما كان عضواً ومقرراً في لجنة الإدارة والعدل.



الرؤساء سليمان فرنجية، كامل الأسعد ورشيد الصلح في إحدى مناسبات الاستقلال
ويبدو نائب رئيس المجلس النيابي ميشال ساسين

عُيِّن:

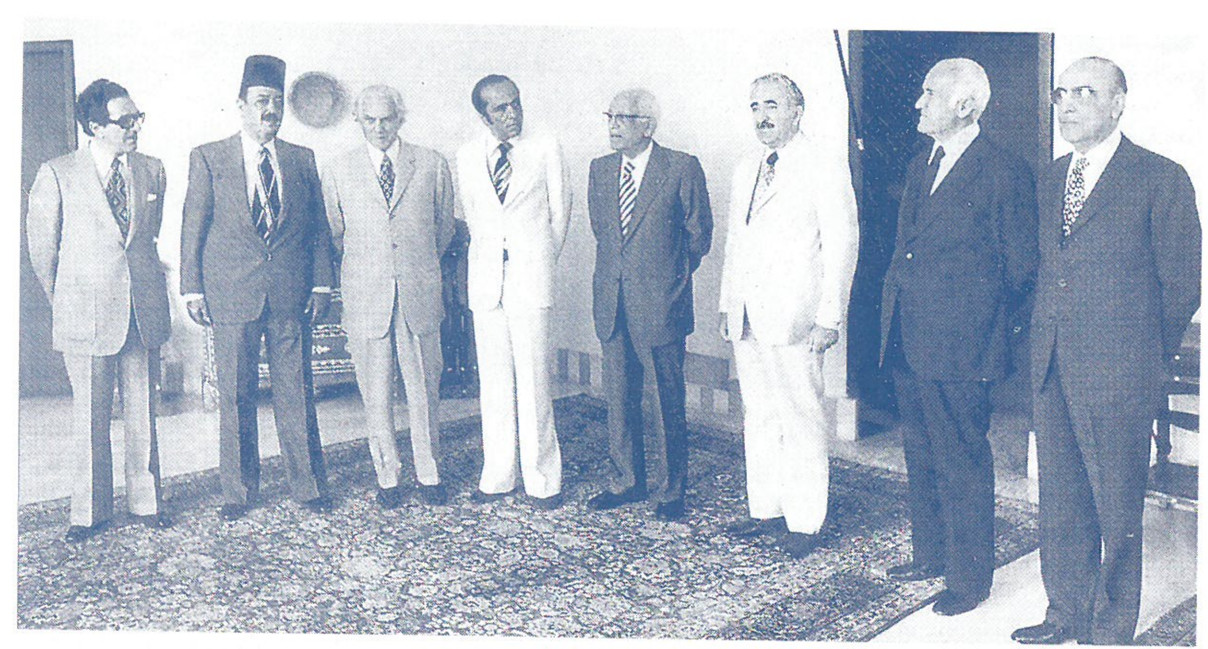
- وزيراً للتربية الوطنية، في تشرين الأول سنة ١٩٦٢، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.
- وزيراً للموارد المائية والكهربائية، والصحة العامة، في نيسان سنة ١٩٦٦، في حكومة الرئيس عبد اللّه اليافي.

أُنتخب رئيساً للمجلس النيابي في ربيع سنة ١٩٦٤، عقب الانتخابات النيابية العامة، لكن منافسه صبري حمادة، فاز عليه في انتخابات تشرين من العام نفسه. كذلك تكرر الأمر ذاته في سنة ١٩٦٨، حيث فاز الأسعد في ربيع تلك السنة، وحماده في تشرين الأول. ومع مجيء الرئيس سلميان فرنجية إلى سدة رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠، انتخب كامل الأسعد رئيساً للمجلس النيابي، واستمرت رئاسته تتجدد دون انقطاع حتى سنة ١٩٨٤.

ساهم في تأسيس «تكتل الوسط النيابي»، الذي ضمه مع سليمان فرنجية وصائب سلام، وقد قام كامل الأسعد بدور رئيسي، في وصول الرئيس سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية.

أسس في حزيران سنة ١٩٧٠ الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وحصل على امتياز جريدة «الرابطة الشرقية» الناطقة باسم حزبه.

وقف ضد الشهابية، وتصدى للمكتب الثاني، في أواخر عهد الرئيس فؤاد شهاب، وعارض التجديد له ولاية أخرى. وفي آذار سنة ١٩٧٦ قاد الحملة النيابية المطالبة باستقالة الرئيس سليمان فرنجية من رئاسة الجمهورية،



الرئيس كرامي عام ١٩٧٥ وبدا من اليمين الوزير فيليب تقلا والرؤساء عادل عسيران، رشيد كرامي،
سليمان فرنجية، كامل الأسعد، كميل شمعون الأمير مجيد ارسلان وغسان تويني

لكن الرئيس ظل في منصبه حتى نهاية عهده. وأيد المبادرة السورية لوقف الحرب الأهلية سنة ١٩٧٦. وبعد ستة أيام من هذا الموقف، تعرض في ١٩ آذار لإطلاق نار، وكان على متن طائرة خاصة جاثمة على أرض المطار، كانت ستقله مع الرئيسين رشيد كرامي وصائب سلام إلى دمشق، كما هوجم منزله في بلدته الطيبة في ذلك العام، ونبشت قبور آبائه.

تعرض لمحاولة اغتيال سنة ١٩٨١ في بلدة يحشوش، وأطلقت النار عليه من قِبل عناصر من القوات اللبنانية.

عُرِف كامل الأسعد بمواقفه الصلبة، فساند مشروع الأبنية المدرسية الرسمية، وزيادة عدد المعلمين فيها، وقبول معادلة الشهادات العربية. دعم جامعة بيروت العربية، من خلال إنشاء عدة كليات إضافية، وتبنى بشدة مشروع ري الجنوب على منسوب ٨٠٠م.

ساند كامل الأسعد بشير الجميل، وساهم في وصوله إلى رئاسة الجمهورية سنة ١٩٨٢، من خلال الدور المميز، في عقد الجلسة في المدرسة الحربية في الفياضية خارج المبنى المؤقت لمجلس النواب في قصر منصور. كما ساعد في التوقيع على اتفاقية ١٧ أيار سنة ١٩٨٣ مع إسرائيل، التي عارضتها قوى سياسية أساسية داخلية وخارجية. فكان لهذين الموقفين أثرهما السلبي على مستقبله السياسي.

غادر لبنان إلى فرنسا، وأسس مكتباً للمحاماة في مدينة نيس، ثم عاد لاستعادة موقعه السياسي من خلال الانتخابات النيابية التي جرت في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠، فترأس



الرئيس سليمان فرنجية ورئيس مجلس النواب كامل الأسعد والرئيس تقي الدين الصلح

لوائح انتخابية (إرادة الشعب)، لكنه أخفق مع لوائحه في تحقيق أي نجاح.

ترأس كامل الأسعد كتلة نيابية.

له كتاب عنوانه «عقيدة ومواقف»، وعدة دراسات سياسية وقانونية.

تأهل أولاً من السيدة غادة الخرسا، فرزقا ثلاثة أولاد: أحمد وإيمان ومها. ثم تزوج لاحقاً من السيدة لينا سعد، فرزقا التوأمين، خليل وعبد اللطيف، ثم وائل.

توفي في ٢٥ تموز سنة ٢٠١٠، ووري الثرى في مقام الست زينب في سورية في ٢٧ تموز في العام نفسه في مأتم رسمي وشعبي.

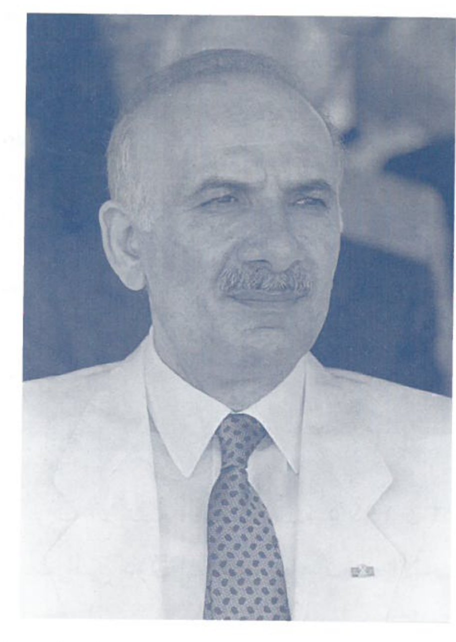


الرئيسان كامل الاسعد وصائب سلام

الحسيني، حسين علي

(١٩٣٧)





من بلدة شمسطار في البقاع، ومواليد زحلة، في ١٥ نيسان سنة ١٩٣٧. تلقى دروسه الابتدائية في مدرسة شمسطار الرسمية، ثم انتقل إلى الكلية الشرقية في زحلة، وتابع دراسته الثانوية في بعلبك. ثم سافر إلى مصر، ودرس الإدارة العامة، ونال دبلوماً من معهد الإدارة العامة في القاهرة.

عُيِّن سنة ١٩٥٨ رئيساً لبلدية شمسطار - غربي بعلبك، وعاد إلى رئاسة البلدية بعد انتخابات سنة ١٩٦٣، واستمر في رئاستها حتى سنة ١٩٩٨.

عُيِّن سنة ١٩٦٥ مديراً لمؤسسة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في بعلبك وفي سنة ١٩٧٠ في تنظيم مصالح المياه وإدارتها في البقاع، وضاحية بيروت الجنوبية.

شارك سنة ١٩٦٥ مع الإمام موسى الصدر، في تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وهو عضو في الهيئة التنفيذية لدى هذا المجلس، ثم في تأسيس حركة المحرومين سنة ١٩٧٣، واستمر في عضوية مجلس قيادتها التأسيسي، ومكتبها السياسي، حيث تولى مسؤولية العلاقات السياسية والبرلمانية العربية. كما شارك في تأسيس الجبهة الوطنية للمحافظة على الجنوب سنة ١٩٧٧، وساهم في وضع إعلان ورقة العمل الإسلامية الشيعية سنة ١٩٧٧.

أنتخب نائباً عن منطقة بعلبك ـ الهرمل في دورة سنة ١٩٧٢، واستمر نائباً بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي حتى سنة ١٩٩٢. ثم أُعيد انتخابه في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وشارك في أعمال اللجان النيابية، فانتخب رئيساً للجنة الأشغال العامة والنقل والموارد المائية والكهربائية، كما كان عضواً في لجنة المال والموازنة.

كلفه الإمام موسى الصدر سنة ١٩٧٦، بمهمات في مصر والسعودية،



مع الإمام موسى الصدر والعلامة محمد مهدي شمس الدين
وبدا في أقصى اليمين الشيخ عبد الأمير قبلان
وفي أقصى الشمال السيد محمد صفي الدين



في أحد اجتماعات مؤتمر الطائف

إثر الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وكذلك إلى دول الخليج، بعد الاجتياح الإسرائيلي للجنوب سنة ١٩٧٨. وفي تلك السنة وبعد اختفاء الإمام موسى الصدر، أنتخب في شهر آب أميناً عاماً لحركة «أمل»، وظل في هذا المنصب حتى شهر آذار سنة ١٩٨٠، فخلفه فيه المحامي نبيه بري.

امتنع سنة ١٩٧٦، عن حضور جلسة انتخاب الرئيس إلياس سركيس، وكذلك عن جلسة انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية سنة ١٩٨٢. وامتنع عن التصويت على اتفاق ١٧ أيار في المجلس النيابي سنة ١٩٨٣.

شارك في أيلول سنة ١٩٨٣، بوضع وثيقة ثوابت الموقف الإسلامي، مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ورئيس القضاء المذهبي الدرزي الشيخ حليم تقي الدين، وبعض السياسيين.

أنتخب رئيساً لمجلس النواب، في تشرين الأول سنة ١٩٨٤، منافساً للرئيس كامل الأسعد بأكثرية ٤١ صوتاً مقابل ٢٨. وأصبح الرئيس السادس للمجلس النيابي منذ الاستقلال. وأعيد انتخابه كل سنة حتى تشرين الأول سنة ١٩٩٢، تاريخ انتخاب الرئيس نبيه بري رئيساً للمجلس.

ترأس جلسة مجلس النواب في ٢١ أيار سنة ١٩٨٧ للتصويت على إلغاء الترخيص المعطى للحكومة لإبرام اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل، وأيضاً اعتبار اتفاق القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٩ «لاغياً وساقطاً وكأنه لم يكن».

أعلن في الخامس من حزيران سنة ١٩٨٧،



الرئيس الحسيني وإلى جانبه الرئيس معوض
أثناء قسمه اليمين الدستورية

بعد أربعة أيام من اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالته من رئاسة مجلس النواب، احتجاجاً على التسيب العام في البلاد، وممارسات رئيس الجمهورية أمين الجميل، وعدم إسراعه في كشف ملابسات جريمة اغتيال كرامي، لكنه استأنف نشاطه النيابي بعد أسبوعين من ذلك.



الرئيس الحسيني مترئساً إحدى الجلسات ويبدو النائب صالح الخير

ترأس في تشرين الأول سنة ١٩٨٩، الاجتماعات التي عقدها النواب في مدينة الطائف في السعودية، حيث تمّ التوافق على «وثيقة الوفاق الوطني» (اتفاق الطائف)، وقد أطلق عليه لقب «عرّاب اتفاق الطائف»، نظراً للدور المحوري الذي قام به، للوصول إلى إقرار هذا الاتفاق.

وبعد عودة النواب إلى لبنان، وبسبب الظروف الأمنية في بيروت، ومواقف العماد ميشال عون، عقد المجلس النيابي في ٥ تشرين الأول سنة ١٩٨٩، جلسة تاريخية في مطار القليعات، (شمال لبنان)، جدد فيها انتخاب حسين الحسيني، رئيساً للمجلس بالتزكية، كما أنتخب رينه معوض رئيساً للجمهورية، وأقرّ «وثيقة الوفاق الوطني».

في ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٩٠، أعيد انتخاب الحسيني رئيساً لمجلس النواب بالتزكية، ولمدة أربع سنوات، وذلك تطبيقاً لنصوص اتفاق الطائف.

عمل على تأمين جلسة للمجلس النيابي، بعد اغتيال الرئيس رينه معوّض، فترأس في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، جلسة عقدت في شتورا، في «بارك أوتيل»، تم خلالها انتخاب النائب إلياس الهراوي رئيساً للجمهورية.

قام بعدة زيارات إلى الخارج، فزار الفاتيكان عدّة مرات، وفرنسا والاتحاد السوفياتي ومصر والجزائر، كما زار الأمم المتحدة، برفقة

لقاء بين الرؤساء الحسيني والحص وكرامي
ويبدو النواب نائلة معوض وبطرس حرب وألبير منصور



الرئيس الحسيني مترئساً جلسة انتخاب الرئيس الياس الهراوي في «بارك أوتيل» في شتورا

الرئيسين إلياس الهراوي، وعمر كرامي.

ساهم في نجاح تشكيل حكومة الوفاق الوطني، برئاسة الدكتور سليم الحص، وعمل على إقرار الإصلاحات السياسية دستورياً، في جلسة المجلس النيابي في آب سنة ١٩٩٠. كما ساهم في نجاح حكومة الوفاق الوطني الموسعة، برئاسة عمر كرامي عام ١٩٩١. وعارض جميع حكومات الرئيس رفيق الحريري.

حمل الرئيس الحسيني أثناء فترة رئاسته للمجلس النيابي، وبعدها، على الميليشيات، واعتبر أن حكومة الرئيس الحريري، عبارة عن تحالف ميليشيات، وشهود زور، وحذر من المنحى الخطير للرئيس الحريري، واتهمه بالإمعان في تكبيل البلاد وإغراقها في الديون، آخذاً عليه اعتبار الحكومة بستاناً خاصاً له.

عارض سنة ١٩٩٥، التمديد للرئيس إلياس الهراوي، وأكد رفض التوطين لبنانياً وفلسطينياً، وأعلن أنه مع تخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة.

عارض الدعوة إلى بيع الذهب الذي تملكه الدولة، واعتبر أن قضية الخليوي هي سرقة للمال العام، كما عارض سياسة الخصخصة التي تبنتها بعض الحكومات.

ساهم سنة ٢٠٠٧ مع مجموعة من المثقفين والسياسيين، في إطلاق «المركز المدني للمبادرة الوطنية»، بهدف إقامة الدولة المدنية في لبنان.

قدّم استقالته في المجلس النيابي في آب سنة ٢٠٠٨، وأصرّ عليها عبر إرسالها خطياً إلى رئيس المجلس النيابي، وعزف عن خوض انتخابات دورة ٢٠٠٩، بعد أن قدم ترشيحه لها.

ألقى كثيراً من المحاضرات، وعقد عدة ندوات في لبنان وفي الخارج حول الأزمة اللبنانية. وله كتابان: الأول «مبادئ المعارضة اللبنانية»، والثاني «كلمات في الحكم».

متأهل من السيدة حياة الحسيني ولهما: رندة وعلي وحسن وندى وأحمد وإحسان.



مع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

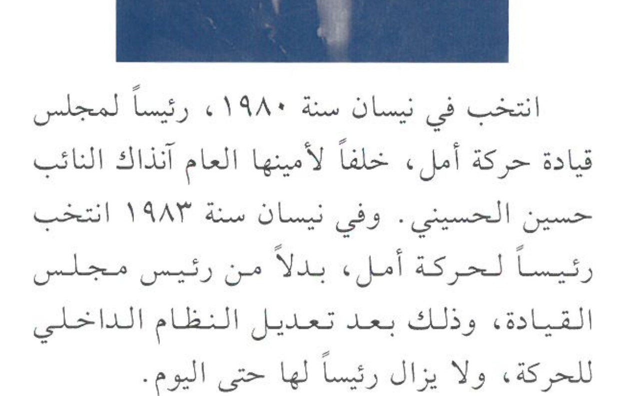
بري، نبيه مصطفى

(١٩٣٨)

من بلدة تبنين، قضاء بنت جبيل الجنوب، ومواليد سيراليون (أفريقيا)، في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٨. تلقى علومه الأولية بعد عودته إلى لبنان في مدرسة تبنين، والتكميلية في مدرسة بنت جبيل الرسمية، والكلية الجعفرية في صور، والثانوية في كلية المقاصد، ومدرسة الحكمة في بيروت. انتسب إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، وتخرج منها سنة ١٩٦٣ حائزاً المرتبة الأولى. ثم تابع دراساته في فرنسا حيث نال دبلوماً في الدراسات العليا، من جامعة السوربون.

انتسب إلى نقابة المحامين في بيروت، وتدرج في مكتب المحامي عبد اللّٰه لحود، ثم مارس المحاماة في مكتب خاص به.

ناضل منذ نشأته في الحركة الطلابية، فترأس الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان، وكان عضواً في المكتب التنفيذي المشرف على الاتحادات الطلابية الوطنية في العالم. وشارك في العديد من المؤتمرات الطلابية والسياسية. وكان إلى جانب الإمام موسى الصدر، في حركة المحرومين، حيث تولى مسؤوليات إعلامية وسياسية وتنسيقية، مع الأحزاب السياسية، وخصوصاً اجتماعات الأحزاب والقوى التقدمية، التي كان يرأسها كمال جنبلاط، ملتزماً مقاومة الاعتداءات الإسرائيلية، والنضال ضد احتلال جنوب لبنان.



انتخب في نيسان سنة ١٩٨٠، رئيساً لمجلس قيادة حركة أمل، خلفاً لأمينها العام آنذاك النائب حسين الحسيني. وفي نيسان سنة ١٩٨٣ انتخب رئيساً لحركة أمل، بدلاً من رئيس مجلس القيادة، وذلك بعد تعديل النظام الداخلي للحركة، ولا يزال رئيساً لها حتى اليوم.

شارك سنة ١٩٨٢ في مناقشات «هيئة الإنقاذ الوطني»، التي تشكلت برئاسة الرئيس إلياس سركيس، وعضوية كل من: شفيق الوزان وفؤاد بطرس ونصري المعلوف وبشير الجميل ووليد جنبلاط. وقاد في ٦ شباط سنة ١٩٨٤ حركة «٦ شباط»، بالتعاون مع الحزب التقدمي الاشتراكي، التي أخرجت الجيش اللبناني، من بيروت الغربية، بحجة ان الجيش اللبناني فئوي يأتمر بأوامر الرئيس أمين الجميل.

شارك في مؤتمري الحوار الوطني، لحل الأزمة اللبنانية، في جنيف سنة ١٩٨٣، ولوزان سنة ١٩٨٤، ثم شارك في خلوات بكفيا للغاية عينها.

في اجتماع الأحزاب والقوى الوطنية مع كمال جنبلاط

عُيِّن:

- وزير دولة للجنوب والإعمار، ووزيراً للموارد المائية والكهربائية، وللعدل، في نيسان سنة ١٩٨٤، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.
- وزيراً للموارد المائية والكهربائية، والإسكان والتعاونيات، في تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، في حكومة الرئيس سليم الحص.
- وزير دولة، في كانون الأول سنة ١٩٩٠، في حكومة الرئيس عمر كرامي.
- وزير دولة، في أيار سنة ١٩٩٢، في حكومة الرئيس رشيد الصلح.

عُيِّن نائباً عن محافظة الجنوب، قضاء الزهراني في سنة ١٩٩١، ثم أنتخب وترأس لائحة الجنوب النيابية في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩.

أنتخب رئيساً لمجلس النواب، للمرة الأولى بتاريخ ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٩٢، لمدة أربع سنوات، وأُعيد انتخابه على التوالي في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٩٦، وفي ١٧ تشرين الأول سنة ٢٠٠٠، وفي ٢٨ حزيران سنة ٢٠٠٥، وفي ٢٥ حزيران سنة ٢٠٠٩، وهو لا يزال رئيساً للمجلس النيابي، وبشكل متواصل منذ سنة ١٩٩٢ وحتى تاريخه.

ترأس لائحة كتلة التحرير النيابية في سنة ١٩٩٢، ثم لائحة التحرير والتنمية في سنة ١٩٩٦، ثم لائحة المقاومة والتنمية سنة ٢٠٠٠، ولم تختلف لائحته إلا بتسميتها، وبعض الاسماء. وقد فازت اللوائح التي كان يرأسها كاملة، في جميع الانتخابات النيابية التي جرت، منذ سنة ١٩٩٢ وحتى سنة ٢٠٠٩.

في سنة ١٩٨٥، اضطرته الصراعات الداخلية، الدخول في اشتباكات مريرة مع «المرابطون» (نيسان)، ومع الفلسطينيين فيما سمي بحرب المخيمات (أيار)، فاعتبرها مؤامرة



الرئيس نبيه بري في مكتبه مع الإمام موسى الصدر وظهر كمال جنبلاط وعباس خلف وآخرون

على الحركة وسقطنا فيها، ومع الحزب التقدمي الاشتراكي (تموز وآب وأيلول). ومع حزب اللّه (أيلول)، ومع الحزب التقدمي الاشتراكي مرة ثانية (تشرين الثاني)، فيما سمي بـ «معركة العلم». وقد انتهت هذه الاشتباكات، عن وضع خطة أمنية بإشراف سوري، وإغلاق مؤقت للمكاتب الحزبية. ووقّع في أواخر سنة ١٩٨٥ الاتفاق الثلاثي في دمشق، مع وليد جنبلاط وإيلي حبيقة، بهدف وضع حد نهائي للاقتتال الداخلي، ووضع أسس جديدة يقوم عليها لبنان الجديد، معتبراً أن هذا الاتفاق، هوالاتفاق الجدي الوحيد في تاريخ لبنان.

في أواخر سنة ١٩٨٦، أقام في سوريا لأكثر من ثلاثة أشهر، بسبب تطور حرب المخيمات مع الفلسطينيين، وامتداد الحرب نحو «مغدوشة» في إقليم التفاح، وعاد إلى لبنان، في الأول من آذار سنة ١٩٨٧ بعد دخول القوات السورية مجدداً إلى بيروت.

عارض ترشيح بشير الجميل لرئاسة الجمهورية، واعتبره تحدياً كبيراً للبنانيين. كما عارض اتفاق ١٧ أيار، واعتبره «وُلد ميتاً». ساهم في حرب الجبل سنة ١٩٨٣، معتبراً مشاركة الضاحية الجنوبية جزءاً من معركة الجبل التي قال عنها أنها أسقطت مشروع الهيمنة الكتائبية على لبنان.

اعتبر بعيد انتخابه رئيساً للمجلس النيابي، في تشرين الأول سنة ١٩٩٢، أن هناك ثلاثة ملفات أساسية لبسط سيادة الدولة: حل مشكلة المهجرين، واستكمال التحرير، وإلغاء الطائفية



الرئيس بري مع الرئيس حافظ الأسد

السياسية. واستمر في مطالبته بإلغاء الطائفية السياسية، في مناسبات عديدة، كان آخرها في أواخر سنة ٢٠٠٩، عندما دعا إلى تأليف هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وقد واجهت دعوته، معارضة واسعة من بعض التيارات السياسية والدينية، كالقوات اللبنانية، والبطريركية المارونية.

واجه بعنف الحكومات المطالبة بصلاحيات استثنائية، وخصوصاً الرئيس رفيق الحريري، واختلف معه واصفاً إياه «بسمو الأمير»، معتبراً أن تخلي المجلس النيابي عن صلاحياته في التشريع، هو تخلٍ عن أهم الحقوق التي يمارسها المجلس النيابي.



مع الملك حسين أثناء زيارته الأردن

دعا إلى اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، وإذا لم يتوفر ذلك، فالمحافظة، معتبراً أن اتفاق الطائف ليس مقدساً، وأن تعديل قانون الانتخاب، سيخفف من حدة الطائفية.

أحيا في سنوات عديدة ذكرى إخفاء الإمام موسى الصدر، فأقام كل سنة مهرجاناً مركزياً تنظمه حركة أمل في بعلبك او بيروت أو النبطية أو صور أو غيرها من الحواضر اللبنانية. حمل فيها على الرئيس الليبي معمر القذافي، داعياً إياه للإقرار بمسؤوليته عن إخفاء الإمام الصدر ورفيقيه.

ترأس عام ١٩٩٣، اتحاد البرلمانيين المتحدرين من أصل لبناني في ١٩ بلداً، كما ترأس سنة ١٩٩٩، اللجنة البرلمانية العربية، لكشف الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين العرب.

انتخب في حزيران سنة ٢٠٠٣ رئيساً للاتحاد البرلماني العربي، وتسلم الرئاسة في دمشق في الأول من آذار سنة ٢٠٠٤. كما انتخب بالإجماع، رئيساً لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في دكّار (السنغال) بتاريخ ٩ آذار سنة ٢٠٠٤.

الرئيس بري والرئيس أحمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية

إزاء تفاقم الأزمة اللبنانية بعد صدور القرار ١٥٥٩، واستشهاد الرئيس رفيق الحريري، أسس الرئيس بري هيئة الحوار الوطني سنة ٢٠٠٦، وأدارها بحضور كل من سعد الحريري ووليد جنبلاط وحسن نصر اللّه وأمين الجميل وميشال عون وغسان تويني وسمير جعجع وفؤاد السنيورة وإلياس سكاف وآخرين. فكان لجهوده أبلغ الأثر في تخفيف حدة التشنج بين مختلف القوى السياسية. كما قام أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز سنة ٢٠٠٦، بدور محوري من خلال الاتصالات المحلية والدبلوماسية، التي أجريت بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإعادة النازحين إلى قُراهم وديارهم، وإطلاق ورشة البناء والإعمار. وفور إعلان وقف النار، دعا نازحي الجنوب إلى العودة إلى ديارهم، والثبات في أرضهم. وقاد اعتصاماً مفتوحاً للنواب، ابتداء من ٢ أيلول، داخل المجلس النيابي، بهدف الضغط على إسرائيل لفك الحصار البحري والجوي عن الأراضي اللبنانية. واستمر هذا الاعتصام، إلى أن رفع الحصار بتاريخ ٨ أيلول سنة ٢٠٠٦.



الرئيس بري والرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء زيارته إلى لبنان

قام بعدد كبير من الجولات العربية والأجنبية، دعماً للقضية اللبنانية، فزار أوستراليا والفاتيكان وفرنسا والمغرب



مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز

والبرازيل ومصر وإيران وتونس وإيطاليا وتركيا والسودان والسعودية وقطر والكويت وإسبانيا والإمارات المتحدة والأردن وغيرها. وألقى الكثير من الكلمات والخطب، التي تؤكد على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ليس للجنوب اللبناني فحسب، وإنما للأراضي العربية المحتلة في سوريا وفلسطين، متخذاً من المقاومة المسلحة وسيلة لتحرير الأرض ومنع التوطين، ومن المشاريع التنموية، التي حققها من خلال مجلس الجنوب، أم من خلال مؤسسات الدولة، وسيلة لصمود الأهالي في قُراهم وديارهم.

قاد سلسلة من المفاوضات، مع رئيس الأكثرية النيابية سعد الحريري، وسفراء بعض الدول العربية والغربية خلال سنة ٢٠٠٧، بهدف الوصول إلى تسوية سياسية، لحل أزمة رئاسة الجمهورية، وانتخاب خلف لرئيس الجمهورية إميل لحود. ولم يدخر جهداً إلاّ وبذله، في سبيل توفير حلول توافقية من جميع الفرقاء المعنيين في الأزمة اللبنانية من الموالاة والمعارضة، في الداخل والخارج للتوصل إلى قواسم مشتركة للحل. ثم قام برحلات إلى بعض الدول العربية والأجنبية، قابل خلالها رؤساءها وملوكها، وهو لا يزال يتابع مسيرة الحوار والتوافق، بين مختلف الفرقاء، وعواصم الدول المؤثرة في إيجاد حل للمشاكل المستعصية.

في أواخر سنة ٢٠٠٦ دعا جميع القوى السياسية اللبنانية، إلى حوار تشاوري للنظر في نقطتين هما: حكومة الوحدة الوطنية، وقانون جديد للانتخابات.

شارك في مؤتمر الحوار الوطني، الذي عقد في الدوحة في ١٧ أيار سنة ٢٠٠٨، برعاية أمير



الرئيس بري وملك المغرب محمد السادس

دولة قطر من أجل إيجاد حل للأزمة اللبنانية، وبعد عودته إلى لبنان، دعا المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية، فانتخب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.



الرئيس بري مع الإمام الخامنئي

بعد انتخاب رئيس الجمهورية، تخلى الرئيس بري عن هيئة الحوار وطاولتها إلى رئيس الجمهورية الجديد، فتابعت انعقادها مع تعديلات طفيفة في الاسماء المشاركة فيها، وكان أبرز عنوان في جدول اعمالها بحث الاستراتيجية الدفاعية عن لبنان، ودور المقاومة فيها إلى جانب الجيش اللبناني.

أطلق خلال رئاسته للمجلس النيابي، ورشة تشريعية امتدت على مدى عشرين عاماً، وهي أطول رئاسة في تاريخ رؤساء المجلس النيابي، أقر خلالها حتى نهاية عام ٢٠١٠، نحو ١٤٧٥ قانوناً، وهو عدد يتعدى مجمل ما أقرّه المجلس النيابي، في تاريخه منذ الاستقلال، حتى بدء ولاية الرئيس بري. كما تابع مسيرة مجلة الحياة النيابية الفصلية بعد توقف طويل، فأصدر دون انقطاع سبعين عدداً، بعد أن كانت متوقفة عند العدد الخامس.



الرئيس نبيه بري وعبد الله غول رئيس الجمهورية التركية

كان للرئيس بري دور أساسي في تشكيل جميع الحكومات التي تألفت منذ وصوله إلى رئاسة المجلس النيابي، وكان له دور محوري في تشكيلها، وهو يسمي الوزراء الذين يمثلونه فيها. وقد نهج في الفترة الأخيرة على تسمية وزراء من خارج الكتلة النيابية التي يرأسها، تأكيداً على مبدأ

رؤساء الحكومات

١٩٢٦ - ٢٠١٢



مع بابا روما مار يوحنا بولس الثاني

فصل السلطات من خلال فصل النيابة عن الوزارة.

اختير عام ١٩٩٧ من قِبل مؤسسة «المتحدون للإعلام والتسويق البريطاني» شخصية العام البرلمانية.



مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون

عُرف نبيه بري بعفوية الكلمة وسرعة البديهة ومتابعته لأدق التفاصيل، كما عرف بولائه المطلق لمبدأ المقاومة، والعداء لإسرائيل، والعلاقة الوطيدة مع سوريا.

متأهل وله: مصطفى وعبد اللّه وباسل وسيلان وسوسن وفرح وهند وأمل وميساء.



الرئيس نبيه بري يتوسط المؤلفين ضاهر وغنام أثناء تقديم كتابهما له «مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني»

أديب، أوغست باشا إبراهيم

(١٨٥٩ ـ ١٩٣٦)

يعود بنسبه إلى آل نعمة، إحدى أسر دير القمر. وُلِد في الأستانة عاصمة السلطنة العثمانية في ٢ آب سنة ١٨٥٩، حيث كان والده يتعاطى التجارة هناك. عاد به والده إلى البلاد، وأدخله مدرسة الآباء اليسوعيين في بلدة غزير ـ كسروان، ثم في جامعتهم في بيروت على أثر إنشائها سنة ١٨٧٥.

سافر إلى مصر، وبمساعدة بطرس غالي باشا، صديق والده، الذي كان يصطاف في دير القمر، عُيِّن مهندساً في دائرة المساحة، وبعد ثلاث سنوات، انتقل إلى إدارة مالية الدولة. ونظراً لخدماته، منحته الحكومة المصرية لقب



أوغست باشا أديب في طفولته وذلك في الاستانة عاصمة السلطنة العثمانية في العام ١٨٦٣

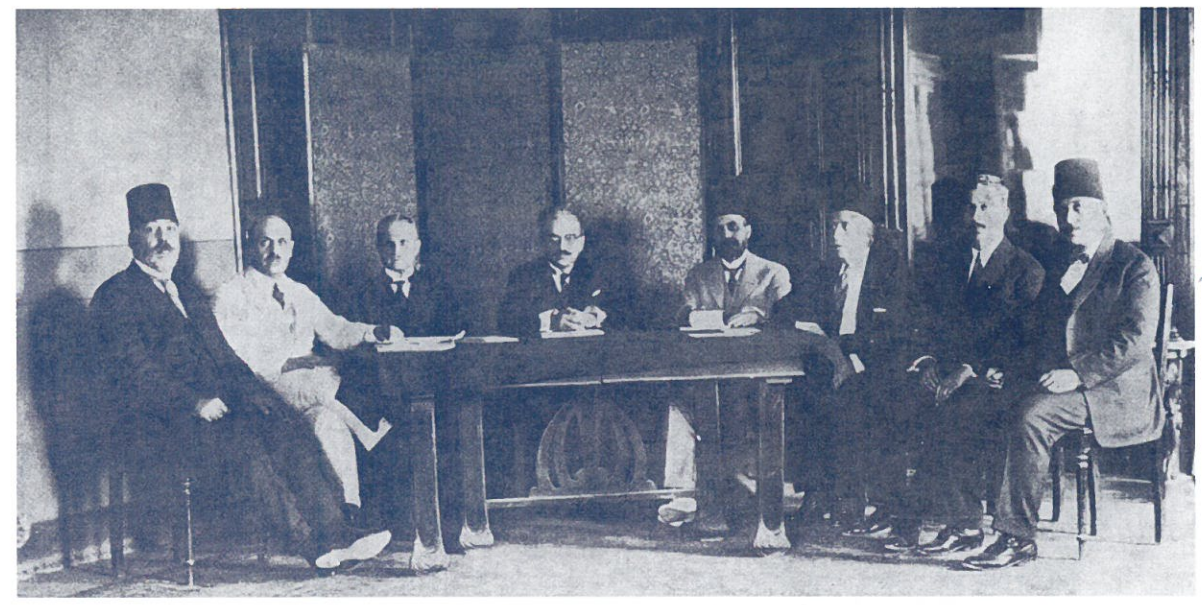


«باشا»، وأوفدته إلى لندن وباريس للإطلاع على أصول المحاسبة. ثم عاد إلى مصر ليضع الأسس التي يجب أن تتمشى عليها وزارة المال المصرية.

استمر في خدمة الحكومة المصرية مدة خمس وثلاثين سنة، أحيل بعدها على التقاعد.

انتسب إلى حزب الاتحاد اللبناني الذي أنشئ في القاهرة سنة ١٩٠٩، بهدف تحقيق استقلال لبنان، بعد توسيع حدوده، بضمانة الدول الكبرى مجتمعة، أو عصبة الأمم، وليس بضمانة دولة واحدة حتى ولو كانت فرنسا، وفي سنة ١٩١٧، وعلى أثر استقالة إسكندر عمون من رئاسة الحزب، أنتخب أوغست باشا خلفاً له.

وفي سبيل استقلال لبنان عن الداخل السوري، وتوسيع حدوده الطبيعية، قام أوغست باشا بحملة إعلامية واسعة في الصحف والمجلات، وأجرى الاتصالات مع عدد كبير من الشخصيات والهيئات السياسية، الفاعلة في البلدان العربية والأجنبية، ووجه البرقيات، وقدم



الوزارة الأولى في الجمهورية الأولى ١٩٢٦

من اليمين: الدكتور سليم تلحوق، نجيب الأميوني، يوسف أفتيموس، نجيب القباني، الرئيس شارل دباس، أوغست باشا أديب (رئيس الوزراء)، بشاره خليل الخوري (وزير الداخلية) وعلي نصرت الأسعد

المذكرات إلى مؤتمر الصلح في باريس، وعصبة الأمم المتحدة، وغيرها من المراجع الدولية العالمية.

في أوائل سنة ١٩١٨، اجتمع في القاهرة، جورج بيكو، وهو أول مفوض سامي على سوريا ولبنان، بأركان حزب «الاتحاد اللبناني» برئاسة أوغست باشا، وحاول إقناعهم بنبذ فكرة الاستقلال اللبناني التام، والاتحاد مع سوريا، تحت سلطة الانتداب الفرنسي الشامل، وعندما أخفق في أقناعهم، اعتبرهم أخصاماً لسياسة فرنسا في الشرق، لأنهم لم يسلموا معه بضم جبل لبنان إلى الدولة السورية الموعودة.

بعد إعلان دولة لبنان الكبير، في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠، ولّاه الجنرال غورو أمانة السر العامة لحاكم لبنان الكبير، ومديراً لوزارة المالية.

- كلفه الرئيس شارل دباس، أول رئيس للجمهورية اللبنانية، تأليف أول حكومة لهذه الجمهورية، فشكّل في الأول من حزيران سنة ١٩٢٦، حكومة تألفت من ستة وزراء، وتولى فيها بالإضافة إلى الرئاسة، وزارة المالية. فكان أوغست باشا، أول رئيس وزراء في تاريخ لبنان.
- عُيّن رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية والزراعة، في آذار سنة ١٩٣٠. وبعد استقالة الوزير أحمد الحسيني من وزارة العدلية، في تموز سنة ١٩٣١، عُيّن أوغست أديب مكانه.

مثّل لبنان في المؤتمرات الدولية المنعقدة على التوالي في لوزان واسطنبول وباريس ولندن وجنيف. وعندما طرحت قضية «الديون العمومية العثمانية»، وهي تصيب لبنان بحصة منها. أظهر

أوغست باشا رغبة بالسفر، فسافر في تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ إلى باريس، وكان من حذقه وحسن سياسته ودهائه، أن خلّص لبنان من هذا العبء، بحجة أنه كان مستقلاً إدارياً وقضائياً ومالياً عن الدولة العثمانية.

واجهت حكومة أوغست أديب الأولى، معارضة شديدة داخل مجلس الشيوخ، وعمدت المعارضة إلى التشويش عليها وإحراجها، وتعطيل أعمالها بقصد إضعافها، وإظهار عجزها، تمهيداً لحجب الثقة عنها وإسقاطها في البرلمان، وأطلت سنة ١٩٢٧، ومجلس الشيوخ ما زال يؤخر إقرار الموازنة، مما اضطر الحكومة إلى اعتماد القاعدة الاثني عشرية لتأمين صرف النفقات العامة، وعندما بلغت الأزمة ذروتها نتيجة الخلاف الحاد بين مجلسي النواب والشيوخ، قدّم أوغست أديب استقالة حكومته، في أيار سنة ١٩٢٧.

التزمت حكومة أديب الثانية، ببرنامج متصلب لتوفير النفقات، وتمسكت بعملية إعادة التنظيم الإداري، وتعزيز سلطات قضاة الصلح، وإعادة افتتاح ٧٥ مدرسة حكومية، وأصدرت تشريعات تتعلق بالضرائب والمعاشات التقاعدية والتسليف الزراعي، ونفت عشيرة الدنادشة من البقاع إلى منطقة الفرات.

قال عنه حاكم مصر الإنكليزي اللورد كرومر: «إنه أقدر رجل مالي في هذه البلاد»، ووصفه الباحث الدكتور عصام خليفة فقال: «لقد آثر عن أوغست باشا أنه عفيف اللسان والكف، حريص على الأموال العامة، وبعيد عن التعصب الحزبي، دقيق في عمله، متواضع وبعيد عن



أوغست أديب

الترف والبذخ. كما عُرف عنه حبه للمطالعة والاستمرار في كسب المعرفة، ونزاهته وترفعه عن تسخير الإدارة حتى لأقرب الناس إليه».

أثناء عمله في مصر نال أوسمة عديدة.

له العديد من المؤلفات والكتابات أهمها:

Le Liban aprés La Guérre صدر بالفرنسية في باريس سنة ١٩١٨. وله أيضاً مجموعة من المذكرات والتقارير تتعلق بموازنات ومالية الدولة في مصر ولبنان.

تأهل من السيدة روز خياط ولهما: ميشال الذي توفي باكراً، وثلاث بنات: كبريال وآليس وبرت.

توفي في باريس بحادث حريق فندق في ١٩ تموز سنة ١٩٣٩.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة الأشرفية.

الأحدب، خير الدين سعيد

(١٨٩٤ _ ١٩٤١)

من مدينة طرابلس ومواليد بيروت سنة ١٨٩٤. تلقى علومه بمختلف مراحلها في مدرسة الفرير في بيروت، وأنهى دراسته الثانوية فيها. سافر إلى فرنسا ودرس علوم الرياضيات في جامعة السوربون وتخرّج منها حاملاً إجازتها.

بعد الحرب العالمية الأولى، عاد إلى لبنان ليعمل في المفوضية العليا التابعة للانتداب الفرنسي، لكنه ما لبث أن انتقل للعمل في الصحافة، فأسس سنة ١٩٢٥ جريدة العهد الجديد، التي استمرت في الصدور حتى سنة ١٩٣٧، كما أصدر صحيفة Pan-Arab.

عارض في البداية سياسة الانتداب الفرنسي، فحاولت السلطات الفرنسية اعتقاله سنة ١٩٢٥، لكنه تمكن مع رياض الصلح من الهرب عن طريق البحر إلى عكا في فلسطين. ثم عاد إلى بيروت لمتابعة عمله في الصحافة.

ربطته برياض الصلح صداقة وطيدة عززها عملهما في الصحافة، فكانت جريدة «العهد الجديد» قلماً وظلاً. أما القلم فكان خير الدين الأحدب، وأما الظل فكان رياض الصلح. وبلغ الاتحاد الروحي بين الاثنين، أن توزعا الأدوار فيما بينهما، من غير أن يذيعا سرهما لأحد، فاتفقا على ما اقترحه رياض لخير الدين: «أنت تساير الانتداب مرحلياً، وأنا أناهضه. إن لعبة شد الحبل ضرورية في هذا المجال».




وقّع في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ مع ٣٦ شخصية بيروتية إسلامية على وثيقة ترفض الإنضمام إلى لبنان الكبير، والاشتراك بسن دستوره، ورفعت العريضة من قبل مفتي بيروت آنذاك الشيخ مصطفى نجا إلى رئيس لجنة الدستور، ورئيس المجلس التمثيلي موسى نمور.

أنتخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ١٩٣٤، ثم عُيِّن نائباً عن محافظة الشمال سنة ١٩٣٧، وكان لفترة عضواً في اللجنة المالية، ومقرراً للجنة الأشغال العامة والمعارف.

انخرط خير الدين الأحدب في صراع الكتلتين الدستورية بزعامة بشارة الخوري، والوطنية بزعامة إميل إده، وكان مرشح هذه الأخيرة في انتخابات رئاسة المجلس النيابي، في تشرين الأول سنة ١٩٣٥، لكن خصمه خالد شهاب، فاز عليه بمساعدة المفوضية الفرنسية بأكثرية سبعة عشر صوتاً، مقابل ستة أصوات نالها الأحدب، فكان ذلك إيذاناً لمباشرة

المفوض السامي دي مارتيل، بتفتيت الأكثرية التي تقف إلى جانب بشارة الخوري، للحؤول دون وصوله إلى رئاسة الجمهورية، والتمهيد لإيصال مرشح المفوضية الفرنسية إميل إده، إلى سدة الرئاسة في السنة التالية.

كان خير الدين الأحدب بحكم عقله الحسابي المتفوق، يهيئ نفسه لرئاسة الحكومة، انطلاقاً من معرفته بأن باريس تريد إميل إده عاجلاً أم آجلاً لرئاسة الجمهورية، فراهن على هذه المعادلة ونجح فيها.

عُيِّن رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية، والداخلية، في كانون الثاني سنة ١٩٣٧، وقد جاء تعيينه بأمر من وزارة الخارجية الفرنسية الكاي دورسي، وفرض على رئيس الجمهورية فرضاً عن طريق المفوض السامي الكونت دي مارتيل، إرضاء لأهالي طرابلس الذين ما فتئوا يطالبون بالوحدة السورية.

وعندما قام بزيارة لمسقط رأسه طرابلس في شباط سنة ١٩٣٧، جرى له استقبال حافل شارك فيه معظم زعماء المدينة، وفي مقدمتهم عبد الحميد كرامي، وكان لمشاركة الزعماء الوحدويين في استقبال رئيس حكومة لبنان، مغزى سياسي فيما كانوا قبلاً، ينكرون الكيان اللبناني، ويقاطعون نظامه السياسي.

كان خير الدين الأحدب، أول مسلم يتولى منصب رئاسة الحكومة في لبنان، ثم تكرس هذا التقليد مع الأيام، وأصبح جزءاً من تسوية جرى التوافق عليها، في توزيع الرئاسات على الطوائف الثلاث الكبرى. فكانت رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة، ورئاسة الحكومة للسنة، ولا يزال هذا الاتفاق ساري المفعول حتى الآن.

أيضاً عُيِّن:

- رئيساً للحكومة، ووزيراً للعدلية، والبريد والبرق، في آذار سنة ١٩٣٧، لكن حكومته لم تعمر سوى ثلاثة أشهر.
- رئيساً للحكومة، ووزيراً للعدلية، والاقتصاد الوطني، في تموز سنة ١٩٣٧، وقد حلت هذه الحكومة المجلس النيابي، ودعت الهيئات الناخبة إلى إجراء انتخابات جديدة.
- رئيساً للحكومة، ووزيراً للعدلية، والخارجية، في تشرين الأول سنة ١٩٣٧، وكان أبرز ما أقدم عليه مع حكومته، هو حل الجمعيات المعروفة بالقمصان البيضاء،

والكتائب اللبنانية، والنجادة، وكل جمعية شبيهة بها. وذلك على إثر الأحداث الدموية التي وقعت في بيروت بين منظمتي الكتائب والنجادة، وخصوصاً لجهة ابتعادهما عن غايتيهما الرياضية الأصيلة.

- رئيساً للحكومة، ووزيراً للعدلية، والخارجية، في كانون الثاني سنة ١٩٣٨. لكن هذه الحكومة لم تعش إلا شهرين وستة أيام فقط، وباستقالة رئيسها انتهى معها دور خير الدين الأحدب السياسي كرئيس لمجلس الوزراء، بعد تمرسه بهذا المنصب وتأليفه خمس وزارات متتالية خلال ١٤ شهراً ونصف الشهر، وذلك ابتداء من ٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ وحتى ١٩ آذار ١٩٣٨.

يقول بشارة الخوري في مذكراته حقائق لبنانية: «كان خير الدين الأحدب النائب السني الجديد الذي ساعدناه ليصل إلى النيابة إكراماً لخاطر عمه حسين بك، انفصل عنا، وتقرّب من إميل إده. وسُئِل عن تغيير موقفه فقال: «لا حظ لي مع الشيخ بشارة لأن لديه مرشحين لرئاسة الوزارة هما عمي حسين، والأمير خالد شهاب، أما إميل إده فليس من نائب سني يؤيده، فحظي معه أوفر». وأظهر حسين الأحدب أسفه الشديد على نكوث ابن أخيه، وغضب غضباً شديداً بدون جدوى.

توطدت علاقة خير الدين برئيس الجمهورية إميل إده، وكان يأتي معه إلى السرايا بسيارة واحدة، وكان يبحث عن قوة الاستمرار كرئيس للحكومة طوال عهد إده، ويروى عنه أنه كان محبوباً عند المسيحيين بعدما أعلن لبنانية صافية إذ لم يكن من السهل لسياسي مسلم بلا عصبية حزبية أن يحكم لبنان ويدير دفة البلاد وبكل دهاء ومهارة، لو لم يعتمد على أسس ثابتة يمكن اختصارها بأكثرية نيابية على رأسها إميل إده، وإغراءات مالية قدّمها إلى المفوض السامي دي مارتيل، ودعم من هذا الأخير خصوصاً بعد تمكن خير الدين من إنزال الأعلام التركية التي ارتفعت في طرابلس احتفاءً بزيارة وزير خارجية تركيا إلى لبنان.

تأهل من السيدة أولغا مخايل مسلم من زحلة ولهما: وليد وعايدة.

توفي في مرسيليا (فرنسا) سنة ١٩٤١، عندما كان يهم بصعود القطار. وكان مرض القلب قد دهمه باكراً «لِمَا صادفه في حياته من صدمات، ولما عاناه من مشقات مع الحياة ومع السياسة ومع العواطف!»، ودفن فيها بسبب ظروف الحرب. أحضرت رفاته إلى لبنان سنة ١٩٤٧، ودفن في مدافن الباشورة.

أطلقت بلدية بيروت أسمه على أحد شوارع منطقة مار إلياس.

شهاب، خالد نجيب

(١٨٩٠ ـ ١٩٧٨)

من أمراء شهابيي حاصبيا ومواليدها سنة ١٨٩٠. تلقى علومه الابتدائية في مدرسة حاصبيا. انتقل إلى فلسطين لمتابعة دراسته، حيث نال من المدرسة الرشيدية في قضاء صفد، شهادة المرحلة المتوسطة سنة ١٩١٤. انتقل إلى دمشق لمتابعة دروسه في المدرسة البطريركية الكاثوليكية، فاتقن التركية، وألمَّ بالفرنسية. في سوريا اتصل بفارس الخوري، ابن بلدة الكفير في وادي التيم.

بعد الحرب العالمية الأولى، وقف إلى جانب الحكومة التي أنشأها في دمشق، الملك فيصل ابن الشريف حسين شريف مكة. حكم عليه الفرنسيون غيابياً، فتوسط له الأمير توفيق إرسلان وهنري أوغلو.

أنتخب نائباً عن محافظة الجنوب، في المجلس التمثيلي الأول سنة ١٩٢٢، رغم دعوة الوحدويين المسلمين إلى مقاطعة الانتخابات العامة التي أجراها الفرنسيون، وأعيد انتخابه سنة ١٩٢٥، وقد نافسه على اللائحة الثانية رياض الصلح، ففازت لائحة خالد شهاب بكامل أعضائها. كذلك أنتخب نائباً عن الجنوب في دورات ١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧.

أثناء مناقشة الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦، شارك مع صبحي حيدر وخير الدين عدره وعمر بيهم وعمر الداعوق، في التوقيع على عريضة



طالبت بفصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير ـ أي القديم ـ وجعلها حكومة «مستقلة» إدارياً واقتصادياً وسياسياً، على أن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية. لكن الأكثرية النيابية لم تأخذ باقتراحهم، واكتفي بإدراج نص العريضة في محضر جلسة المناقشة.

عُيِّن وزيراً للمالية، في أيار سنة ١٩٢٧، في حكومة الرئيس بشارة الخوري. فشكل قبوله في منصب حكومي، منعطفاً في موقفه الرافض للكيانية اللبنانية.

شارك سنة ١٩٢٨ مع عشرة نواب مسلمين، في تقديم مشروع قانون، طالبوا فيه بإجراء إحصاء عام للنفوس، نظراً لأن الاحصاء السابق، الذي أجراه الفرنسيون عام ١٩٢٢، «لا يتفق مع الواقع والحقيقة».

عُيِّن نائباً من قِبل المفوض السامي، في كانون الثاني سنة ١٩٣٤، وفي تشرين الثاني سنة



رجال المعاهدة: الصف الأوّل، من اليمين: السيد أحمد الحسيني، الشيخ بشاره الخوري رئيس اللجنة النيابية، الأمير خالد شهاب رئيس مجلس النواب، الكونت ده مارتيل، الرئيس إده، السيد ميريي الأمين العام للمفوضية العليا.
الصف الثاني، من اليسار: ميشال زكّور، خير الدين الأحدب، بترو طراد

١٩٣٥، رشحته الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، لمنصب رئاسة مجلس النواب، ففاز على خير الدين الأحدب، مرشح الكتلة الوطنية بأكثرية ١٧ صوتاً، مقابل ستة أصوات.

كان خالد شهاب من أشد المطالبين بعقد معاهدة لبنانية فرنسية، فشارك في تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ بصفته رئيساً لمجلس النواب إلى جانب رئيس الجمهورية إميل إده، وأيوب تابت أمين سر الدولة، ورئيس اللجنة البرلمانية المشاركة في المفاوضات بشارة الخوري، في المفاوضات التي جرت، وحضر حفل التوقيع على المعاهدة، في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦.

كان العرف الجديد الذي استحدث في عهد الرئيس إميل إده، يقضي بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى مسلم سني، فكلف رئيس الجمهورية، خالد شهاب مرشح الكتلة الدستورية، تأليف الوزارة بعد أن أصبحت هذه الكتلة وحلفاؤها، يشكلون الأكثرية بمجلس النواب، فألف في آذار سنة ١٩٣٨، حكومة من



الرئيس إميل إده يتوسط رئيس مجلس النواب خالد شهاب وأمين سر الدولة أيوب تابت

سبعة وزراء، تولى بالإضافة إلى رئاستها وزارة العدل.

عيّنه أيوب تابت رئيس الدولة - رئيس الحكومة، في آذار سنة ١٩٤٣، وزيراً مع جواد بولس، ثم عيّن محافظاً على الشمال، ثم سفيراً للبنان في الأردن.

عُيّن رئيساً للحكومة، ووزيراً للداخلية، والعدلية، والأنباء، والدفاع الوطني، في أيلول سنة ١٩٥٢، في عهد الرئيس كميل شمعون.

في سنة ١٩٦٠ انتخب نائباً عن محافظة الجنوب، قضاء مرجعيون، وطوال فترة تمرسه بالنيابة، شارك في أعمال اللجان النيابية، فكان عضواً في لجنة المال والموازنة، ولجنة السياحة، كما كان مقرراً للجنة الإدارة والعدل، ولجنة المال والموازنة، ولجنة الأشغال العامة، ولجنة الزراعة، وترأس جلستي انتخاب رئيس المجلس، بصفته أكبر الأعضاء سناً، في سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٣.

انتخب عضواً في مجلس المعارف الأعلى، في أيلول سنة ١٩٢٩.

يحمل أوسمة عدة، منها وسام جوقة الأرز من رتبة ضابط، والميدالية الذهبية للاستحقاق اللبناني، وميدالية الكوكب من الأردن، وميدالية الاستحقاق من الأورغواي.

تأهل من الأميرة سارية شهاب ولهما: لميس (الزوجة الأولى للأمير مجيد إرسلان) وسمية وسهيل ونجيب.

توفي في ٧ تموز سنة ١٩٧٨. وأطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة المنارة.

اليافي، عبدالله عارف

(١٩٠١ ـ ١٩٨٦)

وُلِد في بيروت سنة١٩٠١، والده عارف اليافي كان يعمل مخلص بضاعة في مرفأ بيروت، تلقى دروسه الأساسية في الكلية العثمانية، مدرسة الشيخ عباس الأزهري، ثم انتقل إلى كلية الآباء اليسوعيين، ودرس الحقوق فنال إجازتها سنة ١٩٢٣. سافر إلى فرنسا لمتابعة دراساته العليا، ونال الدكتوراه في الحقوق من جامعة السوربون سنة ١٩٢٦، وزامله في الاختصاص حبيب أبو شهلا، فكانا أول لبنانيين يحملان الدكتوراه في الحقوق، كما كان عبداللّه اليافي أول مسلم في الشرق ينال هذه الشهادة.

تعاطى الشأن السياسي منذ نشأته، فلمع نجمه في فرنسا في المؤتمر العربي ـ السوري الذي ترأسه في باريس، ودعا إلى استقلال الدول





العربية، وعندما عاد إلى لبنان مارس إلى جانب السياسة المحاماة، وانتخب أميناً للسر في نقابة محاميّ بيروت.

شارك في مؤتمر الساحل الذي عقد في بيروت سنة ١٩٣٦، وطالب بوحدة لبنان مع سورية.

انتخب نائباً لأول مرة عن بيروت في دورة سنة ١٩٣٧، وأُعيد انتخابه في دورات سنة ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٣، و١٩٦٨ عن دائرة بيروت الثالثة، شارك في أعمال اللجان النيابية، فكان رئيساً للجنة الإدارة والعدل لعدة سنوات، كما كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية.

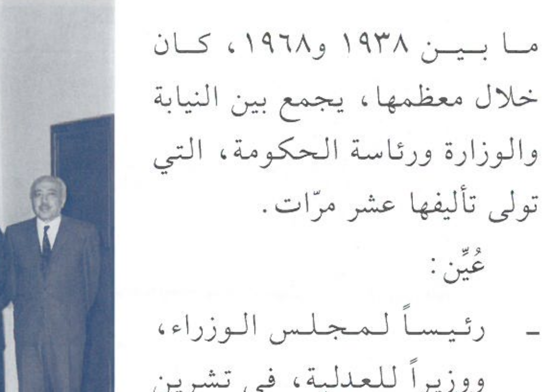
عندما عُيِّن لأول مرة رئيساً للحكومة، تم استبدال الألقاب العلمية بالألقاب التقليدية، فدعي في مرسوم تشكيل الحكومة «بالأستاذ عبد اللّه اليافي، النائب والدكتور في الحقوق رئيساً لمجلس الوزراء..». وامتدت تجربته في رئاسة وتشكيل الحكومات، على مدى ثلاثين سنة

ما بين ١٩٣٨ و١٩٦٨، كان خلال معظمها، يجمع بين النيابة والوزارة ورئاسة الحكومة، التي تولى تأليفها عشر مرّات.

عُيِّن:

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية، في تشرين الثاني سنة ١٩٣٨، في عهد الرئيس بتروطراد.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية، في كانون الثاني سنة ١٩٣٩، في عهد الرئيس إميل إده.
- وزيراً للعدلية، في كانون الأول سنة ١٩٤٦، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في حزيران سنة ١٩٥١، في عهد الرئيس بشارة الخوري.





الرؤساء عبد الله اليافي وشارل حلو وصبري حمادة يتوسطون فؤاد بطرس وكمال جنبلاط وكامل الأسعد وبيار الجميل وإدوار حنين



على درج القصر الجمهوري ويبدو الرؤساء بشارة الخوري وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد والنائب رشيد بيضون

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني، والأنباء، في آب سنة ١٩٥٣، في عهد الرئيس كميل شمعون.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والأنباء، في آذار سنة ١٩٥٤، في عهد الرئيس كميل شمعون.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في آذار سنة ١٩٥٦، في عهد الرئيس كميل شمعون.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والتصميم العام، في حزيران سنة ١٩٥٦، في عهد الرئيس كميل شمعون.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والأنباء، في



الرئيسان جمال عبد الناصر وعبد الله اليافي يتبادلان الدروع التذكارية

نيسان سنة ١٩٦٦، في حكومة الرئيس شارل حلو.

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والتربية والوطنية والفنون الجميلة، في تشرين الأول سنة ١٩٦٨، في عهد الرئيس شارل حلو، لكن الحكومة لم تمثل أمام المجلس النيابي.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والتربية الوطنية، والعمل والشؤون الاجتماعية، والأنباء، في تشرين الأول سنة ١٩٦٨، في عهد الرئيس شارل حلو.

سنة ١٩٧٤، في عهد الرئيس سليمان فرنجية، رفض عبد اللّه اليافي تشكيل الحكومة، نظراً لعدم توافر إمكانيات العمل في ظل ظروف تجعل من رئاسة الحكومة رئاسة صوريّة.

شارك عبد اللّه اليافي في الوفد اللبناني إلى محادثات الإسكندرية سنة ١٩٤٤ التي وضعت أسس بناء جامعة الدولة العربية، كما كان عضواً في الوفد اللبناني إلى مؤتمر سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥، لوضع ميثاق الأمم المتحدة. ترأس الوفد البرلماني إلى هلسنكي، وحضر مؤتمر الملوك والرؤساء العرب، المنعقد في بيروت سنة ١٩٥٦، إثر العدوان الثلاثي على مصر.

عُرف بمواقفه المعتدلة في الداخل والخارج، وعلاقته المقبولة نسبياً مع فرنسا، إذ كان كاترو بعد استقالة حكومة أحمد الداعوق في تموز سنة ١٩٤٢، يفضل عبد اللّه اليافي وهو معروف بولائه للفرنسيين، وصهر عائلة العظم السورية الثرية. قاوم سياسة الأحلاف الغربية، مؤثراً عدم الدخول في أحلاف أجنبية، من خلال عدم الانضمام إلى ميثاق بغداد، ودعا إلى تأييد



الرئيسان عبد الله اليافي وتقي الدين الصلح

الرئيس اليافي مع حكومته في إحدى جلسات المجلس النيابي ويبدو رئيس المجلس أحمد الأسعد وإلى جانبيه أميني السر بشير العثمان وناظم القادري

القضية الفلسطينية، وتقديم المعونة للنازحين من خلال تحقيق ميثاق الجامعة العربية، لجهة التعاون الاقتصادي، وتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك من أجل مساعدة أهالي فلسطين واستعادة حقوقهم.

عمل على ربط الاستقلال الوطني، بالاستقلال الاقتصادي، من خلال الاستفادة من نمو احتياطي الخزينة، الناتج من عائدات شركة نفط العراق والتابلاين، لتمويل مؤسسات للتسليف الزراعي والصناعي والفندقي، وتنفيذ مشروع الليطاني للطاقة الكهربائية والري. وتعديل بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتنشيط التجارة مع الخارج.

دعا إلى إقرار حقوق المرأة في الحياة السياسية، فشاركت لأول مرة في الانتخابات سنة ١٩٥٣. وواجه محنة الزلزال القاسية التي تعرض لها لبنان سنة ١٩٥٦، فتابع سياسة التعمير في المناطق، عبر المصلحة الوطنية للتعمير، وفقاً لمخطط فني.

دعا إلى إنشاء «قلم للاحصاء» تنحصر مهمته في جمع المعلومات الفنية الضرورية، وفي سنة ١٩٥١ استحدث وزارة الشؤون الاجتماعية، كما نفذ العديد من المشاريع الإصلاحية المتعلقة بملاكات الموظفين، وتعديل نظام التقاعد، وتشكيل ديوان المحاسبة، وإقرار قانون ٣ أيلول سنة ١٩٥٦، المتعلق بالسرية المصرفية، وربطها



الرئيس شارل حلو مع سماحة المفتي حسن خالد والرئيسين عبد الله اليافي وتقي الدين الصلح

بقانون الإثراء غير المشروع. والرسوم المتعلقة بحق تملك الأجانب، الصادر في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٩.

أيد عبد الله اليافي العمل الفدائي الفلسطيني، فخاطب المتظاهرين الداعمين للعمليات الفدائية سنة ١٩٦٨ بقوله: «كلنا فدائيون».

أولى عبد اللّه اليافي الجامعة اللبنانية اهتمامه، فدعم أساتذتها لجهة تلبية مطالبهم من خلال زيادات، لردم الهوة بينهم وبين أساتذة الجامعات الخاصة، يقول الدكتور محمد المجذوب عنه، وهو أحد أساتذة الجامعة اللبنانية، ورئيسها لاحقاً: «إن الرجال بأعمالهم، والرئيس اليافي بعمله الجليل، خدم الجامعة اللبنانية، وعزز مسيرتها».

عُرِف عبد اللّه اليافي بالرزانة والترفع وبرودة الأعصاب، ففي إحدى جلسات المجلس النيابي، وأثناء مشادة عنيفة، قذفه النائب كمال جنبلاط بكوب من الماء، فما كان منه إلا أن طلب وبكل هدوء من رئيس المجلس، تطبيق النظام الداخلي للمجلس، والدعوة إلى التزام الهدوء والسكينة.

يحمل أوسمة عديدة من لبنان ومصر وسوريا وإيطاليا والبرازيل وكولومبيا وغيرها.

كان عبد اللّه اليافي وسامي الصلح وصائب سلام ورشيد كرامي من أبرز المرشحين طوال فترة النصف الأخير من القرن العشرين، لتولي منصب رئاسة الحكومة، وتسجل البيانات الوزارية للرئيسين عبد اللّه اليافي ورشيد كرامي، أن كلاً منهما عُيِّن رئيساً للحكومة عشر مرات، وبذلك يكونان من أكثر الرؤساء تعييناً لهذا المنصب، هذا إذا لم نحتسب في عداد المرات التي كلف بها تشكيل الحكومة، اعتذاره عن التأليف سنة ١٩٧٤ في عهد الرئيس سليمان فرنجيه.

تأهل من السيدة السورية، هند المؤيد العظم ولهما: غادة وناهلة وعارف وواثق وغياث.

توفي في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٨٦.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على الشارع الممتد من محلة البربير إلى ساحة المتحف الوطني.

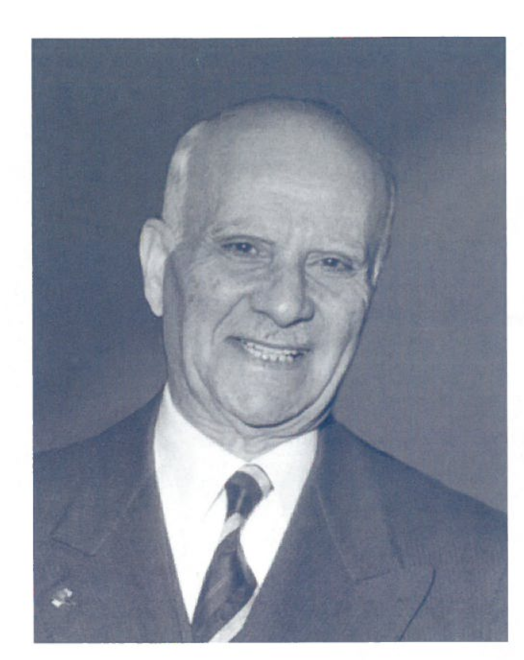
الواعوق، أحمد محمد

(١٨٩٢ ــ ١٩٧٩)

وُلِد في بيروت سنة ١٨٩٢، تلقى علومه بمختلف مراحلها في مدارس بيروت السلطانية التابعة للسلطنة العثمانية، ونال الثانوية سنة ١٩١٠. سافر إلى باريس لدراسة الهندسة، فنال شهادتها من جامعة باريس سنة ١٩١٤، كما نال دبلوم الدراسات العليا، في العلوم الاجتماعية، من جامعة اكس دوبروفانس في فرنسا سنة ١٩١٥.

سافر إلى مصر وأقام فيها بين عامي ١٩١٥ و١٩١٩، حيث عمل مهندساً في مصنع السكر، التابع لشركة «رامونت» المصرية. وفي سنة ١٩١٩ كلف بمهمة رسمية لدى الشريف حسين، فتولى منصب مستشار فني لديه، فسافر إلى الحجاز عدة مرات لدراسة طبيعة الأرض، وإمكانية استخراج البترول والمياه من أراضيها. وفي سنة ١٩٢٠ عيّن خبيراً هندسياً لدى المحاكم المصرية، كما عمل في حقلي القضاء والمحاماة حتى سنة ١٩٢٧.

بعد عودته إلى بيروت عُيِّن مستشاراً هندسياً لبلدية بيروت، كما شغل منصب رئيس بلدية بيروت بين عامي ١٩٢٧ و١٩٤٠. عُيِّن في تلك الفترة عضواً في عدة مجالس إدارة لمؤسسات اقتصادية وإنمائية، وكان مستشاراً للأوقاف الإسلامية، منذ سنة ١٩٢٧ وحتى تاريخ وفاته.

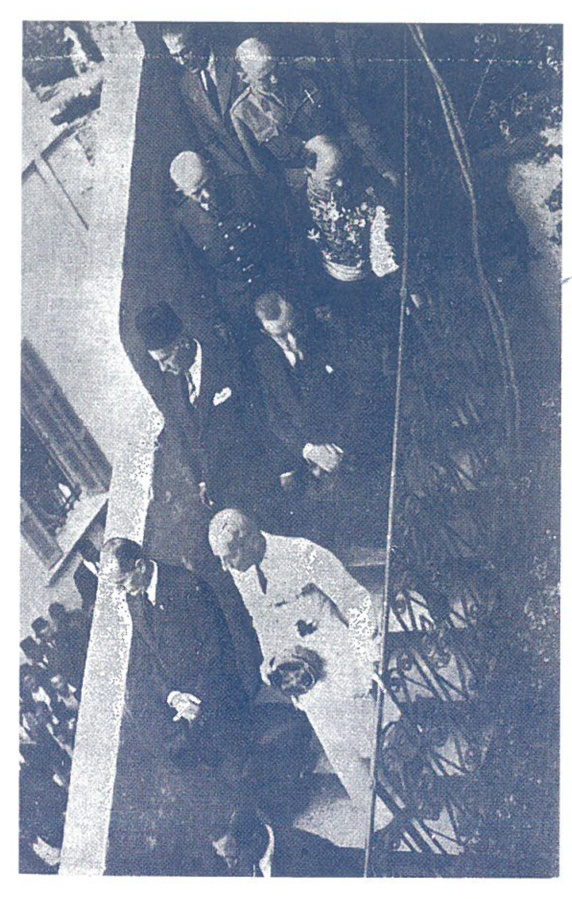


عُيِّن:

- نائباً لرئيس مجلس وكلاء أمانة سر الدولة، ووكيلاً لأمانة سر الدولة للأشغال العامة، والبريد والبرق، في نيسان سنة ١٩٤١، في حكومة الرئيس الفرد نقاش.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في كانون الأول سنة ١٩٤١، في عهد الرئيس الفرد نقاش.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني، في آب سنة ١٩٦٠، ولم تتقدم حكومته ببيانها الوزاري إلى المجلس النيابي، بسبب حله من قبل رئيس الجمهورية فؤاد شهاب، فاقتصرت مهمة حكومته على إجراء الانتخابات النيابية.

شارك في مؤتمر الساحل، الذي عقد في منزل سليم علي سلام، في آذار سنة ١٩٣٦.

ترأس في تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ المؤتمر الوطني العام، الذي ضم أبرز الشخصيات



الرئيس ألفرد نقاش، الجنرال كاترو، الرئيس إميل إده، الرئيس أحمد الداعوق، السيد بول ليبيه والسيد بوبون

اللبنانية العاملة لتحقيق الاستقلال اللبناني عشية اعتقال أركان الحكومة اللبنانية، وزجهم في قلعة راشيا، ووقع مع ميشال فرعون، وأمين سر المؤتمر أمين الحلبي، البيان الذي أصدره المؤتمر، مؤكداً فيه استنكاره للإجراءات القمعية الفرنسية.

في الأول من تموز سنة ١٩٤٤، عين وزيراً مفوضاً لدى حكومة فرنسا الحرة في الجزائر، بعد أن أنشأ لبنان مفوضية دبلوماسية، لكن الفرنسيين، لم يعترفوا بالتمثيل اللبناني، معتبرين أن المفوضية السامية الفرنسية تقوم بهذا الدور. كما كان سفيراً للبنان في إسبانيا، بين سنتي ١٩٤٤ و١٩٥٨. وعضو الوفد اللبناني، إلى الأمم المتحدة واليونسكو في الفترة عينها.

أسس عدة مصارف، وتولى رئاسة مجلس إداراتها منها: شركة ضاهر وشركاهم، وبنك بيروت والبلاد العربية، وبنك مصر ولبنان، كما أسس عدة شركات منها: اللجنة اللبنانية للتموين والنقل البحري، وشركة الأصواف اللبنانية، وشركة الاتحاد اللبناني للعقارات.

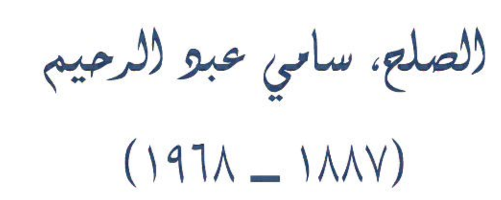
عين رئيساً لإدارة شركة «راديو أوريان».

- يحمل العديد من الأوسمة أبرزها: وسام جوقة الشرف الأكبر الفرنسي، الوسام الذهبي لمدينة باريس، صليب الاستحقاق الأكبر الإسباني، الوشاح الأكبر البرتغالي، الوشاح الأكبر لإمارة موناكو، وسام جوقة الأمويين السوري، وسام النهضة من رتبة ضابط من الحجاز، الميدالية القرمزية من الملكة اليزابيت، ووشاح الأرز الأكبر اللبناني.

تأهل من السيدة أسمى سليم الداعوق ولهما: نهاد وعصام والمرحومة ربى.

توفي في ٢٤ آب سنة ١٩٧٩.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على الشارع الممتد من ميناء الحصن - باب إدريس - السراي.



الصلح، سامي عبد الرحيم
(١٨٨٧ ـ ١٩٦٨)

من صيدا ومواليد مدينة عكا الفلسطينية، في ٧ أيار سنة ١٨٨٧. كان والده متصرفاً للمدينة بالوكالة، رغبت والدته بتسميته علياً تيمناً بالإمام علي، لأنها كانت من المعجبين بسيرته، إلا أن المرادف «سامي» فاز في النهاية.

أمضى حداثته متنقلاً بين فلسطين ولبنان وتركيا ومقدونيا (اليونان)، تبعاً لتنقل والده من منصب إلى آخر، عبر الأمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف.

تلقى علومه الأولية في عدة مدارس في أضنا وجانينا وسالونيكا واسكوبيا، وتابعها في مدرسة



في سن ١٦ عاماً



الآباء اللعازاريين الفرنسية في بيروت، وتعلم من اللغات اليونانية والتركية والفرنسية، فضلاً عن العربية، وأنهى دارسته الثانوية سنة ١٩٠٠. حاول دراسة الطب، لكنه فضّل عليها دراسة الحقوق، فنال إجازتها سنة ١٩١٢.

سافر إلى باريس لإعداد شهادة الدكتوراه، وفيها أصبح عضواً في لجنة حقوق الإنسان، ثم انتقل إلى بريطانيا، ومنها إلى الأستانة. وبسبب تنامي مشاعر العداء بين العرب والترك، اضطر مع ابن عمه رياض الصلح، للعودة إلى لبنان سنة ١٩١٣، بعد أن وقّع عقداً مع مدير عام السكك الحديدية، قضى بتعيينه وكيلاً عاماً لسكة حديد بغداد حلب.

بدأ نشاطه السياسي عندما كان طالباً من خلال دفاعه عن حقوق العرب. وفي أثناء الحرب تعرض لملاحقات العثمانيين، وأثناء مقابلته جمال باشا في حلب، تلقى تهديداً مباشراً منه، وما لبث أن أمر باعتقاله، لكنه فرّ إلى صحراء الجزيرة، متنكراً بزي امرأة، حيث عاش



الرئيس سامي الصلح وإلى شماله الجنرال ديغول، الجنرال كاترو وحسين البرازي رئيس الحكومة السورية (١٩٤٢)

فترة بين البدو، متخفياً بشخصية تاجر أقمشة نسائية.

عاد إلى حلب سنة ١٩١٥، وأقام فيها متنكراً بزي امرأة، لكنه ما لبث أن سلم نفسه إلى جمال باشا، بعد وساطة أحد الضباط الألمان، فحاكمه أمام المجلس العرفي في عالية، وصدر حكم بنفيه إلى أسطنبول.

عاد إلى لبنان في مطلع سنة ١٩٢٠، فاستقال من وظيفته في سكك الحديد في سوريا، والتحق بصفته «محام عام» لدى محكمة التمييز، وتدرج في سلك القضاء، اثنين وعشرين عاماً دون انقطاع، فتولى مسؤولية مستشار، ثم نائب عام لدى محكمة التمييز، ثم أصبح رئيساً أول لمحكمتي الاستئناف والتمييز. ولما لم يكن يملك سيارة، فقد كان يقطع المسافة بين منزله في برج أبو حيدر وقصر العدل القريب من السرايا الكبير، سيراً على الأقدام.

خلال ممارسته العمل القضائي، عرف سامي الصلح بنزعته الإنسانية، فكان يقدمها على مفهوم القانون، وغالباً ما أظهر شجاعته أمام المسؤولين الفرنسيين، الذين كانوا يحاولون التدخل في شؤون القضاء. كما عرف بنزاهته الخلقية، ومقاومة التأثيرات الخارجية وترفعه، وهذا ما جعل منه أباً أكثر منه قاضياً.

اتخذ سامي الصلح موقفاً محايداً إزاء الخلاف الحاد بين إميل إده وبشارة الخوري، وحرص أن يبقى محايداً بين معسكريهما. ونظراً للحاجة الملحة إلى رئيس حكومة محايد وقوي، عينه المفوض السامي الفرنسي، رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية والإعاشة والتجارة والصناعة، في تموز سنة ١٩٤٢. وقد أطلق الشعب على هذه الحكومة اسم «حكومة الرغيف» نظراً للأزمة الاقتصادية، والمجاعة التي طالت أغلب شرائح المجتمع. لذلك انصبت جهود الصلح على تأمين الرغيف للبنانيين، تطبيقاً لشعاره: «الحكومة التي لا تؤمن الرغيف للشعب تفقد مبرر وجودها»، فكان أن لقب «بأبي الفقير». وما أن هدد المحتكرين بإعلان قائمة اسمائهم ومصادرة المؤن، حتى أسرعوا بإخراج



الرئيس سامي الصلح وابن عمه رياض الصلح

الكميات المخزنة، وطرحوها في الأسواق. وأمن استيراد اللحوم من تركيا والعراق، بمساعدة السلطات العسكرية البريطانية. وأنشأ دائرة لقمع الغش، واستدعى المهندس ايكوشار وطلب منه إعداد مشاريع لمدن بيروت وطرابلس وصيدا، وثم شق نفق شكا. وحاول إجبار التجار على دفع ضريبة على أرباح الحرب الاستثنائية، وكانت تقدر بين ٢٠٠ و٢٥٠ مليون ليرة لبنانية في حين كانت موازنة الدولة لا تتعدى الخمسة ملايين، لكن التجار رفضوا الضريبة وعرضوا عليه مبلغ ثلاثة ملايين ليرة تصرف بإشرافه، والبقاء في الحكم مدة عشر سنوات لقاء إلغاء مشروع قانون ضريبة أرباح الحرب. وأزاء رفض الصلح القاطع تدخل الإنكليز والفرنسيون لتسوية العملية لمصلحتهم. وتأزمت العلاقة بين رئيس الحكومة والتجار، وتلاشت جدية البحث بهذه الضريبة، بعد أن قدم التجار مساعدات مالية قيمتها ثمن سبع طائرات لبريطانيا، ومبالغ مالية لصالح البحرية الفرنسية.

خاض انتخابات سنة ١٩٤٣ عن مدينة بيروت، وفاز فيها رغم محاربته من قبل الفرنسيين، وأثرياء الحرب، الذين حاولوا الانتقام منه، بسبب مرسوم ضريبة أرباح الحرب.

عارض ترشيح كل من بشارة الخوري وإميل إده لانتخابات الرئاسة سنة ١٩٤٣، بحجة إنهما حزبيان، مفضلاً دعم ترشيح حيادي، كألفرد نقاش أو يوسف اسطفان. وعندما طرح الجنرال



الرئيس الصلح مستقبلاً أحد الوفود العربية

سبيرز، اسم كميل شمعون، أيده سامي الصلح، لكن السلطات الفرنسية كانت مطلعة على مدى ارتباط شمعون بالإنكليز وصداقته لهم، ولكي تقطع الطريق عليه، اتخذت قراراً حاسماً بتأييد بشارة الخوري، والتخلي عن إميل إده.

شارك سامي الصلح في التعديلات الدستورية، التي أقرها المجلس النيابي، في جلسته التاريخية في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣. وبعد اعتقال المفوض السامي الفرنسي الجنرال هللو، لرئيسي الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء، وسجنهم في قلعة راشيا، عرض عليه هللو منصب رئاسة الحكومة، فرفض على أساس أنه ملتزم بموقف الحكومة الاستقلالية، وإطلاق سراح المعتقلين فوراً. ثم قاد بعض المتظاهرين من البسطة إلى منزل رياض الصلح، مخترقاً حواجز القوات الفرنسية. ثم قاد المتظاهرين، وهو يمتطي جواداً، إلى مجلس النواب في مسيرة لم يعرف لبنان نظيرها آنذاك.

كان سامي الصلح من أوائل الذين فكروا



الرئيس سامي الصلح مع الملك فيصل بن عبد العزيز
والرئيس السوري أديب الشيشكلي

بقيام جامعة الدول العربية، فحدّث الجنرال سبيرز سنة ١٩٤٢، في كيفية إيجاد توازن اجتماعي بين البلدان العربية، يتناول توحيد سعر الذهب، وتحقيق الوحدة النقدية، وإنشاء شبكة خطوط حديدية، وطرق دولية. وقد أيد سبيرز أراء الصلح. وعندما علم بها الجنرال كاترو، عاتبه قائلاً له «ما دام في نيتك مشاريع كهذه، فقد كان من المستحسن أن تطلبها مني، قبل أن تتوجه إلى الجنرال سبيرز».

كلفه الرئيس بشارة الخوري تأليف حكومة في آب سنة ١٩٤٥، وتولى فيها بالإضافة إلى رئاستها، وزارتي التجارة والصناعة والتموين، والبرق والبريد، وكانت مهمتها الأساسية استلام المصالح المشتركة والجيش، من السلطات الفرنسية. وبعد مفاوضات، تم تسليم السراي الكبير، وأُنشئت وزارة الدفاع الوطني، وعُيِّن الزعيم فؤاد شهاب قائداً أعلى، كما تسلمت الحكومة مصلحة الإذاعة، ومصلحة التلفون، وشرطة المرافئ، وسكة الحديد، ومصفاة طرابلس وغير ذلك.

وتجدر الإشارة أن في عهد حكومته تم جلاء القوات الفرنسية عن لبنان، وتقرر الاحتفال بهذه المناسبة في كل عام.

فاز للمرة الثانية عن مقعد بيروت، في الانتخابات الشهيرة التي جرت في أيار سنة ١٩٤٧، وقد أتهمت الحكومة التي أجرت الانتخابات، بالتزوير على نطاق واسع، لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للعهد القائم، ومؤيد لتعديل الدستور، الذي يفسح في المجال، لانتخاب بشارة الخوري لولاية جديدة. وكان أبرز ما طرحه في مجلس النواب، المطالبة بتعديل الدستور، وتعديل قانون الانتخاب، وإجراء الإحصاء العام ومحو الأمية وإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وغير ذلك من المطالب الشعبية والتنظيمية.

بعد التجديد لرئيس الجمهورية بشارة الخوري سنة ١٩٤٨، تصاعدت حدة المعارضة للعهد المجدد له، وتقاطعت عدة عوامل خارجية وداخلية، مساهمة في تنامي حدة الأزمة، منها تقسيم فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، والحرب العربية الإسرائيلية ومشاركة لبنان فيها، وإعدام رئيس الحزب القومي السوري الزعيم انطون سعادة، وتزوير الانتخابات، والفساد في الإدارة، وموجات الإضراب والتنكيل بالحريات.

وفي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٥١، كان سامي الصلح من أبرز الفائزين عن مقعد بيروت، وكان في مواقفه وتصريحاته، أقرب إلى خط المعارضة منه إلى موقف نواب العهد، ولأجل كسب وده، كلفه بشارة الخوري تشكيل الحكومة، فقبل مشترطاً منحه صلاحيات استثنائية، فشكل حكومة في شباط سنة ١٩٥٢، وتولى فيها بالإضافة إلى الرئاسة، وزارة الداخلية، لكنه قدّم استقالة حكومته في أيلول من السنة نفسها، بعد المهرجان التاريخي الذي أقامته المعارضة، في دير القمر في شهر آب من العام نفسه.

ومع مجيء كميل شمعون إلى رئاسة الجمهورية، انقطع فجأة التحالف القائم بينه وبين المعارضة، وهو التحالف الذي ساهم بإيصاله إلى الموقع الأول، فعمد إلى حل مجلس النواب، وإجراء انتخابات جديدة في تموز سنة



الرئيس سامي الصلح في مجلس النواب يلقي بيانه الشهير
الذي أطلق الثورة ضد عهد بشارة الخوري



مع أمين عام الأمم المتحدة داغ همر شولد

١٩٥٣، حيث فاز سامي الصلح بمقعد بيروت للمرة الرابعة.

كلفه رئيس الجمهورية كميل شمعون، تأليف الحكومة في أيلول سنة ١٩٥٤، فأنجز عدة مشاريع عمرانية في طرابلس ومنطقة الشمال، أبرزها توسيع مرفأ طرابلس، وبناء الجمرك، وإنجاز بولفار طرابلس والملعب البلدي، واستحداث وزارة التصميم العام، وإنشاء الجامعة اللبنانية.

ترأس وفد لبنان إلى اجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة، في كانون الثاني سنة ١٩٥٥، وكان أبرز مناقشاته مسألة انضمام بعض الدول العربية، إلى حلف قوامه العراق تركيا إيران، وهو الذي سمي لاحقاً بحلف بغداد، ومعارضة مصر والسعودية لهذا الحلف، وكان موقفه في المؤتمر، مشجعاً ومشبعاً بروح الاعتدال، مع التزامه بالخطة التي وضعتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني، والقاضية «بوجوب جمع الشمل، وعدم الانضمام إلى أي حلف من شأنه أن قد يشق الصف بين دول الجامعة العربية».

ترأس الوفد اللبناني إلى مؤتمر عدم

الانحياز، الذي عقد في باندونغ (أندونيسا) في نيسان سنة ١٩٥٥، وكان له اتصالات مع الرؤساء عبد الناصر، ونهرو، وشو آن لاي، لنصرة القضية الفلسطينية بعد إدراجها على جدول أعمال المؤتمر.

أعيد تكليفه من قبل الرئيس شمعون لتشكيل الحكومة، فشكلها في تموز سنة ١٩٥٥، مع احتفاظه بوزارة التصميم العام، لكن حكومته لم تعمر، وقدم استقالته في أيلول من العام نفسه، وقد عزا سبب الاستقالة إلى مناورات جماعة رئيس الجمهورية، وعلى رأسهم النائب إميل البستاني.

عاد سامي الصلح إلى رئاسة الحكومة مع وزارات الداخلية، والعدلية، والأنباء، في تشرين الثاني سنة ١٩٥٦، عقب العدوان الثلاثي على مصر، وقد واجهت الحكومة، صعوبات خارجية ناجمة عن سياسة الأحلاف، التي حاول الغرب إقامتها في المنطقة، وداخلية أثارها معارضو الصلح، ومنافسوه على منصب رئاسة الحكومة.

فاز في الانتخابات العامة التي جرت في حزيران سنة ١٩٥٧، في حين لم يوفق زعماء المعارضة بالنجاح، وكان أبرز الخاسرين، كمال جنبلاط وصائب سلام وأحمد الأسعد وعبد الله اليافي وغيرهم. وقد اتهم العهد بتزوير النتائج، للحصول على أكثرية نيابية، تمكنه من التجديد لولاية ثانية.

أعاد تشكيل الحكومة للمرة السابعة، في آب سنة ١٩٥٧، واحتفظ بوزارتي العدلية والداخلية. تصدت حكومة الصلح للكثير من المشاكل الداخلية الناجمة عن تنامي حدة المعارضة، بعد سقوط رموز منها في الانتخابات، وتحفزها للانقضاض على العهد، خصوصاً بعد الخلافات الحادة بشأن قضيتي الأحلاف الأجنبية، والهبات الأميركية غير المشروطة (النقطة الرابعة) وقبول حكومة الصلح لتلك المساعدات. كما رافقها توتر في العلاقات اللبنانية السورية، واستعدادات سورية لمساعدة المعارضة معنوياً ومادياً.

اتخذت المعارضة من التجديد لرئيس الجمهورية ذريعة للتمرد عليه، والمطالبة باستقالته مستقوية بقيام الوحدة بين جمهوريتي مصر



مع الرئيس جمال عبد الناصر



مع عبد الناصر ورئيس وزراء سوريا السابق
فارس الخوري في مطار القاهرة

وسوريا في شباط سنة ١٩٥٨، ومهددة «أن البلاد على عتبة الثورة، إذا لم يستقل كميل شمعون». فرد سامي الصلح «أن مدة ولايته تنتهي بعد بضعة شهور، والمصلحة العليا تقضي بأن ينهي هذه المدة، ولأن أي محاولة تخلق ثورة وحرباً طائفية ليست في مصلحة أحد». وحذّر من مخططات ومؤامرات تستهدف القضاء على مقومات لبنان الاقتصادية، وإلهاء الدول العربية في التناحر والاقتتال.

تصاعدت حدة الصراع الداخلي بين اللبنانيين، وبدأت ملامح فرز سياسي وطائفي تبرز بين الزعماء اللبنانيين، خصوصاً بعد أن رد العراق والأردن، على وحدة مصر وسوريا، باتحاد وقّعه في ١٤ شباط سنة ١٩٥٨ فيصل الثاني ملك العراق والملك حسين عاهل الأردن.

في ظل هذه الأجواء الداخلية والخارجية، شكل سامي الصلح حكومته الثامنة في آذار سنة ١٩٥٨، محتفظاً بوزارة الداخلية. وقدر لهذه الوزارة أن تواجه أحداث سنة ١٩٥٨ الدامية، وتبقى حتى نهاية العهد أي ٢٣ أيلول ١٩٥٨.

قبل اشتعال الثورة، طرح سامي الصلح فكرة رفع عدد النواب من ٦٦ نائباً إلى ٨٨، بهدف جعل المعارضة شرعية ومنبثقة من داخل مجلس النواب، لكن المعارضة، وخصوصاً كمال جنبلاط طالب الصلح بالاستقالة، فضلاً عن أن رئيس الجمهورية كميل شمعون، أفسد المسعى بعدما أحيط علماً به. واستمرت المعارضة في تبنيها مطلب استقالة الصلح، معتقدة أنه باستقالته لن يبقى أمام كميل شمعون، إلا الاستقالة من منصب الرئاسة.

بلغت الأزمة اللبنانية ذروتها، بعيد الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم في العراق، في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨، والإطاحة بالملك فيصل الثاني، فتدخلت القوات البريطانية في الأردن، لحماية العاهل الأردني، كما تدخل الأسطول السادس الأميركي، وأنزل بعض قواته على الساحل اللبناني، وبدا أن حل الأزمة يكمن في انتخاب خلف لرئيس الجمهورية، بعد أن شارفت مدة شمعون على نهايتها. فاجتمع مجلس النواب في ٣١ تموز سنة ١٩٥٨، وانتخب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وساد شعار



مع الملك فيصل بن عبد العزيز



البطريرك الماروني المعوشي
يتوسط الرئيسين سامي الصلح وفؤاد شهاب

الرئيس سامي الصلح مع البابا يوحنا الثالث والعشرين

لا غالب ولا مغلوب بين فريقي أطراف الأزمة اللبنانية.

بعد مغادرته الحكم في أيلول سنة ١٩٥٨، غادر سامي الصلح إلى تركيا، ثم إلى أوروبا، وأقام مدة في فرنسا، إلى أن عاد إلى لبنان سنة ١٩٥٩. وفي سنة ١٩٦٤ جرت الانتخابات العامة، ففاز سامي الصلح عن مقعد بيروت، مستعيداً موقعه الشعبي وزعامته التقليدية. وعندما شارفت مدة فؤاد شهاب على نهايتها، تقدم باقتراح يدعو إلى تمديد ولايته لمدة سنتين. وما لبث أن انخرط في العمل التشريعي، فتقدم بالعديد من اقتراحات القوانين، كما تقدم بالأسئلة والاستجوابات، وناقش الحكومات المتعاقبة في أمور عديدة وخصوصاً في القضايا العمالية والمالية والاجتماعية والسياسية، وأبرز اقتراحاته إلغاء قانون ١٦ شباط ١٩٥٩ القاضي بحكم الإعدام، واقتراح يتناول تعديل الدوائر الانتخابية في بيروت.

بعد وفاة رئيس السن النائب يوسف الهراوي، أصبح سامي الصلح أكبر النواب سناً، فترأس منذ سنة ١٩٦٥، جلسات انتخاب رئيس المجلس، وشارك في أعمال اللجان النيابية، منذ أن انتخب نائباً لأول مرة سنة ١٩٤٣، فكان أما رئيساً للجنة العمل والشؤون الاجتماعية، أو رئيساً للجنة الإدارة والعدل سنة ١٩٤٥، أو عضواً في لجنتي الشؤون الخارجية، والدفاع الوطني.



الرئيس الصلح ويبدو في اليمين جورج نقاش وناصر الدين النشاشيبي والسيدات مي ياسين وعلياء الصلح ولمياء الصلح



الجموع في تشييع سامي الصلح

دفع سامي الصلح ثمن مواقفه المبدئية غالياً، فجرت عدة محاولات لاغتياله، وأحرق مسلحو المعارضة، منزله في برج أبي حيدر في بيروت، بعد أن نهبوه وهدموه، واغتيل ابن أخيه وحيد في تشرين الأول سنة ١٩٥٨.

أسس في أسطنبول المنتدى الأدبي مع عزيز باشا المصري، وخليل باشا حمادة.

له العديد من المؤلفات أبرزها: معالم الطريق، وهو كتاب يتناول نشاطه النيابي في جميع الحقول، ومذكراته التي جمعها وأعدها حنا أبي راشد وهنري مخيبر، واحتكم إلى التاريخ، ولبنان العبث السياسي والمصير المجهول.

يحمل العديد من الأوسمة والأوشحة أبرزها وشاح النيل والوشاح اللبناني.

تأهل من السيدة بلقيس رضا الصلح ولهما: مي وعبد الرحمن.

توفي في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦٨، وشيع في موكب شعبي ورسمي، ووري الثرى في بيروت.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على جادة سامي الصلح من الطيونة إلى قصر العدل، كما أطلق اسمه على شارعين آخرين أحدهما في زحلة، والآخر في المنصورية.

الصلح، رياض رضا

(١٨٩٤ ـ ١٩٥١)

من صيدا ومواليد بيروت (ميناء الحصن)، في ١٧ آب/أغسطس سنة ١٨٩٤. كان لوالدته نظيرة أعظم الأثر فيه، فبعد وفاة أربعة من أولادها الخمسة، في أثناء حياتها، علقت آمالها على رياض، فكانت معلمته الأولى، إذ زرعت فيه حب القراءة والتاريخ والشعر وعلم النبات. لم يرسل إلى المدرسة إلا في وقت متأخر من طفولته، وبصورة متقطعة. وعندما بلغ التاسعة، تعاقد والده مع معلمين اثنين لتعليمه في المنزل، ومرافقة العائلة في أثناء أسفارها، أحدهما حسين الجندي من دمشق، علمه العربية والرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا، والآخر جوزف



رياض الصلح في سن الرابعة





خوري، علمه اللغة الفرنسية، وبعضاً من التركية والفارسية واللاتينية.

في سنة ١٩٠٥، أدخل رياض إلى الكلية العثمانية الإسلامية، التي أنشأها الشيخ عباس الأزهري في بيروت. وبعد فترة قصيرة نقل إلى مدرسة اللعازارية في عينطورة في جبل لبنان، ثم أمضى بضع سنوات في الكلية اليسوعية في بيروت، اتقن خلالها الفرنسية، واكتسب المعرفة بالديانة المسيحية.

انتقل مع والديه إلى استانبول، عاصمة السلطنة العثمانية سنة ١٩٠٨، بعد أن عين والده عضواً في مجلس النواب العثماني. وفي سن السادسة عشرة، التحق بكلية الحقوق في استانبول وتخرج منها حاملاً الإجازة فيها. أثناء دراسته شغف بالسياسة البرلمانية، وتأثر كثيراً بالأحداث العنيفة التي جرت في العاصمة، إن لجهة الثورة ضد السلطان عبد الحميد وخلعه في السنة التالية، أم لجهة النقاش حول الصهيونية، والهجوم الإيطالي على ليبيا وحرب البلقان،

رياض الصلح مع والده رضا الصلح نحو سنة ١٩٢٤

وشكوى النواب العرب من جمعية الاتحاد والترقي، مما أكسبه ثقافة مميزة، وصلابة في المواقف السياسية عامة.

عاد رياض الصلح على عجل مع والديه إلى بيروت، في حزيران سنة ١٩١٣، بعد اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت باشا. وبعدما أغرته جاذبية الجمعيات السرية، انتسب إلى جمعية «العربية الفتاة»، ثم إلى الجمعية «القحطانية». وكتب في صحيفة «المفيد» البيروتية، وهي لسان حال جمعية «العربية الفتاة». ولشدة تحمسه للقضية العربية، قام بالتجسس على جمال باشا وأركان حربه، وانتهى الأمر به إلى السجن، داخل زنزانة مظلمة، بانتظار محاكمته أمام الديوان الحربي العرفي في بلدة عالية. لكن مداخلة أكثر من طرف، أقنعت جمال باشا بإنزال عقوبة النفي برياض وأبيه رضا، بدلاً من الإعدام فنفيا إلى أزمير حيث أمضيا أعوام ١٩١٦ و١٩١٧ و١٩١٨، تحت نظام الإقامة الجبرية، وقد تابعا أخبار الثورة العربية في الحجاز ضد الأتراك، والمجاعة في بيروت وجبل لبنان.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عاد رياض الصلح إلى دمشق، وانضم مع والده إلى فريق الأمير فيصل، فعينه حاكماً على مدينة صيدا، في حين عين والده وزيراً للداخلية، في الحكومة الشريفية في دمشق، لكن الفرنسيين سرعان ما حلوا المجلس البلدي في صيدا، وأجبروا رياض الصلح على التنحي، فغادر المدينة إلى دمشق حيث ضغط على والده للإستقالة من الوزارة، بعدما تبين له رضوخ فيصل لضغوطات الفرنسيين، وموافقته على مشاريعهم الانتدابية في سوريا الطبيعية.

حاول رياض الصلح التوفيق بين مطالب بعض اللبنانيين الاستقلاليين، وحكومة الأمير



رياض الصلح مع الملك عبد العزيز آل سعود

فيصل، واستطاع استمالة مجلس إدارة جبل لبنان، إلى جانب فيصل، في عملية يظهر فيها أن أعضاء المجلس، بمن فيهم الموارنة، يفضلون الارتباط بسوريا، على الانفصال تحت حكم الفرنسيين. وعندما حاول ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة مع بعض الشخصيات، التوجه إلى دمشق، انكشف أمرهم، وألقي القبض عليهم، في حين تمكن رياض الصلح من الفرار، متخفياً داخل القطار المتوجه من بيروت إلى دمشق. كُشف دور رياض في هذه القضية أثناء المحاكمة، فحكم عليه غيابياً في دمشق، بالإعدام لدعم نظام الملك فيصل، في حين حكمت عليه محكمة عسكرية أخرى في بيروت بالحبس خمس سنوات، وتغريمه بمبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي، بعد إتهامه بالخيانة العظمى، ووصفه من قبل غورو، بأنه مدبر المؤامرة، من خلال محاولته تجنيد أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان، ضد الفرنسيين.

أمضى رياض الصلح فترة، متخفياً متوارياً عن أنظار الفرنسيين، سواء في فلسطين أم في القاهرة، أم أوروبا. وقد استمرت هذه الفترة نحو ثلاث سنوات ونصف، تعرف خلالها إلى العديد من الشخصيات العربية والوطنية، فتعرف عن قرب إلى الأمير شكيب أرسلان وميشال لطف الله، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ورشيد رضا وإحسان الجابري وشكري القوتلي. وفي هذه الفترة شارك في المؤتمر السوري الفلسطيني، الذي عقد في جنيف في سويسرا، في صيف سنة ١٩٢١، بصفته أحد ممثلي حزب الاستقلال، وكانت أبرز مقرراته:

١ ـ الاعتراف باستقلال سوريا ولبنان وفلسطين وسيادتها

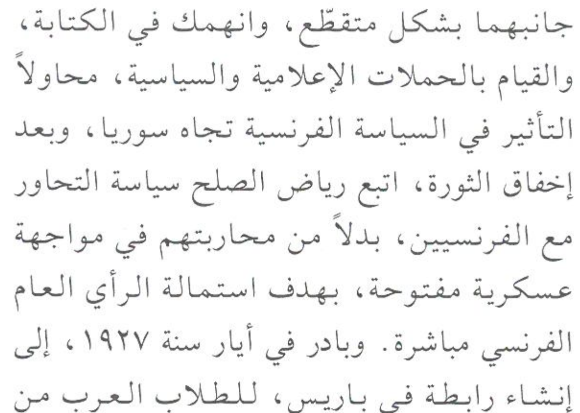
٢ ـ حق هذه البلدان في الوحدة، والاتحاد الفدرالي مع الدول العربية الأخرى

٣ ـ الإنهاء الفوري للإنتداب، وإلغاء وعد بلفور

٤ ـ جلاء القوات الإنكليزية ـ الفرنسية عن سوريا ولبنان وفلسطين.

في أواخر سنة ١٩٢٣، كانت أوضاع رياض الصلح المالية، قد تردت دون المستوى المعتاد، واستبد به الحنين إلى الوطن، وما أن انتقل إلى حيفا، حتى حصل على العفو من السلطات الفرنسية، فاستقبل أخبار إلغاء الحكمين الصادرين بحقه بارتياح كبير. وفي أوائل عام ١٩٢٤ عاد إلى بيروت، لكنه فوجيء بوثيقة الضمانات التي وقعها والده للسلطات الفرنسية، بابتعاد ولده عن السياسة، ولما كان هذا القيد لا يتناسب مع شخصية رياض، فقد قرر عدم الالتزام به أياً تكن النتائج المترتبة، لذلك سارع إلى إنشاء صحيفة تعبر عن تطلعات العرب، شاركه فيها الطرابلسي خير الدين الأحدب، وقد اختارا لصحيفتهما اسم «العهد الجديد». ولم تمضِ سنوات قليلة إلا وأصبح اسم رياض الصلح في طليعة المدافعين عن القضية العربية، فلم يعد موضع اهتمام متزايد من السياسيين العرب ووسائل الإعلام فحسب، وإنما أيضاً من السياسيين في فرنسا والبلدان الأوروبية الأخرى.

شارك إلى جانب رفيقيه شكيب إرسلان وإحسان الجابري، في نصرة الثورة السورية الكبرى، التي قادها سلطان باشا الأطرش في سوريا بين سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦. فعمل إلى



جانبهما بشكل متقطّع، وانهمك في الكتابة، والقيام بالحملات الإعلامية والسياسية، محاولاً التأثير في السياسة الفرنسية تجاه سوريا، وبعد إخفاق الثورة، اتبع رياض الصلح سياسة التحاور مع الفرنسيين، بدلاً من محاربتهم في مواجهة عسكرية مفتوحة، بهدف استمالة الرأي العام الفرنسي مباشرة. وبادر في أيار سنة ١٩٢٧، إلى إنشاء رابطة في باريس، للطلاب العرب من سوريا والعراق وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب، ووضع النظام الأساسي للرابطة، وفي سويسرا لاحظ كيف كان الناس يعيشون حريتهم السياسية، ويعيشون معاً بانسجام ظاهر، رغم انتمائهم إلى عدة مجموعات عرقية مختلفة، وتساءل ألا يمكن تقليد النموذج السويسري في لبنان الذي يتكون أيضاً من مثل هذه الفسيفساء؟.

وللمرة الثانية يعود رياض الصلح إلى لبنان في ربيع سنة ١٩٢٨، مثقلاً بالديون التي تراكمت عليه على مر السنين، لم يكن له أي مورد، ولم يعد بوسع والده تلبية عاداته الإنفاقية، كما لم تعد أراضيه، وهي أساس ثروته الضئيلة، تكفي



الرئيس رياض الصلح في مكتبه



الرئيسان رياض الصلح وحسين العويني

لتسديد بعض الديون للمقرضين الذين يلاحقونه، وهذا ما حمل الأمير شكيب أرسلان، على حثه لعدم تبديد ما تبقى له من أملاك، حتى يعيش حراً ومستقلاً عن الآخرين.

انضم رياض إلى الكتلة الوطنية، التي تشكلت من شخصيات سورية ولبنانية، وكان مطلبها الأساسي إعادة المدن الساحلية، والأقضية الأربعة التي سلخت عن سوريا، وضمت إلى لبنان سنة ١٩٢٠، ليصبح كبيراً. كما شارك إلى جانب سليم علي سلام وعبد الحميد كرامي، في إنشاء منتدى في بيروت، عُرف باسم مؤتمر الساحل، وقد التأم ثلاث مرات في سنة ١٩٢٨، ومرتين في سنة ١٩٣٣. وكانت شكواه الرئيسية توسيع الفرنسيين «لبنان الصغير» بصورة اعتباطية، وتقسيم ما تبقى من مملكة فيصل، إلى دويلات صغيرة. وأثناء زيارته للمدن السورية، استقبل رياض الصلح استقبال الأبطال، فدخل دمشق في حزيران سنة ١٩٢٨، في موكب من عدة مئات من السيارات، ولقي ترحيباً من حشد

كبير، وخرج عدد من أعضاء البرلمان السوري لملاقاته على طريق بيروت، وأقيمت له حفلات تكريم حضرها مئات المدعوين، وفي السنة التالية زار حلب، وأقيمت له عدة حفلات تكريم على غرار ما أقيم له في السنة السابقة في دمشق. وما أن شارف العقد الثالث من القرن العشرين على الإنتهاء، حتى أصبح رياض الصلح واحداً من أبرز الشخصيات السياسية المسلمة في لبنان وسوريا.

في أوائل سنة ١٩٣٣ أدرك رياض الصلح فداحة تبديد ثروة عائلته، فقرر العمل في مهنة المحاماة لكي يكسب عيشه بنفسه، فانتسب لنقابة المحامين، وافتتح مكتباً لمزاولة المهنة. لكنه ما لبث أن ترك إدارته إلى محاميين شابين، منصرفاً هو للدفاع عن القضايا الوطنية والعمالية الشعبية، وانبرى للدفاع عن عمال الطباعة، ونقابة سائقي سيارات الأجرة، التي عرفت باسم جمعية تعاضد السواقين وعمال الطباعة، فكان من القادة الوطنيين القلائل الذين دعموا الحركة العمالية.



الصف الأول من اليسار: سعد الله الجابري، فارس الخوري، إبراهيم هنانو، هاشم الأتاسي، رياض الصلح، شخصان غير معروفين وجميل مردم بك

وهذا ما دفع المفوض السامي الفرنسي دومارتيل في ١٥ نيسان سنة ١٩٣٥ إلى إغلاق مكتب السواقين، وإبعاد رياض الصلح إلى القامشلي في شمال سوريا، حيث وضع قيد الإقامة الجبرية. لكن بعد شهرين تراجع دومارتيل، وأمر بإعادته إلى بيروت.

واكب رياض الصلح القضية الفلسطينية منذ بدايتها، وتعرف إلى الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، فنشأت بينهما صداقة منذ سنة ١٩١٨. وكانت له لقاءات مبكرة مع زعماء ومفكرين صهاينة أمثال موسى شرتوك الذي أصبح موشي شاريت، وديفيد بن غوريون، وحاييم وايزمان وكالفارسكي، وقد زادته هذه اللقاءات قناعة، بأن اليهود أكثر تصميماً مما يظن، للسيطرة على فلسطين بأكملها، لا جيباً صغيراً داخل اتحاد عربي كما كانوا يروجون، حتى أن وايزمان لطالما كان يسعد بفكرة «فلسطين الكبرى»، وحاول مراراً إقناع الفرنسيين بالسماح بإنشاء مستعمرات يهودية في الجولان وحوران، بالإضافة إلى لبنان وصولاً إلى نهر الليطاني.

وفي سنة ١٩٣١ دعا رياض الصلح والحاج أمين الحسيني، إلى عقد مؤتمر إسلامي كبير في القدس، لتركيز انتباه المسلمين على الوضع المأساوي والمتفجر في فلسطين، بسبب استمرار الهجرة اليهودية. وقد مثل رياض في المؤتمر، صديقيه شكيب إرسلان وإحسان



الرئيس رياض الصلح يحيط به أمين عام الفتوى وقاضي المذهب الدرزي علي مزهر وخلفه المطران المعوشي، والمفتي محمد توفيق خالد، ورئيس المحاكم الشرعية شفيق يموت وآخرون

الجابري لعدم تمكنهما من السفر إلى القدس، فقام رياض بدور مهم في جلسات المؤتمر، وعهد إليه بمهمة الدعاية الخارجية، من خلال التعريف بالمخاطر التي تواجهها فلسطين وسكانها العرب.

وفي أواسط الثلاثينات، جرت جولة من المباحثات الثنائية، بين بن غوريون وشخصيات عربية، عرفت بعنادها ونضالها ضد المخططات الصهيونية، تمثلت بموسى العلمي وعوني عبد الهادي وشكيب إرسلان وإحسان الجابري وجورج انطونيوس ورياض الصلح، وقد أفصح بن غوريون عن المشروع الصهيوني، بعد أن تخطى عدد المهاجرين اليهود الأربعماية ألف مهاجر، وكانت أبرز نقاط هذا المشروع:

١ ـ الحرية غير المحدودة لليهود بالهجرة إلى فلسطين وشرق الأردن.

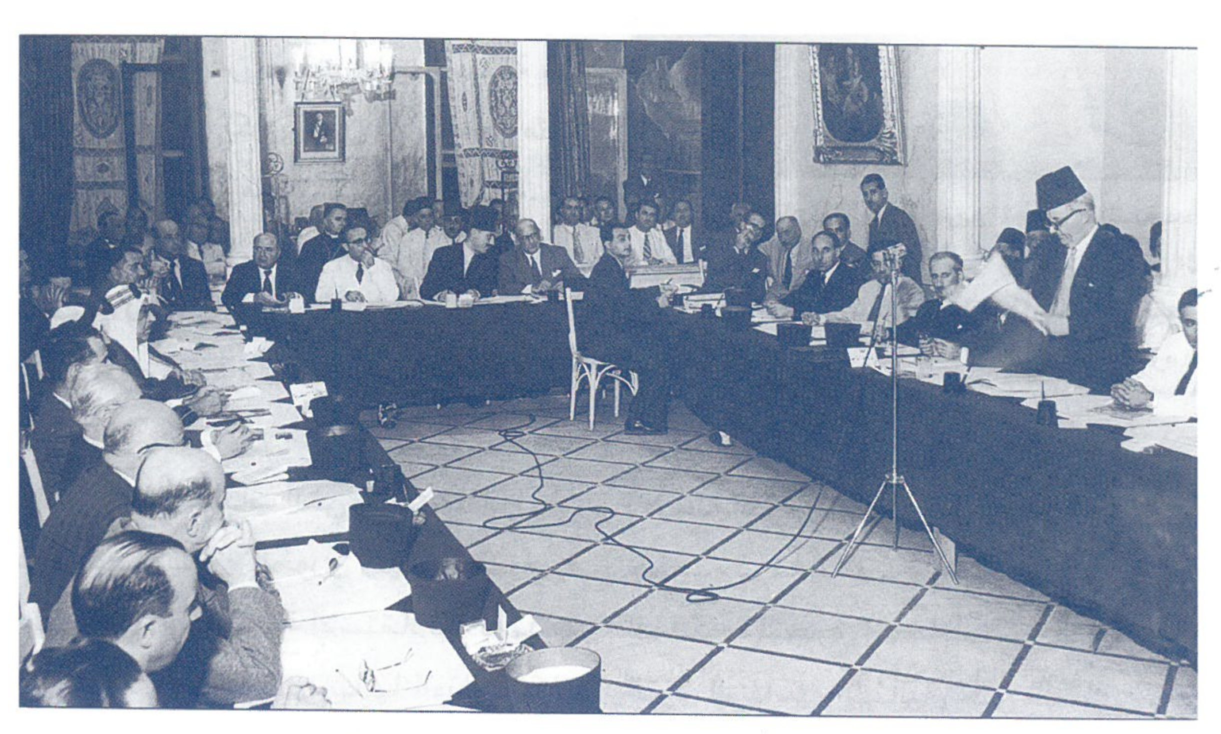
٢ ـ بقاء الفلسطينيين العرب في البلد، وتقديم المساعدة الثقافية والاقتصادية لهم.

٣ ـ مشاركة اليهود والفلسطينيين في الحكومة، على أساس المساواة.

٤ ـ إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين.

٥ ـ إقامة صلة بين هذه الدولة اليهودية، واتحاد عربي مستقل للبلدان المجاورة.

أكدت النقاط الخمس ما كان يخشاه رياض الصلح «نية الصهاينة تحويل فلسطين بأكملها وشرق الأردن إلى دولتهم اليهودية المستقلة». وشعر بفقدان أي أمل في التوصل إلى تسوية مقبولة مع الصهاينة، الذين كانوا يقولون: «أعطونا فلسطين وشرق الأردن لإقامة دولة يهودية، ونساعدكم في وضع البلدان العربية الأخرى، على طريق التنمية ونوع من الاتحاد». وحتى لا تتكرر ميسلون أخرى في فلسطين، ولا



الرئيس رياض الصلح مفتتحاً الدورة السابعة لمجلس الجامعة العربية في أيلول سنة ١٩٤٧

الثورة السورية الكبرى، نصح رياض الصلح بالعمل لإستمالة الرأي العام البريطاني، وضرورة بذل جهود عظيمة للتأثير في الرأي العام الدولي واستمالته، خصوصاً بعد أن وصلت الثورات الفلسطينية التي نشبت سنة ١٩٣٦، إلى خواتيمها غير المشجعة، أثر نجاح القوات البريطانية، في كسر المقاومة الفلسطينية، وتقاعس الأنظمة العربية المجاورة، عن تقديم أي دعم مالي أو عسكري يذكر.

مع تصاعد الصراع بين العرب والصهاينة، قررت الحكومة البريطانية، تعيين لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل، للتحقيق في أسباب الاضطرابات، وإيجاد حل للأزمة، وبعد سبعة أشهر من المشاورات والاتصالات، اقتصرت على اليهود فقط، بعد مقاطعة العرب لأعمال اللجنة، نشر تقرير بيل في تموز سنة ١٩٣٧، وقضى بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، الأمر الذي أثار العرب مجدداً، فتنادوا لعقد مؤتمر بلودان في أيلول سنة ١٩٣٧، وقد حضره رياض الصلح مع مجموعة كبيرة من السياسيين اللبنانيين، وكانت أبرز مقررات المؤتمر اعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، ورفض التقسيم، وإلغاء وعد بلفور، وإبطال الانتداب البريطاني، واستبداله بمعاهدة بريطانية ـ فلسطينية تضمن استقلال فلسطين العربية وسيادتها.

طوّر رياض الصلح مفهومه للقومية العربية، والكيانية في الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٣٦. وكان كسائر مسلمي سوريا، يكرهون الطريقة التي تعاملت فيها فرنسا، مع قضية التجزئة وإنشاء الكيانات السياسية في سوريا، واعتبرها مؤامرة فرنسية لرفض منح العرب استقلالهم الوطني. وهكذا ألقى الصدع الناشئ

بين القوميين العرب، والقوميين اللبنانيين بظلاله، وأصبح السعي لردم هذه الهوة، إحدى مساهماته الرئيسية في حياته السياسية الحديثة، وراح حماسه للقضية القومية يتراجع شيئاً فشيئاً، فانكفأ عن حضور مؤتمر الساحل سنة ١٩٣٦، لتنصب جهوده ابتداء من هذا التاريخ، على كيفية التوفيق بين القومية العربية والوطنية اللبنانية، فقام كاظم الصلح ابن عم رياض، وبتحريض منه، بالتعبير عن هذا المنحى الجديد، في نضاله ضد الاحتلال والصهيونية، الأمر الذي تبناه زعماء الكتلة الوطنية في سوريا، وفي طليعتهم جميل مردم بك وسعد الله الجابري وشكري القوتلي وفارس الخوري وغيرهم، خصوصاً بعد توقيع المعاهدتين السورية ـ الفرنسية، واللبنانية ـ الفرنسية.

دعا رياض الصلح إلى اتحاد كونفدرالي بين سوريا ولبنان، لكن مطلبه لم يلقَ آذاناً صاغية من الفرنسيين. ودعم في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، الإضرابات الشعبية والمطالب العمالية، ولا سيما الإضرابات ضد الشركات الفرنسية الامتيازية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الصراع ضد الاستعمار الفرنسي، وتصاعد تكاليف المعيشة، وقد أدى موقفه هذا إلى نفيه إلى بلدة القامشلي، في أقصى شمال سوريا سنة ١٩٣٥، لكنه عاد إلى لبنان بعد بضعة شهور.

واجه كل من دعاة القومية العربية، والقومية اللبنانية، تحدياً من الحزب القومي السوري، بزعامة مؤسسه انطون سعادة. إذ لم يكن سعادة يعترف بوجود دولة لبنان الكبير منفصلة عن سوريا، ولا بالشخصية السورية العربية كجزء لا يتجزأ من العالم العربي الأوسع. وكانت عقيدته المركزية تقوم على أن الأمة السورية، ليست عربية البتة، بل وطناً مستقلاً بذاته، وأن هناك ارتباطاً عضوياً مع محيطها العربي الواسع، وقد واجهت حركة سعادة معارضة من قبل دعاة القومية اللبنانية وخصوصاً إميل إده وحزب الكتائب. ومن دعاة القومية العربية، وخصوصاً القادة السنيين أمثال رياض الصلح، وزعماء حزب النجادة وآخرين.

تضاربت مشاعر رياض الصلح تجاه الفرنسيين والبريطانيين. ومع شعوره بالمرارة نتيجة الدعم البريطاني الثابت للصهاينة في فلسطين، فقد كان ميالاً إلى فرنسا، مقتنعاً أن الحكمة تقضي بالسعي لإقناع الجمهور الفرنسي، بأن سياسات حكومته الاستعمارية مخطئة ومجحفة، وأن استعمال السلاح، غير مجد وانتحاري، في مواجهة القوة العسكرية المتفوقة للأمبراطورية الفرنسية. وجاء احتلال هتلر



الرئيسان رياض الصلح وسعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا

لفرنسا، وسقوط عاصمتها باريس بيد القوات النازية في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٠، ليشجع الأنظمة العربية على أن الفرصة الذهبية قد حانت للتخلص من الانتداب بصورة نهائية.

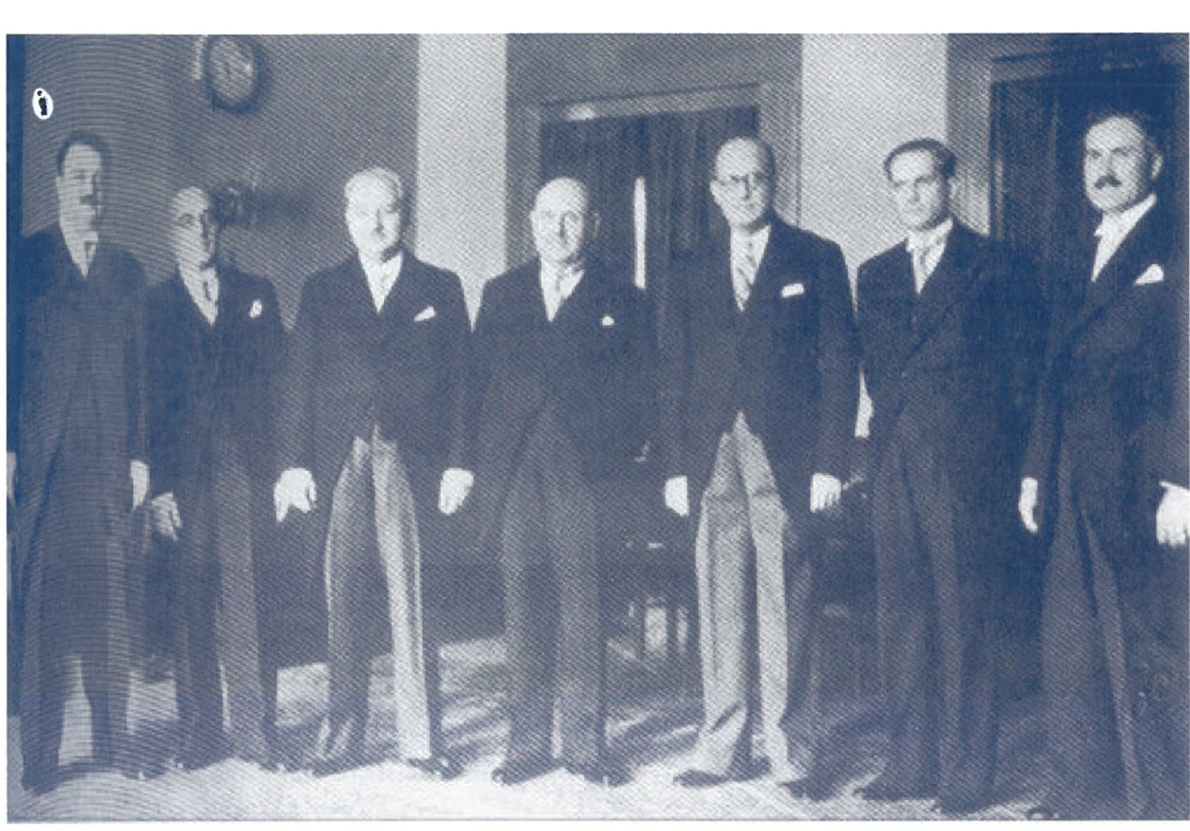
أيدّ رياض الصلح ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق سنة ١٩٤١، وترأس عدة اجتماعات حماسية تضامناً مع هذه الثورة، إذ رأى في نجاحها فرصة للتخلص من الانتدابين البريطاني في العراق، والفرنسي في سوريا ولبنان، خصوصاً بعد أن أمدتها قوات هتلر، بالوقود والأسلحة. وقد جاء سقوطها ليشكل ضربة قوية له وللوطنيين العرب في المشرق.

اقتصر دور رياض الصلح والوطنيين في فترة الحرب، على الترقب والتريث دون أن يكون لهم دور فاعل فيها، لكنهم لم يرتاحوا إلى نتائجها، وغلب عليهم التشاؤم بعد تراجع الجنرال ديغول عن وعوده بالاستقلال. وإلى تلك الفترة تعود العلاقة التي ربطت رياض الصلح، بالجنرال إدوارد لويس سبيرز Edward Louis Spears، مبعوث تشرشل الخاص إلى الفرنسيين الأحرار.

مال سبيرز في البداية إلى التشكيك بالوطنيين العرب، وخصوصاً رياض الصلح، إذ أبلغ أنهم أصدقاء المفتي الحاج أمين الحسيني، وأنهم دعموا ثورة رشيد عالي الكيلاني، فقرر النأي بنفسه عنهم. لكنه ما لبث أن تحول من الديغولية إلى العروبة، ليصبح أشد خصوم ديغول شراسة، فكتب عن «نوبات مزاج ديغول البشع». وعندما أعلن كاترو استقلال لبنان في تموز سنة ١٩٤١، رأى فيه رياض الصلح أنه يتناقض مع التعهد بالاستقلال، الذي قدمه بنفسه وكرره ديغول وتشرشل وايدن، ورد عليه بمذكرة في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٤١، تضمنت نقداً شاملاً لسياسة كاترو، وعبرت بوضوح عن موقف الوطنيين العرب، رافضاً تأكيد كاترو على الحقوق التاريخية لفرنسا في لبنان. ولأهمية هذه المذكرة، عمل الفرنسيون على منع نشرها في الصحافة اللبنانية.

إلى تلك الفترة، يعود توطد العلاقات بين رياض الصلح وسبيرس، وإليها أيضاً يعود تنامي الجفاء بين الجنرال ديغول وسبيرز، الذي أصبح وجوده في المشرق، مشكلة بحد ذاتها، الأمر الذي حدا بتشرشل إلى الضغط عليه للعودة إلى بريطانيا.

في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٣، وافقت حكومة فرنسا الحرة ومركزها الجزائر، وبضغط بريطاني، على إعادة الحياة الدستورية إلى دول المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي، وعين جان هللّو خلفاً لكاترو، في المفوضية السامية. وبرز رياض الصلح في طليعة المرشحين للانتخابات النيابية العامة، التي حدد موعدها في صيف سنة ١٩٤٣. في أوائل آب من هذا العام، قرر رياض الترشح في جنوب لبنان، لأن حظه في النجاح، هو أفضل منه في بيروت. وفي لائحة ضمته إلى جانب أحمد الأسعد وعادل عسيران وكاظم الخليل ورشيد بيضون وعلي العبد الله، حصدت هذه اللائحة ثلاثة أرباع الأصوات، ليصبحوا جميعاً أعضاء في المجلس النيابي، في حين أخفق الفرنسيون في تأمين مقعد، لمؤيدهم الأمير خالد شهاب.



الرئيس بشارة الخوري مع أعضاء حكومة رياض الصلح الأولى سنة ١٩٤٣. من اليمين إلى اليسار: عادل عسيران، كميل شمعون، حبيب أبي شهلا، بشارة الخوري، رياض الصلح، سليم تقلا، الأمير مجيد أرسلان

بعد انتخابات سنة ١٩٤٣، احتدم الصراع بين بشارة الخوري وإميل إده، على منصب رئاسة الجمهورية. كان رياض الصلح أقرب إلى إده منه إلى الخوري على الصعيد الشخصي، وكان إده قد قدّم خدمة قيّمة للصلح في الفترة التي سبقت الانتخابات، فساعده كثيراً في تبديد التحفظات الفرنسية الكبيرة تجاهه. وقد كان لبعض الشخصيات اللبنانية والعربية، كنصري المعلوف ويوسف سالم وكاظم الصلح، وتحسين قدري قنصل العراق العام، الدور الكبير في تحقيق اتفاق غير مكتوب، بين رياض الصلح وبشارة الخوري، يقضي بأن يعين بشارة الخوري إذا ما انتخب رئيساً للجمهورية، رياض الصلح رئيساً للوزراء. وما كان هذا التحالف بين الرجلين ليتم، ويعطي النتائج المرجوة لكليهما، لو لم يدعمه الجنرال سبيرز، إن لم نقل ويوصي به.

في ٢٥ أيلول سنة ١٩٤٣، شكل رياض الصلح حكومته الأولى، ومن أركانها حبيب أبو شهلا، والأمير مجيد أرسلان، وسليم تقلا، وكميل شمعون، وعادل عسيران، ونالت ثقة المجلس النيابي على أساس بيان وزاري، كان أبرز بند فيه، تعديل الدستور اللبناني، وتحرير البلاد من قيود الانتداب الفرنسي، ورغم معارضة الفرنسيين، فقد اجتمع المجلس النيابي في الثامن من تشرين الثاني، وأقر التعديلات الدستورية بإجماع ثمانية وأربعين نائباً، وامتناع نائبين فقط عن التصويت، وانسحاب اثنين قبل التصويت.



الرئيس رياض الصلح يحيي الحشود
عند عودته من الاعتقال في قلعة راشيا سنة ١٩٤٣

ردت المندوبية الفرنسية بشخص المفوض السامي جان هللو، باعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح، والوزيرين كميل شمعون وعادل عسيران. والنائب عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا. وقام هللو بإلقاء خطاب بثته إذاعة بيروت، أعلن فيه أن الوقت قد حان لوضع حد لنظام رياض الصلح الديكتاتوري، واعتبار التعديلات الدستورية ملغاة، وتعليق عمل مجلس النواب، ووضع السلطة التنفيذية، بيد رئيس الدولة ورئيس الحكومة إميل إده، يساعده مجلس مديرين من موظفي الفئة الأولى في الدولة اللبنانية.

اجتاحت الشعب اللبناني موجة من الغضب عمّت مختلف المناطق والمدن، وقاد الثورة المسلحة في بشامون، الوزيران الأمير مجيد إرسلان وحبيب أبو شهلا، ورئيس المجلس النيابي صبري حمادة، بعد أن منعه الفرنسيون من عقد جلسة عامة للمجلس النيابي.

أصرَّ ديغول بعناد على أن الموقف الفرنسي يستند إلى الانتداب، الذي لا يمكن إنهاؤه قانونياً خلال الحرب، وأوفد كاترو إلى بيروت، مزوداً بتعليماته القاضية بدعم إميل إده، ومواجهة رياض الصلح وإزاحته من منصبه. لكن كاترو وبعد اجتماعه برئيسي الجمهورية والحكومة، وأمام التهديد الذي وجهته بريطانيا للفرنسيين، بعزمها على إعلان الأحكام العرفية في لبنان، وتدخل الجيش التاسع البريطاني لتحرير المعتقلين بالقوة، وأمام تمسك رئيس الجمهورية برئيس الحكومة رياض الصلح، أذعنت فرنسا للمطلب البريطاني، وأطلقت سراح المعتقلين في ٢٢ تشرين الثاني، وقد اعتبر هذا التاريخ موعداً للاحتفال بذكرى الاستقلال من كل سنة.

في تلك الفترة احتدمت الصراعات بين الهاشميين والسعوديين على زعامة الوطن العربي، وحتى بين الهاشميين أنفسهم، حكام شرق الأردن، والعراق، ودخلت مصر على خط الخلافات وقام رياض الصلح بمحاولات توفيقية، بدافع حرصه على القضية القومية والمسألة الفلسطينية. وجاء مؤتمر الإسكندرية في





الوفد اللبناني في مجلس الأمن يوسف سالم، حميد فرنجية ورياض الصلح

تشرين الأول سنة ١٩٤٤، ليطرح أسس إنشاء جامعة الدول العربية، الأمر الذي اتخذت فيه فرنسا حجة لإعادة النظر باستقلال لبنان، والضغط عليه لتوقيع معاهدة معها. وبتأثير الضغط الذي مارسته حكومة لندن على دولتي سوريا ولبنان لتوقيع معاهدة مع فرنسا، تم سحب الجنرال سبيرز من لبنان، في أواخر سنة ١٩٤٤، فخسر رياض الصلح أهم شخصية أجنبية يعتمد عليها.

واجهت رياض الصلح صعوبات عديدة أثناء ترؤسه الحكومة الاستقلالية، فشكل حكومة ثانية في تموز سنة ١٩٤٤، وكان أبرز ما واجهه كيفية التعامل مع إميل إده، إذ أراد بعض النواب محاكمته بتهمة الخيانة العظمى، فاكتفى مجلس النواب بالتصويت على إقالته لتسلمه «منصباً مدفوع الأجر». كما واجه مشكلة مركزية مع أصدقائه السوريين في الكتلة الوطنية، فاضطر للدفاع عن المصالح اللبنانية الضيقة، بوجه مصالح جيرانه، الأمر الذي لم يكن يقصده عندما بدأ حياته السياسية، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية، التي بدأت تذر بقرنها نتيجة السياسات المالية المتباينة بين الدولتين، وهي

سياسات أضرت بعلاقات رياض الصلح مع شركائه السياسيين التاريخيين في دمشق وحلب.

ساهم في الوفد اللبناني، إلى جانب حميد فرنجية ويوسف سالم وكميل شمعون، في اجتماعات أول جمعية عامة للأمم المتحدة، في لندن في كانون الثاني سنة ١٩٤٦ للبحث في مسألة انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية والفرنسية) من لبنان. وقدم الوفدان اللبناني والسوري مذكرة مشتركة تطالب بالانسحاب، ثم تابع الوفدان المفاوضات في باريس، شباط سنة ١٩٤٦، وتم التوصل إلى اتفاق قضى بانسحاب القوات الأجنبية من البلدين في مدة أقصاها ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٦.

عاد رياض الصلح إلى تولي رئاسة الحكومة فعين:

- رئيساً لمجلس الوزراء، في كانون الأول سنة ١٩٤٦، في عهد الرئيس بشارة الخوري.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في حزيران سنة ١٩٤٨، في عهد الرئيس بشارة الخوري.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية، في تموز سنة ١٩٤٨، في عهد الرئيس بشارة الخوري.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للتربية الوطنية، في تشرين الأول سنة ١٩٤٩. ثم تخلى عن وزارة التربية، وتولى الداخلية، بموجب التعديل الوزاري الذي جرى بعد أسبوع من تشكيل الحكومة.

أصبح رياض الصلح في السنوات الأخيرة من حياته سيد الساحة اللبنانية، ورجل الدولة ذا المكانة الدولية، فسيطر مع بشارة الخوري على مجمل الحياة السياسية، الأمر الذي دفع بهذا الأخير للتفكير بتجديد ولاية رئاسية ثانية، لذلك اتفقا على إجراء انتخابات نيابية تؤمن الأغلبية المطلوبة لتعديل الدستور، والتجديد للرئيس، فأجريا في أيار سنة ١٩٤٧ انتخابات أمنت لهما تأييد ٤٧ نائباً من بين ما مجموعه ٥٥ مقعداً. ثم وقع ٤٦ نائباً عريضة لتعديل الدستور، وتمكن بشارة الخوري من الترشح لولاية ثانية. وفي ٢١ نيسان أقر مجلس النواب التعديل الدستوري. وفي ٢٧ أيار سنة ١٩٤٨، وفي جلسة خاصة لمجلس النواب، وافق الأعضاء الـ ٤٦ الحاضرون على إعادة انتخاب الخوري بالإجماع.

في تلك الفترة تصاعدت حدة الخلافات اللبنانية السورية، بسبب التباين في تحديد التوجهات الاقتصادية لكل من لبنان وسوريا. ففي حين اعتمد لبنان سياسة الاقتصاد الحر المنفتح، اعتمدت سوريا سياسة الحماية والاقتصاد الموجه، وتقاطعت مسألة الخلاف على موقع مصب خط أنابيب النفط التابلاين، مع مسألة الضمانات الفرنسية بعدم خفض قيمة الفرنك الفرنسي، الذي يشكل غطاء العملتين السورية واللبنانية. وجاء قبول رياض الصلح الاقتراحات الفرنسية، خلافاً للموقف السوري، ليشكل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى فك ارتباط الليرة اللبنانية بالليرة السورية، ووقوع القطيعة بين البلدين، فاتهم الصلح بأنه ارتكب

غلطة اقتصادية وسياسية فادحة، وبالتخلي عن تعهده الشهير، ألا يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا إلى سوريا ممراً.

طرح رياض الصلح خطة تقضي بعقد صفقة شاملة مع بريطانيا. قوامها حماية الحقوق العربية في فلسطين، والانسحاب من قناة السويس لقاء تعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة العربية، ومحاربة الشيوعية، لكن الرد البريطاني جاء فاتراً، بسبب رعايتهم على مدى عشرين عاماً للمحادثات السرية التي تمت بين الملك عبد الله والصهاينة، والتي انتهت سنة ١٩٤٧ باتفاق يقضي بتقاسم فلسطين بينهما.

عشية إعلان الدولة اليهودية في ١٤ أيار سنة ١٩٤٨، قام رياض الصلح بتنسيق ظاهر لجمع القيادات العربية بهدف القيام بتدخل عسكري في فلسطين، وذلك من خلال اتصالاته مع الرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي، والملكين فاروق وعبد الله. وفي اليوم التالي لإعلان الدولة اليهودية، قامت الجيوش العربية ابتداء من ١٥ أيار، بالعبور إلى الأراضي الفلسطينية، من الأراضي المصرية والأردنية والسورية واللبنانية. وعلى الرغم من التقدم الجزئي الذي حققته الجيوش العربية، إلا أن تقدمها اصطدم بدفاعات المنظمات اليهودية، التي ما لبثت أن استعادت المبادرة، خصوصاً بعد إعلان مجلس الأمن الدولي، وقف إطلاق النار، والاتفاق على الهدنة ابتداءً من ٢٩ أيار، بعد أقل من أسبوعين على قيام الحرب.

عكست قضية فلسطين مفاعيلها على الدول العربية، وكانت سوريا أول هذه الدول، فقام حسني الزعيم بانقلاب عسكري وتسلم السلطة فيها، ووجد انطون سعادة فرصة ملائمة في لبنان، فقاد حركة عصيان ضد الدولة اللبنانية، بمساندة حسني الزعيم، الذي سرعان ما تخلى عن سعادة، وسلمه إلى السلطات اللبنانية، فحاكمته في أقل من ٢٤ ساعة، ونفذت فيه حكم الإعدام في ٨ تموز سنة ١٩٤٩، بعد أن صدق الحكم عليه، كل من الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح.

اعتبر رياض الصلح مسؤولاً عن إعدام انطون سعادة. أولاً لأنه أقنع حسني الزعيم بتسليم سعادة إلى السلطات اللبنانية، وثانياً لتنفيذ حكم الإعدام فيه، لذلك كان مستهدفاً، فجرت أول محاولة لاغتياله في التاسع من آذار سنة ١٩٥٠، في شارع فردان في بيروت، عندما أطلق توفيق حمدان النار عليه.

أدرك بشارة الخوري بعد تجديد ولايته الثانية سنة ١٩٤٨، خطورة إبقاء رياض الصلح على رأس الحكومة، وفضل تداول السلطة، إرضاء للزعماء السنة، الذين يطمحون برئاسة الحكومة. وساهمت هجمات السياسيين المريرة على حكومة الصلح، من قبل كمال جنبلاط، وتزوير انتخابات سنة ١٩٤٧، وتجديد ولاية الرئيس الخوري، واعتبار إعدام انطون سعادة إعداماً سياسياً، في إضعاف زعامة رياض الصلح، وجاء الخلاف بينه وبين سليم الخوري شقيق الرئيس، ليزيد التباعد

بين رجلي الميثاق والاستقلال. فاستقال من الحكومة، مفسحاً المجال لتشكيل حكومة جديدة برئاسة حسين العويني.

تدهورت العلاقة بين رياض الصلح، وحاكم سوريا أديب الشيشكلي، بسبب العلاقة الشخصية التي ربطت الصلح برئيس جمهورية سوريا الأسبق شكري القوتلي، واتهمه الشيشكلي بمحاولة إعادة القوتلي إلى حكم سوريا، خصوصاً بعد تصريح الصلح، أن سوريا ستسير نحو الفوضى إذا لم يعد الرئيس القوتلي إلى الحكم قريباً. كما تدهورت العلاقة مع الملك عبد الله ملك الأردن، بعد كشف المقدم عبد الله التل، أحد الضباط الموثوقين من الملك، عن وثائق تدين عبد الله بتقديم تنازلات مفرطة إلى إسرائيل، الأمر الذي دفع الصلح في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة، لشن هجوم شديد على الملك، معلناً ضرورة طرد الأردن من الجامعة على الفور، ومن دون أي مناقشة إضافية.

حاول الملك عبد الله استيعاب رياض الصلح نظراً لمكانته وتأثيره فزار بيروت، وأبدى رغبته في الاجتماع به، لكن رياض تجنب اللقاء، وآثر التوجه إلى جنوب لبنان، وعاد عبد الله بعد أسبوعين، فوجه دعوة للصلح لزيارة عمان، فرفضها مفضلاً بقاءه في بيروت. ثم كرر الملك المحاولة فظفر بالصلح على التلفون، ملحاً عليه القدوم إلى عمان، لأمور مهمة مستعملاً اللغة التركية لتجنب التنصت على ما يجري بينهما.

سافر رياض الصلح إلى الأردن، وهناك اجتمع بالملك الذي كان يروج لمشروع قيام اتحاد بين الأردن والعراق، على أن يكون برئاسة ابن أخيه عبد الإله، الأمر الذي يحمي عرش الأردن ويحقق حلم الملك حسين. وأنهى عبد الله حديثه لرياض بالقول «أنت الوحيد من بين جميع الشخصيات العربية، من تمتلك خصائص القائد، لا في بلدك فحسب، وإنما في الخارج أيضاً، وأنت تحظى بثقة الجميع، لذلك اخترتك لإقناع العرب بهذا المشروع».

استجاب رياض الصلح لدعوة الملك عبد الله، فزار الأردن في تموز سنة ١٩٥١. وفي طريقه إلى مطار عمان للعودة إلى بيروت في ١٦ تموز، تعرضت سيارة رياض الصلح، وكان إلى جانبه طبيبه الخاص نسيب البربير، لإطلاق نار من سيارة أخرى، فأصيب إصابة قاتلة، وتبين فيما بعد، أن المهاجمين كانوا ثلاثة من أعضاء الحزب القومي السوري، الذين كلفوا باغتيال الصلح انتقاماً لإعدام زعيمهم انطون سعادة.

ولا يستبعد أن تكون دعوة رياض الصلح إلى الأردن، لتسويق فكرة الاتحاد بين عرشي العراق والأردن، لم تكن سوى شرك أعده الملك عبد الله انتهزتها عناصر من الحزب السوري القومي للقيام في عملية الاغتيال. وبعد مرور أربعة أيام على اغتيال الصلح، اغتيل الملك عبد الله، في ٢٠ تموز عند مدخل المسجد الأقصى في مدينة القدس القديمة.

نقل جثمان رياض الصلح من عمان إلى



الرئيس رياض الصلح في السابعة والخمسين من العمر مع ثلاث من بناته الخمس: علياء ولمياء ومنى

بيروت على متن طائرة خاصة، وشيع في مأتم رسمي وشعبي حضره نصف مليون شخص، ودفن بجوار مقام الأوزاعي. أبّنه رئيس الجمهورية بشارة الخوري، فقال فيه: «فجعلك سبحانه وتعالى أكبر رجال لبنان قيمة، وأمضاهم عزيمة، وأشدهم شكيمة، وأعزهم بأساً، وأشجعهم نبراساً، وألينهم عريكة، وأودعهم خلقاً، وأبهاهم خلقاً».

في نيسان سنة ١٩٥٣ قرر مجلس بلدية بيروت، إقامة تمثال له في وسط المدينة، فوضع الفنان ليون مورا دوف نموذجاً أقرته اللجنة المكلفة بذلك، ووضع التمثال في الساحة التي لا تزال تحمل اسمه في وسط بيروت، وكانت تُعرف باسم ساحة «عالسور». كما أطلقت بلدية بيروت اسم زوجته فائزة على أحد شوارع منطقة حي المزرعة ـ البسطا الفوقا.

كان والده قد اختار له عروساً من عائلة العظم الثرية الدمشقية، لكن رياضاً آثر الزواج سنة ١٩٣٠ من السيدة فائزة الجابري الحلبية، ابنة أخ صديقه سعد الله، وكانت تجيد الألمانية والفرنسية والتركية والعربية، ورزقا خمس بنات هنّ: لميا وعليا وبهيجة ومنى وليلى (الوزيرة).

أطلقت بلدية طرابلس اسمه على أحد شوارع طرابلس الميناء.

كرامي، عبد الحميد رشيد

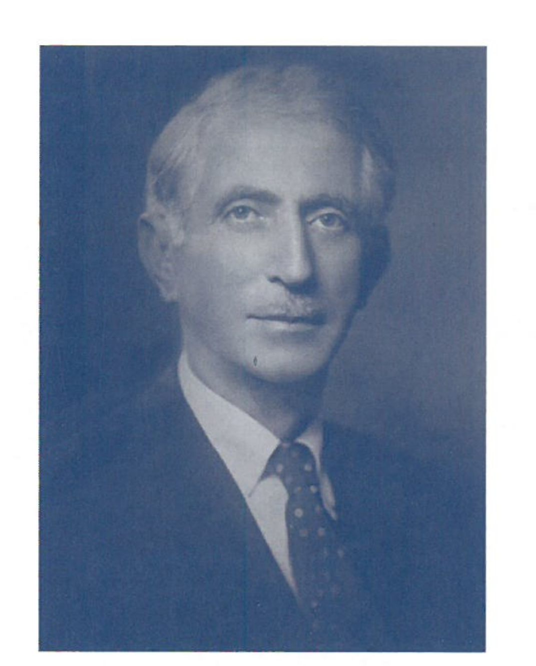
(١٨٩٣ ـ ١٩٥٠)

وُلد في مدينة طرابلس سنة ١٨٩٣، تلقى علومه في المدارس الرشيدية التابعة للسلطنة العثمانية، وبعد إنهائه الشهادة الثانوية، وعقب وفاة والده، الذي كان يتولى منصب الإفتاء في طرابلس، أجمع عليه علماء المدينة سنة ١٩١٢، ليكون المفتي الجديد، فقام بالمهمة أحسن قيام، وكان أول ما باشره تعديل كلمة كرامة إلى كرامي، لتمييز آل كرامي السنة، عن غيرهم من الطوائف الأخرى، علماً أن أصول عائلة كرامة تعود إلى التنوخيين.

بعد هزيمة الدولة العثمانية سنة ١٩١٨، وقيام الحكومة العربية في دمشق، عهد إليه الملك



عبد الحميد كرامي مع سليم علي سلام والحاج أمين الحسيني (مفتي فلسطين) صوفر عام ١٩٣٥



فيصل، بمنصب حاكمية طرابلس، فتسلم مهامه، وأعلن استقلال البلاد، رافعاً الراية العربية على سرايا طرابلس، وعندما أعلن الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، تبين له أنه استعمار مغلف تحت اسم الانتداب، فأبى أن يتعاون معه، وانصرف إلى تولي زعامة طرابلس في نضالها ضد الفرنسيين.

حاول الفرنسيون استمالته بمختلف الوسائل، فعرضوا عليه المناصب والوظائف، فرفضها واستمر في مواقفه وفي رفضه للانتداب الفرنسي. عرف عبد الحميد بمواقفه الوحدوية العروبية، ودعوته لوحدة البلاد السورية، وتصديه للانتداب الفرنسي، فنفاه الفرنسيون سنة ١٩٢٤ إلى بيت الدين، وإلى جزيرة أرواد سنة ١٩٢٧. ومع تنامي العمل الوطني الوحدوي، وسع شبكة علاقاته السياسية فتطوع لجمع التبرعات، كما دعم الوفد المفاوض في جنيف سنة ١٩٢٦ بالمال، وكان عضواً في الكتلة الوطنية، المطالبة بإعادة المدن الساحلية اللبنانية، والأقضية

الأربعة، إلى سوريا بعد سلخها وضمها إلى لبنان الكبير. كما كان من أبرز الداعين إلى مؤتمرات الساحل التي عقدت في سنوات ١٩٢٨ و١٩٣٣ و١٩٣٦ رافضاً توسيع الفرنسيين للبنان الصغير بصورة اعتباطية، فحقد عليه ضباط الانتداب الفرنسي، وراحوا يتربصون للنيل منه.

ترأس في صيف سنة ١٩٢٨ مؤتمر الساحل الذي عقد في دمشق. وقد أكّد هذا المؤتمر على وحدة البلاد السورية واستقلالها وسيادتها بما فيها المناطق التي ضمت إلى لبنان القديم (المتصرفية)، ودولتا جبل الدروز وبلاد العلويين. ويلاحظ في هذا المؤتمر مشاركة نواب لبنانيين منهم عمر بيهم وصبحي حيدر وشخصيات مسيحية منها: ملحم الفرزلي وميخائيل فلفلي وسمعان خزعلي وتيودور حكيم ومراد غلميه وغيرهم.

في سنة ١٩٣٥، وبسبب الخلافات السياسية والعصبية العائلية في طرابلس، وبتشجيع من المخابرات الفرنسية، اعتدى أحد أبناء آل المقدم واسمه عبد المجيد على عبد الحميد، فضربه بالعصا على رأسه، وجرحه بسكين، مما أدى إلى سقوط عمامة عبد الحميد على الأرض، فما كان من عبد الحميد إلا أن شهر مسدسه، وأطلق على المعتدي رصاصتين أصابت إحداهما منه مقتلاً. ثم سلم نفسه للسلطة. وبعد محاكمة مثيرة تولى الدفاع فيها بشارة الخوري، وحبيب أبو شهلا عن آل المقدم، برأت المحكمة عبد الحميد من جناية



عبد الحميد متوسطاً بعض مؤيديه

القتل، معتبرة أن الفعل كان في سبيل الدفاع عن النفس. كما اعتبر المدعي العام، أن عبد المجيد المقدم، هو البادئ في الاعتداء، وأن كرامي دافع عن نفسه وعن عمامته وكرامته، والكرامة فرع من الذات بل هي عند العرب فوق الذات، فضلاً عن أن الاعتداء على صاحب عمامة، هو انتهاك لشعار مقدس. وبعد إطلاق سراح عبد الحميد، تمت مصالحة بينه وبين راشد المقدم (زعيم آل المقدم)، في دارة شبل عيسى الخوري في بشري، وكان عرابها رياض الصلح والحاج أمين الحسيني.

عارض في تموز سنة ١٩٤٣، المراسيم المثيرة للجدل، التي أصدرها رئيس الجمهورية أيوب تابت، والقاضية بتحديد عدد نواب المجلس بـ ٥٤ نائباً، منهم ٣٢ نائباً مسيحياً مقابل ٢٢ نائباً مسلماً، وهذا ما شكل خللاً فاحشاً بقاعدة النسبية بين المسلمين والمسيحيين. وكان مع رياض الصلح رأس الحربة في مهاجمة هذه المراسيم، فاتهمهما رئيس الجمهورية بأنهما «مناهضان للبنان». وقد انتهت هذه المعارضة



الدكتور مرعبي، الشيخ تحسين الثمين، الرئيسان عبد الحميد كرامي وسعدي المنلا ومصطفى المقدم

بعزل تابت من قبل المفوض السامي الفرنسي كاترو، وتعيين بترو طراد، الذي اتبع نهجاً رصيناً ومختلفاً عن نهج تابت.

انتخب نائباً عن الشمال في دورة ١٩٤٣، وأثناء جلسة تعديل الدستور في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ لتحرير أحكامه من قيود الانتداب الفرنسي، شارك في التعديلات الدستورية، مذكراً حكومة الرئيس رياض الصلح بقوله: «إنه منح الحكومة الثقة بناء على وعدها بتعديل الدستور، ولو لم تتقدم بهذا التعديل لحجب الثقة عنها». وبسبب مواقفه الوحدوية، كان النائب الوحيد الذي اعتقله الفرنسيون مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبعض الوزراء ليل ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وعومل بقسوة متناهية انتقاماً لمواقفه الصلبة. فداهموا منزله في طرابلس، لكنه كان في مرباطه، فتوجهوا إليه، وخلعوا باب المنزل الذي ينام فيه، وأيقظوه برؤوس الحراب، وتسببوا بجرح في رأسه، وبعد أن عاثوا فساداً في المنزل، وسرقوا كل ما له قيمة بما في ذلك نظارة كرامي والنقود، اقتادوا الزعيم الطرابلسي مقيداً بملابس النوم حاسر الرأس، إلى قلعة راشيا. وكان طوال فترة أسره يعيش على قليل من الشوربة والعصير بسبب سرقة الجنود السنغاليين لطاقم أسنانه. بعد إطلاق سراح المعتقلين، عاد عبد الحميد إلى طرابلس، حيث استقبلته حشود غفيرة.

ومما يذكر أنه عند دخوله المجلس النيابي لأول مرة، استبدل اللباس الديني (العمامة والجبة) بارتداء اللباس المدني، شارحاً أسباب ذلك أن ممارسته السياسية ستدفع خصومه لمهاجمته سياسياً، وهو لا يريد أن يتعرض مقامه الديني لأي إساءة.

عين رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية،



عبد الحميد مع بعض مؤيديه



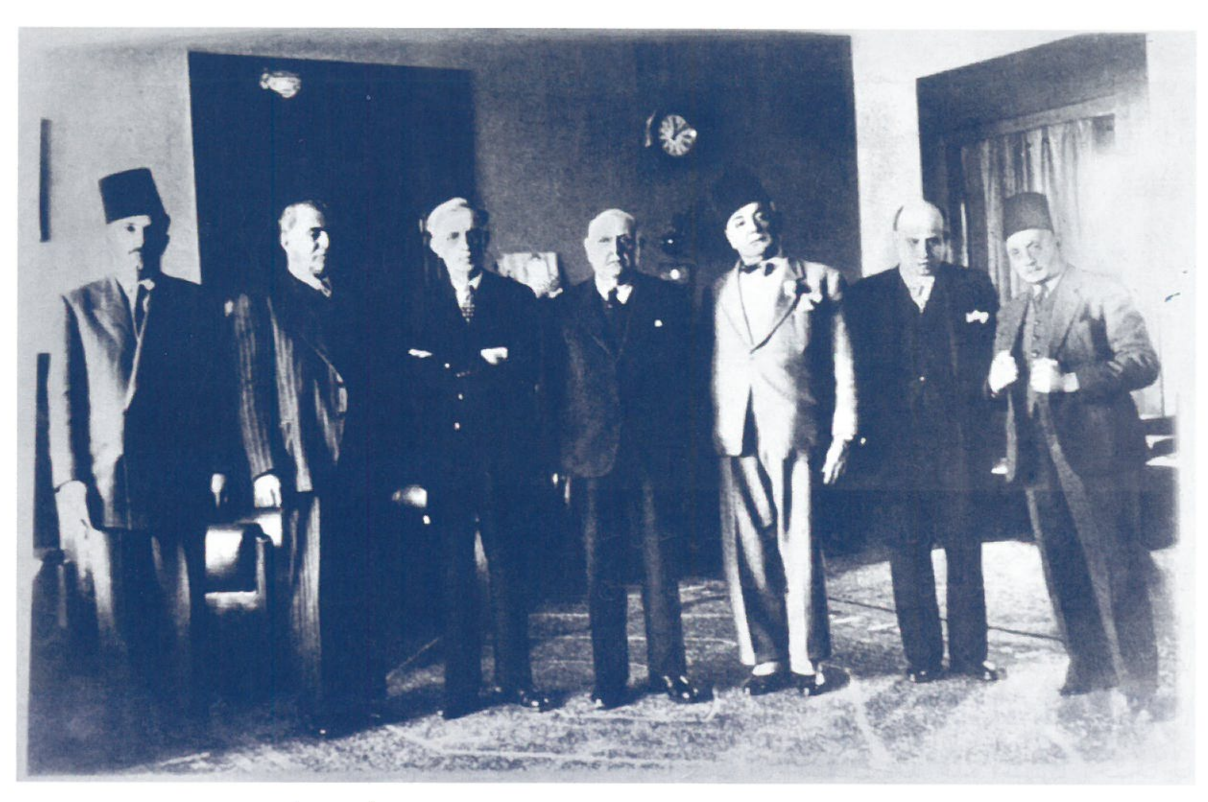
الرئيس عبد الحميد كرامي مع الرئيس بشارة الخوري

والدفاع الوطني، في كانون الثاني سنة ١٩٤٥، وقد جاء تكليفه من قبل بشارة الخوري، بعد مغادرة الجنرال إدوارد سبيرز، وإقصاء رياض الصلح عن الحكومة، بسبب اتساع الشكاوى من كلفة المعيشة، وعدم كفاءة الحكومة في الحد منها، وتخوف المسيحيين من أن يضعهم بروتوكول الإسكندرية، الذي وقعته سبع دول عربية، في تشرين الأول سنة ١٩٤٤، تحت سيطرة المسلمين.

ابتهج الفرنسيون لرحيل سبيرز عن لبنان، وإقصاء رياض الصلح. وجاء تعيين عبد الحميد المنافس الرئيسي للصلح، وأحد الزعماء السياسيين رئيساً للحكومة، ليزيد من هجمة رياض الصلح على الحكومة، فكان على كرامي ان يتحمل انتقاداته المتواصلة في موقعه في المعارضة، وغالباً ما اشتكى قائلاً: «لن يتركنا صديقنا رياض الصلح بسلام ولو ليوم واحد». وما لبث أن استقال بعد عدة أشهر، احتجاجاً على الممارسات الطائفية، وتدخل «السلطان



من اليمين إلى اليسار: صلاح بيهم، العقيد شهاب، عبد الحميد كرامي، أحمد الأسعد، بشارة الخوري، إميل لحود والعقيد طرابلسي



الرئيس عبد الحميد كرامي وحكومته مع الرئيس بشارة الخوري: أحمد الأسعد، وديع نعيم، الرئيسان كرامي والخوري، نقولا غصن، هنري فرعون وجميل تلحوق

سليم» شقيق الرئيس بشارة الخوري، في شؤون الحكم، وذكر بكتاب استقالته أنه أقدم على ذلك بسبب اختلاف وجهات النظر بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

ومن مواقفه الملفتة، أنه بعد خلافه مع رئيس الجمهورية، بسبب الفساد المستشري، ألقى كلمة في مجلس النواب، عرض فيها ما يجري في البلاد، ومن ثم طرح الثقة بحكومته، فنالت ٤٥ صوتاً من أصل ٥٤. لكنه فاجأ الجميع بتقديم استقالته إلى المجلس النيابي، وليس إلى رئيس الجمهورية. معلناً أنه «في ظل النظام اللبناني، فإن رئيس الحكومة مسؤول مع أنه لا يحكم، والحاكم غير مسؤول». وهذا الواقع دفعه إلى إطلاق عبارته الشهيرة «لبنان مزرعة».

تميزت فترة تمرسه في رئاسة الحكومة، بعدة إنجازات ضخمة أهمها: توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وانتساب لبنان إلى هيئة الأمم المتحدة، وإنشاء الجيش اللبناني في الأول من آب سنة ١٩٤٥، وتسلم فرق الشرق من الجيش الفرنسي، وجر مياه رشعين إلى طرابلس وإنشاء مصلحة مستقلة لها، وإنشاء المستشفى الإسلامي الخيري في طرابلس، ودار التربية والتعليم الإسلامية (الكلية)، وملجأ الأيتام الإسلامي الذي أصبح فيما بعد المؤسسة الاجتماعية الإسلامية.

عارض عبد الحميد عهد بشارة الخوري، فترأس كتلة التحرر الوطني، المعارضة للتجاوزات والفساد وتزوير انتخابات سنة

١٩٤٧. وتصدى للتجديد له بعد أن قاطع تلك الانتخابات احتجاجاً على التدخلات السافرة من قبل السلطة.

شارك عبد الحميد في إنشاء حزب الاستقلال، مع هنري فرعون سنة ١٩٤٦، وكان مفترضاً أن يرأسه كرامي، لكن بسبب الخلافات ابتعد، وأنشأ كتلة الإصلاح التي ضمته مع النواب يوسف كرم ومحمد العبود وكمال جنبلاط، ومن الوجهاء عمر بيهم وعمر الداعوق وحبيب طراد ونهاد إرسلان وغيرهم، ثم عاد عبد الحميد ليؤسس سنة ١٩٤٧، حزب الشباب الوطني.

اعتكف عن خوض انتخابات سنة ١٩٤٧، بعدما حاول بشارة الخوري ورياض الصلح وحميد فرنجية فرض لائحة انتخابية في الشمال، تؤمن تجديد ولاية ثانية لرئاسة بشارة الخوري. وعلى الرغم من ترك مقعد لعبد الحميد يؤمن النيابة له، إلا أنه رفض قبول الأمر الواقع قائلاً لهنري فرعون: «اسمع يا هنري.. ما من أحد يستطيع تحجيم عبد الحميد كرامي. أنا من يؤلف القائمة، ولا أحد يفرضها عليّ».

عرف عبد الحميد بعناده وتشبثه بمبادئه، فكان آخر المتنازلين عن مطلب الوحدة السورية، وآخر سياسي وافق على صيغة سنة ١٩٤٣، كما كان أحد المعتقلين في قلعة راشيا، والأكثرهم معاناة. لذلك فهو يعد من بناة الاستقلال اللبناني، ومن دعائمه الكبرى، قضى معظم حياته مناضلاً مكافحاً في سبيل إجلاء الأجنبي عن أرض الوطن.

متأهل من السيدة يمن مصباح علم الدين ولهما: رشيد ومعن وعمر وسعاد وبارعة وسليمة وأميمة ونجوى.

سنة ١٩٥٠ أصيب بمرض عضال، فتوفي في ٢٣ تشرين الثاني، فأقفلت أسواق طرابلس، وعمّ الحزن لبنان بأكمله، وشيعته البلاد فسار وراء نعشه، الوزراء والنواب ومندوبو الدول وكان في طليعة المشيعيين رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي أبّنه في الجامع الكبير المنصوري ورثاه بما نفذ إلى القلوب وأدمع العيون.

وفي سنة ١٩٦٣ احتفلت طرابلس بإقامة تمثال للرئيس كرامي على مدخل المدينة، وحضر الاحتفال رئيس الجمهورية فؤاد شهاب اعترافاً بفضله وتخليداً لنضاله في سبيل لبنان.

المنلا، سعدي محمد

(١٨٩٠ ـ ١٩٧٣)



وُلد في طرابلس سنة ١٨٩٠، وتلقى علومه في مدارسها، سافر إلى أسطنبول سنة ١٩١١، ودرس الحقوق في جامعتها.

سنة ١٩١٦، سجن مدة سنة ونصف السنة، مع شكري القوتلي وفارس الخوري من قبل جمال باشا، بعد أن حوكموا في الديوان العرفي في عالية.

عين متصرفاً على لواء حماة سنة ١٩٢٠ من قبل الملك فيصل، الذي أعلن قيام المملكة العربية الدستورية في سوريا وعاصمتها دمشق.

انتخب نائباً عن الشمال في المجلس النيابي الاستقلالي الأول سنة ١٩٤٣، وأعيد انتخابه في دورة سنة ١٩٥١ عن الشمال قضاء ـ طرابلس، وشارك في أعمال اللجان النيابية، فكان عضواً في لجان: المال والموازنة، والتجارة والزراعة والتموين، والأشغال العامة والبريد والبرق، كما انتخب فترة رئيساً للجنة الاقتصاد الوطني والزراعة والتموين والتجارة.

عرف سعدي المنلا بمواقفه الوحدوية، فطالب بضم منطقة طرابلس إلى سورية، ووقع سنة ١٩٣٧ على العديد من العرائض مع غيره من زعماء الشمال، كعبد الحميد كرامي ومحمد علي ضناوي ومحمد خالد وراشد سلطان وعارف البيسار وحسين ذوق وشوقي دندش، مطالبين بالوحدة مع سورية، وحق الشعب في تقرير المصير، ورفض التجزئة والحكم اللبناني، والانضمام إلى سورية.

شارك في الجلسة الشهيرة التي عقدها مجلس النواب، في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، لتعديل الدستور اللبناني، وتحرير مواده من قيود الانتداب الفرنسي، واستشهد بقول سعد زغلول مردداً «أن وزارة يسندها برلمان، وبرلمان تؤيده أمة، وأمة يسود فيها الاتحاد، قوى لا يضيع الله لها سعياً، وأنفاس لا يخيب الله لها رجاء».

وكما عرف بحماسته لتعديل الدستور، عرف بجرأته في اتخاذ مواقفه الاستقلالية، فحاول الدخول عنوة إلى مبنى مجلس النواب صبيحة ١١ تشرين الثاني، من خلال إحدى نوافذ المجلس، بعدما أغلق العسكر الفرنسي الباب الكبير، معرضاً حياته للخطر الشديد، أمام حراب السنغاليين، وقد تمكن زملاؤه النواب الذين لم يتجاوز عددهم الستة نواب، من جذب زميلهم إلى الداخل، وقد أطلق على هذه النافذة اسم «شباك سعدي المنلا». خلافاً لسائر نوافذ المجلس.



الرئيس شكري القوتلي يتوسط عن يمينه الرؤساء: سعد المنلا، أحمد الداعوق فالسيد راجي بيهم،
ومن يساره السادة: محمد جميل بيهم، محمد علي بيهم، عارف النكدي، شوكت المنلا،
وذلك في دار محمد جميل بيهم في كانون الأول سنة ١٩٦٤ احتفاءً بالرئيس القوتلي

وفي تلك الجلسة التاريخية التي لم يكتمل نصابها، وضع النواب الستة ورئيسهم صبري حمادة شكل العلم اللبناني، فقام برسمه سعدي المنلا بقلم رصاص على ورقة بيضاء، مع تلوين



بدائي بقلم أحمر، ولما لم يجدوا قلماً أخضر، رسموا الأرزة بالقلم الرصاصي العادي. ولا زالت الورقة الأصلية للعلم اللبناني الموقعة من: صبري حمادة رئيس المجلس، وسعدي المنلا، ومارون كنعان، ورشيد بيضون، وصائب سلام ومحمد الفضل وهنري فرعون، موجودة في المتحف الوطني اللبناني.

عين:

- وزيراً للعدلية، في آب سنة ١٩٤٥، في حكومة الرئيس سامي الصلح
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للاقتصاد الوطني، في أيار سنة ١٩٤٦، في عهد الرئيس بشارة الخوري، ونالت حكومته الثقة بأكثرية ٣٦ صوتاً من أصل ٥٥ نائباً

توفي في ١٢ أيلول سنة ١٩٧٣.

العويني، حسين أحمد

(١٩٠٠ ـ ١٩٧١)

وُلِد في بيروت في منطقة زقاق البلاط، في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٠٠. توفي والده في سن مبكرة جداً، فربته أمه منصورة شبيب العشي. تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة مار يوسف الظهور، والتكميلية في المدرسة البطريركية التابعة لطائفة الروم الكاثوليك. لكنه اضطر إلى التوقف عن الدراسة سنة ١٩١٥ بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى. تابع دروساً خصوصية في المنزل، فلم تتح له الظروف الاستفادة من تعليم متقدم، ولم يرتد الجامعة أبداً، فعوض عن ذلك بخبرته الواسعة، وقدرته على الاستيعاب والتلقي والتواصل مع الغير.

بعد انتهاء الحرب ناضل في صفوف القوميين



الرئيس حسين العويني مع الأمير فيصل بن عبد العزيز أثناء زيارته لفرنسا



العرب. وتبلورت شخصيته وراح يشارك في حلقات سياسية، وفي حركات شبابية مناهضة للانتداب الفرنسي على لبنان. وفي سنة ١٩٢٢ أوقف مع العديد من المناضلين إثر مشاركته في إحدى المظاهرات، وسجن مدة شهرين في السراي الصغير في بيروت، ثم وضع في الإقامة الجبرية في أميون (الكورة) مدة خمسة أشهر. وافقت السلطات الفرنسية على أطلاق سراحه، بعد مساعي عديدة، فأفرجت عنه مشترطة أن يغادر البلاد، فغادرها عام ١٩٢٣ إلى جدة حيث عمل لغاية ١٩٢٦ في مصنع للنسيج، ثم عمل في التجارة، وكان يتولى مصالح العديد من الأشخاص، ويرزح تحت كم من الوكالات باسمه، وسرعان ما ارتبط بلبنانيين وسوريين ومصريين، يمارسون وظائف هامة لدى الملك السعودي، أو ينخرطون في بطانته، أمثال أمين الريحاني ويوسف ياسين ونجيب صالحة وفؤاد حمزة، وما لبث أن دخل في تجارة مع يوسف ساسين مستشار الملك عبد العزيز، وفؤاد حمزة

مساعد وزير الخارجية، من خلال إنشاء مؤسسة تزود الجيش السعودي بالألبسة العسكرية.

عينه رجل الأعمال عبد الغني ادلبي وكيله الحصري في الحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين، فأخذ مجال عمله يتسع، فأسس سنة ١٩٣٢ «شركة حسين العويني وشركاه» لاستيراد السيارات إلى السعودية وأسس مع نجيب صالحة ورجل الأعمال السعودي إبراهيم شاكر «الشركة التجارية العربية»، لاستيراد مواد البناء والأدوية، كما أسس العويني «وكالة ايرفرانس» (الخطوط الجوية الفرنسية) في السعودية. فضلاً عن شركات لتفريغ البضائع في مطار جدة، ونقل حجاج مكة. وتجاوزت أعماله نطاق المملكة لتشمل فلسطين ومصر ولبنان، وبات يملك ثروة كبيرة بالنسبة إلى عصره وإلى لبنان، فكان حاضراً في قلب مجموعة كبيرة من الشركات، أما كمالك وحيد لها أو كمساهم فيها، إذ لم يكن ثمة قطاع ليس له فيه مصالح.

أسس سنة ١٩٥١ مع بعض رجال الأعمال المرموقين «بنك لبنان والمهجر»، وترأس إدارته، وقد أصبح في الثمانينات أول مصرف لبناني من حيث حجم الودائع. كما ظل لزمن طويل المصرف الوحيد المسموح له بالعمل في المملكة السعودية، بفضل مؤسسة حسين العويني. وكان هو وبطرس الخوري مساهمين وعضوين في مجلس إدارة شركة الترابة اللبنانية، وشركة



الرئيس حسين العويني مع الملك فيصل بن عبد العزيز

«اترنيت». أسس سنة ١٩٥٢ «شركة النفط اللبنانية» كما أسس مع نجيب علم الدين سنة ١٩٦٦ «شركة طيران الشرق الأوسط»، مع رجال أعمال آخرين «الشركة اللبنانية لتوزيع المحروقات».

توطدت العلاقة بين حسين العويني والملك السعودي عبد العزيز، فكان يثق بالعويني ثقة تامة ويكن له مودة صادقة، فعرض عليه الجنسية السعودية التي هي من أصعب الجنسيات في العالم، فرفضها العويني شاكراً، مكتفياً بتمتعه بوضعية مماثلة لوضع السعوديين، فلا يدفع سوى ضريبة الزكاة. كما كان على صلة وثيقة، مع مصطفى النحاس باشا وشكري القوتلي وبشارة الخوري ورياض الصلح.

عاد العويني إلى بيروت سنة ١٩٤٧ يحمل ورقتين رابحتين: الثروة التي بناها في المملكة


الرئيس حسين العويني مع الرئيس رشيد كرامي
والوزير فيليب تقلا

العربية السعودية، وصفته كممثل تجاري للمملكة في لبنان، فكان السفير شبه الرسمي للعائلة المالكة في الرياض، وأمين خزانتها في بيروت، واستمر حتى تاريخ وفاته، يحظى بالثقة التامة للأسرة المالكة السعودية، فكان مستشاراً لها، كما كان سنة ١٩٤٩ في عداد الوفد الذي رافق الأمير فيصل وزير الخارجية، في زيارة الولايات المتحدة الأميركية. وفي سنة ١٩٦١ كان إلى جانب الملك سعود، في المفاوضات السرية، التي أجراها في الكويت، بشأن ترسيم الحدود بين بلاده وقطر.

انتُخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ١٩٤٧، وكان عضواً في اللجنة المالية، ورئيساً للجنة السياحية والاصطياف.

عين:

- وزيراً للمالية، في تموز سنة ١٩٤٨، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- وزيراً للمالية، والبرق البريد والهاتف، في تشرين الأول سنة ١٩٤٩، في حكومة الرئيس رياض الصلح.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية، والدفاع الوطني، والمالية، في شباط سنة ١٩٥١، في عهد الرئيس بشارة الخوري، ونالت حكومته الثقة بالإجماع.
- وزيراً للخارجية، والعدلية، والتصميم العام، في تشرين الأول سنة ١٩٥٨، في حكومة الرئيس رشيد كرامي. لكنه ما لبث أن استقال من الأخيرتين، فعين فيليب تقلا للعدلية، وفؤاد بطرس للتصميم العام.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية،


الرئيسان حسين العويني وكميل شمعون

والدفاع الوطني، في شباط سنة ١٩٦٤، في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني، في أيلول سنة ١٩٦٤، في عهد الرئيس شارل حلو.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني، في تشرين الثاني سنة ١٩٦٤، في عهد الرئيس شارل حلو.
- وزيراً للخارجية والمغتربين، والعدل، والدفاع الوطني، والاقتصاد الوطني، في تشرين الأول سنة ١٩٦٨، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.

كان من أبرز مؤيدي الاتفاق النقدي مع فرنسا سنة ١٩٤٨، ومن أنصار القائلين بليرة ثابتة وقوية، رافضاً رفضاً قاطعاً خفض قيمة النقد اللبناني. ولأجل ذلك زود الليرة اللبنانية، بتغطية متينة بفضل مشتريات كبيرة من الذهب، وقد شكلت هذه الاحتياطات من الذهب حصناً منيعاً، مكّن الليرة من الصمود في وجه المحن الرهيبة، التي تمثلت على التوالي بأزمة السويس سنة ١٩٥٦، وثورة ١٩٥٨، واضطرابات ١٩٦٩ وأحداث ١٩٧٣ الدامية، وجميع سنوات الحرب الممتدة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٣. وهي السنة التي بات فيها الضغط على الليرة أشد من أن يطاق، فبدأت تتدهور بشكل مريع.


الرئيسان حسين العويني وتقي الدين الصلح
مع الأمير طلال بن عبد العزيز والرئيس السوري شكري القوتلي

بعد إلغاء سوريا الوحدة الجمركية مع لبنان في آذار سنة ١٩٥٠، ترأس العويني المفاوضات المشتركة مع سوريا، لتنظيم التبادلات التجارية بين البلدين، وسوف يتخللها الكثير من التوقف والأزمات إضافة إلى اتفاقات مؤقتة، لم تحترم بانتظار شباط سنة ١٩٥٢، حيث عقد الاتفاق الشامل، الذي تم توقيعه في شتورا.

رفض في ١٧ أيلول سنة ١٩٥٢، عرضاً من رئيس الجمهورية بشارة الخوري، لتشكيل الحكومة. أسس مع الدكتور نسيب البربير وآخرين سنة ١٩٥٤ دار العجزة الإسلامي، المعروف بمستشفى البربير، وهو المستشفى الذي توفي فيه فيما بعد.

ترأس عدة وفود رسمية إلى الخارج، أبرزها الوفد اللبناني إلى مؤتمر الشعوب الأفريقية - الآسيوية، في القاهرة سنة ١٩٥٨. ومثل لبنان



الرئيس حسين العويني
مع الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر

في الفاتيكان في احتفالات تنصيب البابا يوحنا الثالث والعشرين، في تشرين الثاني سنة ١٩٥٨. وفي احتفالات تنصيب البابا بولس السادس، في حزيران سنة ١٩٦٣. وفي مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، إلى جانب الرئيس شارل حلو، في تشرين الأول سنة ١٩٦٤. وشارك في عدة وفود منها: القمة العربية



الرئيس حسين العويني مع النائب والوزير كمال جنبلاط



الرئيس حسين العويني مع ملك المغرب محمد الخامس

في الإسكندرية، في أيلول سنة ١٩٦٤. وقمة القاهرة سنة ١٩٦٥. واجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة، في أيار سنة ١٩٦٥.

زار دمشق في آذار سنة ١٩٥٩ للتحضير للقاء الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، وحضر اجتماعهما في ٢٥ آذار من العام نفسه، إلى جانب أكرم الحوراني وعبد الحميد غالب وعبد الحميد السراج، على الحدود اللبنانية السورية.

ترأس سنة ١٩٥٥، مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية، وأصدر سنة ١٩٥٨ مع حبيب ربيز، بصفتهما على التوالي رئيس المؤتمر الوطني وأمينه العام، بياناً ندّدا فيه

بإنزال قوات المارينز الأميركية في بيروت، لأنه لم يقترن بإرادة الشعب اللبناني، ودعا إلى انسحاب القوات فوراً.

عرف حسين العويني بالحاج حسين، كما عرف بنزاهته واستقامته وحياده وانفتاحه على مختلف التيارات السياسية، وانتهاجه سياسة معتدلة، فعرف كيف يوفق بين المتناقضات، وأن لا ينحرف وراء الخلافات.

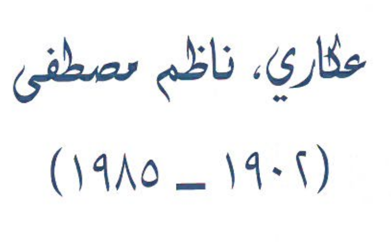
يحمل عدداً كبيراً من الأوسمة والنياشين أبرزها: نيشان الافتخار التونسي من رتبة كومندور، والوشاح الأكبر البولوني، وصليب الاستحقاق لمنظمة مالطا، ووشاح الثالوث الأكبر لهيلاسيلاسي، ووسام جوقة الشرف الفرنسي، ووشاح النيل الأكبر، وصليب الاستحقاق الأكبر البولوني، والصليب الأكبر لجمهورية ألمانيا، ووسام الجمهورية العربية المتحدة من الدرجة الأولى، والوشاح الملكي الأكبر لجورج الأول اليوناني، ووسام الملك حسين للنهضة الأردنية، وصليب الاستحقاق الأكبر الإيطالي، ووشاح النجم الساطع الأكبر لجمهورية الصين، ووشاح الاستحقاق الأكبر اللبناني.

له مذكرات، نُشر بعضها في كتاب وضعه عنه روجيه جهشان ويحمل عنوان «حسين العويني، خمسون عاماً من تاريخ لبنان والشرق الأوسط ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠»، ومحاضرتان ألقاهما في الندوة اللبنانية.

متأهل من السيدة شفيقة الجارودي ولهما ابنة وحيدة تدعى ندى.

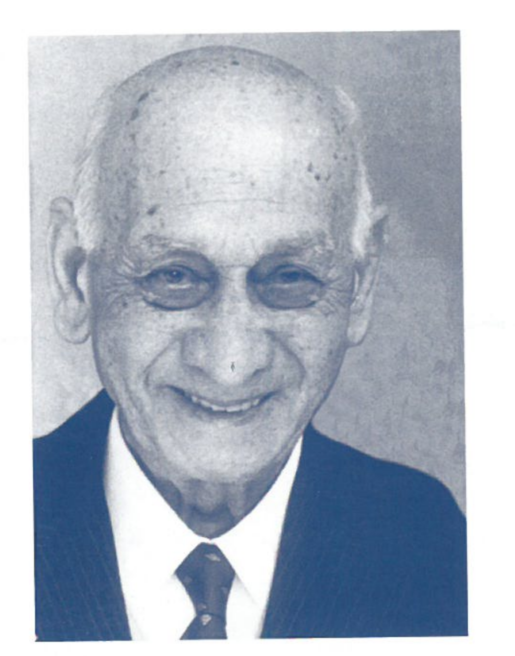
توفي في بيروت في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٧١، وشيع في ١٢ منه في مأتم شعبي ورسمي، ووري الثرى في مقبرة الشهداء في منطقة قصقص.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة المصيطبة.



عكاري، ناظم مصطفى

(١٩٠٢ ـ ١٩٨٥)



وُلد في مدينة طرابلس سنة ١٩٠٢. تلقى علومه في مدارس بيروت السلطانية التابعة للسلطنة العثمانية.

عُيّن قائمقاماً على الشوف سنة ١٩٣٢. وفي سنة ١٩٣٩، عُيّن محافظاً على البقاع، بعد أن رقي إلى رتبة محافظ. وفي سنة ١٩٤٣، عيّنه الرئيس بشارة الخوري، مديراً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء، ليعود سنة ١٩٥٠ فيُعيَّن محافظاً على الشمال.

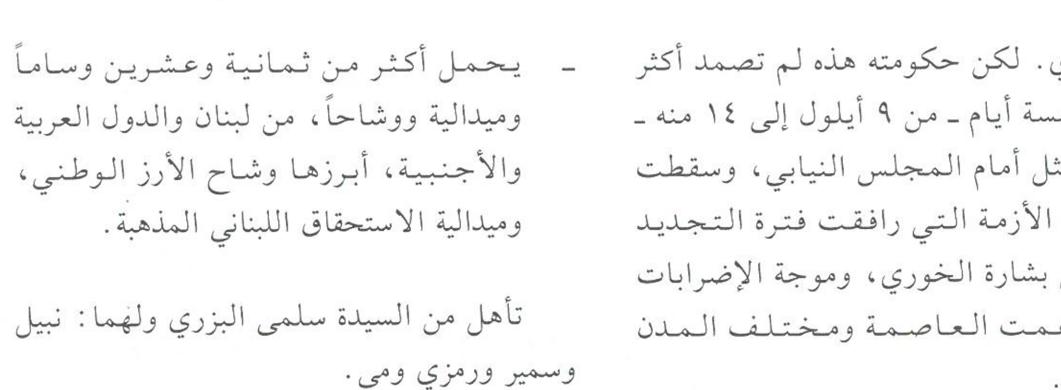
عُيّن:

- وزيراً في حكومة المديرين والموظفين، التي شكلها الرئيس إميل إده، في تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، بصفته محافظاً على البقاع. لكنه رفض التعاون مع إده، وسقطت حكومته المشكّلة تحت وطأة الثورة الاستقلالية آنذاك.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والأنباء، والزراعة، والدفاع الوطني، في أيلول سنة ١٩٥٢ في عهد الرئيس بشارة الخوري. لكن حكومته هذه لم تصمد أكثر من خمسة أيام ـ من ٩ أيلول إلى ١٤ منه ـ فلم تمثل أمام المجلس النيابي، وسقطت بسبب الأزمة التي رافقت فترة التجديد للرئيس بشارة الخوري، وموجة الإضرابات التي عمت العاصمة ومختلف المدن اللبنانية.
- نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية، والأشغال العامة، والتربية الوطنية، والبرق والبريد والهاتف، والأنباء، والصحة العامة، والزراعة، في أيلول سنة ١٩٥٢، في حكومة الرئيس الجنرال فؤاد شهاب الانتقالية.
- يحمل أكثر من ثمانية وعشرين وساماً وميدالية ووشاحاً، من لبنان والدول العربية والأجنبية، أبرزها وشاح الأرز الوطني، وميدالية الاستحقاق اللبناني المذهبة.



هنري فرعون، ناظم عكاري، عبد الحميد كرامي، جميل مردم بك وصائب سلام





خليل تقي الدين، صبري حمادة، عبد الحميد كرامي، جميل مردم بك، ناظم عكاري وجورج حيمري

تأهل من السيدة سلمى البزري ولهما: نبيل وسمير ورمزي ومي.

توفي في ١١ آذار سنة ١٩٨٥، وصلي عليه في مسجد الخاشقجي في بيروت، ووري الثرى في جبانة الشهداء.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة مار الياس.

سلام، صائب سليم

(١٩٠٥ ـ ٢٠٠٠)

وُلد في مدينة بيروت يوم الثلاثاء في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٠٥. والده سليم علي سلام (أبو علي) من الوجوه البيروتية السياسية، وأحد نواب مجلس المبعوثان العثماني. تلقى علومه الأولية في مدرسة المقاصد الإسلامية، ثم دخل الجامعة الأميركية في بيروت، فدرس الحقوق والعلوم الاقتصادية. سافر إلى لندن لمتابعة دراساته العليا، فنال من جامعتها شهادة في العلوم الاقتصادية.

أخذته السياسة في سن مبكرة، فشارك والده



في تحمل مسؤولياته السياسية الاجتماعية، وقاد سنة ١٩٣٦ الحملة الانتخابية لعمر بيهم ورياض الصلح، بعد أن تبناها والده. وفي سنة ١٩٤٠، وفي السنة التالية، شارك في اللجنة القومية، التي ترأسها عبد الحميد كرامي، بهدف التخلص من الانتدابين الفرنسي والبريطاني.

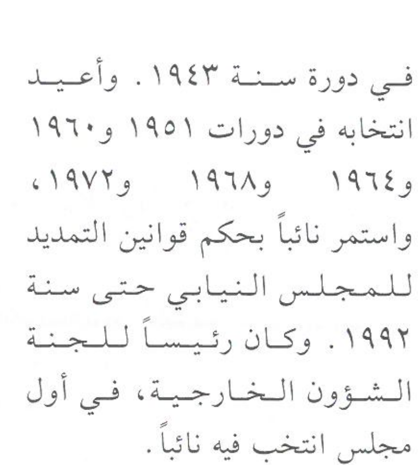
زار بريطانيا برفقة والده سنة ١٩٢٥، وتعرف خلالها إلى ملك العراق فيصل الأول، وشغل منصب مدير الشركة الزراعية العثمانية بين سني ١٩٢٨ و١٩٣٤. وفي سنة ١٩٤٠ أسس شركة الزيوت والدهون (دسم). ثم أسس وترأس شركة طيران الشرق الأوسط سنة ١٩٤٥، واستمر في رئاستها مدة ١٢ عاماً. كما ترأس بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٥٨ شركة الضمان العربية.



صائب سلام مع والده وأشقائه على درج دارته في المصيطبة

انتخب نائباً لأول مرة عن بيروت

في دورة سنة ١٩٤٣. وأعيد انتخابه في دورات ١٩٥١ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢، واستمر نائباً بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي حتى سنة ١٩٩٢. وكان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية، في أول مجلس انتخب فيه نائباً.





الرئيسان فؤاد شهاب وصائب سلام
في زيارة لحميد فرنجية وعقيلته السيدة برت الشعراوي

لعب دوراً سياسياً في انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، حيث عُقد في منزله، في أيلول سنة ١٩٤٣، اجتماع للأكثرية النيابية أقرت تأييد الخوري لمنصب الرئاسة. وبعد اعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة، وبعض الوزراء والنائب عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا، قاد سلام مع آخرين الحملات الشعبية في مواجهة الانتداب الفرنسي.

تألفت في منزله في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، أثناء ثورة الاستقلال، حكومة استقلالية احتياطية، خشية وقوع الوزيرين الطليقين الأمير مجيد إرسلان وحبيب أبو شهلا في قبضة السلطات الفرنسية. وقد ضمته مع هنري فرعون وغبريال المر وأحمد الأسعد وحميد فرنجية وكمال جنبلاط. كما ساهم في وضع العلم اللبناني الحالي، وكان من الموقعين عليه إلى جانب سعدي المنلا وصبري حمادة وهنري فرعون، ومارون كنعان ورشيد بيضون ومحمد الفضل، وذلك في الجلسة الشهيرة التي حاصر فيها الفرنسيون مبنى مجلس النواب، صبيحة ١١ تشرين الثاني واعتقال رجال الاستقلال، وأخراجهم النواب بالقوة، بعد محاولتهم عقد جلسة نيابية، للاحتجاج على الإجراءات الفرنسية القمعية.

عين:

- وزيراً للداخلية، في أيار سنة ١٩٤٦، في حكومة الرئيس سعدي المنلا.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية، والدفاع الوطني، والأنباء، في أيلول سنة ١٩٥٢، في عهد الرئيس بشارة الخوري، في محاولة منه لإنقاذ البلاد من مأزقها، فلما لم يوفق قدم استقالته بعد أربعة أيام من تكليفه.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني، في نيسان سنة ١٩٥٣، في عهد الرئيس كميل شمعون، أشرفت فيها حكومته على الانتخابات العامة.
- وزير دولة، في آذار سنة ١٩٥٦، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.

وقد قبل بمنصب وزير دولة للشؤون العربية والبترولية، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي،



الرئيس صائب سلام مع ياسر عرفات

ليخوض أشرس معركة مفاوضات مع شركات البترول، بهدف توفير نصيب عادل للبنان، من عائدات مرور النفط في أراضيه.

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في آب سنة ١٩٦٠، في عهد الرئيس فؤاد شهاب.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني، في أيار سنة ١٩٦١، في عهد الرئيس فؤاد شهاب.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في تشرين الأول سنة ١٩٧٠، في عهد الرئيس سليمان فرنجية.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في أيار سنة ١٩٧٢، في عهد الرئيس سليمان فرنجية.

عرف صائب سلام بمواقفه الوطنية والقومية الجريئة، فقدم استقالته من الوزارة مع رئيسها عبد الله اليافي، احتجاجاً على مناورة الحكم في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦. وقاد تظاهرات المعارضة سنة ١٩٥٧ ضد حلف بغداد ومشروع ايزنهاور، فأصيب في إحداها بجروح بليغة، وسجن في مستشفى البربير، حيث أضرب عن الطعام مدة خمسة أيام. وبعد ذلك تم إسقاطه في انتخابات سنة ١٩٥٧ الشهيرة بتزويرها للنتائج، ثم شكل مع كمال جنبلاط وصبري حمادة وحميد فرنجية وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد وعلي عرب وحسين العويني وإميل خوري ومعروف سعد ونسيم مجدلاني «جبهة الاتحاد



الرئيس صائب سلام مع الرئيس جمال عبد الناصر

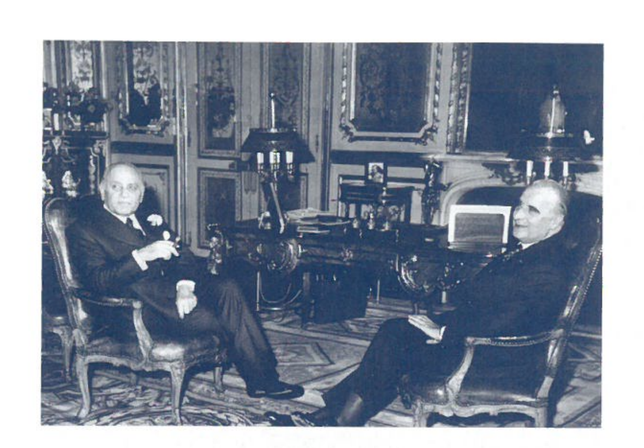


الرئيس صائب سلام مع الرئيس السوري حافظ الأسد

الوطني» لمعارضة التوجهات الاستعمارية، والتصدي لمحاولة الرئيس شمعون بتجديد ولاية ثانية، وقاد الثورة الشعبية في بيروت سنة ١٩٥٨. وفي سنة ١٩٦٤ أيد وكتلته الرئيس شارل حلو في انتخابات رئاسة الجمهورية، كمرشح تسوية لمنع فؤاد شهاب من التجديد، وللتخلص من سلطة المكتب الثاني.

حاز الرئيس صائب سلام ثقة رئيس الجمهورية شارل حلو، ومال هذا الأخير أكثر من مرة لتكليفه برئاسة الحكومة، لكن الشهابيين المدعومين من المكتب الثاني حالوا دون ذلك.

صعّد صائب سلام سنة ١٩٦٨ حملته ضد المكتب الثاني والشهابية، بعد محاولاتهما العديدة، لإسقاطه في الانتخابات النيابية العامة التي جرت تلك السنة. وأعلن معارضته للحكم الشهابي وأجهزة المكتب الثاني. وشارك سنة ١٩٦٩ في قيام تكتل الوسط مع الرئيسين كامل الأسعد وسليمان فرنجية، بهدف الحفاظ على النظام الديمقراطي البرلماني. وساهم بشكل فعال سنة ١٩٧٠، في إيصال سليمان فرنجية إلى سدة الرئاسة. وعمل على إقصاء ضباط المكتب الثاني



الرئيس صائب سلام مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو

عن مراكز السلطة. ثم ما لبث أن اقتحم غرفة التنصت في وزارة البريد والبرق والهاتف، وألغى مراقبة الاتصالات الهاتفية، تعزيزاً للحريات العامة.

أشرف سنة ١٩٧٢ على الانتخابات النيابية، فكانت على درجة عالية من الحرية والنزاهة والحياد، بشهادة الكثيرين من اللبنانيين، ومن المراقبين والسفراء الأجانب.

عرف صائب سلام بتأييده القضية الفلسطينية والمواقف العربية، وبعدائه للشيوعية. استقال سنة ١٩٧٣، احتجاجاً على رفض رئيس الجمهورية، إقالة قائد الجيش لمسؤوليته التقصيرية، أثر عملية الكومندوس الإسرائيلي، التي أدت إلى استشهاد ثلاثة من القادة الفلسطينيين.

أسس سنة ١٩٧٥ مع رشيد كرامي وريمون إده، جبهة الاتحاد الوطني لمحاربة التقسيم، وهيئة الحوار الوطني في أيلول من السنة ذاتها، مع رشيد كرامي وكميل شمعون وعبد الله اليافي وبيار الجميل والأمير مجيد إرسلان وكمال جنبلاط، لإعادة الطمأنينة إلى البلاد، والتمسك


الرئيس صائب سلام مع الملك فيصل بن عبد العزيز

بالعيش المشترك. وفي سنة ١٩٧٦ عمل على تأسيس التجمع الإسلامي، ثم زار بيار الجميل في الأشرفية، تأكيداً على الوحدة الوطنية، لكنه ما لبث أن شن هجوماً عنيفاً على الكتائب، بعد ارتكابهم مجزرة الصفرا ضد «نمور» كميل شمعون. شارك في اجتماعات «اللجنة النيابية المصغرة»، و«التكتل النيابي المستقل» سنة ١٩٧٨، وهو في كل مواقفه، كان يعمل على وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، ومقاومة كل أشكال التقسيم، وإعادة المهجرين.

أسس سنة ١٩٥١ الجمعية الخيرية للأموال الإسلامية، وفي سنة ١٩٥٢ أسس الندوة اللبنانية، مع حبيب أبي شهلا وإميل إده وتقي الدين الصلح وحسين العويني وميشال أسمر وغيرهم، وفي سنة ١٩٥٣، وضع مشروع الدوحة السكني، لفرز وتنظيم مليون ونصف مليون متر مربع. وفي عام ١٩٥٨ انتخب رئيساً لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، وظل رئيساً لها حتى سنة ١٩٨٢ تاريخ انتخاب نجله تمام رئيساً لها. وفي فترة رئاسته لها على امتداد ٢٥ سنة، ارتفع عدد مدارس المقاصد في بيروت، من عشر مدارس، إلى أربع وعشرين، أما مستشفى المقاصد، فقد طوره، من واقع متواضع عام ١٩٥٨، إلى مستشفى فئة أولى تبعاً لتصنيف وزارة الصحة، ووصلت جمعية المقاصد بمختلف أنشطتها التربوية والصحية الاجتماعية، إلى ذروة عصرها الذهبي. كما أسس جمعية أصدقاء عمر الزعني مع آخرين، وكان رئيس الجمعية الفخري.

أنشأ سنة ١٩٦٥ هيئة تشجيع التعليم العالي، لمساعدة الطلاب المتفوقين في إتمام دراستهم الجامعية. وترأس عام ١٩٦٨، اللجنة التنفيذية لمؤسسة الأخطل الصغير، كما أنشأ في أوائل سنة ١٩٧٨، مؤسسة صائب سلام للثقافة والتعليم العالي، وخصص لها من ماله الخاص مبلغ ثلاثة ملايين ليرة لبنانية (نحو مليون دولار)، وأسس سنة ١٩٧٩ «اتحاد المؤسسات التربوية الإسلامية في لبنان».

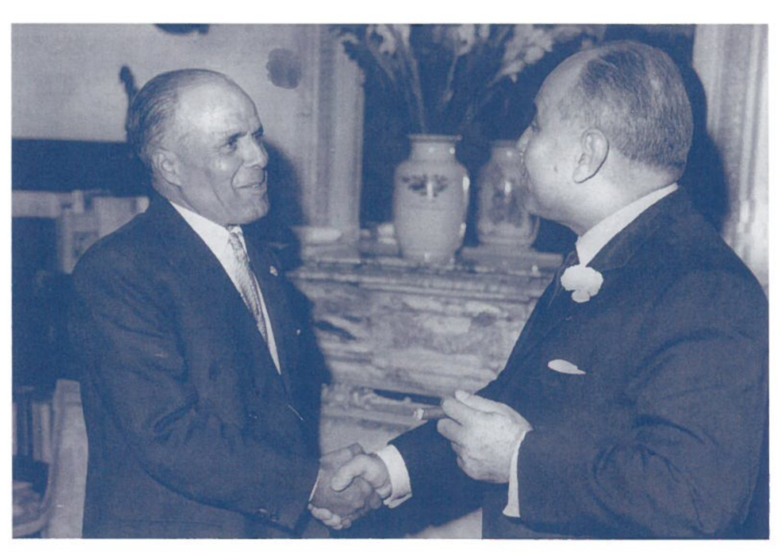

الرئيس صائب سلام مع الرئيس الأميركي رونالد ريغن

أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران سنة ١٩٨٢، صمد في العاصمة بيروت، ولم يغادرها، فشجع بذلك الكثيرين على الصمود فيها، وقام بدور مهم في مفاوضات مع فيليب حبيب موفد الرئيس الأميركي لتجنيب بيروت المزيد من الخسائر، مجرياً اتصالات عديدة مع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز، والرئيس المصري حسني مبارك. كما عقد اجتماعات «اللقاء الإسلامي الوطني الموسع» وشخصيات عدة، في دارته لبحث سبل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.


الرئيس صائب سلام مع ملك المغرب الحسن الثاني

قاطع جلسة انتخاب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٨٢، لكنه قام بدور رئيسي في انتخاب أخيه أمين، بهدف صون الوحدة الوطنية. وفي سنة ١٩٨٣، سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية، وقابل الرئيس رونالد ريغان، بصفته ممثلاً شخصياً لرئيس الجمهورية، وطالبه بالضغط على إسرائيل للانسحاب من لبنان.

شارك في مؤتمر جنيف في تشرين الأول سنة ١٩٨٣، وقام بدور مهم بهدف تحقيق صيغة للوفاق الوطني. ثم شارك في مؤتمر لوزان سنة ١٩٨٤، الذي تمخض عن حكومة الوحدة الوطنية. وفي سنة ١٩٨٩ شارك في الاجتماعات النيابية التي عقدت في الطائف، والتي انتهت بإنهاء الحرب اللبنانية، ووضع وثيقة الوفاق الوطني.


الرئيس صائب سلام مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة

زار صائب سلام العديد من دول العالم وخصوصاً: سوريا والعراق والأردن والسعودية ومصر والكويت والإمارات العربية المتحدة، وقطر والبحرين والمغرب والجزائر، وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية،

وسويسرا والهند، وقابل العديد من الملوك والرؤساء منهم خروتشوف وأيزنهاور وعبد الناصر ونهرو والحسن الثاني وتيتو وهيلاسيلاسي والأسد وأحمد حسن البكر والسادات وفيصل وخالد وفهد، وجورج بومبيدو وغيرهم.

ترأس سنة ١٩٦٠، وفد لبنان إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة التي حضرها خروتشوف ونهرو وعبد الناصر وغيرهم من رؤساء الدول، كما ترأس سنة ١٩٦١ وفد لبنان إلى مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد.

عرف صائب سلام بمرونته السياسية، وتبنيه مقولة لا صداقة دائمة في السياسة، ولا عداوة دائمة. ولذلك عرفت مواقفه تحولات في توجهاته السياسية. عارض كمال جنبلاط وياسر عرفات وتوجهات الحركة الوطنية اللبنانية. كما أنه في فترات عديدة لم يكن على وفاق مع دمشق، إلا أنه لم يصل إلى حد القطيعة معها، وبعد اتفاق ١٧ أيار سنة ١٩٨٣، آثر الابتعاد عن لبنان والإقامة في سويسرا، بعيداً عن رمال السياسة اللبنانية المتحركة.

ظلت نظرة صائب سلام إلى العلاقة مع سوريا، نظرة وطيدة راسخة، فاعتبر في تصريح له سنة ١٩٨٩ أن أحداً لا يستطيع أن يفصل العلاقة الطبيعية، وعلاقة الدم، والمصلحة بين سوريا ولبنان مشيراً إلى أن «القوات السورية موجودة في لبنان بطلب رسمي شرعي، وبقرار عربي إجماعي، داعياً إلى التفريق بين الوجود السوري في لبنان والاحتلال الإسرائيلي، محذراً من الدعوة الملحة إلى انسحاب القوات السورية، والأخطار التي يمكن أن تنجم عن الانسحاب إذا حصل».

عاد الرئيس صائب سلام إلى بيروت من منفاه الاختياري في سويسرا، في العشرين من أيلول سنة ١٩٩٤، بعد غياب دام عشر سنوات، واضعاً نفسه في خدمة بلده والشعب اللبناني عموماً والبيروتيين خصوصاً.

تعرض صائب سلام لعدة محاولات اغتيال بلغ عددها ثماني محاولات.

يحمل عدداً كبيراً من الأوسمة اللبنانية والعربية والأجنبية، وله شعارات تاريخية أطلقها في مناسبات سياسية مهمة أبرزها: «لبنان واحد لا لبنانان» و«لا غالب ولا مغلوب» و«تفهم وتفاهم»، و«للمقاصد ربٌّ يحميها» و«الحكم خيار وقرار». له العديد من الندوات والمحاضرات ألقاها في مناسبات عديدة، وله أيضاً مذكرات شخصية تعود لمرحلة الاستقلال وما قبله، يعمل نجله تمام على تنسيقها قبل النشر.

تأهل من السيدة تميمة رضا مردم بك، وله منها: ثريا وعنبرة وتمام (النائب والوزير) وعمرو، والمرحوم فيصل.

توفي في شهر كانون الثاني سنة ٢٠٠٠، فأقيم له مأتم رسمي وشعبي حافل.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على جادة كورنيش المزرعة الممتد من مستشفى البربير حتى منطقة الأونسكو.

كرامي، رشيد عبد الحميد

(١٩٢٠ ـ ١٩٨٧)

ينتمي إلى عائلة طرابلسية عريقة، جده رشيد الذي تولى منصب الإفتاء في مدينة طرابلس، في زمن السلطنة العثمانية، ووالده عبد الحميد الذي جمع إلى الإفتاء الزعامة والنيابة ورئاسة الوزراء، وأحد رجالات الاستقلال اللبناني الذين اعتقلوا في راشيا سنة ١٩٤٣، وورث الزعامة عن والده وأجداده.

وُلد في مدينة طرابلس حيّ النوري، في ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٢٠. تلقى دروسه في مدارس الفرير، وكلية التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس، وتخرج منها سنة ١٩٤٢. سافر إلى مصر، ودرس الحقوق في جامعة القاهرة، ونال إجازتها سنة ١٩٤٧، ثم تدرج في مكتب فؤاد





رزق وعاد ليفتح مكتباً خاصاً به. لكن ميله للسياسة ووفاة والده جعله يتفرغ لها.

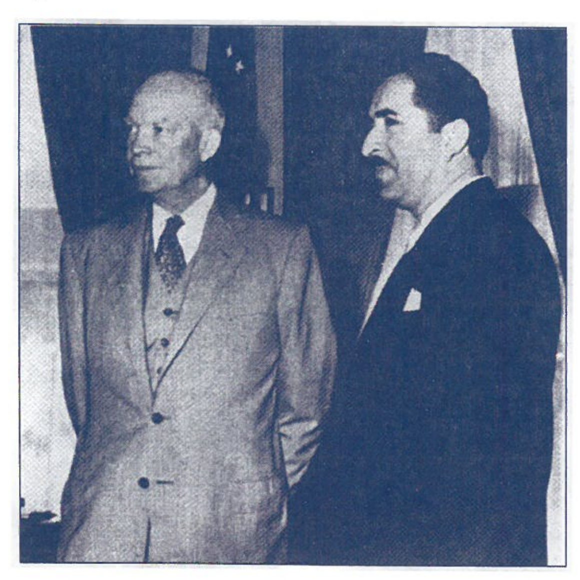
دخل معترك السياسة بعد شهور من وفاة والده، باعتباره الابن البكر، ولم يكن قد أتم الثلاثين من عمره، وكانت إطلالته الأولى في انتخابات سنة ١٩٥١، حيث ترشح على رأس لائحة لدائرة انتخابية ضمت مدينة طرابلس وقضاء المنية ـ الضنية، ففازت اللائحة التي ترأسها بأكثرية مميزة، وأعيد انتخابه عن قضاء (طرابلس الثانية) في دورة سنة ١٩٥٣، وعن طرابلس في دورات سنة ١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢، وقد استمر نائباً بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي، حتى تاريخ استشهاده. ولم تخرق أي من لوائحه، إلا بخرق واحد، سجله النائب المنفرد عبد المجيد الرافعي في انتخابات عام ١٩٧٢. وكان كل من يرغب في الترشح، يسعى قبل موعد الانتخابات، للتقرب من رشيد كرامي، آملاً أن يجد له مكاناً على لائحته لكي يضمن فوزه.


الرئيس رشيد كرامي مع الرئيسين فؤاد شهاب وصبري حمادة

عين:

- وزيراً للعدلية، في حزيران سنة ١٩٥١، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.
- وزيراً للاقتصاد الوطني، والشؤون الاجتماعية، في آب سنة ١٩٥٣، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.
- وزيراً للاقتصاد الوطني، والشؤون الاجتماعية، في آذار سنة ١٩٥٤، في حكومة الرئيس عبد الله اليافي.
- وزيراً للاقتصاد الوطني، والشؤون الاجتماعية، في أيلول سنة ١٩٥٤، في حكومة الرئيس سامي الصلح.
- وزيراً للاقتصاد الوطني، والشؤون الاجتماعية، في تموز سنة ١٩٥٥، في حكومة الرئيس سامي الصلح.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والتصميم العام، في أيلول سنة ١٩٥٥، وكان أصغر رئيس حكومة في لبنان، في عهد الرئيس كميل شمعون.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني، في أيلول سنة ١٩٥٨، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، لكن الحكومة لم تمثل أمام مجلس النواب، وبالتالي لم تتقدم ببيان وزاري.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والاقتصاد الوطني، والأنباء، في تشرين الأول سنة ١٩٥٨، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، لكنه استقال لاحقاً من وزارتي الاقتصاد الوطني، والأنباء، في تشرين الأول سنة ١٩٥٩ فعين مكانه فيليب تقلا في الاقتصاد الوطني، وعلي بزي في الأنباء.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في تشرين الأول سنة ١٩٦١، في عهد الرئيس فؤاد شهاب.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والدفاع الوطني، في تموز سنة ١٩٦٥، في عهد الرئيس شارل حلو، لكنه استقال من وزارة الدفاع الوطني، في كانون الأول سنة ١٩٦٥، فعين مكانه ميشال الخوري.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في كانون الأول سنة ١٩٦٦، في عهد الرئيس شارل حلو.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين، في كانون الثاني سنة ١٩٦٩، في عهد الرئيس شارل حلو. لكنه استقال من وزارة الخارجية والمغتربين، في الشهر ذاته، فعين مكانه يوسف سالم، كذلك تسلم وزارة المالية، بعد استقالة بيار الجميل.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في تشرين الثاني سنة ١٩٦٩، في عهد الرئيس شارل حلو.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمال، والدفاع الوطني، والإعلام، في تموز سنة ١٩٧٥، في عهد الرئيس سليمان فرنجية.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة، والسياحة، والإسكان والتعاونيات، في أيلول سنة ١٩٧٦، في عهد الرئيس الياس سركيس.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين، في نيسان سنة ١٩٨٤، في عهد الرئيس أمين الجميل.

عرف الرئيس رشيد كرامي بعروبته الصافية، فأسس وترأس سنة ١٩٥٢ «حزب التحرر العربي»


الرئيس رشيد كرامي مع الرئيس الأميركي أيزنهاور


الرئيس رشيد كرامي مع الملك فيصل بن عبد العزيز

منطلقاً في تسميته من كتلة التحرر الوطني التي شكلها والده عبد الحميد سنة ١٩٤٧. ومن أبرز مبادئ هذا الحزب، أن لبنان جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن المعاهدات والاتفاقات التي يعقدها لبنان مع الدول الأجنبية، يجب أن تكون متفقة مع أمانيه القومية، وأن فلسطين عربية، وأن النظام الأفضل للحكم، هو النظام الديمقراطي الشعبي البرلماني، كما يؤمن الحزب بالمساواة بين الرجل والمرأة، وبإلغاء الطائفية السياسية. وأن السلام العالمي يقوم على توطيد العدالة بين الأمم والشعوب.

دعا الرئيس كرامي سنة ١٩٥٥ إلى الوحدة الاقتصادية لسوريا الكبرى، وإلى التعاون العسكري معها سنة ١٩٥٦. والوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨، معارضاً إقامة التمثيل الدبلوماسي بين سوريا ولبنان.

شارك رشيد كرامي في المعارضة التي قامت بوجه الرئيس بشارة الخوري، وأدت إلى استقالته، وانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية سنة ١٩٥٢. كما شارك في الثورة



الرئيس رشيد كرامي مع الرئيس حافظ الأسد

الشعبية ضد عهد كميل شمعون سنة ١٩٥٨، وتزعم حركة المقاومة في طرابلس. وعندما اندلعت الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، سعى بما لديه من قدرات ومواهب، لإخماد النار وإنقاذ الوطن من المحنة، مطالباً بالحوار والعدالة والمساواة والإصلاح طريقاً إلى السلام.

أقام سنة ١٩٧٣ تحالفاً ثلاثياً مع صائب سلام وريمون إده ضد حكم الرئيس سليمان فرنجية، وعند احتدام معركة انتخاب رئاسة الجمهورية في أواخر عهد فرنجية، ونظراً للانقسام السياسي الحاد في البلاد، أعلن رشيد كرامي ترشحه للرئاسة، معلناً أنه ترشيح جدي. وشارك في هيئة الحوار الوطني، وعارض حكومة نور الدين الرفاعي العسكرية، التي شكلها الرئيس فرنجية، واعتكف في منزله مقاطعاً الحكم، رافضاً زج الجيش اللبناني في الصراع العسكري الدائر.

شكل مع الرئيس فؤاد شهاب شريكاً كاملاً، فقدم دعمه له بكل ما لديه من طاقات، فتمكنا من بناء دولة الاستقلال، حيث تمّ فرض الأمن في البلاد بعد ثورة ١٩٥٨، وأعيد تنظيم الإدارة اللبنانية على أسس علمية حديثة، وتمّ استحداث التفتيش المركزي، ومجلس الخدمة المدنية، ومصرف لبنان، وعدد كبير من المؤسسات العامة، كالانعاش الاجتماعي، وتعاونية موظفي الدولة، ومجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، ومجلس تنفيذ مشاريع بيروت الكبرى وغيرها.

آمن رشيد كرامي بلبنان بلداً واحداً لكل أبنائه، موحداً في أرضه وشعبه ومؤسساته، فوقف إلى جانب السيادة اللبنانية والاستقلال، لكنه في الوقت عينه، دعا إلى التعاون مع سوريا إلى أقصى الدرجات، متبعاً سياسة التضامن العربي في مختلف المجالات، وخصوصاً مع القضية الفلسطينية، والمقاومة المسلحة، التي ساندها بكل قواه، فاتهم بأنه يساندها على حساب السيادة اللبنانية، رغم انفتاحه في علاقاته السياسية، على جميع الأطراف اللبنانية، متجاوزاً الاختلافات في وجهات النظر التي كانت تباعد فيما بينها. وكان يقيم أفضل العلاقات مع الدول العربية، فنسج علاقات وطيدة مع عدد من الرؤساء والملوك العرب، لا سيما الرئيس جمال عبد الناصر، الذي رأى في رشيد كرامي، رجلاً يتعدى في حجمه ودوره السياسي لبنان، وكذلك مع الرئيس حافظ الأسد، الذي قال فيه: «إنه الرجل المميز والممتاز وصاحب الامتياز». وكان



الرئيس رشيد كرامي مع الرئيس الروسي غورباتشوف



الرئيس رشيد كرامي مع الرئيس حسين الحسيني وعدد من الوزراء

يرى فيه سياسياً لبنانياً عربياً يتميز بمواقف وطنية صادقة.

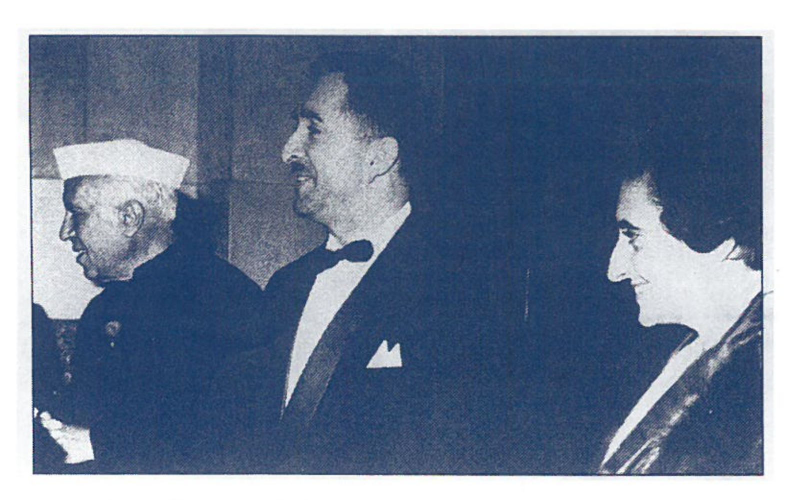
كان كرامي من أركان العهد الشهابي، أيد التجديد للرئيس شهاب لولاية ثانية، كما أيد ترشيح الياس سركيس لرئاسة الجمهورية، ضد الرئيس فرنجية سنة ١٩٧٠، ونجح في إيصاله لهذا المنصب سنة ١٩٧٦. ووقف بشدة ضد وصول بشير الجميل لسدة الرئاسة، ورفض اتفاق ١٧ أيار. وشارك في مؤتمري جنيف ولوزان ١٩٨٣ و١٩٨٤، اللذين أسسا لحكومة اتحاد وطني، وتولى رئاستها. ترأس عدة وفود رسمية إلى الخارج أبرزها وفد لبنان إلى القمة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٤.

عرف عنه أنه رجل دولة، وقائد حكيم، وسياسي معتدل، كما عرف عنه التقشف والإيمان العميق والتقوى، يخاف الله ويمارس شعائره الدينية بصمت وعلاقة مباشرة مع ربه. ابتعد عن العنف وأجواء السلاح، وآثر الحوار، فكان يصغي جيداً ويفكر بعمق، ولا يرد إلا باتزان ملفت. صاحب مدرسة في الكلام، يحوم ولا يغط، يومئ ولا يسمي، من الصعب مفاجأته. كان قادراً على إطلاق التصاريح خلال الأزمات لمدة طويلة، دون أن تأخذ منها شيئاً، حتى لقبت تصريحاته «بأسطوانة الأفندي». كان لديه الحجة والمنطق، والقدرة على الإقناع، والارتجال بالكلام، حتى قال عنه الرئيس شارل حلو في إحدى مقابلاته الصحفية: «لقد كان باستطاعة رشيد كرامي أن يتحدث لمدة ساعتين ونصف أو ثلاث ساعات، دون أن يمسك ورقة بيده». تمسك بالعيش الأخوي الإسلامي المسيحي طوال حياته، وعمل على وقف الحرب، وإنهاء المؤامرة على لبنان، فلم يوفق وذهب ضحيتها.



الرئيس رشيد كرامي مع ملك المغرب محمد الخامس
ويبدو بينهما الرئيس صبري حماده

كان رشيد كرامي حريصاً على المال العام، لا يفرط فيه



الرئيس رشيد كرامي مع الرئيس الهندي جواهر لال نهرو، وأنديرا غاندي

أبداً. وتروى عنه الكثير من الروايات، التي كان يحول فيها دون الهدر والانفاق غير المجدي، فلم تكن الدولة مدينة في عهده، رغم تنفيذ المشاريع الإنمائية العديدة، التي وفرت الماء والكهرباء والطرق والهاتف والمدرسة إلى جميع المناطق اللبنانية، لا سيما تلك النائية، التي كانت تعاني من الحرمان من هذه الخدمات الأساسية في العهود السابقة. سعى لإنصاف مدينة طرابلس فوفّر لها عدداً كبيراً من المشاريع الإنمائية، التي تساهم في تحريك اقتصادها، وتأمين ازدهارها، كالمرفأ ومطار القليعات والمعرض الدولي والمخطط التنظيمي العام والملعب البلدي ومصافي مياه الشفة وتوسعة مجرى نهر أبو علي وتشييد السراي وعدداً كبيراً من المدارس لا سيما المهنية منها، وأوصى بأن تعود ثروته لمدينته، فشكلت اللبنة الأساسية لتشييد جامعة المنار - مؤسسة رشيد كرامي للتعليم العالي - في طرابلس.

أحب والدته دون حدود، فقد عاش لها، وقد يكون لم يتزوج لأجلها، رغم تمنياتها بزواجه، فكان لا ينتقل من مكان إلى آخر إلا ويصطحبها معه.

استشهد في الأول من حزيران سنة ١٩٨٧ فوق أجواء انفه - الهري، بينما كان عائداً من طرابلس إلى بيروت بعد عطلة عيد الفطر، عندما انفجرت عبوة، كانت مزروعة خلف مقعده، في طائرة مروحية تابعة للجيش اللبناني. وقد جاء الانفجار قبيل موعد، كان مقرراً بينه وبين الرئيس كميل شمعون، لإعلان حل يتعلق بالأزمة السياسية المتفاقمة تم التوصل إليه مع عدد من القيادات السياسية المسيحية. فاتهمت القوات اللبنانية بجريمة الاغتيال، وحُكِم قائدها سمير جعجع بعقوبة الإعدام، مع تخفيضها إلى المؤبد.

قال الرئيس كميل شمعون عنه «قبل ساعات من الفجيعة، كان عزمنا مع الرئيس رشيد كرامي أن نرسي القواعد السليمة لقيام الدولة والوطن»



الرئيس رشيد كرامي مع الرئيسين عادل عسيران وكميل شمعون

الرئيس رشيد كرامي مع الرؤساء سليمان فرنجية وكامل الأسعد وكميل شمعون والأمير مجيد أرسلان

وسجل لعميد الكتلة الوطنية قوله: «رشيد كرامي يجب ألا يموت بسبب مرض، بل إنه يستحق أن يموت موتاً استثنائياً يخلده التاريخ، ويصدم الشعب اللبناني».

منحه رئيس الجمهورية ميشال سليمان بتاريخ ١٥ كانون الأول سنة ٢٠٠٩، وسام الاستحقاق اللبناني برتبة الوشاح الأكبر، وقد تسلمه أخوه الرئيس عمر كرامي.

شيع في مدينة طرابلس يوم الأربعاء في الثالث من حزيران سنة ١٩٨٧، في مأتم شعبي ورسمي حضره كبار المسؤولين في لبنان وسوريا وبعض الدول العربية، بالإضافة إلى حشود شعبية ضخمة اعترافاً منها لما أعطاه للبنان والأمة العربية من تضحيات وخدمات طوال حياته السياسية.

تكريماً لذكراه أطلقت الحكومة اللبنانية اسمه على معرض طرابلس الدولي، وأطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة فردان.

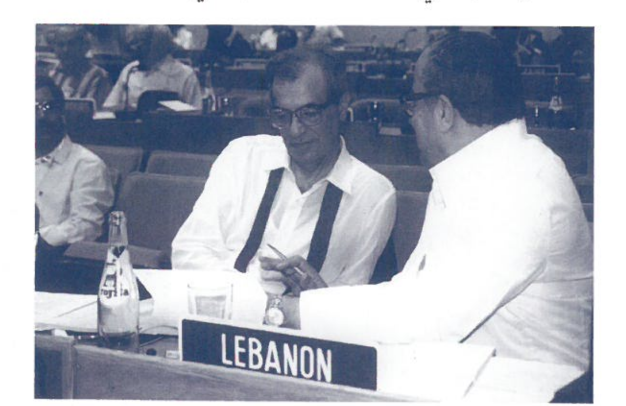
دخل كتاب غينيس كأكثر رؤساء الحكومة المنتخبين بالطرق الديموقراطية في العالم (١٠ مرات) ولم يخرق هذا الرقم حتى الآن.

الحافظ، محمد أمين إسماعيل

(١٩٢٦ ـ ٢٠٠٩)

وُلد في مدينة طرابلس عاصمة الشمال، في ٢٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٦. من عائلة دينية عريقة، عمل بعض أفرادها في منصب أمين الفتوى، خلال العهد العثماني. هاجر جده الأعلى إسماعيل من الجزيرة العربية، واستقر في مدينة طرابلس، وقد بقي آل الحافظ يخطبون ويؤمون المصلين، في أحد جوامع طرابلس حتى عصرنا هذا.

تلقى علومه الأولية في القدس الشريف، حيث كان والده العلامة الشيخ إسماعيل قاضي القضاة، في المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين. وقبيل الحرب العالمية الثانية، عادت العائلة إلى طرابلس، حيث أتم دراسته الثانوية في مدرسة الفرير، انتقل إلى الجامعة الأميركية في بيروت، ثم سافر إلى مصر لدراسة الاقتصاد السياسي، في جامعة القاهرة سنة ١٩٤٥، حيث نال الإجازة في الاقتصاد السياسي سنة ١٩٤٩.



الرئيس أمين الحافظ مع النائب شفيق بدر في أحد المؤتمرات البرلمانية



وفي القاهرة شكّل مع أصدقائه من لبنانيين وعرب وأفارقة مجموعة فكرية سياسية أطلقوا عليها اسم «جمعية الشرق الأوسط»، وكان من أعضائها الرئيس الراحل رشيد كرامي.

تابع دراساته العليا في أوروبا، فنال سنة ١٩٥٠، دبلوماً في القانون الدولي، من أكاديمية القانون الدولي التابعة لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، ثم نال شهادة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لوزان في سويسرا، سنة ١٩٥٣.

عاد إلى لبنان سنة ١٩٥٤، وعمل مديراً في معهد البحوث الصناعية حتى سنة ١٩٦٠. ساهم خلال هذه الفترة في وضع دراسات صناعية واقتصادية، لمساعدة الصناعيين في لبنان والشرق الأوسط. ونشر جزءاً من أطروحته الاقتصادية التي حملت عنوان «حول السياسات الاقتصادية بين سوريا ولبنان»، ونشر كتاباً بالفرنسية عن هذه الحقبة، وعن مستقبل الاقتصادين. وكان من مؤيدي إجراء تغيير في آليات الاقتصاد اللبناني القائمة على قطاع الخدمات، وتحويله إلى قطاع انتاجي في الزراعة والصناعة. كما كان من

المنادين الأوائل بإقامة «السوق العربية المشتركة»، فكتب الكثير في موضوع فائدة هذه السوق على الاقتصاد اللبناني، وعلى اقتصاديات الأسواق العربية الأخرى. وكان في تلك الأثناء يمارس هواية الصحافة، ويكتب تعليقاً يومياً في جريدة الحياة، وينشر صفحة اقتصادية أسبوعية في جريدة «الجريدة»، كما درّس مادة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية، وجامعة بيروت العربية. وحاضر في الجامعة الأميركية في بيروت.



مع الرؤساء: أمين الجميل، حسين الحسيني، رشيد كرامي، عادل عسيران، رشيد الصلح، ناظم عكاري، شفيق الوزان وتقي الدين الصلح

انتخب نائباً عن طرابلس في دورات ١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٩٢. وظل في النيابة ٣٦ سنة، كان خلالها رئيساً للجنة الشؤون الخارجية. كما انتخب عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي.

تمكن من جعل لجنة الشؤون الخارجية واحدة من اللجان الرئيسية في مجلس النواب، وانتزع لها كل صلاحياتها على صعيد تحديد سياسة لبنان الخارجية، ومحاسبة وزير الخارجية، وإصدار محضر تفصيلي عن كل اجتماع للجنة، كان يتخذه الصحافيون مرجعاً للكتابة في سياسة لبنان الخارجية.



مع الرئيس سليمان فرنجية ويبدو الرئيس شفيق الوزان

حضر بعض دورات الأمم المتحدة في نيويورك، وساهم في وضع القرار ٤٢٥ الداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة. اشترك في أكثر من ستين مؤتمراً دولياً وعربياً، كما ترأس الوفد اللبناني، إلى معظم هذه المؤتمرات، ومؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي، وكان رئيس اللجنة السياسية لمؤتمرات


مع رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بو ويبدو النائب محمد يوسف بيضون

الاتحاد البرلماني العربي، بين سنتي ١٩٦٨ - ١٩٧٢.

عينه الرئيس سليمان فرنجية رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للإعلام والصحة، في نيسان ١٩٧٣، بعد اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة، في شارع فردان في بيروت، واستقالة حكومة الرئيس صائب سلام. وكانت بذور الفتنة خلالها تذر قرنها، أثر الاشتباكات الدامية بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، فقدم استقالته بتاريخ ٨ حزيران سنة ١٩٧٣، قبل أن تمثل حكومته أمام المجلس النيابي، بسبب الضغوطات التي مورست عليه، من الشارع السني، باعتباره أول من يخرق نادي رؤساء الوزارة التقليديين، إلا أن الاستقالة لم تقبل من رئيس الجمهورية إلا في ٧ تموز. وقد أعلن خلال هذه الفترة حالة الطوارئ في لبنان، وأنزل الجيش، وتفاوض مع زعماء المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي انتهى بعقد اتفاقية «ملكارت»، التي فسرت بعض بنودها اتفاقية القاهرة، ونظمت بعض مظاهر الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

شارك سنة ١٩٨٩، في مؤتمر الطائف، الذي أنهى الحرب الداخلية في لبنان، وأسس للنظام السياسي في المرحلة التي تلت الحرب. وكان له دور فاعل، في تقريب وجهات النظر، الأمر الذي أظهر ما كان يتمتع به من مصداقية، واعتدال في مواقفه.

ربطته صداقات وطيدة مع عدد كبير من الملوك والرؤساء والشخصيات العربية والعالمية. ولبى دعوات رسمية لزيارة عدد كبير من الدول،


مع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان
وبدا النائب شفيق بدر

مع الرئيس الجزائري أحمد بن بلا

وأوفده رؤساء الجمهورية المتتالون في مهمات خاصة عديدة، ولتسليم رسائل إلى عدد من رؤساء الدول.

إلى جانب اهتمامه بالشؤون الدبلوماسية والخارجية، احتلت المسائل الاقتصادية جزءاً كبيراً من اهتمامه، ومنها مشروع تطوير مرافئ المدن الساحلية، تعزيزاً للروابط الاقتصادية بين مختلف المناطق اللبنانية، كما أولى السوق العربية المشتركة اهتماماً خاصاً، في جميع لقاءاته مع الملوك والرؤساء العرب، لما للمشروع من انعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية والتجارة العربية، ووحدة المصير بين العرب.

بعد اعتزاله العمل النيابي المباشر، أسس مع عدد من الشخصيات السياسية والإعلامية، «المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني» وترأسه إلى حين وفاته.

كان يتقن اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. له كتاب «أنا والناس» الذي يتناول فيه شخصيات من المجتمع بالنقد. نشر مئات المقالات في أبرز الصحف والمجلات العربيّة، واعتبرت مقالاته الاقتصادية وتلك التي تتعلق بالسياسة الخارجية مراجع للمهتمين. وهو يعد من أكثر رؤساء الحكومة ثقافة، وكان يملك مكتبة منزلية تعتبر من أكبر المكتبات المنزلية في الشرق الأوسط، وكان قد ورث قسماً منها عن والده وقسماً آخر جمعه بنفسه على مدى سنوات. وكانت تضم كتباً ومخطوطات نادرة وثمينة.

يعتبر أمين الحافظ من الطبقة السياسية النخبوية، صاحب نظرة ثاقبة للأمور السياسية، دبلوماسي هادئ وصبور أمام خصومه، وصاحب حس عالٍ من الطرافة وسرعة البديهة.

اقترن في العام ١٩٥٨ بالأديبة اللبنانية المعروفة ليلى عسيران، التي كرّست أدبها لخدمة القضية الفلسطينية، ولهما ابن وحيد، رمزي.

قلده فخامة رئيس الجمهورية وسام الاستحقاق اللبناني.

توفي في بيروت في ١٣ تموز سنة ٢٠٠٩، وشيّع في مأتم رسمي وشعبي، ووري الثرى في مدافن العائلة في جبانة باب الرمل في طرابلس.

الصلح، رشيد محمد أنيس

(١٩٢٥)

وُلد في بيروت سنة ١٩٢٥، تلقى دروسه الابتدائية في مدرسة الفرير في بيروت. والثانوية في مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية ـ الحرج، وتتلمذ على أساتذة المقاصد، ومنهم إبراهيم عبد العال وطاهر اللاذقي وعبد الله المشنوق وزكي نقاش وعمر فروخ. درس الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، ونال إجازتها سنة ١٩٤٤.

عمل في الحقل الوظيفي في بداية حياته، فعين مساعداً قضائياً في بيروت، ثم دخل سلك القضاء، وتدرج فيه، فترأس مجلس العمل التحكيمي، وشغل منصب معاون النائب العام، ومدعياً عاماً لدى المحكمة الشرعية، وعضواً في المحكمة العسكرية، واستمر في تحمل أعباء القضاء، إلى أن استقال سنة ١٩٦٠، ليترشح للانتخابات النيابية، لكن النجاح لم يحالفه.

عرف في بداية عمله السياسي بميوله



الرئيس رشيد الصلح مع الرئيس السوري حافظ الأسد



الناصرية، وتقربه من الحزب التقدمي الاشتراكي، ورئيسه كمال جنبلاط.

انتخب نائباً عن بيروت، الدائرة الثالثة في دورة سنة ١٩٦٤، وفي دورة سنة ١٩٧٢ عن الدائرة الثانية. وظل نائباً بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي حتى سنة ١٩٩٢. أعيد انتخابه نائباً عن دائرة بيروت، في دورة سنة ١٩٩٢، وكان عضواً في اللجان النيابية: الإدارة والعدل، المال والموازنة، والشؤون الخارجية.

عين:

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في تشرين الأول سنة ١٩٧٤. في عهد الرئيس سليمان فرنجية.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في أيار سنة ١٩٩٢، في عهد الرئيس الياس الهراوي، وكانت حكومته تلك، هي الحكومة التي شكلها للإشراف على الانتخابات النيابية، التي جرت في صيف السنة نفسها.



في اجتماع مجلس الوزراء مع الرئيس الياس الهراوي وبدا ميشال المر ونصري المعلوف وزكي مزبودي ونزيه البزري

واجهته أثناء ترؤسه حكومته الأولى، أحداث أمنية كبيرة، أبرزها الأحداث الأمنية التي وقعت في طرابلس، واضطرار حكومة الصلح اللجوء إلى الجيش، لضرب حركة العصيان التي قام بها أحمد القدور، وإنشائه دولة له داخل مدينة طرابلس. واغتيال نائب صيدا السابق المناضل معروف سعد، في شباط سنة ١٩٧٥، وحادثة عين الرمانة في نيسان سنة ١٩٧٥، فقدم على أثرها استقالة حكومته.

عارض اتفاق ١٧ أيار سنة ١٩٨٣، وعمل على تعزيز وحدة لبنان، وتحريره من الانقسامات الطائفية والسياسية، وعرف بعدائه للعدو الإسرائيلي، وسعيه الحثيث لتقريب المواقف بين لبنان وسوريا والدول العربية. دعا إلى دعم المقاومة، وتقديم المساعدة والعون لها، لكي تتمكن من تحرير الجزء المحتل من الأرض اللبنانية، في الجنوب والبقاع الغربي.

اعتبر أن القوى التي عملت على إنهاء عهد حكومته الثانية، هي التي كانت تحرك الدولار صعوداً ونزولاً، كما اعتبر أن حكومات الحريري وعدت بالكثير، ولم تحقق شيئاً.



متوسطاً الرئيس شفيق الوزان
والرئيس الجزائري أحمد بن بلا




مع الملك السعودي خالد بن عبد العزيز

كان رشيد الصلح عضواً في التكتل النيابي المستقل، وفي اللقاء الإسلامي، الذي ضم الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين من الطائفة السنية، وكان يرأسه مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، كما كان عضواً في الكتلة البرلمانية الديمقراطية، التي تشكلت في شباط سنة ١٩٩١ وكانت تضم ١٣ نائباً، وعضواً في حركة التوعية البيروتية، وفي جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.

تعرض لمحاولة اغتيال في آذار سنة ١٩٨١. كما فجرت سيارته أمام منزله في عين التينة، في حزيران سنة ١٩٨٦.

يحمل عدة أوسمة لبنانية وعربية ودولية، أبرزها وسام الاستحقاق اللبناني من درجة الوشاح الأكبر.

متأهل من السيدة عائدة حسن شاتيلا، ولهما ابنة وحيدة هي منى.



الرئيسان إميل لحود ورشيد الصلح

الصلح، تقي الدين منح

(١٩٠٧ ـ ١٩٨٨)

من مدينة صيدا الجنوبية، ومواليد منطقة ميناء الحصن في بيروت، سنة ١٩٠٧. تلقى علومه الأولية في منزله، على الشيخ محمد عباس الأزهري، فتلقى منه دروساً في الدين والفقه والآداب العربية واللغة. ثم دخل الجامعة الأميركية (الابتدائية الأميركية) فتابع قسماً من علومه، ثم درس في اليسوعية حتى الصف الثالث ثانوي، وأنهى المرحلة الثانوية في «الليسيه الفرنسية».

سافر إلى فرنسا لمتابعة دراساته العليا، لكنه عاد إلى بيروت، بسبب ظروف خاصة، فدخل الجامعة الأميركية في بيروت، ليدرس الأدب العربي والتاريخ، وقد اكتسب من دراسته في مدرسة الشيخ عباس والأميركية واليسوعية، طرق التعليم المختلفة، سواء الطراز الإسلامي أم العلماني أم الأكليركي.

عمل في مطلع شبابه مدرساً في مدرسة اللاييك ـ العلمانية الفرنسية، وإلى جانب عمله التربوي، كان منخرطاً في العمل القومي، فأسس سنة ١٩٣٢ مع يوسف السودا وسليم إدريس ونصري المعلوف وتوفيق يوسف عواد «حركة الميثاق الوطني». ثم أسس سنة ١٩٣٥ مع مجموعة من الشباب، أبرزهم كاظم الصلح ومحمد علي حمادة وأنيس الصغير وعادل عسيران وفؤاد مفرج وقسطنطين زريق وجبران شامية ورامز شوقي «الحركة العربية السرية»، مهمتها وضع «دستور» للقومية العربية، يبين أغراضها ويوضح مفهومها. وفي عام ١٩٣٧، وقّع يوسف السودا وتقي الدين الصلح ونصري



الرئيس تقي الدين الصلح مع الأمير مجيد أرسلان



الرئيس تقي الدين الصلح مع الملك فيصل بن عبد العزيز

المعلوف وسليم إدريس ونجيب الصايغ وغيرهم، وثيقة سياسية تتضمن مبادئ وطنية مشتركة سميت «الميثاق الوطني»، وقد كانت هذه المبادئ في أساس الميثاق الوطني، الذي اتفق عليها الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح في سنة ١٩٤٣.

شارك تقي الدين الصلح في العمل الصحافي، فحرر في جريدة النداء، التي أسسها شقيقه كاظم، ثم انتخب نقيباً للصحافة سنة ١٩٤٦. وكان قد شارك مع نعيم مغبغب، في تأسيس جريدة «علامة استفهام» وأشرف على تحريرها، طوال فترة الثورة الاستقلالية سنة ١٩٤٣.

في السنة ١٩٤٣ كان تقي الدين الساعد الأيمن لرياض الصلح. فعينه مديراً للمطبوعات، أي مديراً عاماً للإعلام بلغة اليوم، ثم مستشاراً للسفارة اللبنانية في القاهرة، وقائماً بالأعمال فيها، ثم مستشاراً لدى جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥. وقبيل مقتل رياض الصلح عاد إلى لبنان ليتفرغ للعمل السياسي والانتخابي، فخاض غمار انتخابات سنة ١٩٥١ عن المقعد السني في بيروت، وانتخابات سنة ١٩٥٣ عن المقعد السني في صيدا، دون أن يحالفه الحظ في أي منهما.

انتخب نائباً عن قضاء زحلة، في دورة سنة ١٩٥٧. ثم نائباً عن قضاءي بعلبك ـ الهرمل، في دورة سنة ١٩٦٤. وشارك في أعمال اللجان النيابية، فكان رئيساً للجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ومقرراً للجنة الدفاع الوطني، ورئيساً للجنة الشؤون الخارجية.

عين وزيراً للداخلية، في تشرين الثاني سنة ١٩٦٤، في حكومة الرئيس حسين العويني.



الرئيس تقي الدين الصلح مع الرئيس سليمان فرنجية

عين رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في تموز سنة ١٩٧٣، (حكومة كل لبنان)، في عهد الرئيس سليمان فرنجية.

كان تقي الدين الصلح أسير عقدة الرجل الثاني. فهو في المرتبة الثانية بعد رياض الصلح، وهو أيضاً في المرتبة الثانية بعد سامي الصلح، لذلك وبعد ٢٢ عاماً من الانتظار، وصل تقي الدين إلى كرسي رئاسة الحكومة، وربما لأنه كان أكثر قرباً، إلى نفس وعقل وروح ابن عمه رياض الصلح.

كلفه الرئيس الياس سركيس في تموز سنة ١٩٨٠ تشكيل حكومة تخلف حكومة الرئيس سليم الحص، فسعى لتأليف حكومة فعاليات سياسية، غير أن مساعيه لم تكلل بالنجاح، فاضطر إلى الاعتذار بعد مضي ٢٠ يوماً على التكليف.



الرئيس تقي الدين الصلح مع الرئيس السوري حافظ الأسد

اضطلع بدور بارز في معركة الاستقلال سنة ١٩٤٣، ولعب دوراً مهماً في التحرك الشعبي عند اعتقال رجال الاستقلال. أطلق مبدأ كل الوظائف لكل الطوائف، وطبقه أثناء تمرسه برئاسة الحكومة، وأعاد أكثر من ثلاثمائة مدرس إلى الخدمة كانوا قد صرفوا قبل تشكيله الحكومة.



الرئيس تقي الدين الصلح مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات

شارك سنة ١٩٣٨، مع فؤاد افرام البستاني وشفيق جحا ومحمد طبارة، في تأسيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، واستصدار المرسوم الخاص بإنشائها، كما شارك في تأسيس جمعية أهل القلم، وجمعية المجلس الوطني لإنماء السياحة سنة ١٩٦٢، والتجمع الإسلامي، واللقاء الإسلامي.

اعتمر تقي الدين الصلح الطربوش

منذ صغره، ولم يرفعه عن رأسه، إلا عندما يقوم بتأدية فريضة الحج، وكان يقول فيه «عندما لا يتناسب حجم الرأس مع حجم الطربوش، يوسّع العاقل الطربوش، ولا يعمد إلى تكسير الرأس».

زار إيران سنة ١٩٧٤، وهناك شاهد البذخ غير المعقول، والإسراف الوقح في الإنفاق على المتعة الخاصة، فهمس في أذني زوجته: «هذا واقع لا يمكن أن يعمر طويلاً»، وبعد خمس سنوات سقط الشاه ونظامه.

جاء تقي الدين إلى السياسة، على أجنحة الأدب والثقافة، فألف كتاباً في السياسة والحكم، صدر عن دار العودة، وكتاب «ولادة استقلال لبنان»، ألفه مع خليل تقي الدين، وطبع في مصر، وقد هددت فرنسا بالتوقف عن مفاوضات الاستقلال، إذا لم يحرق هذا الكتاب.

تأهل من السيدة فدوى ملك عبد القادر البرازي ابنة حماه العريقة. ولم يترك من حطام الدنيا شيئاً، لا مالاً ولا عقاراً، باستثناء طربوشه الأحمر ونظارته وقلمه وحافظته التي لم تكن تحتوي إلا على مئة ليرة لبنانية.

توفي في باريس، في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٨٨، أثر نوبة قلبية.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع منطقة رأس بيروت.

الرفاعي، نور الدين عبدالله

(١٨٩٩ ـ ١٩٨٠)



وُلِد في ألبانيا الواقعة على بحر الأدرياتيك، أحد فروع البحر الأبيض المتوسط، سنة ١٨٩٩. كان والده يعمل مديراً للجمارك، في ولاية ألبانيا، إحدى الولايات الأوروبية الخاضعة للسلطنة العثمانية. غادرت عائلته ألبانيا سنة ١٩١٠ متوجهة إلى الأستانة، حيث تلقى بعض علومه فيها، ثم غادرها إلى بيروت، وتابعها في مدرسة الشيخ عباس الأزهري.

سنة ١٩١٦، وبسبب دخول العثمانيين الحرب، دعي إلى الخدمة العسكرية الإجبارية، فالتحق بالجيش العثماني قبل أن ينهي دروسه. وبعد انتهاء الحرب سرح من الجيش، باعتباره من أبناء الولايات العثمانية المحتلة، فعاد إلى لبنان واستقر فيه.

وبعيد إنشاء المؤسسات العسكرية اللبنانية، في بدايات عهد الانتداب الفرنسي، دخل سلك الدرك برتبة ملازم أول، ثم تدرج في هذا السلك، فشغل عدة مناصب، منها مديراً لمدرسة الدرك سنة ١٩٢٨، ومديراً للشرطة سنة ١٩٣٧، ثم قائداً للجوقة الثالثة سنة ١٩٤٣.

عُيِّن محافظاً للشمال سنة ١٩٤٧، بعد نقل عبد العزيز شهاب، إثر الحادثة الأليمة التي ذهب ضحيتها ٢٢ قتيلاً، بمناسبة استقبال ابن طرابلس المجاهد فوزي القاوقجي. ثم عُيِّن سنة ١٩٥٩ مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، وظل في منصبه هذا، إلى أن أحيل إلى التقاعد سنة ١٩٦٢.

تسلم نور الدين الرفاعي، زعيم الحزب السوري القومي أنطون سعادة، قبيل إعدامه في الثامن من تموز سنة ١٩٤٩، من الضابط فريد شهاب، الذي قال لنور الدين إني أسلمك أنطون سعادة حياً، ولا أريد أن يحمل أحدنا ثأر القوميين. وذلك خلافاً للخطة المتفق عليها بين حسني الزعيم ورياض الصلح، والقاضية بتصفية سعادة في الطريق من دمشق إلى بيروت.

في ٢٣ أيار سنة ١٩٧٥، وأثر الأحداث الدموية التي بدأت في نيسان، وبعد أسبوع واحد من تقديم الرئيس رشيد الصلح استقالة حكومته، وبعد إجراء استشارات بأسئلة وأجوبة خطية، عيّن الرئيس سليمان فرنجية، العميد الأول المتقاعد نور الدين، رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل، والصحة العامة، والصناعة والنفط.



حكومة نور الدين الرفاعي العسكرية ويبدو أمين عام مجلس الوزراء عمر مسيكه

جوبهت حكومة نور الدين الرفاعي العسكرية، برفض عارم ليس من المسلمين وحدهم، بل من جميع السياسيين، لأنهم جميعهم خافوا من الحكومة العسكرية. وبعد ثلاثة أيام في ٢٦ أيار، قدّم الرفاعي استقالة حكومته، من دون أن يتمكن من تقديم بيانها الوزاري، فعيّن الرئيس سليمان فرنجية بعد خمسة أيام، الرئيس رشيد كرامي رئيساً للحكومة.

يعتبر نور الدين الرفاعي، ثاني عسكري يتولى رئاسة الوزارة، بعد الجنرال فؤاد شهاب، الذي شكل حكومة عسكرية، قبيل استقالة الرئيس بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٢.

عرف نور الدين بانضباطيته العسكرية وصرامته، وحرصه على تطبيق القانون والمساواة، فلا وسيط ولا شفيع ولا محاباة، فيما يتعلق بالنظم والقوانين.

يحمل العديد من الأوسمة والميداليات أبرزها:

وسام الأرز من رتبة ضابط أكبر، ميدالية الاستحقاق اللبناني الذهبية، ميدالية الحرب ذات السعف، صليب الحرب مع تنويهين، وسام الاستحقاق من رتبة ضابط، وسام الاستقلال الأردني، وميدالية الاستحقاق السوري.

تأهل من السيدة التركية حكمت ارسوزي، ولهما ابنتان: إلهام وهي وريثته الوحيدة، والثانية أقامت مع والدتها في تركيا، بعد مغادرتهما لبنان.

توفي في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٧٩.

الحص، سليم أحمد

(١٩٢٩)



وُلِد في بيروت في حي زقاق البلاط، في العشرين من كانون الأول سنة ١٩٢٩. توفي والده وكان صيدلياً بعد سبعة أشهر من ولادة ابنه الأصغر سليم، فتعهدت الوالدة تربية الأولاد الخمسة، في ظروف معيشية صعبة.

بدأ دراسته في مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية للبنات، ثم انتقل إلى مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية للصبيان، في منطقة حرج بيروت.

وبدافع تعلم اللغة الإنكليزية، انتقل إلى مدرسة الآي سي الابتدائية في رأس بيروت. ولما كانت حالة والدته المادية لا تسمح بدفع نفقات المدرسة الباهظة، فقد تولت ابنة خالته صفية الحص (زوجة النائب عثمان الدنا لاحقاً)، التبرع بتمويل دراسته. كذلك تحملت جدته بعض أعباء تعليمه، حتى نهاية سنة الفرشمن، أي السنة الأولى في الجامعة الأميركية في بيروت.

كان من التلامذة المتفوقين في المرحلة الثانوية، فدرس في سنة واحدة الأول والثاني ثانوي. بعد إنتهاء هذه المرحلة، درس إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت، ونال شهادة بكالوريوس بتفوق سنة ١٩٥٢، وبفضل سجله الدراسي المميز، حصل من إدارة الجامعة على مساعدة مالية مكنته من متابعة دراسته.

تابع دراساته العليا في الجامعة الأميركية، فنال سنة ١٩٥٧ شهادة الماجستير، وعين أستاذاً مساعداً لتدريس مادة العلوم التجارية في الجامعة عينها. وبمساعدة أستاذه سعيد حمادة، نال عوناً من مؤسسة روكفلر، لإتمام الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، في ولاية انديانا في الولايات المتحدة، وكانت بعنوان «الدور الذي يمكن أن يقوم به مصرف مركزي في لبنان»، ولم يكن قد انشئ المصرف المركزي اللبناني آنذاك، ثم انتقل إلى واشنطن للاستعانة بمكتبة الكونغرس، لإتمام كتابة الأطروحة، التي أنجزها سنة ١٩٦١.

بدأ سليم الحص حياته المهنية محاسباً مع شركة التابلين ١٩٥٢، ثم انتقل إلى غرفة التجارة سنة ١٩٥٥، فأستاذاً محاضراً في الجامعة الأميركية، كلية إدارة الأعمال في السنة عينها، وبعد نيله شهادة الدكتوراه، عاد للتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، فدرّس اقتصاد الأعمال، والاقتصاد الهندسي، والاقتصاد الكلي والمحاسبة.

شغل وظيفة المستشار المالي، لدى

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٦، وبعد عودته إلى لبنان، قام بشراء عقار في منطقة الدوحة، جنوبي العاصمة، وتمكن لاحقاً من بناء منزل عليه.

وبعد أزمة بنك انترا، عين رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في لبنان ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣. وبعد تعيين الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان، في تموز سنة ١٩٦٧، تم تنفيذ برنامج واسع، للإصلاح المالي، شمل تصفية عدد من المصارف، ودمج بعض المصارف بمصارف أخرى، وإعادة هيكلة بعض المصارف المعتلة، خصوصاً لجهة إعادة تكوين



الرئيس سليم الحص مع الرئيسين الياس سركيس وكامل الأسعد

رساميلها أو أموالها الخاصة، فكان أن توطدت العلاقة بين الرجلين (الحص وسركيس) على قاعدة الثقة المتبادلة، فأخذ الحاكم يستشيره، في شتى الموضوعات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية، التي ينفذها مصرف لبنان.



الرئيس سليم الحص مع الرئيس المصري أنور السادات وبدا خلفه حسني مبارك

عين في عهد الرئيس فرنجية، رئيساً لمجلس الإدارة والمدير العام للمصرف الوطني للإنماء الاقتصادي والسياحي، وكان مكتبه في التباريس، في شرق بيروت، فشهد من مكتبه بعض مظاهر حرب السنتين، ثم انقطع عن النزول إلى مكتبه بعد سيطرة الميليشيات على هذه المنطقة. كما عين رئيساً لمجلس إدارة المصرف العربي والدولي للاستثمار في باريس، ورئيس لجنة الخبراء العرب، المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وعضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت، والمجلس الاستشاري للبنك الدولي.

اصطحبه الرئيس الياس سركيس، إلى مؤتمر القمة العربي، الذي عقد في أيلول سنة ١٩٧٦ في القاهرة، وفيه تقرر إنشاء قوة ردع عربية، قوامها ثلاثون ألف جندي، وامداد لبنان بالمساعدات المالية، لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإنشاء لجنة رباعية من سفراء السعودية

والكويت ومصر ومندوب عسكري سوري، لمساعدة الرئيس اللبناني، في تنفيذ اتفاق القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

عين مستشاراً لرئيس الجمهورية سنة ١٩٧٦، فأعد ملفاً عرف بملف الحص، ضمنه تقريراً عاماً بالأضرار والخسائر التي أصيب بها لبنان، من جراء حرب السنتين، كما ضمنه تصوراً للإنماء والإعمار، وقد كان هذا التقرير في أساس إنشاء مجلس الإنماء والإعمار.

عين:

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للاقتصاد والتجارة، ووزيراً للصناعة والنفط، ووزيراً للإعلام، في كانون الأول سنة ١٩٧٦، في عهد الرئيس الياس سركيس.

وقد حظيت حكومة التكنوقراط الثمانية هذه، بسلطات تشريعية استثنائية، أبرزها استحداث الرقابة على الصحف، وإنشاء مجلس الإنماء والإعمار، وكانت حقبة تلك الحكومة، مرحلة تصعيد وتدهور مستمرين. وعندما استقال الحص سنة ١٩٧٨، ليفسح للرئيس سركيس تأليف حكومة فعاليات، اصطدم رئيس الجمهورية باستحالة قيام مثل هذه الحكومة. فاضطر الحص للعودة عن الاستقالة، وتعويم حكومته السابقة، وفي تلك الفترة نفذت إسرائيل اجتياحها للجنوب، بهدف إقامة حزام أمني، شمالي حدودها، وصدر على الأثر قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، الذي دعاها إلى الانسحاب الفوري من لبنان.

- رئيساً لمجلس الوزراء، في تموز سنة ١٩٧٩، في عهد الرئيس الياس سركيس.

خلال رئاسته لهذه الحكومة، وضع برنامجاً إصلاحياً عُرف بالمبادئ الأربعة عشر، بهدف إنهاء الأزمة الدامية، لكن التجربة لم تؤدِ إلى أي نتيجة إيجابية.



الرئيس سليم الحص مع ياسر عرفات والرئيسين العراقيين صدام حسين وأحمد حسن البكر

أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، تعرض منزل الحص في منطقة الدوحة (دوحة الحص)، وكان هو في داخله لنيران الرشاشات الثقيلة، فطالب عن طريق مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، تدخل السفارة الأميركية، لتأمين انتقاله إلى بيروت أسوة بوليد جنبلاط، فتأمن له ذلك، وأقام في بيروت يكابد مع أهلها القصف والحصار.

بعد انعقاد مؤتمري جنيف ولوزان في سويسرا، والاتفاق على إلغاء اتفاق ١٧ أيار، وتشكيل حكومة اتحاد وطني، عين وزيراً للعمل، ووزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، في نيسان سنة ١٩٨٤، في حكومة الرئيس رشيد كرامي.

شارك في خلوات بكفيا، وعمل على إلغاء مراسيم حكومة الرئيس شفيق الوزان، وقاطع

حكم أمين الجميل، بعد انقلابه وسمير جعجع، على الاتفاق الثلاثي سنة ١٩٨٦.

تعرض لمحاولة اغتيال، صبيحة عيد الأضحى في أيلول سنة ١٩٨٤، نجا منها بأعَجوبة، وقتل سائق سيارته وثلاثة آخرون، ورغم إحالة محاولة الاغتيال إلى المجلس العدلي، إلا أنه لم يجر أي تحقيق جدي، نظراً لضلوع بعض الأشخاص المرموقين في التخطيط للمحاولة.

على أثر اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي، في الأول من حزيران سنة ١٩٨٧، تولى الحص رئاسة الحكومة بالوكالة، دون أي تعديل في أعضاء حكومة الرئيس كرامي الراحل، واستمر مجلس الوزراء، في الانقطاع عن عقد الجلسات كما في السابق، فابتُدع ما سمي المرسوم الجوال، وقد وصفه الرئيس الحص بنفسه «بالبدعة الدستورية». واستمر واقع القطيعة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، حتى نهاية عهد أمين الجميل.

في أيلول سنة ١٩٨٨، لم يستطع مجلس



الرئيس سليم الحص مع الملك عبد الله بن عبد العزيز

النواب انتخاب خلف للرئيس أمين الجميل، وعشية انتهاء ولايته، أصدر الجميل مرسوماً قضى بتشكيل حكومة من العسكريين برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، فشهدت الساحة السياسية اللبنانية قيام حكومتين: الحكومة السابقة برئاسة الحص ومن تبقى من أعضائها، وحكومة عون وما تبقى من أعضائها، بعد استقالة الوزراء المسلمين منها، واستمر الوضع المزدوج حتى تشرين الأول سنة ١٩٩٠، في إطار ما عرف آنذاك «بعهد الحكومتين».

منذ مطلع سنة ١٩٨٩، كانت الاتصالات بين رئيس الحكومة سليم الحص، ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني، آخذة في التقدم لوضع تصور مشترك لحل الأزمة اللبنانية سياسياً، وتمّ الاتفاق بينهما على نقاط، اعتمدت لاحقاً في أساس اتفاق الطائف، بما في ذلك إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، بعد أن كانت هذه السلطة منوطة برئيس الجمهورية.

بناء على دعوة اللجنة العربية العليا المشكلة من السعودية والمغرب وسوريا، اجتمع النواب اللبنانيون، في الطائف في المملكة العربية





الرئيس سليم الحص مع الرئيس الأميركي جيمي كارتر

بين النائبين انور الخليل وعصام نعمان أثناء زيارة الجنوب بعد التحرير

السعودية، في أواخر صيف ١٩٨٩. وبعد اجتماعات متواصلة، تمّ الاتفاق على صيغة حل سياسي، سمي اتفاق الطائف، أو وثيقة الوفاق الوطني.

بعد انتخاب الرئيس الياس الهراوي رئيساً للجمهورية في تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، استمر الرئيس الحص في تحمل أعباء رئاسة الحكومة، وكان همه إعادة توحيد البلاد، بوضع حد لحالة التمرد التي كان يقودها العماد ميشال عون، وترجمة اتفاق الطائف نصوصاً دستورية. وقد وضع القاضي خالد قباني مشروع التعديلات الدستورية، بتوجيه من رئيس الحكومة. كما كان الحص أول مسؤول عربي، يستنكر الاجتياح العراقي لدولة الكويت.

عين:

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية، ووزيراً للمغتربين، في كانون الأول سنة ١٩٩٨، في عهد الرئيس إميل لحود.

كان الرئيس لحود قد أجرى مشاورات نيابية، كلف أثرها الرئيس رفيق الحريري، تشكيل الحكومة. حصل إشكال بين الرئيسين لأمر يتعلق بإحصاء أصوات النواب، فاعتذر الحريري، وقبل لحود اعتذاره، وكلف الرئيس الحص بعدها بالتأليف. وقد أنجزت هذه الحكومة عدة مهام أبرزها وضع أول برنامج عمل للتصحيح المالي، ودعم المقاومة من خلال انبلاج فجر التحرير من الاحتلال الإسرائيلي للجنوب عام ٢٠٠٠.

خاض سليم الحص التجربة النيابية، فانتخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ١٩٩٢، وفي دورة



الرئيس سليم الحص مع الرئيسين رفيق الحريري وجاك شيراك

سنة ١٩٩٦، وترأس لائحة الإنقاذ والتغيير، التي ضمت أغلبية نواب بيروت، وبعض النواب من البقاع والشمال. وفي بعض الفترات مارست كتلتَه دور المعارضة البناءة، خدمة للديمقراطية.

شارك في انتخابات سنة ٢٠٠٠، وكان رئيساً للحكومة، فلم يوفق في النجاح، وكان أول رئيس حكومة، يفشل وهو في موقع الرئاسة، فأعلن انكفاءه عن ممارسة العمل السياسي، محتفظاً بالعمل الوطني والقومي، فأنشأ وترأس منبر الوحدة الوطنية (القوة الثالثة).

عرف سليم الحص بعصاميته، ونظافة كفه، وتحسسه قضايا الفقراء والبائسين، وصلابته في المواقف السياسية، كما عرف برقة إحساسه وإنسانيته المفرطة، فامتنع عن توقيع مراسيم الإعدام، كما امتنع في حياته عن تناول جميع أنواع اللحوم، وهو إلى ذلك صاحب نكتة ولطف وايناس، يندر وجودها لدى الكثير من السياسيين.

يعتبر سليم الحص من السياسيين القلائل الذين صادقوا القلم والقرطاس، وقد أثمرت هذه الصداقة عدداً كبيراً من المقالات والدراسات والأبحاث، والمقابلات الإعلامية والتصاريح في مختلف مجالات السياسة والمال والاقتصاد والمذكرات، وأبرز مؤلفاته:



الرئيس سليم الحص مع البابا يوحنا بولس الثاني

The Development of Lebanon's Financial Markets، ونافذة على المستقبل، ولبنان المعاناة والسلم (بالإنكليزية)، ولبنان على المفترق، ونقاط على الحروف، وحرب الضحايا على الضحايا، وعلى طريق الجمهورية الجديدة، وعهد القرار والهوى، وزمن الأمل والخيبة، وذكريات وعبر، وللحقيقة والتاريخ، ومحطات وطنية وقومية، ونحن والطائفية، وعصارة العمر، وصوت بلا صدى، وسلاح الموقف، وتعالوا إلى كلمة سواء، وفي زمن الشدائد لبنانياً وعربياً، وما قلّ ودل، وومضات في رحاب الأمة.

يحمل عدداً كبيراً من الأوسمة.

إلى ذلك أسس ندوة العمل الوطني وكان رئيسها.

ويشغل موقع عضو مجلس أمناء صندوق العون القانوني للفلسطينيين ٢٠٠٣.



الرئيس سليم الحص
مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي



الرئيس سليم الحص
مع كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة

كما يشغل موقع أمين عام منبر الوحدة الوطنية منذ ٢٠٠٥.

وهو رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد منذ ٢٠٠٥.

وهو نائب رئيس مجلس أمناء المؤسسة العربية للديمقراطية في قطر ٢٠٠٧.

تأهل من السيدة ليلى فرعون من دير القمر، وقبيل وفاتها في ١٢ أيار سنة ١٩٩٠، أعلنت إسلامها وهي على فراش الموت، فسألها زوجها إذا كانت مقتنعة بذلك، فأجابته بصوت خفيض أنها تريد أن تدفن معه في جدث واحد.

لهما ابنة وحيدة تدعى وداد.



الرئيس سليم الحص مع المؤلفين عدنان ضاهر أمين عام مجلس النواب ورياض غنام مدير شؤون الجلسات واللجان أثناء تقديم كتابهما «الرقابة البرلمانية»

الوزان، شفيق ويب

(١٩٢٥ ـ ١٩٩٩)

وُلد في بيروت، منطقة البسطا التحتا سنة ١٩٢٥. تلقى علومه بمختلف مراحلها في مدارس المقاصد الخيرية الإسلامية، درس الحقوق في الجامعة اليسوعية، وتخرج منها سنة ١٩٤٧ حاملاً إجازتها، ومارس المحاماة منذ ذلك التاريخ.

شارك في نشاطات العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية، وخاصة المقاصد الخيرية الإسلامية ومؤسساتها.

انتخب أميناً لمؤتمر الأحزاب الوطنية سنة ١٩٥٦ في مواجهة حلف بغداد، وساهم في تأسيس حزب الهيئة الوطنية.

أسس مع مجموعة من الشخصيات الوطنية والإسلامية المجلس الإسلامي الذي عمل من أجل وحدة المسلمين وصياغة مواقفهم ودورهم



الرئيس شفيق الوزان مع الملك فهد بن عبد العزيز



في الحفاظ على الإستقرار والسلم الأهلي، ومشاركتهم الفاعلة في الحكم. كما حرص على انخراط المسلمين في العمل الوطني مع الطوائف المسيحية بصورة راقية وسليمة.

انتخب نائباً عن محافظة بيروت، الدائرة الثالثة، في دورة سنة ١٩٦٨، وكان عضواً في لجنة الإدارة والعدل.

عين:

- وزيراً للعدل، في كانون الثاني سنة ١٩٦٩، في حكومة الرئيس رشيد كرامي
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في تشرين الأول سنة ١٩٨٠، في عهد الرئيس الياس سركيس
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، في تشرين الأول سنة ١٩٨٢، في عهد الرئيس أمين الجميل

في هذه المرحلة، كان لبنان يمر بأخطر مراحل تاريخه منذ الاستقلال، فقد تراكمت الصراعات على أرضه، واحتدمت نتيجة تضخم وضع المنظمات الفلسطينية المسلحة وعملياتها



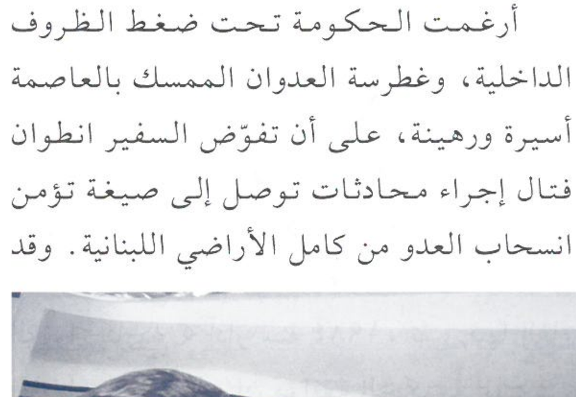
الرئيس شفيق الوزان مع الرئيس الياس سركيس والمبعوث الأميركي فيليب حبيب

من داخل الأرض اللبنانية ضد الكيان الصهيوني، متخذة من لبنان ساحة صراعات وقتال شاركت فيها كل الفصائل والأحزاب وبعض دول الشرق والغرب، فكان لبنان في قلب العاصفة والأنواء.

كان رئيساً للحكومة اللبنانية، في فترة الغزو الإسرائيلي للبنان، في حزيران سنة ١٩٨٢، فشارك في هيئة الإنقاذ، التي أعلنها الرئيس سركيس، بعد وصول الاجتياح الإسرائيلي إلى بعبدا، كما شارك في عضويتها، كل من نبيه بري ووليد جنبلاط وبشير الجميل وفؤاد بطرس ونصري المعلوف.

تولى خلال شهري تموز وآب سنة ١٩٨٢، إجراء المفاوضات غير المباشرة، عبر السفير فيليب حبيب مبعوث الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وياسر عرفات، لإجلاء المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت، ولتجنيب العاصمة المزيد من الحصار والدمار والمجازر.

أصدرت حكومته الثانية سنة ١٩٨٣، بعد أن منحت صلاحيات استثنائية، لمدة ستة أشهر، ١٦١ مرسوماً اشتراعياً، لكنها جوبهت بحملة عنيفة لتجاوز بعضها حدود التفويض، ومخالفتها الدستور، كما كانت قد أقرت قانون تنفيذ خدمة العلم.



أرغمت الحكومة تحت ضغط الظروف الداخلية، وغطرسة العدوان الممسك بالعاصمة أسيرة ورهينة، على أن تفوّض السفير انطوان فتال إجراء محادثات توصل إلى صيغة تؤمن انسحاب العدو من كامل الأراضي اللبنانية. وقد



الرئيس شفيق الوزان مع الرئيسين السوري حافظ الأسد واللبناني أمين الجميل

واكبت هذا العمل بإرسال وفود نيابية ووزارية إلى الدول العربية لشرح الموقف وطلب النصح والدعم.

واكبت الحكومة اللبنانية جميع المراحل التي مرَّ بها مشروع الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي (اتفاق ١٧ أيار)، وفوضت السفير انطوان فتال توقيعه عن الجانب اللبناني، ثم عمدت إلى تحويله إلى مجلس النواب لإقراره، فوافق عليه بأكثرية ٧٩ نائباً.

دافع في البداية عن اتفاق ١٧ أيار، واعتبره «الوسيلة التي لا بد منها لتأمين الانسحاب الإسرائيلي» لكنه عاد لاحقاً ليعتبره «حبراً على ورق»، وأنه «اتفاق إذعان وأن لبنان أكره عليه بقصد تحرير أرضه»، ثم عقدت جلسة لمجلس الوزراء بتاريخ ٥ آذار سنة ١٩٨٤، تقرر فيها إلغاء الاتفاق، وبرر الوزان موافقة الحكومة عليه في البداية بقوله، أن «مجلس النواب صوّت بالإجماع عليه، ولو لم يفعل، لما ذهبت الحكومة إلى التوقيع».

وجد الرئيس الوزان نفسه في موقف لا يحسد عليه، ولم تكن له كرئيس للوزراء أي سلطات مقررة أو حاسمة، كما أصبح الحال بعد اتفاق الطائف، إذ كانت كلها في يد رئيس الجمهورية، وقد كتب باتريك سيل في كتابه عن الرئيس الأسد دقائق هذه المرحلة، وشرح بكل



الرئيس شفيق الوزان مع اللجنة العربية

إنصاف وأمانة موقف الوزان: «كان الرئيس شفيق الوزان وطنياً رصيناً، كونه بسيطاً وابن خباز. وقد رأى بوضوح المرامي التي تؤدي إليها دبلوماسية شولتز (وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك) فقال له: أيها السيد الوزير يجب أن أخبرك بأنني أشعر بالخزي والتعاسة إزاء شروط هذه الاتفاقية التي لن أوقع عليها إلا بأقصى درجات من التمنع والإحجام، أهذا كل ما تستطيع أميركا العظيمة أن تؤمنه لنا!؟».

وعلى أثر قصف قوات الجيش اللبناني للضاحية الجنوبية، وممارسته سياسة قمعية تجاهها، ثار الرئيس الوزان وقدم بتاريخ ٣ شباط سنة ١٩٨٤ استقالة حكومته للرئيس أمين الجميل.

تنادت الشخصيات الإسلامية المشاركة في اللقاء الإسلامي إلى عقد اجتماع، لكنها رفضت توجيه الدعوة إلى الرئيس الوزان، واعتبرته مسؤولاً عن كل ما تعرضت له الضاحية الجنوبية

الرئيس شفيق الوزان في اجتماع اللقاء الإسلامي ويظهر الرئيسان كرامي والحص يتوسطهما المفتي حسن خالد

والجبل وبيروت، وأنه شارك رئيس الجمهورية في سياسته هذه.

دعا الوزان إلى تعديل الدستور، مشيراً إلى أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية الاستمرار بممارسة كل السلطات فعلياً، والتقرير بشأن كل قضية، دون أن يكون مسؤولاً دستورياً، كما دعا إلى تحديد صلاحيات رئيس الحكومة، الذي لا يملك منها إلا التوقيع فقط، وفصل النيابة عن الوزارة، وتعزيز السلطة التشريعية، حتى لا تبقى رهناً لإرادة السلطة التنفيذية العليا.

اعتبر الوزان أن عهد الرئيس سركيس، كان عهد الشرف والعمل الصامت، وأنه تميز بثوابت وطنية وأخلاقية، ووصف سركيس بأنه كان حكيماً وناضجاً، في حين كان الرئيس الجميل مغامراً.

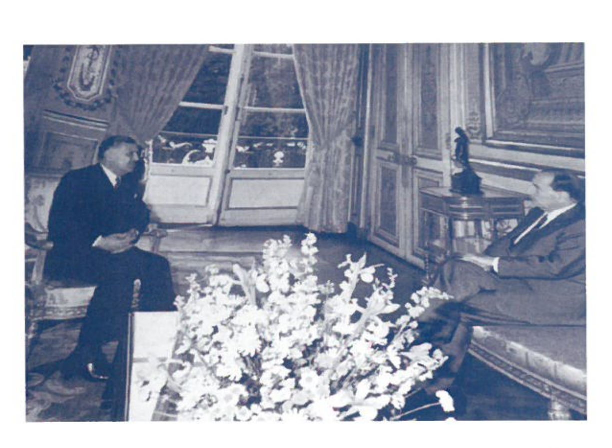
ظل اتفاق ١٧ أيار الهاجس الذي ارَّق حياته، فقال قبيل وفاته «تقبلنا ١٧ أيار خوفاً من التفتيت، وقلت لشولتز (وزير خارجية الولايات المتحدة) هذا أسوأ يوم في حياتي». كما قال: «ظلمت كثيراً وظلمت طويلاً، ولو كشفت المحاضر والوثائق لأحرجت الكثيرين»، كان يشعر أنه أُبخس حقه ولم يُنصف، ووجه إليه الكثير من الإفتراءات والتحامل والغبن، بينما توارى المسؤولون الفعليون والمشجعون الحقيقيون ليعودوا يصولون ويجولون في ساحات الفعل والسياسة، في حين ظل هو مؤمناً بأمته وشعبه ووطنه وعلى يقين بأنه فعل ما استطاع بل فوق ما كان يستطيع، وأن التاريخ لا بد أن ينصفه ويكرمه.

تأهل من السيدة وجيهة إدريس، ولهما: وسيم وسوسن.

توفي في ٨ تموز سنة ١٩٩٩.



الرئيس شفيق الوزان مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان



الرئيس شفيق الوزان مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران

كرامي، عمر عبد الحميد

(١٩٣٥)

وُلد في مدينة طرابلس، في الأول من أيار سنة ١٩٣٥. تلقى علومه الأولية في دار التربية والتعليم في طرابلس، والمتوسطة والثانوية في الكلية العامة I.C. تابع دراسته في الجامعة الأميركية، وفي جامعة القاهرة، حيث حصل سنة ١٩٦١، على إجازة في الحقوق.

بدأ حياته محامياً، لكن العمل السياسي استحوذ عليه فلم يمارسه بشكل مباشر، ذلك لأن هذا الأمر كان متروكاً لشقيقه الرئيس رشيد كرامي، وظهر عمر كأحد أبرز معاونيه، فاصطحبه معه إلى سويسرا حيث عقد مؤتمر لوزان، في سنة ١٩٨٤.

أثر اغتيال الرئيس رشيد كرامي، وأثناء تشييعه، تنادى أنصاره ودعوا عمر ليحمل راية المسؤولية، ويتابع مسؤولية العائلة في العمل السياسي، وكان لشقيقه الأكبر معن، موقف لافت إذ مدَّ له يده مباركاً ومؤيداً.

عرف عنه منذ صغره أنه كان شجاعاً صلباً، ويسجل له عندما اقتحم الجنود الفرنسيون منزل والده في طرابلس لاعتقاله، إثر تعديل الدستور اللبناني في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، مواجهته لهم، ولم يكن عمره قد تجاوز الثماني سنوات، وبالرغم من كل محاولاتهم لإرهابه للاعتراف بمكان وجوده، لكنه رفض بإصرار، رغم معرفته أن والده، كان في مزرعته في مرياطة.



عين نائباً عن مدينة طرابلس سنة ١٩٩١، ثم انتخب لاحقاً في دورة سنة ١٩٩٢، ودورة سنة ١٩٩٦، ودورة سنة ٢٠٠٠.

عين:

- وزيراً للتربية والفنون الجميلة، في تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، في حكومة الرئيس سليم الحص.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في كانون الأول سنة ١٩٩٠، في عهد الرئيس الياس الهراوي.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في تشرين الأول سنة ٢٠٠٤، في عهد الرئيس إميل لحود.

خلال تمرسه بالوزارة الأولى، عمل على إلغاء الإفادات المدرسية، والعودة إلى الامتحانات والشهادات الرسمية، وإزالة الحواجز المسلحة، وفتح المعابر والطرقات، بهدف إعادة اللحمة إلى الشعب اللبناني بعد الحرب، ومصادرة أسلحة الميليشيات، والعمل على تشكيل حكومات وحدة وطنية.



الرئيس عمر كرامي مع الرئيس حسني مبارك

ولم ينس كرامي محافظة الشمال، ومدينة طرابلس تحديداً فكان لها نصيبها من الخدمات، وكان يسعى دائماً لإنصافها، وتوفير الخدمات الأساسية لها أسوة بالعاصمة بيروت.

بعد مرور نحو سنة ونصف السنة على تشكيل حكومته الأولى، وجد كرامي أنه لا بد من تقديم استقالة حكومته، ليفسح المجال في تشكيل حكومة للإعمار، و فاتح بالأمر نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، الذي كان يتولى الملف اللبناني، فأشار عليه بالتريث عدة أيام، ريثما يتم ترتيب الأمور لتأليف حكومة جديدة. لكن الأيام القليلة كانت في الواقع، لتحضير مسرحية رفع سعر صرف الدولار الأميركي بطريقة مشبوهة، لا سيما إعلان حاكم مصرف لبنان، أن المصرف لن يتدخل في لجم ارتفاعه، وحماية الليرة اللبنانية من المضاربة. ورافق ذلك قيام حركة احتجاج بحرق دواليب في عدد من المدن اللبنانية، فقدم كرامي الاستقالة، التي كان يرغب طوعاً في تقديمها، وحيل بينه وبين ذلك، لتبدو الاستقالة تحت ضغط الشارع. ومع ذلك لم تؤد هذه الحادثة إلى تبديل مواقف كرامي من سوريا، واستمر يعتبرها حليفاً له وتشكل عمقه العربي مستمراً على خطى والده عبد الحميد وشقيقه رشيد.

خاض عمر كرامي المعارك الانتخابية في سنوات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ على رأس لائحة مكتملة، في وجه اللوائح المنافسة له، والتي كانت تشكل بإيعاز من المسؤولين السوريين المسؤولين عن الملف اللبناني. وقد حاربه هؤلاء لعدم قبوله بما يرغبون في تركيب لائحته، ورغم ذلك حافظ على زعامته استناداً إلى شعبية متينة، واعتماداً على خطه العربي، وإصراره على تنسيق سياسته مع سوريا، التي كان يرى فيها البلد العربي الرافض للحلول الاستسلامية، والمتصدي لإسرائيل وحلفائها من أوروبيين وأمريكيين.

كان عمر كرامي أحد أركان المعارضة الأساسيين بين سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٤. فوقف بوجه الفساد والهدر، وتنامي الدين العام، والتجاوزات على كافة الصعد. سعى لبناء دولة عصرية، لكن الظروف السياسية التي رافقت أيام حكمه، وما رافقها لاحقاً، كانت تنحو في اتجاه آخر، فكان الدين العام يتنامى، والفساد يستشري، والمحسوبية تتحكم بقادة الدولة، ورغم نداءاته وخطبه في مجلس النواب وخارجه، ورغم تحذيره للواقع السياسي والاقتصادي للحكومات اللاحقة، إلا أن تحذيراته هذه لم تلاق الصدى الإيجابي المطلوب.

عرف عمر كرامي بمواقفه الثابتة، معتبراً لبنان دولة عربية حرة مستقلة، فتبنى سياسة العلاقات المميزة مع سوريا، وأيد المقاومة لتحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، كما عرف بمعارضته للحكومات التي شكلها رفيق الحريري، فلم يمنح أياً منها الثقة. ورغم ذلك كان على علاقة ودية معه، فوقف إلى جانبه في كثير من المناسبات، وخصوصاً عندما يتناول الأمر مقام رئاسة الحكومة.



الرئيس عمر كرامي مع الوزير سليمان طوني فرنجية

له مواقف عديدة في حماية حقوق الطائفة السنية في الحكم والإدارة. وخصوصاً حفظ حقوق أهل مدينة طرابلس.

عمل على إنشاء وتجهيز عدة مستوصفات مجانية، فضلاً عن مدرستين مجانيتين في المناطق الشعبية من طرابلس.

انتخب رئيساً فخرياً للجمعية الخيرية الإسلامية وإسعاف المحتاجين، التي تضم ميتماً يأوي ألف يتيم، ولدار التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس، في حين شغل شقيقه معن رئاسة الجمعية. كذلك يرأس الهيئة العامة للمستشفى الإسلامي الخيري في طرابلس.

أسس جامعة المنار ـ مؤسسة رشيد كرامي للتعليم العالي ـ في طرابلس، وترأس مجلس أمنائها، ووفر لها الدعم اللازم، فأصبحت بمسعاه صرحاً علمياً مرموقاً في طرابلس والشمال عامة.



الرئيس عمر كرامي مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد

إثر اغتيال الرئيس الحريري، تجاذب عمر كرامي موقفان: الأول أن يقدم استقالته، والثاني أن لا يجعل من الاغتيال سبباً للفوضى. ففضل الموقف الثاني، وبدأ باتخاذ التدابير اللازمة لحماية السلم الأهلي، والحفاظ على الاستقرار الأمني والاقتصادي. غير أنه في جلسة المناقشة العامة للحكومة، نادت النائبة بهية الحريري باستقالة حكومته، محملة إياها مسؤولية الاغتيال، ففاجأ الرئيس كرامي الجميع، بتقديم الاستقالة في ٢٠ شباط سنة ٢٠٠٥، في مجلس النواب، معتبراً أن بقاءه في الحكم كان لضبط الوضع، والكشف عن المجرم الحقيقي، الذي يقف وراء عملية الاغتيال.

استمر عمر كرامي فاعلاً في السياسة اللبنانية الداخلية من خلال مواقفه وتصريحاته، فشارك سنة ٢٠٠٦ في تأسيس اللقاء الوطني اللبناني، الذي ضم شخصيات وطنية من مختلف الطوائف اللبنانية، ثم ترأس هذا اللقاء. وكان من أبرز المعارضين لتيار المستقبل، ولنهجه السياسي، وخصوصاً لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة.

ترأس حزب التحرير العربي، وهو الحزب الذي أسسه شقيقه رشيد، سنة ١٩٥٠.

تولى الإشراف على إصدار كتاب «عبد الحميد كرامي: رجل القضية». وكتاب آخر عن رشيد كرامي.

متأهل من السيدة مريم قبطان، ولهما أربعة أولاد: خالد وفيصل ويمنى وزينة.

عون، ميشال نعيم

١٩٣٥

مواليد حارة حريك ضاحية بيروت الجنوبية في ١٨ شباط سنة ١٩٣٥. تلقى علومه الابتدائية والمتوسطة في مدرسة «اخوة المدارس المسيحية» في فرن الشباك. والثانوية في مدرسة القلب الأقدس، ومنها نال الشهادة الثانوية سنة ١٩٥٥. دخل المدرسة الحربية بصفة تلميذ ضابط في السنة عينها وتخرج منها سنة ١٩٥٨ برتبة ملازم. تدرج في السلك العسكري من رتبة ملازم فتولى جميع الوظائف القيادية وأبرزها قطاع عين الرمانة ـ بعبدا سنة ١٩٨٠، ورئيس أركان قوات بيروت التي أشرفت على الانسحاب الإسرائيلي من العاصمة بيروت سنة ١٩٨٢.

أجرى عدة دورات عسكرية وإدارية في لبنان والخارج. ففي لبنان أجرى دورة قائد كتيبة سنة ١٩٧٤، ودورة في اللغة الإيطالية سنة ١٩٧٥، ودورة اجتياز رتبة سنة ١٩٧٩. وفي الخارج أتم دورة في فرنسا حول: (Stage d'application des officiers d'active)، كما أتم دورة في



عند تخرّجه من المدرسة الحربية



أميركا حول: (Associate Field Artillery) (Officier Career Course)، ودورة أركان في فرنسا سنة ١٩٧٨ ودورة في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٨٣.

عيّن قائداً للجيش اللبناني في ٢٣ حزيران سنة ١٩٨٤ بعدما رقي إلى رتبة عماد. بانتهاء ولاية رئيس الجمهورية أمين الجميل في أيلول سنة ١٩٨٨، وتعذر انتخاب خلف له من قبل المجلس النيابي، عينه الرئيس الجميل رئيساً للحكومة الانتقالية، وتولى فيها بالإضافة إلى الرئاسة وزارات الدفاع الوطني، الإعلام، وكلف بالوكالة بمهام وزارات الداخلية، والخارجية



في المدرسة الحربية في فرنسا



مع الرئيس شارل الحلو

والمغتربين، والتربية الوطنية والفنون الجميلة، بعد تعذر مشاركة كل من الوزراء محمود طي أبو ضرغم ولطفي جابر ونبيل قريطم.

قاد ميشال عون حربين قاسيتين سنة ١٩٨٩ إحداهما «حرب التحرير» ضد القوات السورية



في مطار بيروت لحظة عودته من المنفى
مع قرينته السيدة ناديا



مع الشاعر سعيد عقل

في لبنان، و الصدامات مع القوات اللبنانية في المناطق الشرقية من بيروت.

في أواخر سنة ١٩٨٩ كان لبنان يعيش في ظل حكومتين إحداهما برئاسة الرئيس سليم الحص، والأخرى برئاسة العماد ميشال عون، وأزاء رفضه تسليم السلطة إلى الحكومة الأولى، وتنفيذاً لمقررات اتفاق الطائف الذي عقد في خريف سنة ١٩٨٩، قام الجيش اللبناني في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٩٠ والجيش السوري بعملية عسكرية واسعة استعملت فيها مدفعية الدبابات والطائرات الحربية، انتهت بانتقال عون إلى السفارة الفرنسية في الحازمية، وبعد مدة انتقل إلى باريس في ٢٩ آب سنة ١٩٩١ حيث أمضى خارج لبنان نحو خمس عشرة سنة.

عرف بمواقفه المتشددة ووطنيته الصافية ومحاربته الفساد، ورفضه للإحتلال ولكل أنواع الوصاية. عارض اتفاق الطائف ورفض انتخاب رينه معوض وإلياس الهراوي لرئاسة الجمهورية، ولم يعترف بالحكومات المنبثقة عن عهديهما. قاطع انتخابات دورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦. وأسس التيار الوطني الحر أثناء وجوده في فرنسا، ثم حوله إلى حزب سياسي بعد عودته إلى لبنان.

عاد إلى لبنان في السابع من أيار سنة ٢٠٠٥ فاستقبل استقبالاً جماهيرياً حاشداً قل نظيره. وما لبث أن استعاد وهجه في الحياة السياسية الداخلية فشارك في الحياة السياسية اللبنانية عبر خوضه انتخابات سنة ٢٠٠٥ حيث شكل لوائح انتخابية تحت شعار «الإصلاح والتغيير»، فازت في أغلب الدوائر الانتخابية بوجه التحالف الرباعي الذي تألف من: حزب الله وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل والمدعوم من الكتائب والقوات اللبنانية.



لقاء التفاهم مع السيد حسن نصر الله

انتخب نائباً عن دائرة كسروان الفتوح - جبيل، في دورة سنة ٢٠٠٥، وأعيد انتخابه عن دائرة قضاء كسروان، في دورة سنة ٢٠٠٩،



مع أمير دولة قطر الشيخ حمد بن جاسم

وترأس بعد هاتين الدورتين كتلة نيابية كبيرة يفوق عددها العشرين نائباً دعاها (كتلة التغيير والإصلاح). كما ترأس أكبر كتلة مسيحية داخل مجلس النواب.

لم يصمد التحالف الرباعي كثيراً بعد انتخابات سنة ٢٠٠٥. فسجل تفاهم بين السيد حسن نصرالله والعماد ميشال عون عُبِّر عنه بورقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر في حين ازدادت العلاقة وثوقاً بين تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

رشحته قوى المعارضة سنة ٢٠٠٧ لمنصب رئيس الجمهورية خلفاً للرئيس إميل لحود.

شارك العماد ميشال عون في اتفاق الدوحة الذي عقد في أيار



مترئساً أحد اجتماعات كتلة التغيير والإصلاح النيابية

سنة ٢٠٠٨، برعاية أمير دولة قطر من أجل ايجاد حل للأزمة اللبنانية. كما شارك عبر ممثليه في الحكومات التي شكلت بعد هذا التاريخ.

طوّر العماد ميشال عون مفهومه للعلاقة مع سوريا، خصوصاً بعد خروجها من لبنان، فبعد أن كان يعدّها دولة محتلة، تمارس وصايتها على لبنان، انفتح عليها بعد خروج قواتها من أراضيه، فدعا إلى أفضل العلاقات معها، وقام بزيارتها أكثر من مرة لقي فيها ترحيباً حاراً خصوصاً عندما قام في شباط سنة ٢٠١١ بوضع حجر الأساس بمشاركة الرئيس السوري بشار الأسد لإعادة بناء كنيسة القديس مار مارون في بلدة براد السورية.

له العديد من الندوات والمحاضرات القاها في لبنان والعديد من الدول الأجنبية وخصوصاً في استراليا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، وحملت عناوين مختلفة كالحوار وطريق الخلاص، وعشر سنوات من السلام من دون سلام، والإستقرار في لبنان والسلام في الشرق الأوسط، وحوار أم مواجهة بين الحضارات. كما له سلسلة من المقالات نشرها تحت اسم «النشرة اللبنانية» بلغ عددها ٢٨٢ مقالاً.

من مواقفه تأكيده على مقاومة الاحتلالات الأجنبية، ورفض الوصاية بكل أشكالها، ودعوته إلى السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط، وانضمام لبنان إلى محاربة الفساد محملاً مسؤوليته إلى الحكومات التي شكّلت بعد سنة ١٩٩٢ وخصوصاً الحريرية منها. مؤكداً على أن الديموقراطية مع التعددية بجميع أشكالها هي التي تؤمن الاستقرار والتطور والازدهار.

متأهل من السيدة ناديا الشامي ولهما: ميراي وكلودين وشانتال.

الحريري، رفيق بهاء الدين

(١٩٤٤ ـ ٢٠٠٥)

وُلد في مدينة صيدا، شارع جزين سنة ١٩٤٤. تلقى دراسته الابتدائية والتكميلية والثانوية في مدارس صيدا. سافر إلى مصر سنة ١٩٦٣ ونال منها شهادة الثانوية العامة ـ القسم الأدبي. التحق بكلية التجارة بجامعة بيروت العربية سنة ١٩٦٥. لكنه لم يلبث أن قطع دراسته الجامعية، وسافر إلى المملكة العربية السعودية سعياً وراء حياة أفضل، فعمل سنة ١٩٦٦ مدرساً لمادة الرياضيات في إحدى مدارس جدة. ثم تسلم بعد ذلك وظيفة مدقق حسابات في إحدى الشركات، ثم عمل في حقل المقاولات، فالتزم بناء فندق في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية، وتمكن من تسليمه في مدة ستة أشهر، وهي فترة قصيرة جداً، وهذا ما مكنه من الإنطلاق السريع في هذا الحقل، وبروز نجمه في السعودية ودول العالم.



بعد هذا التاريخ أصبح رفيق الحريري من أبرز أغنياء العرب، فأسس عشرات المؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية والثقافية والإنسانية. أبرزها أوجيه السعودية، وأوجيه انترناشيونال، وأوجيه فرنسا، وأوجيه لبنان، والمؤسسة الإسلامية للثقافة والتعليم العالي في صيدا، والمجمع الثقافي والطبي في كفرفالوس. فضلاً عن امتلاكه مجموعة من الطائرات النفاثة



مع العاهل السعودي الملك فهد



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك

واليخوت والقصور في أهم عواصم العالم. كما أنشأ مؤسسة الحريري في لبنان، مع فروع لها في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وقدم مساعدات لنحو اربعين ألف طالب، فضلاً عن عشرات المصارف المالية والمدارس الخاصة والمؤسسات الاجتماعية. وقد قدرت ثروته بأنها من أهم مائة ثروة في العالم.

بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، كان لشركة أوجيه ـ لبنان، دور أساسي في إزالة آثار العدوان، وذلك برفع ردميات الأبنية المدمرة، وفتح الشوارع والطرق المزروعة بأكياس الردم والحجارة، وهذا ما مهد الطريق أمام عودة الحياة الطبيعية للعاصمة اللبنانية.

شارك في مؤتمر جنيف ولوزان سنة ١٩٨٣ و١٩٨٤، وعمل لتحقيق المصالحة السياسية في لبنان، من خلال إيجاد مبادرات، تهدف إلى وضع حد للحرب الأهلية اللبنانية. وفي سنة ١٩٨٩، ساهم بانعقاد مؤتمر الطائف، الذي أرسى مبادئ المصالحة الوطنية بين اللبنانيين. وقد لقي هذا الاتفاق الذي رعته جامعة الدول العربية ودولتا سورية والسعودية، وأقره مجلس النواب اللبناني، دعم الأسرة الدولية وتأييدها.

انتخب نائباً عن محافظة بيروت في دورة سنة ١٩٩٦. وفي دورة سنة ٢٠٠٠ انتخب نائباً عن دائرة بيروت الأولى (المزرعة، الأشرفية ـ الصيفي). وقد فاز في هذه الانتخابات مع لوائحه الثلاث حاصداً ١٨ مقعداً نيابياً في بيروت وحدها.



الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري

عين:

- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في تشرين الأول سنة ١٩٩٢، في عهد الرئيس الياس الهراوي.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، في أيار سنة ١٩٩٥، في عهد الرئيس الياس الهراوي.
- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، ووزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، في تشرين الثاني سنة ١٩٩٦، في عهد الرئيس الياس الهراوي.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في تشرين الأول سنة ٢٠٠٠، في عهد الرئيس إميل لحود.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في نيسان سنة ٢٠٠٣، في عهد الرئيس إميل لحود.

دخل الرئيس الحريري لبنان في مرحلة ما بعد الحرب، بادئاً مسيرة إعادة الإعمار المكثفة، معطياً الأولويات في الحكومات التي ترأسها،



مع الرئيسين إميل لحود ونبيه بري

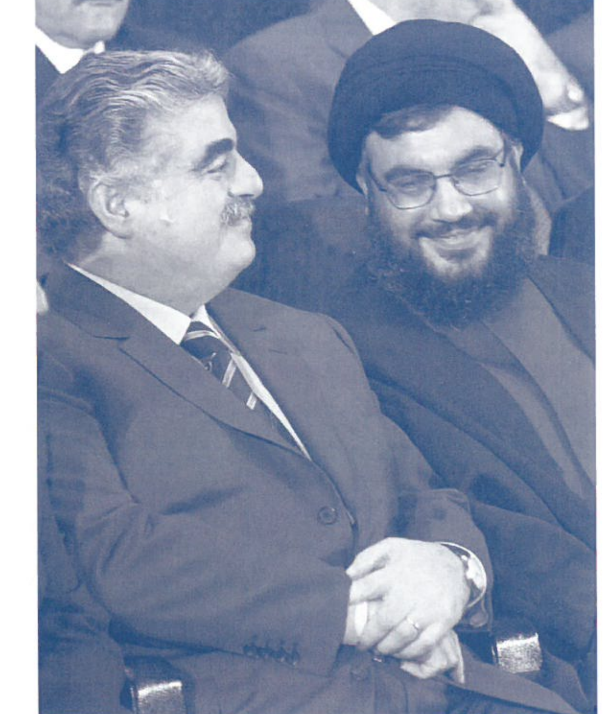
لنواحي تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، وإعادة الإعمار، من خلال إحياء المرافق الخدماتية الأساسية في البلاد: المياه والكهرباء والهاتف، وسائر البنى التحتية، والمنشآت العامة وتنظيف بيروت من ركام الحرب، وإعادة إعمار وسط بيروت.

عمل على إنشاء وزارة شؤون المهجرين، ونجح في إعادة السفارات الأجنبية والمستثمرين إلى لبنان. وساهم في التوصل إلى تفاهم نيسان، على أثر العدوان الإسرائيلي، في أيار سنة ١٩٩٦. وقد أرغم هذا الاتفاق إسرائيل، على قبول وقف إطلاق النار، وتجنيب المدنيين خطر المواجهة العسكرية في الجنوب، وتشكيل لجنة مراقبة للإشراف على احترام وقف النار. فكان أن تم الحصول، على دعم دولي للمقاومة لأول مرة، والاعتراف بشرعيتها وشرعية مقاومتها عام ١٩٩٦، ومن ثم تحرير أعداد كبيرة من الأسرى اللبنانيين والعرب.



مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات

أطلق رفيق الحريري في أيار سنة ١٩٩٤، مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت، بعد أن أتت عليه الحرب، وكان يعتبر أن إعادة





مع السيد حسن نصر الله

بناء قلب العاصمة، يعيد الحياة إلى لبنان كله. وكان لشركة سوليدير، الدور المهم في عملية إعمار وسط بيروت، فضلاً عن إعادة بناء وترميم السراي العثماني الكبير وجعلها مقراً لرئاسة الحكومة، ومدينة كميل شمعون الرياضية، وتوسيع مطار بيروت الدولي، وبناء مستشفى بيروت الحكومي، اللذين حملا اسمه بعد استشهاده، وإعادة تأهيل مباني الجامعة اللبنانية، والمدارس والمعاهد التابعة لوزارة التربية الوطنية.

إلى جانب ذلك، استطاع رفيق الحريري خلال فترة ترؤسه الحكومات المتعاقبة، من تحقيق العديد من الإصلاحات والمشاريع، منها تحقيق استقرار نقدي ومالي ملحوظ، وخفض الفوائد على الليرة اللبنانية، وتحديث أسطول شركة طيران الشرق الأوسط.

أطلق رفيق الحريري حركة تعليمية وثقافية رائدة، فأسس في صيدا سنة ١٩٧٩ «المؤسسة الإسلامية للثقافة والتعليم العالي»، ثم حولها سنة ١٩٨٤ إلى «مؤسسة الحريري»، وكان هدفها إرسال البعثات العلمية إلى نحو مئة جامعة، في

مع الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي



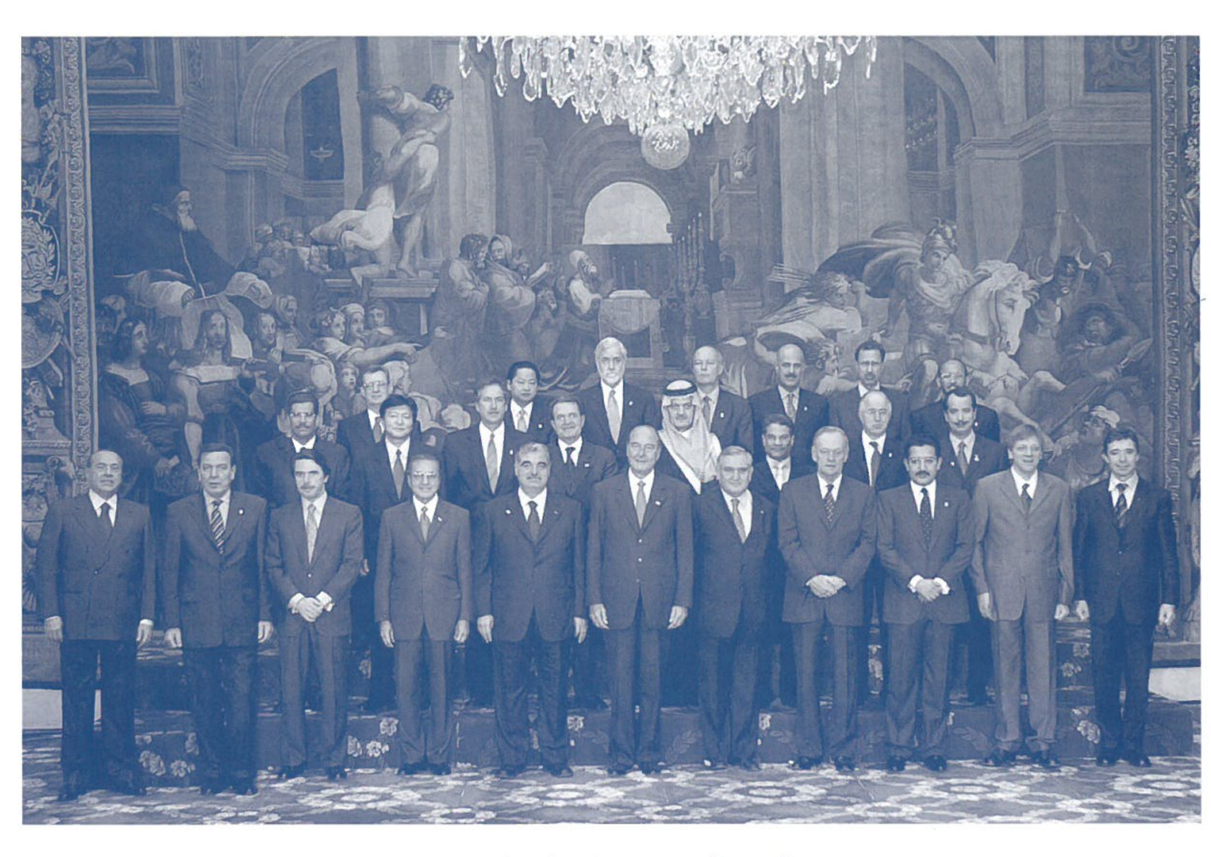
مع الرئيس السوري بشار الأسد

أوروبا وأميركا وكندا وجامعات الدول العربية، وقد استفاد من قروض هذه المؤسسة، نحو ٣٢,٠٠٠ طالب منهم ٢٣,٠٠٠ طالب في الجامعة اللبنانية، والباقون في جامعات كندا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها. كما أقام سنة ١٩٨٧ في منطقة صيدا ـ كفرفالوس، صرحاً تربوياً وعلمياً وصحياً، يضم مستشفى وجامعة للعلوم التطبيقية. ومن إنجازاته التربوية أيضاً، شراؤه المدارس الأجنبية التي أقفلت هرباً من الحرب، ومن بينها مدارس إيطالية وفرنسية وبريطانية، فحافظ عليها، وأضاف إليها مدارس جديدة تلبية لحاجات المجتمع البيروتي واللبناني.

وفي كانون الأول سنة ١٩٩٦، عقد أول



مع الرئيس الأميركي جورج بوش



الرئيس الحريري في اجتماع «باريس ٢»

مؤتمر جدي لمساعدة لبنان في واشنطن، برعاية الولايات المتحدة. وكان الحريري نائباً للرئيس، وقد تمكن من إقناع العديد من البلدان، بمساعدة لبنان أما مالياً أو تقنياً.

وفي شباط سنة ٢٠٠١، ترأس الوفد اللبناني إلى باريس، لحضور اجتماع أصدقاء لبنان، وهو المعروف «بباريس ـ ١» والهادف إلى تقديم برنامج الحكومة الاقتصادي، واستراتيجية الإصلاح، وتم تخصيص ٥٠٠ مليون يورو لتمويل مشاريع تنموية. وفي تشرين الثاني سنة ٢٠٠٢ عقد اجتماع «باريس ـ ٢» في فرنسا، وأعلن عن تخصيص مساهمات لدعم تطبيق برنامج الحكومة، بلغت قيمتها أربعة مليارات يورو. كما استطاع من خلال علاقاته الثنائية مع مختلف مؤسسات المجتمع المالي الدولي، أن يعقد اتفاقيات اقتصادية، مع عدد كبير من الدول الصديقة والشقيقة، عاملاً على تجديد الثقة بالاقتصاد اللبناني، وتحصين خصوصياته، مطلقاً عدة مشاريع أبرزها الخصخصة في قطاعات الماء والهاتف والكهرباء، وجذب الاستثمارات الخارجية إلى لبنان.

عرف الرئيس الحريري بنشاطه الدائم وسرعة تحركه، ودعمه للنشاطات المالية والاقتصادية، وبمساعيه الحميدة لترسيخ الوحدة الوطنية. كما عرف بجولاته الخارجية، وعلاقته الوطيدة مع معظم حكام العالم، وقد وظف كل نشاطه وأنشطته في خدمة المصلحة اللبنانية.



مع الرئيس حسني مبارك



مع يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا وزعيم حزب الخضر

حائز على عدد كبير من الأوسمة الرفيعة من مختلف بلدان العالم، وعلى دكتوراه فخرية من جامعات عدة.

ترأس كتلة نيابية واسعة ضمت عدداً من النواب من مختلف المحافظات اللبنانية.

تزوج مرتين فرزق من زواجه الأول ثلاثة صبيان هم بهاء وسعد الدين والمرحوم حسام الدين، ومن زواجه الثاني بالسيدة نازك عودة بثلاثة أولاد هم: أيمن وفهد وهند.

اغتيل رفيق الحريري ظهر يوم الاثنين في ١٤ شباط سنة ٢٠٠٥ في تفجير استهدف موكبه أثر مغادرته المجلس النيابي، وسلوكه الطريق البحري للعاصمة قرب فندق السان جورج، فاستشهد مع سبعة من مرافقيه وعدد من المارة، كما أصيب العشرات بجروح بينهم الوزير باسل فليحان، الذي توفي فيما بعد، متأثراً بحروق بليغة أصيب بها. وشيع يوم ١٦ شباط في مأتم شعبي تاريخي، ووري الثرى في رحاب مسجد محمد الأمين في ساحة الشهداء في بيروت. وتميزت الجنازة بمشاركة لبنانية وعربية ودولية بارزة، شقت طريقها بصعوبة وسط الحشود الغفيرة، التي أتت من كل المناطق والأطياف اللبنانية.

أدى اغتيال الحريري إلى خروج الجيش السوري من لبنان بعد نحو ثلاثين سنة من الإقامة فيه، كما أدى إلى انقسام الشارع اللبناني إلى فريقين سياسيين متخاصمين يتمحوران حول ٨ آذار و١٤ آذار، ووجه الاتهام السياسي أثر الجريمة، إلى سوريا والفريق المؤيد لها في لبنان، ثم ما لبث أن حصر الاتهام ببعض عناصر حزب الله. ورافق ذلك طوال فترة خمس سنوات، اضطرابات سياسية وأمنية وشعبية اجتاحت لبنان، وشُكلت محكمة دولية لمعرفة



مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان




مع البابا يوحنا بولس الثاني

الجهة التي تقف وراء هذه الجريمة، التي يبدو أن معرفة حقيقتها أصبحت جزءاً من السياسة العامة في منطقة الشرق الأوسط، ومن الصراع الدولي، ومن لعبة الأمم التي يدخل فيها حتى القضايا المتعلقة بالعدالة ومعرفة حقيقة الجرائم الكبيرة منها أم الصغيرة. خصوصاً بعد التشكيك بشفافية المحكمة نظراً لما رافق التحقيق من ملابسات خطيرة إن لجهة التسريبات، أم لجهة شهود الزور.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على الجادة الممتدة مقابل الرملة البيضاء، وأقيم نصب له في ساحة الوحدة الوطنية مقابل السراي الكبير.

وأطلقت الحكومة اللبنانية اسمه على مطار بيروت الدولي، ومستشفى بيروت الحكومي، وأبنية الجامعة اللبنانية في الحدث، كما أقيم له تمثال كامل في المكان الذي استشهد فيه. فضلاً عن اطلاق اسمه على العديد من الأمكنة والشوارع في مختلف المناطق اللبنانية وخصوصاً في مدينتي صيدا وطرابلس، وإقليم الخروب وعكار والضنية والبقاع.



الرئيس الحريري وأمين عام مجلس الوزراء الدكتور سهيل بوجي

ميقاتي، نجيب عزمي

(١٩٥٥)

وُلد في مدينة طرابلس ـ التل، في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥. تلقى دروسه بمختلف مراحلها في مدرسة الليسه الفرنسية، والتحق بعدها بالجامعة الأميركية في بيروت، حيث نال سنة ١٩٧٩ الإجازة في إدارة الأعمال، والماجستير سنة ١٩٨٠. وتابع دراساته العليا في جامعة هارفرد، حيث تخرج منها سنة ١٩٨٩، وجامعة INSEAD في فرنسا، حيث أجرى دورات مهنية فيها.

قبل احترافه العمل السياسي مارس مهمة رجل أعمال، فأسس سنة ١٩٨١ مع شقيقه طه، شركة للاتصالات، ثم تفرعت منها في لبنان والخارج، عدة شركات متخصصة في قطاع الاتصالات والخدمات التابعة لها.

انتخب سنة ١٩٩٢ عضواً في غرفة التجارة والصناعة، في بيروت وجبل لبنان. وأعيد انتخابه سنة ١٩٩٦. وهو عضو في الهيئة التنفيذية للغرفة التجارية العربية الأميركية، وعضو في مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني.

اختير عضواً في مجلس أمانة الجامعة الأميركية في بيروت، وفي المجلس الاستشاري، لكلية هاريس في جامعة شيكاغو، بالإضافة لعضويته في المجلس الاستشاري «للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات» (انترناشيونال كرايسز غروب)، ويرأس منتدى استشراف الشرق الأوسط، كما يرأس منتدى الوسطية في لبنان.



انتخب نائباً عن محافظة الشمال، قضاء طرابلس، في دورة سنة ٢٠٠٠.

عين:

- وزيراً للأشغال العامة، ووزيراً للنقل، في كانون الأول سنة ١٩٩٨، في حكومة الرئيس سليم الحص.
- وزيراً للأشغال العامة والنقل، في تشرين الأول سنة ٢٠٠٠، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- وزيراً للأشغال العامة والنقل، في نيسان سنة ٢٠٠٣، في حكومة الرئيس رفيق الحريري. وعين في الحكومة نفسها، في أيلول سنة ٢٠٠٣، وزيراً للمهجرين، بعد استقالة الوزير عبد الله فرحات.
- عين رئيساً لمجلس الوزراء، في نيسان سنة ٢٠٠٥، في عهد الرئيس إميل لحود. فشكل حكومة لم يترشح أحد من أعضائها للانتخابات النيابية بمن فيها رئيسها، ونالت



الرئيس نجيب ميقاتي مع الرئيس إميل لحود

أعلى ثقة نيابية بلغت ١١٠ أصوات. وقد جاءت هذه الحكومة لتشرف على الانتخابات العامة التي جرت في مطلع صيف سنة ٢٠٠٥، في الوقت الذي كان يمر فيه لبنان في فترة عصيبة، أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقد وصف ميقاتي حكومته هذه بأنها «حكومة اللاأحقاد وبداية صنع المستقبل».

- عين رئيساً لمجلس الوزراء، في شهر شباط سنة ٢٠١١، في عهد الرئيس ميشال سليمان، بعد أن رشّحته أكثرية ٦٨ نائباً معظمهم من المعارضة مقابل ٦٠ نائباً رشحوا منافسه الرئيس سعد الدين الحريري.

إبان توليه وزارة الأشغال، عمل على تطوير مرفأ طرابلس، وساهم في إبرام اتفاقيات النقل مع سوريا والأردن والعراق، وفي إطلاق سياسة الأجواء المفتوحة في قطاع النقل الجوي، والمخطط التوجيهي العام للبنان، ومشروع قانون السلامة العامة، كما عمل بخبرته على تضييق الهوة بين القطاعين العام والخاص.

دعا ميقاتي إلى تخفيض سن الاقتراع إلى الثامنة عشرة عاماً، وإلى تعديل اتفاق الطائف، لأنه ليس قرآناً ولا إنجيلاً. وهو يؤمن بالأداء السياسي الوسطي لأن الوسطية موقف. ويعني مكان التقاء الجميع. وإن قانون الانتخابات لعام ١٩٦٠، أوصلنا إلى الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. وعن الحملات التي تصف طرابلس بالإرهاب، يعتبر أن طرابلس هي مدينة معروفة بتسامحها وحسن ضيافتها وحفاظها على كرامتها، وبأنها تضم مكونات المجتمع اللبناني، وسمتها الاعتدال والوسطية بكل ما للكلمة من معنى.

يرتبط ميقاتي بعلاقة وطيدة مع المملكة العربية السعودية، ومع سوريا، وهو يعتبر أن الجغرافيا أهم من التاريخ، فكيف إذا كانت العلاقة معها نتيجة اجتماع الجغرافيا والتاريخ. وأن الرئيس السوري بشار الأسد «هو أول رئيس عربي يجري قراءة نقدية متكاملة واضحة وشجاعة



الرئيس نجيب ميقاتي
مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز



الرئيس نجيب ميقاتي مع الرئيس ميشال سليمان

لكل المواضيع المطروحة»، مشدداً على أهمية تطوير التعاون الاقتصادي بين سوريا ولبنان. وأن مصلحة لبنان بأن يكون على علاقة ممتازة مع سوريا. ويؤكد أن الحرب على العراق، هدفها الهيمنة على القرار السياسي والمقدرات الاقتصادية للدول العربية، لافتاً إلى وجود تكامل بين المشروعين الأميركي والصهيوني، في منطقة الشرق الأوسط.

أيد ميقاتي المقاومة ضد إسرائيل، واعتبر أن سلاحها، يجب أن يبقى ما دامت إسرائيل تهدد لبنان، وتحتل جزءاً من أراضيه.

دعا إلى فصل الاقتصاد عن التعصب السياسي، وقال بالأجواء المفتوحة، كعامل إيجابي للسياحة والتجارة والعلاقات الدولية. معتبراً أن مؤتمر باريس ٢، نجح دولياً وعربياً، لكنه تعثر محلياً، وأن خطة النهوض الشاملة، التي أطلق عليها اسم «الطريق إلى ميثاق بيروت»، تقوم مقام طائف اقتصادي وإنمائي للبنان.

خلال توليه المسؤوليات الحكومية، تمكن من تحسين أعمال الصيانة، ورفع مستواها، وتزفيت وشق الطرق وتوسيعها، وبنى عدة جسور وسرايات حكومية، ووضع المخطط التوجيهي العام للمناطق، وتم تأهيل وتجهيز مرفأ بيروت، وتعميق الأحواض في مرفأ طرابلس، وردم ساحات إضافية من البحر، كذلك الأمر فيما يتعلق بمرفأي صيدا وصور.

تمكن نجيب ميقاتي من خلال «جمعية العزم والسعادة الاجتماعية» من تقديم مساعدات عينية للمعوزين، فضلاً عن الخدمات الصحية من



الرئيس نجيب ميقاتي
مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون



الرئيس نجيب ميقاتي
مع الرئيس السوري بشار الأسد

خلال المراكز والمستوصفات التابعة للجمعية، وتنفيذ العديد من الأعمال التأهيلية، من أبنية وطرقات وجسور ومدارس ومساجد وملاعب رياضية وغيرها.

يؤمن بلبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه، عروبي الانتماء والهوية، وموطناً للحرية والديمقراطية والحوار.

كان عضواً في كتلة نواب الشمال التي يرأسها النائب سليمان طوني فرنجية. بعد استشهاد الرئيس الحريري تحالف مع تيار المستقبل في انتخابات سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، وترأس كتلة نيابية مستقلة.

له دراسات اقتصادية عن الخصخصة، والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية. وبالإضافة إلى أحاديثه الإعلامية، له كتابات نشرها في الصحف المحلية والدولية. وأبرز مقالاته: «علمني لبنان»، و «لن ننتظر ذكراه كي نتذكره»، كتبها في الذكرى السنوية الثانية، لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري، و «الوسطية فعل إرادة».

يحمل وسام سلطنة عمان، ووسام الاستحقاق اللبناني من درجة الوشاح الأكبر.

متأهل من السيدة مي دوماني ولهما: ماهر ومالك وميرا.



الرئيس نجيب ميقاتي مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي

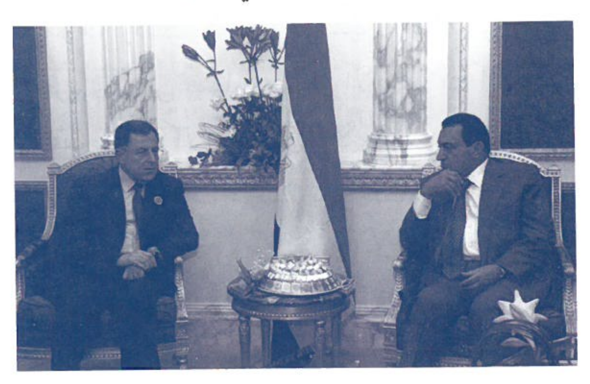
السنيورة، فؤاد عبد الباسط

(١٩٤٣)



وُلد في حي الكنان أحد أحياء مدينة صيدا القديمة، في شهر تموز في العام ١٩٤٣. تلقى دروسه الابتدائية والتكميلية والثانوية في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا، ثم انتقل حيث حصل على شهادة البكالوريا من مدرسة الفنون الإنجيلية في مدينة صيدا، ليتابع بعدها دراسته الجامعية في الجامعة الأميركية في بيروت، في كلية إدارة الأعمال حيث نال شهادة الماجستير فيها، وعمل بعدها محاضراً في الكلية ذاتها، وفي كلية إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية.

بدأ العمل في سن مبكرة، حيث بدأ عمله المصرفي في مصرف سيتي بنك، مباشرة بعد نيله شهادة البكالوريوس، وتابع دراسته لنيل شهادة الماجستير بينما كان يتابع عمله المصرفي. ثم بدأ بعدها التدريس إلى جانب عمله المصرفي، في كل من الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة



مع الرئيس المصري حسني مبارك

اللبنانية، وكذلك في معهد التدريب الإداري في الجامعة الأميركية في بيروت الخاص بكبار موظفي الدول العربية، وفي معهد التدريب التابع لمؤسسة «سيتي بنك». وقد ظلَّ يتابع نشاطه المصرفي إلى جانب التدريس الأكاديمي، حيث تقلب في عمله المصرفي، من العمل في المصارف التجارية، إلى العمل في المؤسسات المصرفية الاستثمارية، ومن ثم إلى الرقابة على المصارف، حيث عيّنته الحكومة اللبنانية، وكانت آنذاك برئاسة الدكتور سليم الحص، رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في العام ١٩٧٧.

خلال سنوات الدراسة، ارتبط بصداقة مع الرئيس رفيق الحريري، حيث كانا من الناشطين في حركة القوميين العرب، ثم عاد وعمل معه في وقت لاحق في المجال المصرفي والاستثماري في لبنان والخارج، وقد بقي لمدة عشر سنوات في هذا الحقل، وذلك بعد أن أمضى خمس سنوات رئيساً للجنة الرقابة على المصارف، وكان ذلك فاتحة عهدٍ لتعيينه بعد ذلك، وزير

دولة للشؤون المالية في العام ١٩٩٢، في أول حكومة يترأسها رفيق الحريري.

وعلى ذلك فقد عُيّن:

- وزير دولة، في تشرين الأول سنة ١٩٩٢، في حكومة الرئيس رفيق الحريري. وكلف وزير دولة للشؤون المالية.
- وزير دولة للشؤون المالية، في أيار سنة ١٩٩٥، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- وزير دولة للشؤون المالية، في تشرين الثاني سنة ١٩٩٦، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- وزيراً للمالية، في تشرين الأول سنة ٢٠٠٠، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- وزيراً للمالية، في نيسان سنة ٢٠٠٣، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- رئيساً لمجلس الوزراء، في تموز سنة ٢٠٠٥، في عهد الرئيس إميل لحود. وقد أجمع على ترشيحه لذلك المنصب ١٢٦ نائباً من أصل ١٢٨، وهو بذلك أصبح ثالث رئيس حكومة من مدينة صيدا بعد كل من رياض الصلح ورفيق الحريري. وقد جاء



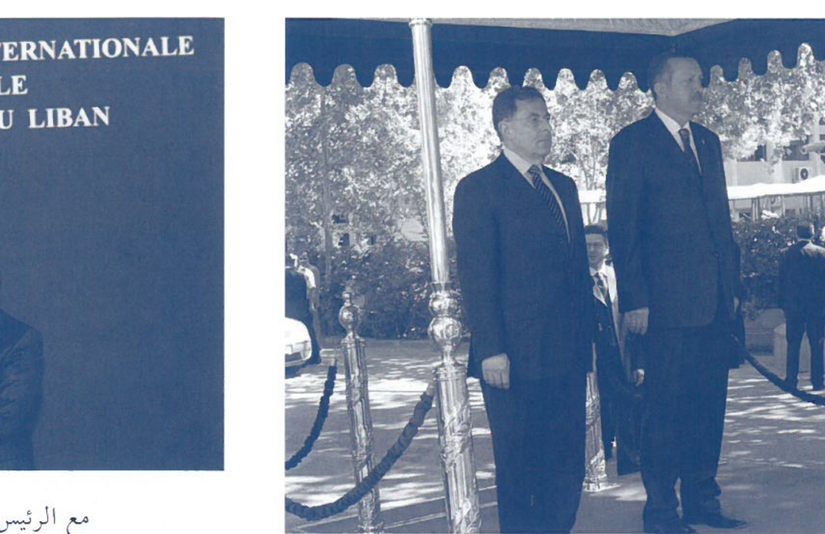
مع العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز

مع أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان

تشكيل الحكومة التي ترأسها بعد ١٩ يوماً من المشاورات.

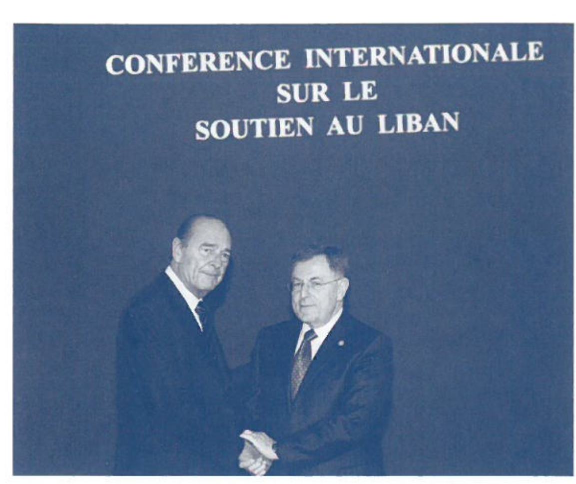
- رئيساً لمجلس الوزراء، في تموز ٢٠٠٨، في عهد الرئيس ميشال سليمان. وقد تمكن بعد مضي أكثر من شهر على تكليفه، من تشكيل حكومة وحدة وطنية، ضمت مختلف التيارات والكتل البرلمانية في المجلس النيابي.

شهد لبنان في عهد حكومته الأولى أحداثاً جساماً وذلك لاحقاً لاغتيال الرئيس رفيق الحريري، من بينها استمرار الاغتيالات السياسية والتفجيرات الأمنية، واندلاع حرب تموز سنة ٢٠٠٦، وأحداث مخيم نهر البارد. وقد عمل الرئيس السنيورة على مواجهة المشكلات الداخلية، والانقسام السياسي الداخلي، بكثير من الصبر والحكمة والثبات وعبر التأكيد على دور المؤسسات الدستورية، والعمل على تقوية



مع رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان

سلطة الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، ودعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية، والعمل على استصدار القرار الدولي رقم ١٧٠١، لحماية لبنان بهدف إيقاف الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي، ودخول الجيش اللبناني إلى منطقة الجنوب بعد مرور قرابة ٣٥ عاماً، على عدم وجوده قسرياً في تلك المنطقة. كذلك فقد عمل على إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي في قضية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧. وقد استقال من تلك الحكومة نتيجة لذلك الوزراء الذين مثلوا تحالف قوى الثامن من آذار، لكن الحكومة استمرت في عملها لأنها لم تفقد أكثر من ثلث أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها. كما أن الرئيس السنيورة لم يقبل استقالة الوزراء الذين اتهموا فريق الأكثرية النيابية باستئثارهم بالسلطة، وعدم قبولهم تشكيل حكومة اتحاد وطني.

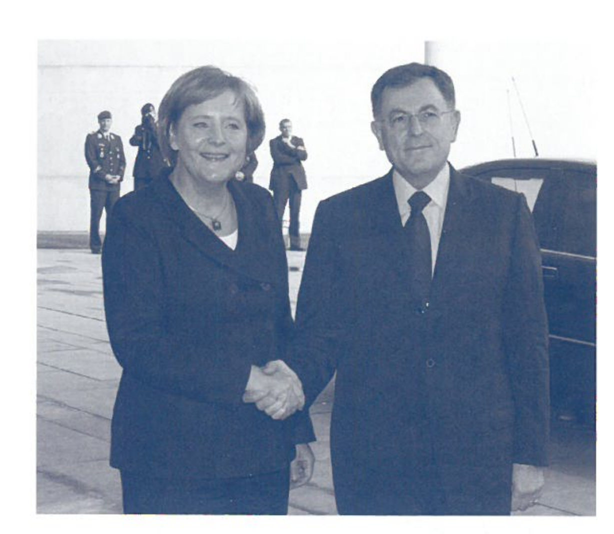


مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك

ولأجل تثبيت الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي، عمل الرئيس السنيورة، وبمساعدة الرئيس شيراك من أجل الدعوة لانعقاد مؤتمر باريس ـ ٣ في كانون الثاني سنة ٢٠٠٧، حيث استطاع لبنان أن يحصل على دعم مالي غير مسبوق. كما شارك في مؤتمر استوكهولم لإعادة إعمار لبنان إثر عدوان تموز ٢٠٠٦، وعمل أيضاً لانعقاد مؤتمر فيينا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد. كذلك عمل على تنشيط ورشة إعادة الإعمار وتعزيز جهود النمو والتنمية الاقتصادية، كما عمل على تثبيت الاستقرار الاقتصادي والنقدي، واستعادة النمو الاقتصادي



مع البابا بانديكتوس السادس عشر وتبدو زوجته السيدة هدى



مع رئيسة وزراء ألمانيا ميركل





مع الرئيس الروسي بوتين

في البلاد بعد الحرب الإسرائيلية المدمرة وفي خضم الأزمة المالية العالمية، وحيث استطاع لبنان رغم كل ذلك وبنتيجة الجهود المبذولة أن يحقق ولثلاث سنوات على التوالي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ أعلى نسب نمو في تاريخ لبنان الحديث.

قام الرئيس السنيورة بعدة جولات عربية وأجنبية، قابل خلالها رؤساء معظم الدول العربية، والأوروبية، والولايات المتحدة الأميركية، والأمين العام للأمم المتحدة، وقداسة البابا.

بعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧، تسلم مجلس الوزراء الذي كان برئاسته، صلاحيات رئاسة الجمهورية لأول مرة منذ اتفاق الدوحة، وذلك عملاً بالمادة ٦٢ من الدستور اللبناني.

شارك في مؤتمر الدوحة الذي عقد في ١٧ أيار سنة ٢٠٠٨، برعاية أمير دولة قطر، من أجل إيجاد حل للأزمة اللبنانية، إثر أحداث السابع من أيار المؤسفة.

انتخب نائباً عن قضاء صيدا، في دورة سنة ٢٠٠٩، وترأس كتلة نواب المستقبل، أكبر كتلة نيابية، بعد أن عُيِّن رئيسها سعد الدين الحريري رئيساً للحكومة.

يُعتبر الرئيس السنيورة من أبرز رجالات الدولة في مجالات المال والاقتصاد في الوطن العربي، وله اهتمامٌ عميق بالشأن القومي العربي، وقد نشط في هذا المجال منذ فتوته، وهو على إطلاعٍ واسعٍ ومتابعة في الثقافتين العربية والإنجليزية.

متأهل من السيدة هدى البساط ولهما ثلاثة أولاد: وائل وزينة ومي.

الحريري، سعد الدين رفيق

(١٩٧٠)



وُلِد في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية في ١٨ نيسان سنة ١٩٧٠، من أم عراقية هي السيدة نضال بستاني. تلقى دروسه الابتدائية والثانوية بين صيدا وباريس والسعودية، ثم درس العلاقات الدولية في كلية إدارة الأعمال في جامعة جورج ـ تاون، في واشنطن في الولايات المتحدة الأميركية، ونال إجازة فيها سنة ١٩٩٢.

انصرف إلى العمل باكراً، فتولى سنة ١٩٩٤، منصب المدير التنفيذي لشركة سعودي ـ أوجيه، التي أسسها والده. وفي سنة ١٩٩٦، أصبح مديراً عاماً لها، وبهذه الصفة أدار معظم أعمال والده، الذي أصبح رئيساً للحكومة اللبنانية سنة ١٩٩٢.

ترأس اللجنة التنفيذية لشركة أوجيه ـ تلكوم التي تملك مصالح في مضمار الاتصالات في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما ترأس الشركة القابضة «أمنية هولدنغ». انتخب عضواً في مجلس إدارة عدة شركات: أوجيه الدولية، ومؤسسة الأعمال الدولية، وبنك الاستثمار السعودي، ومجموعة الأبحاث والتسويق السعودية، وتلفزيون المستقبل.

مع العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز

انتخب نائباً عن محافظة بيروت، الدائرة الأولى، في دورة سنة ٢٠٠٥، وأعيد انتخابه عن الدائرة الثالثة لمدينة بيروت، في دورة سنة ٢٠٠٩، ولم يشارك في أي من اللجان النيابية.

كلفه رئيس الجمهورية ميشال سليمان في ٢٩ حزيران سنة ٢٠٠٩، تأليف حكومة وحدة وطنية، لكنه قدم اعتذاره عن عدم التأليف بعد مرور نحو شهرين ونصف الشهر. فأعاد الرئيس تكليفه من جديد، وتمكن من تأليفها في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٩.

تابع مسيرة والده السياسية في الداخل والخارج، بعد اغتياله في ١٤ شباط سنة ٢٠٠٥، فكانت أول إطلالة سياسية له في نيسان من العام

مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون

نفسه، عندما طرح من باريس «أن العائلة قررت أن أعمل في السياسة، وسأحاول ما أستطيع مع العائلة تعبئة الفراغ، وسنعمل على تعزيز الوحدة الوطنية التي ترسخت حول ضريح الوالد».

في البداية لم يوجه الاتهام إلى سوريا بمقتل والده، فصرح أنه لن يجعل جريمة الاغتيال، قميص عثمان للنيل من سوريا، وأنه يرفض العقوبات عليها. لكنه منذ أواخر سنة ٢٠٠٥، صعَّد حملته عليها، فاعتبر أن لبنان، يتعرض لحرب يشنها عليه، النظام في سوريا، لتغيير النظام الديمقراطي اللبناني، مستبعداً وجود عناصر من تنظيم القاعدة في لبنان، كاشفاً عن مجموعات أرسلها رستم غزالة للتخريب، متهماً الرئيس السوري بشار الأسد، بتحمل جانب من المسؤولية في مقتل والده، ومؤكداً أن النظام السوري، هو الذي قام بجريمة الاغتيال، وهو الذي يقف وراء إرسال مقاتلي القاعدة إلى لبنان، بعد أن نفى وجودهم سابقاً واصفاً إياه بأنه ناكر لجميل العرب، ومحرض على الفتنة في لبنان. داعياً إلى عزل النظام السوري لأنه يصدر الإرهاب، وهو مستعد لأي عمل للتخلص من الديمقراطية، وطاول الاتهام أيضاً رئيس




مع العاهل الأردني عبد الله الثاني بن الحسين

الجمهورية اللبنانية إميل لحود، فدعا اللبنانيين إلى إسقاطه، معتبراً هذا الأمر واجبهم، وأن البطريرك صفير موافق على ذلك. ووقع في شباط سنة ٢٠٠٦، عريضة إقالة الرئيس لحود، واصفاً الضباط الأربعة: جميل السيد وعلي الحاج ومصطفى حمدان وريمون عازارالموقوفين على ذمة التحقيق في اغتيال الحريري، بعصابة الأربعة، وفريق القتلة. متسائلاً لماذا يحق للمعارضة اتهام إسرائيل، ولا يحق لنا اتهام سوريا، والضباط الأربعة باغتيال الحريري؟

عمل سعد الحريري لإنشاء المحكمة



مع الرئيس الفرنسي نيقولاي سركوزي

مع البابا بانديكتوس السادس عشر

الدولية، لمحاكمة قتلة والده، واعتبرها الوسيلة الوحيدة لمحاكمة القتلة.

بعد تعيين الحريري رئيساً للحكومة، تميزت مواقفه بالدعوة للتهدئة والحوار. فدعا إلى أفضل العلاقات مع سوريا. وزار دمشق في كانون الأول سنة ٢٠٠٩، فاستقبله الرئيس بشار الأسد في القصر الجمهوري استقبالاً لافتاً، وعقد معه ثلاثة لقاءات منفردة على مدى يومين. وفي وقت لاحق أعلن في صيف سنة ٢٠١٠ براءة سوريا من جريمة اغتيال الحريري، معتبراً أن اتهامها كان اتهاماً سياسياً. كما زار إيران أواخر تشرين الثاني سنة ٢٠١٠، ولقي فيها حفاوة بالغة.

نشط الرئيس سعد الحريري في بناء علاقات خارجية، وشملت تحركاته معظم البلدان العربية، لا سيما مصر والسعودية والأردن والكويت والإمارات وقطر، وتركيا، والبحرين، وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية والصين. وارتبط بصداقات أهمها مع العاهل السعودي الملك عبد الله، والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وبعده الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي، والملك الأردني عبد الله الثاني، وأمير قطر الشيخ حمد



مع الرئيس الأميركي باراك أوباما

بن خليفة آل ثاني، وولي عهد الإمارات الشيخ محمد بن زايد، ورئيس وزراء تركيا رجب أردوغان.

شارك في الطاولة المستديرة للحوار الوطني، التي دعا إليها الرئيس نبيه بري، في آذار سنة ٢٠٠٦ إلى جانب كل من: حسن نصر الله وميشال عون ووليد جنبلاط وفؤاد السنيورة وأمين الجميل وغسان تويني وسمير جعجع والياس سكاف وآخرين، كما شارك في طاولة الحوار في قصر بعبدا، التي كانت تعقد برئاسة رئيس الجمهورية ميشال سليمان.

ورد اسمه في مجلة «فوربس» باعتباره أحد أكبر أثرياء العالم.

قلده الرئيس الفرنسي جاك شيراك في احتفال أقيم في قصر الأليزيه وسام جوقة الشرف الفرنسية في رتبة فارس بتاريخ ١٨ آذار سنة ٢٠٠٧.

متأهل من السيدة السورية لارا بشير العظم ولهما: حسام الدين ولولو وعبد العزيز.



سيرة ذاتية

عدنان محسن ضاهر

ولد في الغبيري ـ بيروت في ١٠ أيلول سنة ١٩٤١.

التحصيل العلمي :

* إجازة في الحقوق من الجامعة العربية في بيروت سنة ١٩٦٨.
* إجازة في القانون اللبناني من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٦٨.
* أستاذ محاضر في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف.

الوظائف التي شغلها :

* التحضير للموازنة العامة في وزارة المالية بصفة محرر من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٨٨.
* مراقب عقد النفقات في مجلس النواب اعتباراً من ١٩٨٨/٠٩/٠١.
* مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في مجلس النواب اعتباراً من ١٩٩٢/٠٧/٢٤.
* أمين عام مجلس النواب بالوكالة اعتباراً من ١٩٩٤/٠٣/٣٠.

الوظائف الحالية :

* أمين عام مجلس النواب اللبناني بالأصالة اعتباراً من ٢٠٠٠/٠١/٠١.
* عضو في جمعية الأمناء العامين في الاتحاد البرلماني الدولي.
* عضو مؤسس لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
* عضو اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
* عضو في جمعية الأمناء العامين للفرنكوفونية.
* عضو الهيئة الاستشارية في المعهد البرلماني العربي.
* عضو في جمعية الصداقة اللبنانية ـ اليابانية.

مؤلفاته:

* قوانين الموازنة العامة في الذاكرة: ١٩٢٠ حتى ١٩٩٨، (مجلدان).
* الموازنة العامة بين الدستور والواقع: ١٩٢٠ حتى ٢٠٠١، (٢٠ مجلد).
* الموازنات العامة في الدول العربية (الإعداد، الإقرار، التنفيذ، مراقبة التنفيذ، الحساب الختامي).
* مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني (مشترك مع الدكتور رياض غنام)، طبعة أولى (٢٠٠٢) وطبعة ثانية مزيدة ومنقحة ومعززة بالصور الوثائقية (٢٠٠٩).
* المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١ ـ ٢٠٠٦ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
* اللجان النيابية ١٩٢٢ ـ ٢٠٠٦ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
* حقوق النائب وواجباته في المجالس التمثيلية العربية (مقارن) (٢٠٠٦).
* المعجم الوزاري اللبناني ١٩٢٢ ـ ٢٠٠٦، مشترك مع الدكتور رياض غنام.
* معجم حكام لبنان ورؤسائه ١٨٤٠ ـ ٢٠٠٨، مشترك مع الدكتور رياض غنام.

المؤتمرات التي شارك فيها :

أ ـ الإجتماعات الدورية لجمعية الأمناء العامين في الاتحاد البرلماني الدولي :

* في كوبنهاغن (الدانمارك): من ١٢ أيلول إلى ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.
* في اسطمبول (تركيا): من ١٥ إلى ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٦.
* في سيول (كوريا): من ١٠ إلى ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٧.
* في القاهرة (مصر): من ١١ إلى ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.
* في موسكو (روسيا): من ٦ إلى ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.
* في بروكسل (بلجيكا): من ١٠ إلى ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩.
* في برلين (ألمانيا): من ١٠ إلى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.
* في جنيف (سويسرا): من ٢٠ إلى ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.
* في جنيف (سويسرا): من ٢٣ أيلول إلى ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.
* في جنيف (سويسرا): من ٢٨ أيلول إلى ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
* في جنيف (سويسرا): من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٥.
* في نيروبي كينيا من ٧ إلى ١٢ أيار ٢٠٠٦.

ب ـ إجتماعات جمعية الأمناء العامين في الاتحاد البرلماني العربي :

* في الرباط (المملكة المغربية): ٤ و٥ نيسان ١٩٩٥.

* في دمشق (سوريا): من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران ١٩٩٩.
* في الجزائر (الجزائر): من ١٩ إلى ٢٢ شباط ٢٠٠٠.
* في عمان (الأردن): من ٣٠ نيسان ٢٠٠٠ إلى ٥ أيار ٢٠٠٠.
* في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): ٢٥ و٢٦ شباط ٢٠٠١.
* في الخرطوم (جمهورية السودان): من ٥ شباط ٢٠٠٢ إلى ٨ شباط ٢٠٠٢.
* في دمشق (سوريا): ٢٧ . ٢٨ شباط ٢٠٠٤.
* في الجزائر: من ١٠ على ١٢ تموز ٢٠٠٥.
* في بيروت (لبنان): جمعية الأمناء العامين ٤ ـ ٦ شباط ٢٠٠٣/ ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية.
* تطوير النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي دمشق (٢٠٠٦).

ج ـ إجتماعات جمعية الأمناء العامين للمجالس الآسيوية من أجل السلام :

* في دكا (بنغلادش): من ١ إلى ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

د ـ إجتماع اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين العرب :

* في الكويت (دولة الكويت): ١٩٩٨.
* في عمّان (الأردن): من ٧ أيار ٢٠٠٢ إلى ١٠ أيار ٢٠٠٢.

هـ ـ مؤتمر الإصلاح البرلماني في الديمقراطيات الجديدة :

* في القاهرة (مصر): في ١٥ . ١٧ تموز ٢٠٠٣.

و ـ المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب:

* في الجزائر: في ٢٠ . ٢٢ أيلول ٢٠٠٥.

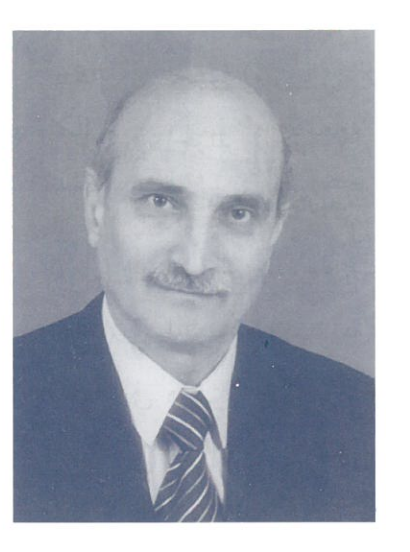
ز ـ منتدى تعزيز قدرات البرلمان في إعداد الموازنة.

* في الجزائر ١٨ . ٢٠ آذار ٢٠٠٦.

ح ـ إجتماعات المجالس الآسيوية من أجل السلام ١٢ ـ ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

حائز على:

* وسام الاستحقاق من رتبة ضابط أكبر من دولة الأرجنتين (عام ١٩٩٧).
* وسام الأرز الوطني من رتبة ضابط أكبر من الجمهورية اللبنانية (عام ٢٠٠٥).
* وسام الصليب الأكبر ـ منظمة فرسان مالطا ذات السيادة (عام ٢٠٠٩).



سيرة ذاتية

رياض حسين غنام

- مواليد نيحا الشوف في ١٦ نيسان ١٩٤٩ .
- تلّقى دروسه الابتدائية في المعهد الأنطوني في بعبدا، والثانوية في ثانوية الطريق الجديدة في بيروت.
- نال شهادة الفلسفة اللبنانية سنة ١٩٦٩ .
- نال الإجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٤ .
- حصل على الإجازة في التاريخ سنة ١٩٨١ والماجستير سنة ١٩٨٥ .
- نال من الجامعة اللبنانية شهادة دكتوراه دولة في التاريخ بدرجة جيد جداً سنة ١٩٩٧ .
- متأهل من السيدة إكرام الباشا ولهما: نزار وفرح ونهاد وأشرف.
- دخل الحقل الوظيفي في مجلس النواب سنة ١٩٧٢ برتبة محرر، ورُقي سنة ١٩٧٥ إلى رتبة رئيس دائرة، ثم إلى رتبة رئيس مصلحة سنة ١٩٨٧، فمدير للمحاضر والجلسات سنة ١٩٩٢، ثم إلى رتبة مدير عام سنة ١٩٩٣ ، ويشغل حالياً منصب مدير عام شؤون الجلسات واللجان .
- شارك في العديد من المؤتمرات والنشاطات العلمية والثقافية، وشغل عدة مهام منها:
  * منسّق لجنة التاريخ في المركز الوطني للمعلومات والدراسات.
  * عضو الهيئة الإدارية لمجلس إنماء قضاء الشوف.
  * عضو الهيئة الإدارية للحركة الثقافية في لبنان.
  * عضو في اتحاد الكتّاب اللبنانيين.
  * عضو في اتحاد المؤرّخين العرب.
- يحمل وسام الأرز الوطني من رتبة ضابط.
- له عدة مؤلفات مطبوعة ومخطوطة منها:

١ ـ المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠، الدار التقدمية، (١٩٨٨).

٢ ـ المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الثاني ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨ ـ ١٨٦١، دار بيسان، (١٩٩٨).

٣ ـ السجل الأرسلاني، تحقيق مشترك مع د. محمد خليل الباشا، دار نوفل، (١٩٩٩).

٤ ـ جبل لبنان في القرن التاسع عشر . دراسة وثائقية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دار بيسان، (٢٠٠٠).

٥ ـ رسالة تاريخية في أحوال جبل لبنان الاقطاعي للشيخ ناصيف اليازجي، تحقيق مشترك مع د .محمد خليل الباشا، دار معن، (٢٠٠٢).

٦ ـ مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، بالاشتراك مع الأستاذ عدنان ضاهر، طبعة أولى (٢٠٠٢) وطبعة ثانية مزيدة ومنقحة ومعززة بالصور الوثائقية (٢٠٠٩)، توزيع مكتبة البرج ـ النهار.

٧ ـ تاريخ الدروز، شعب لبنان، للمستشرق فانتور دي بارادي، ترجمة وتحقيق مشترك مع د.محمد خليل الباشا، دار معن، (٢٠٠٣).

٨ ـ العلاّمة محمد خليل الباشا، سيرة وفكر، (٢٠٠٤)

٩ ـ نيحا الشوف في التاريخ، الأرض والسكان، دار معن، (٢٠٠٥).

١٠ ـ سلسلة كتب مدرسية (مع آخرين في خمسة أجزاء)، إصدار المركز الوطني للمعلومات والدراسات.

١١ ـ المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١ ـ ٢٠٠٦، بالاشتراك مع الأستاذ عدنان ضاهر (٢٠٠٧)، توزيع مكتبة البرج ـ النهار.

١٢ ـ اللجان النيابية ١٩٢٢ ـ ٢٠٠٦، بالاشتراك مع الأستاذ عدنان ضاهر (٢٠٠٧)، توزيع مكتبة البرج ـ النهار.

١٣ ـ دراسة نقدية للنظام اللبناني من خلال قوانينه الطائفية (مخطوط).

١٤ ـ تاريخ لبنان الوثائقي (مخطوط في جزءين).

١٥ ـ المعجم الوزاري اللبناني ١٩٢٢ ـ ٢٠٠٦، بالاشتراك مع الاستاذ عدنان ضاهر، (٢٠٠٨)،توزيع مكتبة البرج ـ النهار.

١٦ ـ الرقابة البرلمانية، من منظور لبناني وعربي ودولي، بالاشتراك مع الأستاذ عدنان ضاهر، (٢٠٠٨)، توزيع مكتبة البرج ـ النهار.

١٧ ـ معجم المصطلحات التاريخية الدخيلة، دار بيسان، (٢٠٠٨).

١٨ ـ الشيخ بشير جنبلاط (عمود السما)، مؤسسة الأبحاث الدرزية، (٢٠١١).

١٩ ـ معجم حكّام لبنان ورؤسائه ١٨٤١ ـ ٢٠١١، بالاشتراك مع الأستاذ عدنان ضاهر، (٢٠١٢)، توزيع مكتبة البرج ـ النهار.

- شارك في العديد من النشاطات والندوات في داخل مجلس النواب وخارجه، وله دراسات في عدة مؤتمرات ثقافية منها:
  - المؤتمر التاريخي الأول لبلدة عبيه، تشرين الثاني ١٩٩٩.
  - المؤتمر البحثي الأول بمناسبة مرور ١٥٠ سنة على تأسيس جريدة حديقة الأخبار، كانون الأول ٢٠٠٩.
  - مؤتمر تراث الفكر والتاريخ لمنطقة الشوف السويجاني، نيسان ٢٠١٠.
  - مؤتمر تشكيل هيئة إلغاء الطائفية السياسية، حزيران ٢٠١١.
  - منبر الإمام موسى الصدر، صور، ايلول ٢٠١١.
  - مؤتمر البرلمان بين الواقع والمرتجى، تشرين الأول ٢٠١١.
  - مؤتمر حول أحداث ١٨٦٠ تاريخ وذاكرة نزاع، تشرين الأول ٢٠١١.
- شارك في عدّة وفود برلمانية إلى المغرب واليونان والجزائر وسوريا ومصر والإمارات العربية المتحدة، ونشر الكثير من الأبحاث والدراسات في مجلتي الضحى والحياة النيابية، وكلّف بتمثيل رئيس مجلس النواب في عدة مناسبات رسمية واجتماعية.

فهرس المحتويات

المفوضون الساميون الفرنسيون: ١٩١٨ ـ ١٩٤٣

رؤساء الجمهورية اللبنانية: ١٩٢٦ ـ ٢٠١٢

رؤساء المجالس النيابية: ١٩٢٠ ـ ٢٠١٢

رؤساء الحكومات: ١٩٢٦ ـ ٢٠١٢